

دكتور كمال محمد بشير

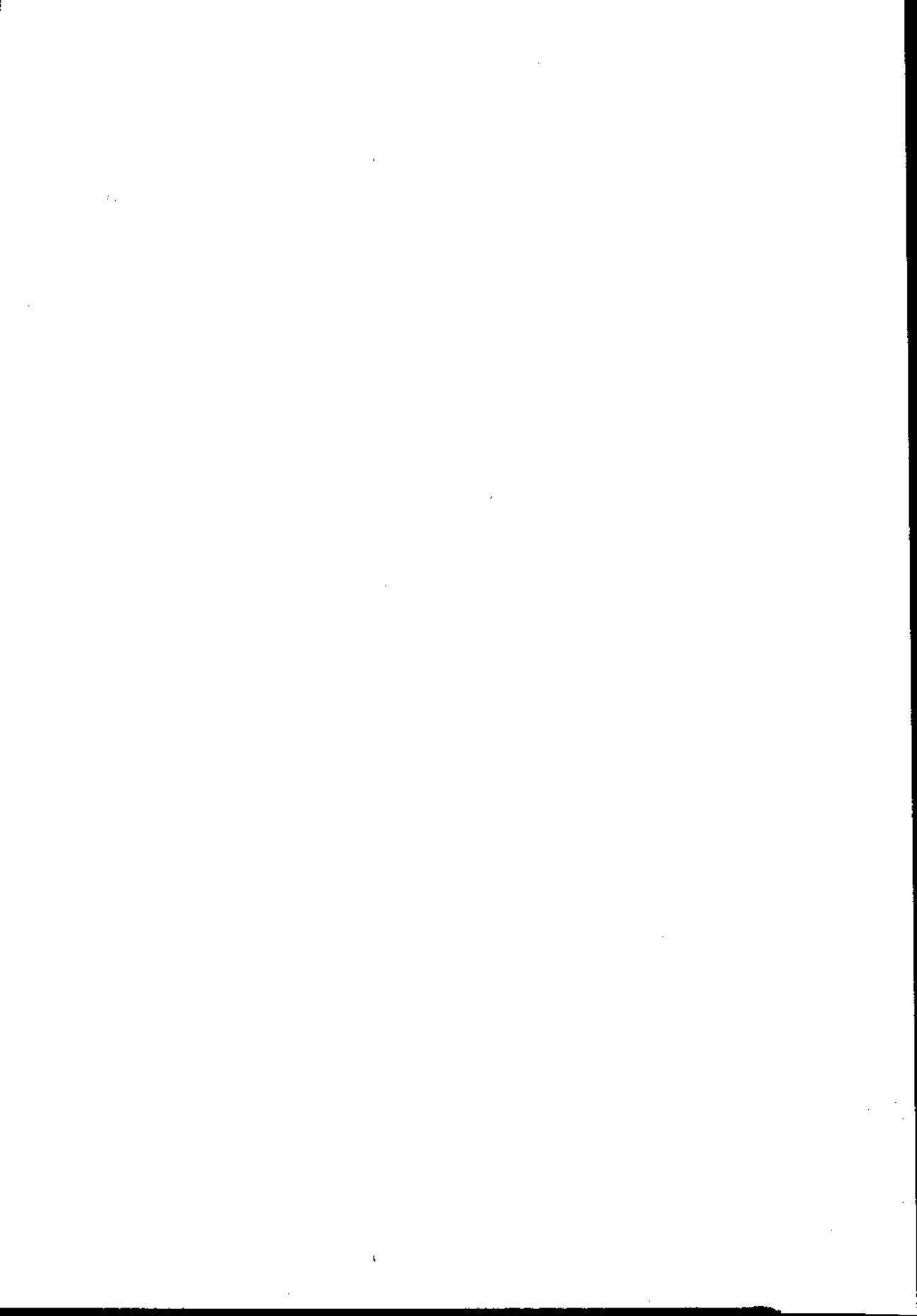
دراسات في عالم اللغة

دكتور كمال محمد بشير



دراسات في عالم اللغة

دار



في علم اللغة

كتور كمال محمد بشير.

أستاذ بكلية دار العلوم

الطبعة التاسعة

١٩٨٦



الناشر : دار المعرف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج ٢٠٤.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه مجموعة من البحوث تعرض لمسائل شئ من الدرس اللغوي . وهي في جملتها تعكس وجهات نظر معينة تبنيناها نحن ، وأرأينا الأخذ بها في معالجة قضايا اللغة ومشكلاتها .

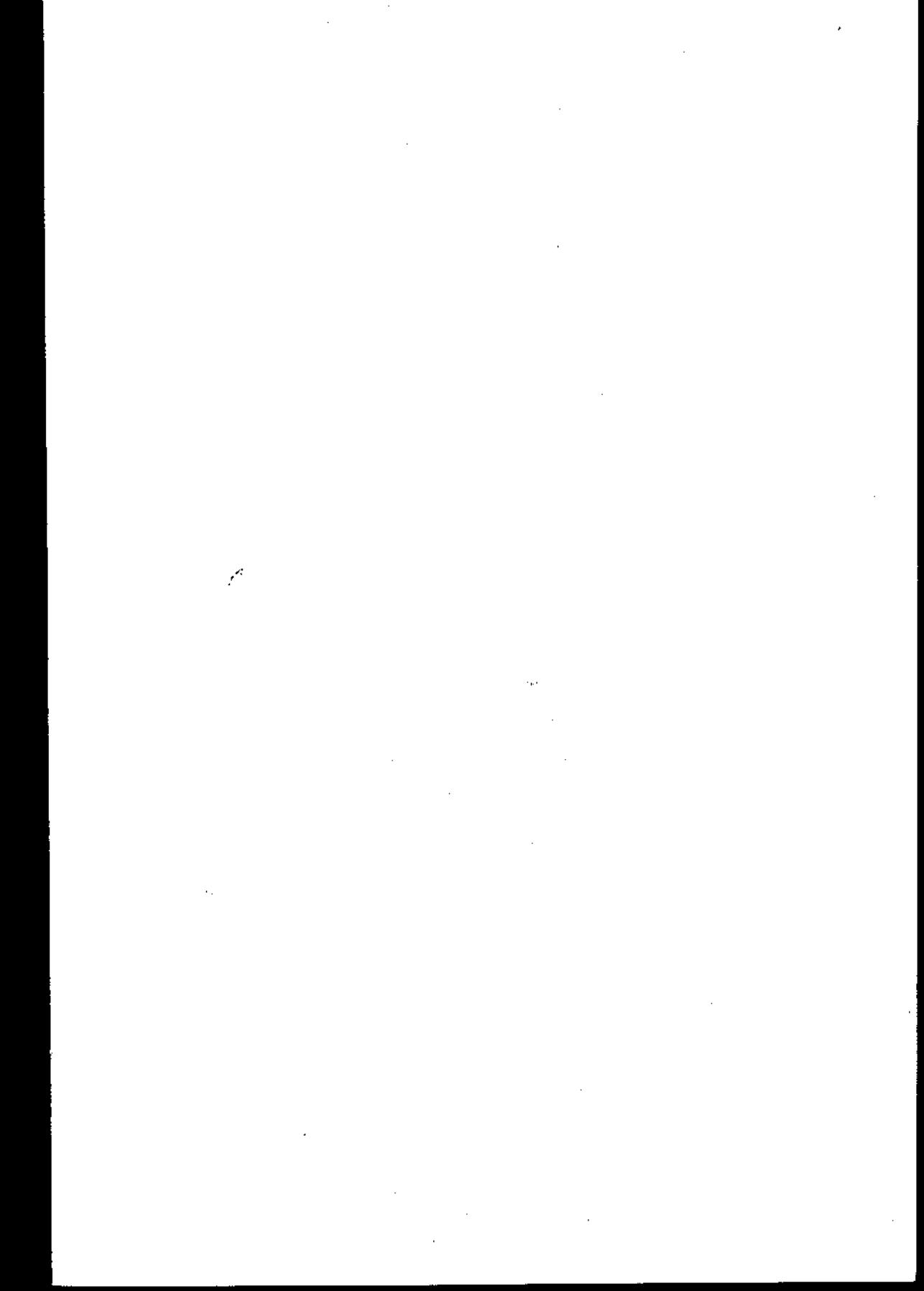
أما تفصيل وجهات النظر هذه وتحديد أبعادها فأمران جديران بأن يفرد لها بحث مستقل . ويكفي أن نقرر أن الأسلوب الذي اتبناه في هذه البحث — وفي غيرها — يتسم بال موضوعية التي تعتمد على الحقائق اللغوية دون غيرها . فلم نسمح لأنفسنا بالتورط في متأمات الفلسفة وعلم النفس وغيرهما من العلوم التي كثيراً ما تنحرف باللغويين عن الدرب السوى في معالجة قضاياهم .

لذلك لم يكن من الغريب أن تأتي آراؤنا مختلفة لكثير مما تعارف عليه الناس وألفوه في القديم والحديث كذلك . وتنظر آثار هذا الخلاف بصفة خاصة فيما عرضنا له من مشكلات تتعلق باللغة العربية ومناهج البحث فيها .

ولستنا نخفي سراً إذا قررنا أن أهم أغراض هذه الدراسات توجيه نظر اللغويين نحو هذا النهج الموضوعي الذي لم يعد في مقدورنا أن نتجاهله بعد أن استقرت حدوده وتتأكدت مبادئه ، وأصبح الطريق العلمي الوحيد الذي تسلكه المدارس اللغوية المعاصرة في العالم الغربي . ويربط هذه الدراسات بعضها ببعض أمران ظاهران :

أوهما : كون معظمها يتناول بالبحث والمناقشة تقاطعاً خاصة باللغة العربية وأسلوب دراستها . ثانيةما : أن هذه الدراسات — في نظرنا — لم تزد عن كونها مقدمات موجزة أو أفكاراً عامة حول موضوعات واسعة يحتاج كل منها إلى بحث أوسع وأشمل مما قمنا به في هذه الصفحات . فهذه الدراسات إذن لا يمكن وصفها بأنها كاملة أو نهائية : إنها في حاجة ملحة إلى المعاودة والمراجعة ، وهذا ما عقدنا عليه العزم ، حيث ننتوي الرجوع إليها بإذن الله ، وتحصيص مؤلف مستقل لكل منها .

والله نسأل أن يوفقنا وبهدىنا سواء السبيل .



هذه الطبعة

هذا العنوان (دراسات في علم اللغة) كان يحمله كتابان اثنان في الطبعتين السابقتين . وقد ميّز بينهما بإضافة عنوانين فرعيين ، هما : القسم الأول والقسم الثاني . وقد رأينا الأسباب علمية وأخرى عملية أن نجمع بين مادة الكتابين (باستثناء ثلاث نقاط محددة) في مجلد واحد . فهذه المادة — بالرغم من تنوع موضوعاتها — تتسمى إلى حقل على عام هو : « علم اللغة » Linguistics ، كما أنها — بالإضافة إلى ذلك — ت تعرض لمشكلات لغوية يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وهي كونها مشكلات خاصة باللغة العربية ومنهج البحث فيها .

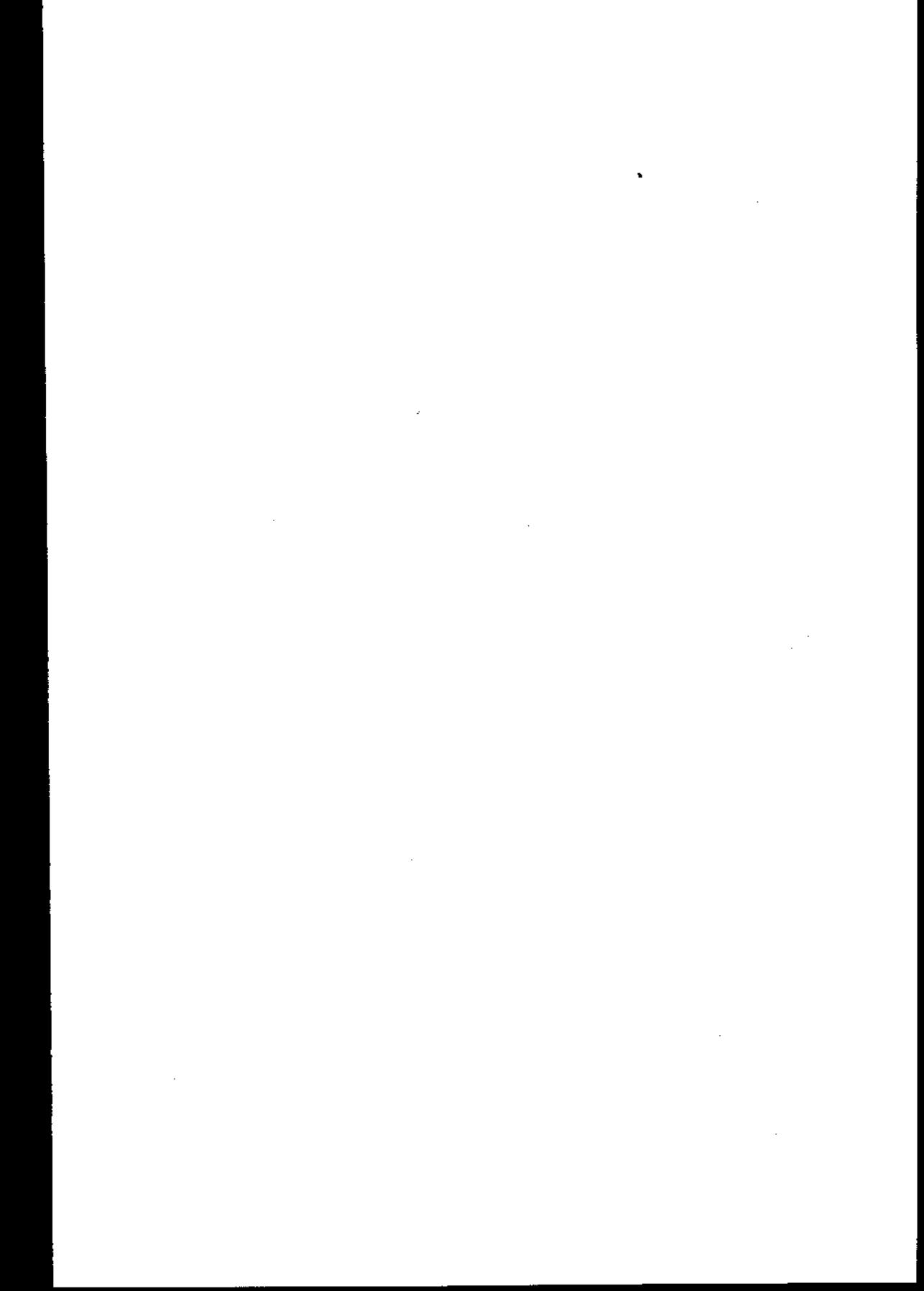
أما النقاط الثلاث المشار إليها سبقاً فقد رأينا عدم ضمها إلى مادة هذا المجلد لأنها ذات طبيعة (أو طبائع) ت迥 بها نحو مجالات لغوية أخرى تختلف في قليل أو كثير عن المجال العام الذي تدور في جنباته مواضيع الكتاب في صورته الحاضرة . على أن مادة هذا الكتاب نفسه يمكن — بداعم الدقة في التنظيم — أن توزع على قسمين :

القسم الأول : ويضم مسائل عامة تتعلق بما سميـنا « التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث » .
والقسم الثاني : ويتنـظم عدداً من البحوث التي أجريت على مشكلات مضبوطة في اللغة العربية .

وهذه الطبعة الحاضرة — في هذا التنظيم الجديد — هي الطبعة الأولى للكتاب ، ولكنها بحسب ما تحتويه من مادة علمية — تعد الطبعة الثالثة ، حيث إن هذه المادة قد قدمت إلى القراء من قبل مرتين اثنين على فترتين مختلفتين .
والله ولي التوفيق .

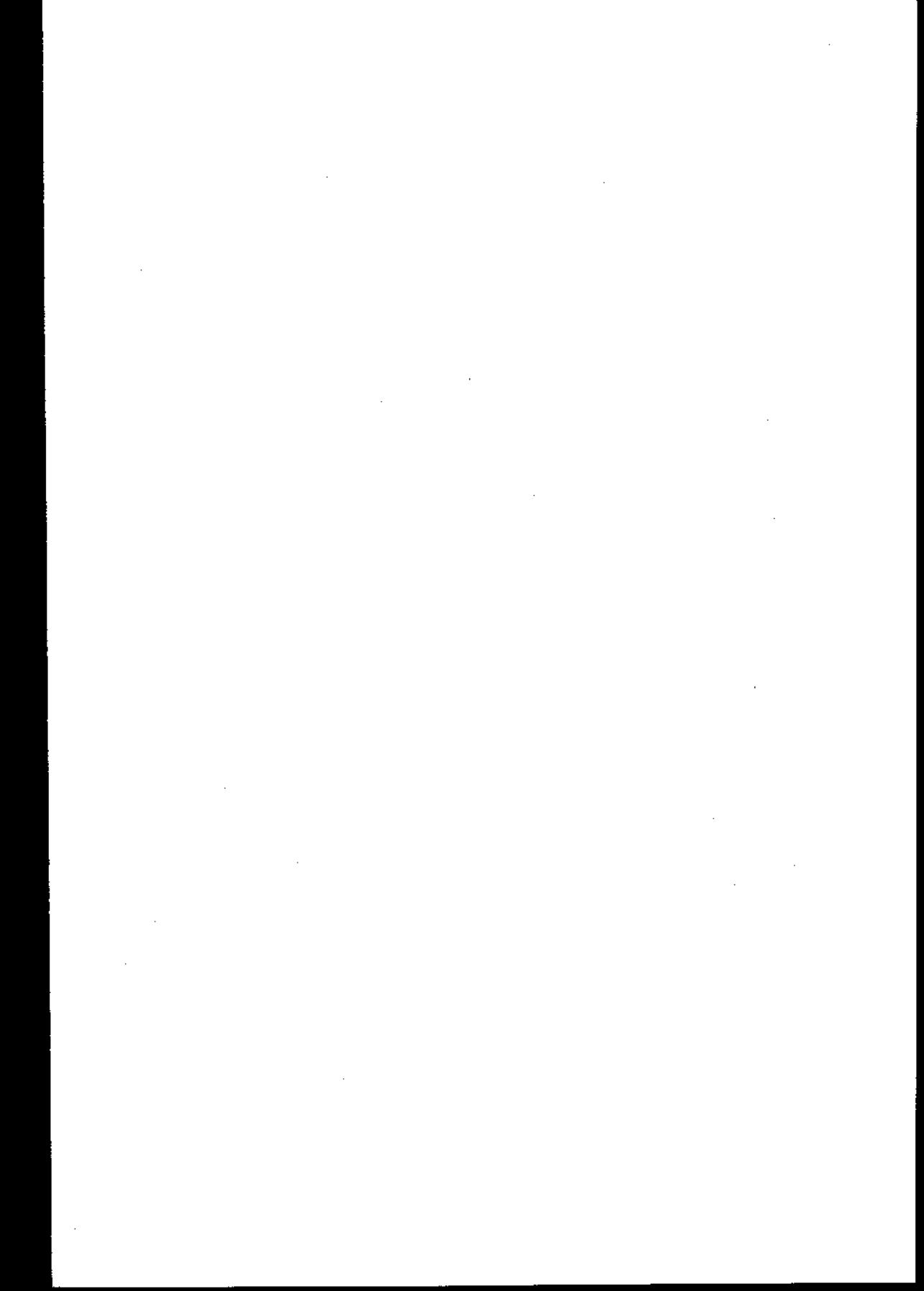
كمال محمد بشر

القاهرة في أول سبتمبر ١٩٧٣



محتويات الكتاب

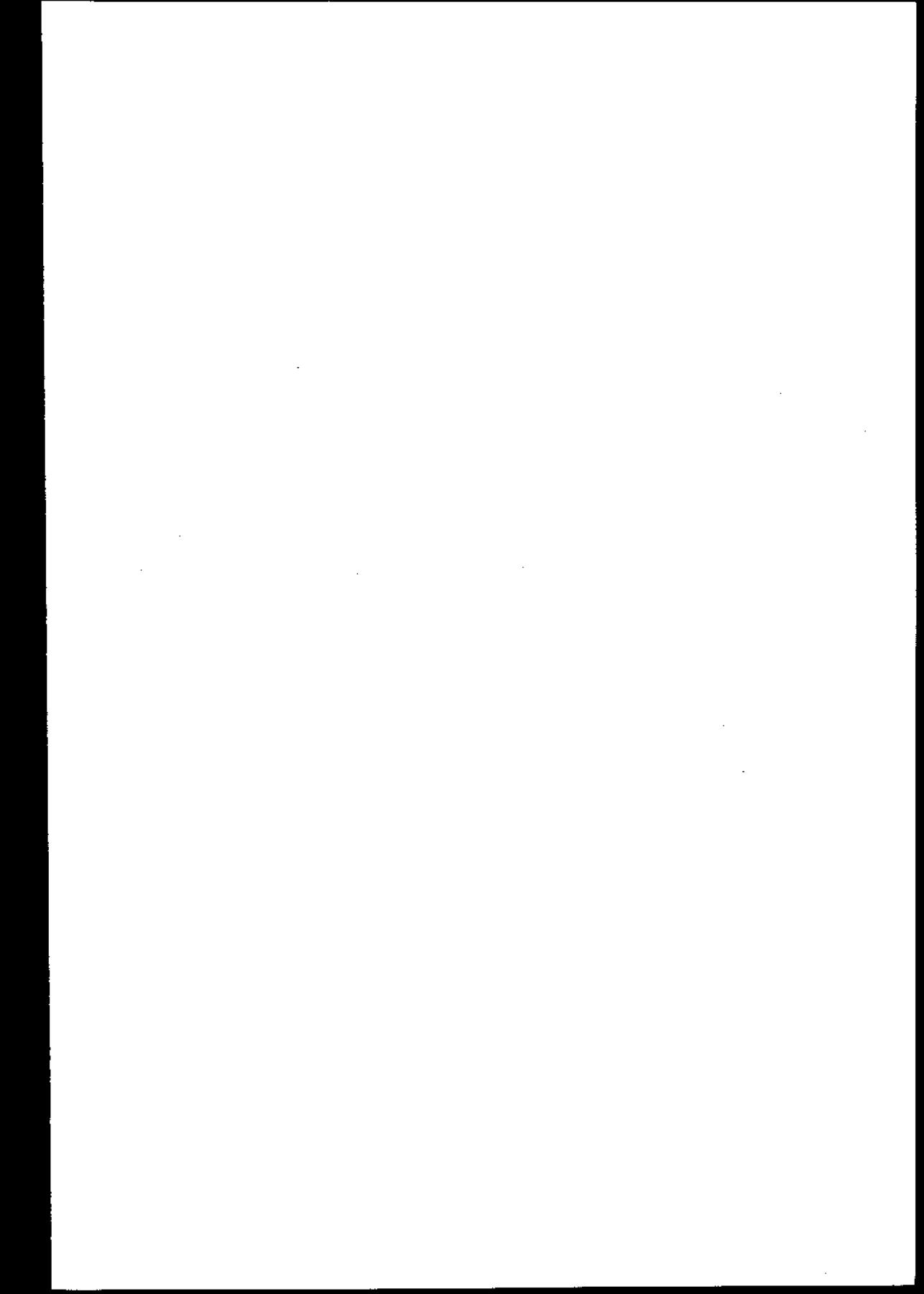
الصفحة	الموضوع	مقدمة
٥	القسم الأول	
٧٠ - ٨	التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث	
١٦ - ١١	التفكير اللغوي وحدوده (في المحدث)	
٧٠ - ١٦	التفكير اللغوي وحدوده (عند العرب)	
٢٢ - ١٦	فكرة عامة	
٣٥ - ٢٢	العلاقة بين المستويات	
٤٥ - ٣٦	المصطلحات اللغوية	
٧٠ - ٤٦	منهج البحث	
١٧٢ - ٧١	القسم الثاني	
١٤١ - ٧٣	مسائل متفرقة	
٧٧ - ٧٥	الألف والواو والياء : « واى » في اللغة العربية	
٨٨ - ٧٨	الألف والواو والياء (مقدمة)	
١٠٢ - ٨٩	الألف : فكرة تاريخية	
١٤١ - ١٠٥	الواو والياء : فكرة تاريخية	
١٣٨ - ١٠٧	الألف والواو والياء على المستوى الصوتي	
١٢٩ - ١٠٩	أولاً : الهمزة	
١٣٨ - ١٣٠	ثانياً : ألف المد	
١٤١ - ١٣٨	الواو والياء	
١٧٢ - ١٤٣	همزة الوصل	
٢١٥ - ١٧٣	السكون في اللغة العربية	
٢٤٩ - ٢١٧	مفهوم الصرف عند العرب	



القسم الأول

التفكير اللغوي عند العرب

في ضوء علم اللغة الحديث



التفكير اللغوي وحدوده

(في الحديث)

يطلق التفكير اللغوي بمعناه العام على النظر في أي جانب من جوانب اللغة بأى صورة من الصور . وجوانب اللغة – كما هو معروف – كثيرة متعددة ، وقد تختلف الآراء أو تتعارض فيها أو في طبيعتها . ومن ثم كان لزاماً علينا أن نشير منذ البداية إلى حدود هذه الجوانب وأن نحاول في إيجاز رسم صورة عامة لها ، حتى يتكشف لنا مفهوم التفكير اللغوي على المستوى العلمي . غير أننا سوف نقصر كلامنا هنا على ما تراه مجموعتان اثنان فقط من الدارسين ، إذ عليهما يقوم هذا البحث ، وحول آرائهما تدور المناقشة . تمثل هاتان المجموعتان في اللغويين المحدثين ، أو بالأحرى ، في بعضهم ، وفي علماء العربية .

لغة جوانب شتى عند اللغويين المحدثين جديرة بالدرس والنظر . وبالرغم من كثرة هذه الجوانب وتنوعها فإنه في استطاعتنا أن نصنفها جميعاً إلى طائفتين رئيستين .

الطائفة الأولى

تمثل هذه الطائفة في تلك الجوانب التي تتصل بجوهر اللغة وحقيقةها والتي ترتبط بعناصرها الأساسية المكونة لها . وهذه هي عبارة عن أصواتها وصيغها وترابيقها ثم مفرداتها ومعاني هذه المفردات ، وكل ما يتصل بها من قضايا .

وهذه الجوانب هي أساس البحث اللغوي وهدفه الحقيقي ، وهي التي تتمتع بتاريخ طويل من البحث والمناقشة ، وهي التي توجه نحوها أنظار العلماء ، ويعنى بها الباحثون على المستوى العام والخاص كلها .

ولهذه الأهمية الواضحة ، قد خصص الدارسون لكل جانب من هذه الجوانب فرعاً من فروع علم اللغة ، أو مستوى معيناً من البحث ، تكرس جهوده لخدمة هذا الجانب ولدراسة مشكلاته ومناقشة حقيقته . ومن هنا ظهر في الحقل اللغوي عدد من الفروع أو

مستويات البحث ، نكتفي هنا بالإشارة إلى أهمها في عرف فريق من اللغويين المحدثين ، هذه الفروع هي^(١) :

١ - علم الأصوات

ويدرس أصوات اللغة . ويستطيع أن يدرسها من زوايا عددة . فقد يعرض لها من ناحية النطق ، وما يرتبط بذلك من سمات صوتية ، دون النظر إلى وظائفها أو قيمها اللغوية في الكلمات التي تتألف منها . وفي هذه الحالة يستعمل المصطلح الإنجليزي Phonetics لإطلاقه على هذا العلم . وقد ينبع أحياناً بالصفة general (العام) ، على أساس أن مناهج البحث فيه ، وأن جملة قوانينه وقواعديه وبعض نتائجه يمكن تطبيقها على اللغات المختلفة ، وعلى أساس أن دراسته لأصوات اللغة المعينة إنما هي من ذلك النوع الذي يكتفى بالإشارة إلى الخواص العامة للأصوات ، دون التعرض لمميزاتها الخاصة التي ترتبط بمعانيها في اللغة المعينة .

أما إذا وجه الدرس الصوتي إلى قيم الأصوات ووظائفها في اللغة المعينة ، فالاسم الشائع إطلاقه الآن على هذا الضرب من الدراسة هو Phonology ، أي علم وظائف الأصوات أو علم الأصوات التنظيمي . وهذه الترجمة الأخيرة روعي فيها أن هذا العلم يقوم في الأساس بتصنیف الأصوات وتنظيم مجموعاتها ، بحيث يصل منها إلى عدد من القوانين والقواعد الخاصة باللغة المعينة . وقد يكتفى في كثير من الأحيان بالمصطلح phonetics لإطلاقه على هذين المنهجين في الدرس الصوتي .

٢ - الصرف morphology

ويبحث في الوحدات الصرفية morphemes ، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعانى الصرفية كالسوابق واللواحق وما إلى ذلك من عناصر . ويعرض الصرف كذلك المصيغ اللغوية ويصنفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها ، كأن يقسمها إلى أجناس الفعل والاسم والأداة مثلاً ، أو ينظر إليها من حيث التذكير والتائيث ، ومن حيث الإفراد والثنية والجمع إلى غير ذلك من كل ما يتصل بالصيغ بوصفها صيغًا مفردة .

(١) يختلف اللغويون في فروع علم اللغة وفي عددها وفي علاقتها بعضها ببعض وليس من شأننا هنا أن نشير إلى هذا كله ، إذ يحتاج الأمر فيه إلى بحوث مستقلة . وستقتصر في هذا المقام على الإشارة إلى هذه الفروع على أشهر الآراء ، مع ذكر فكرة قصيرة عن وظيفة كل فرع في البحث النوى العام حتى تتسنى لنا مقارنة ذلك بما قام به علماء التربية في هذا الشأن .

٣ - النحو Syntax

وظيفته البحث في التراكيب ، وما يرتبط بها من خواص . ولا يقتصر النحو في العرف الحديث على البحث في الإعراب ومشكلاته ، كما أراد له بعض المتأخرین من النحوة العرب . وإنما عليه كذلك أن يأخذ في الحسبان أشياء أخرى مهمة كالموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للمجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه .

ولشدة ارتباط الصرف بالنحو جمع أكثر العلماء بينهما وأطلقوا عليهما اسمـا واحدـا هو grammar أي « قواعد اللغة » ، أو ما يفضل بعضهم ترجمته « بالنحو » على أساس أن النحوـ عند هؤلاء ونحن معهم – لا ينفصل عن الصرف ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ، أو على أقل تقدير ، هذا ما يجب أن يكون عليه الأمر بالنسبة لذين العدين .
وحقيقة القول أن الصرف إن هو إلا خطوة ممهدة للنحو ، أو هو مرحلة أول منه ، ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا بقدر وفي أضيق الحدود إذا اقتضت الحاجة ذلك .

٤ - الدراسات المعجمية

وبحالـا البحث في المفردات أو الثروة اللغوية المعينة ، فتعنى بجمعها وتصنيفها ، ثم محاولة شرحـا وتفـسيـر معانيـها بصورةـ عـامـة يـقـيـدـ منهاـ الرـجـلـ العـادـيـ والـمـخـصـصـ كـلاـهـماـ .

ومفترضـاـ عـلـىـهاـ أنـ تـصـنـفـ المعـجمـاتـ بـحـيثـ تكونـ مـادـتهاـ خـلاـصـةـ الـبـحـوثـ السـابـقةـ فـيـ الأـصـواتـ وـالـصـرـفـ وـالـنـحـوـ جـمـيعـاـ . وـعـنـاهـ أنـ القـائـمـينـ عـلـىـ صـنـعـ الـمـعـجمـاتـ وـتـأـلـيفـهاـ يـلـازـمـهـمـ مـراـعـةـ أـنـ يـكـونـ الـمـعـجمـ الـمـعـينـ مـرـشـداـ إـلـىـ النـطـقـ الصـحـيحـ لـلـكـلـمـاتـ ،ـ وـعـيـنـاـ عـلـىـ مـعـرـفـةـ صـيـغـهاـ وـوزـنـهاـ ،ـ ثـمـ قـدـ يـضـطـرـهـ الـأـمـرـ أـحـيـاـنـاـ إـلـىـ تـوـضـيـحـ الـكـلـمـةـ تـوـضـيـحـاـ كـامـلاـ بـرـضـعـهاـ فـيـ جـمـلةـ أـوـ عـبـارـةـ لـيـنـهـ إـلـىـ مـعـانـيـهاـ الـخـفـيـةـ أـوـ الـمـتـعـدـدـ بـتـعـدـدـ السـيـاقـ وـالـتـرـاكـيـبـ .

وـمـنـ الـبـدـيـهيـ أـنـ يـكـونـ الـمـعـجمـ مـرـجـعـاـ أـسـاسـيـاـ فـيـ طـرـيـقـةـ الـكـتـابـةـ الـإـمـلـائـيـ الـصـحـحةـ لـلـكـلـمـاتـ .

٥ - علم المعنى Semantics

ويسميه البعض علم الدلالة ، وقد اختار له جميع اللغة العربية حديثاً المصطلح «السيمية» ، ونحن نفضل الاسم «السيانتيك» معرب الكلمة الفرنسية *Sémantique* ، إذ قد اشتهر أخيراً بين الدارسين العرب .

ومهمة السيانتيك في السوس اللغوي البحث في المعانى ومشكلاتها ، غير أن بعضهم يحدد وظيفته بالبحث في معانى الألفاظ المفردة على مستوى المعجمات وما إليها ، على حين يوسع آخرون في دائرة اختصاصه ، بحيث يقوم بالنظر في معانى المفردات والجمل والعبارات جمعياً دون تفريق .

هذا كان السيانتيك عند الأولين شديد الصلة بالمعجمات ، أو فل هو عند هؤلاء العلم المنظم لادة المعجمات من حيث المعنى ، وهو الكفيل بوضع القوانين والقواعد العامة التي تخضع لها المعانى في المجتمع المعين ، من حيث علاقتها بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومن حيث ما يطرأ عليها من تغير كالتوسيع أو التضييق فيها مثلاً .

أما عند الفريق الثاني فالسيانتيك ذو ارتباط بالمعجم والتحول كذلك ، وهذا كان هناك عند هؤلاء ما يسمى بالمعنى المعجمى وما يسمى بالمعنى التحوى .

وهناك مدرسة ثالثة ترى أن السيانتيك فرع له وظيفة معينة ، هي البحث في المعنىحقيقة ، لكن على أساس أن ما يوضحه في هذا الشأن إنما هو جزء واحد من المعنى الكلى ، وبقية الأجزاء تقوم بها الفروع الأخرى لعلم اللغة ، كل فرع يقوم بدوره المخصص له في هذا الشأن .

والسيانتيك عند هؤلاء ليس تابعاً لفرع آخر ، ولا متضمناً له وإنما هو جزء من كل (الكل هو علم اللغة) وله حياله صفات هذا الجزء من حيث التبعية والاستقلال .

تلك الفروع الخمسة السابقة تكون مناهج البحث أو الفروع اللغوية التي تدرس جوانب الطائفة الأولى من جوانب اللغة .

الطائفة الثانية

تمثل هذه الطائفة في مجموعة من القضايا والمسائل العامة التي تتصل باللغة من قريب أو بعيد. أما خاصيتها الأولى فهي أنها ليست موجهة نحو مادة اللغة وعناصرها الأساسية المكونة لها، وإنما هي مجموعة نقاط من البحث تعين – في الغالب – على فهم الحقائق اللغوية وترشد إلى تفسيرها أو تفسير بعضها على الأقل.

وهي بذلك تستأهل النظر والدرس لأنها تقدم عوناً ملحوظاً للم@studentين بخصوص الطائفة الأولى وتلقي أصواته كافية على هذه الجوانب.

من أوضح أمثلة هذه الطائفة :

اللغة ووظيفتها في المجتمع وعلاقتها بهذا المجتمع – اللغة واللهجة. – تنوع اللغات إلى اللهجات ، وأسباب هذا التنوع – المستويات اللغوية : لغة مشتركة (أو فصحى) وعامية لـ – الصواب والخطأ في اللغة – البيئة اللغوية أو مصادر المادة وما يرتبط بها من حيث الزمان والمكان . . . الخ . . .

وهناك مسائل أخرى ذات صلة ما بهذه الطائفة الثانية ، ولكنها – في نظرنا – لا ترقى إلى مستواها ، حتى إن كثيراً من اللغويين المحدثين لم يغيروا هذه المسائل أى التفات ، وأسقطوها من الحساب نهائياً . ومن أشهر الأمثلة التي تدخل في هذا النوع الأخير ما يلي :

الكلام على أصل اللغة الإنسانية ونشأتها – كون اللغة توفيقيّة أو كونها اصطلاحاً وتقليداً – القول بأن بعض اللغات أفضل ، أو أفحص أو أغنى من بعض ، إلى غير ذلك من الأمثلة العامة التي لا يؤثر إهمالها أو التغاضي عنها في البحث اللغوي أى تأثير .

ومهما يكن من أمر فقد جرت تقاليد الكثرين على مناقشة قضايا الطائفة الثانية كلها مع بعض المسائل العامة المتصلة بها في بحوثهم ، ولكن على أساس أن هذه المسائل إنما هي من باب المقدمات العامة التي قد تمهد للعمل الأصلي ، والتي ربما يكون في عرضها وتقديمها – بصورة ما –فائدة للمبتدئين في العلم ، أو ذوى الثقافات المحدودة في الدراسات اللغوية .

وأبواب الطائفتين الأولى والثانية معاً تكون فيما بينها علماً واحداً ، أو بالأحرى ، هذه الأبواب كلها تندرج تحت علم واحد هو ما اصطلح على تسميته « علم اللغة » Linguistics .

وأبواب الطائفة الأولى بالذات ، أو فروع هذه الطائفة الممثلة في الأصوات والصرف والتحو والمعجم وعلم المعنى – هذه الفروع يرتبط بعضها ببعض أشد ارتباط ، وليس من الجائز الفصل بينها فصلاً تاماً بحال من الأحوال ، إذ كل فرع منها جزء من كل ، وكل منها يعتمد على غيره ويفيد من نتائج البحث فيه .

التفكير اللغوي وحدوده

(عند العرب)

فكرة عامة

يقتضينا العدل والإنصاف أن نقرر أن العرب قد بذلوا جهوداً جباراً في خدمة لغتهم ، ونظروا في كل جوانبها نظرات عميقية شاملة . ولم يفهم في واقع الأمر شيء مما عرضنا له في الفصل السابق من مسائل الطائفتين المذكورتين هناك ، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات اقترنت بها اللغة العربية . وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرة عملية ، حيث دفعهم حرصهم عليها والاعتزاز بها إلى دراستها دراسة جادة ، تضمن صيانة القرآن الكريم من التحرير وتتجنبه الأخطاء على كل المستويات اللغوية .

فمنظروا في مفردات اللغة ومعانٍ هذه المفردات ، وفي صيغها وترابكيتها . وخلفوا لنا في كل ذلك إخليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا تراثاً لغوياً عملاً يتأهل الثناء والتقدير . فلم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التي تتصل بمادة اللغة نفسها ، بل قدموها لنا كذلك ضرورةً شديدة من القضايا والمشكلات التي تتصل بلغتهم وفكيرهم عنها ومكانتها عندهم . كما وبلوا أبواباً أخرى من البحث اللغوي العام ، على شاكلة ما قام به غيرهم من الدارسين في الأمم الأخرى .

ويعني هذا كله أن جملة المواضيع أو الأبواب اللغوية التي يعرفها ، ويقوم ببحثها والنظر فيها ، الخلقون من رجال اللغة – هذه المواضيع والأبواب قد عرفها العرب وعرضوا لها بوجه أو بأخر .

أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن ميادين البحث في اللغة عند العرب تشبه أو تمايل – من حيث العموم والشمول – تلك التي تشغّل أنفسنا بها اليوم ، ونكرس كثيراً من

جهدنا لمناقشتها . وربما يدل على هذا الشمول قول قائلهم ، معددًا علوم اللغة العربية :
نحو وصرف عروض بعده لغة ثم لشتقاق وفرض الشعر إنشاء
كذا المعانى بيان خط قافية تاريخ ، هذا لعلم العرب إحصاء

فهذه العلوم المذكورة تقابل فروع علم اللغة بالمعنى الحديث ، بل تزيد عليها .
فرض الشعر يعني التعبير عمّا في النفس شعرًا ، والإنشاء ، ويبدو أن المقصود به كتابة
الأدب ثرًا ، والتاريخ — كلها علوم لها مجا لاتها الخاصة بها ولا يعرض لها علم اللغة الحديث
في قليل أو كثير . أما أوزان الشعر وموسيقاه — وقد أشار إليها هنا بالعروض والقافية — فقد
أصبحت محل اهتمام اللغويين المحدثين لارتباط أغاثها ونماذجها التي صيغت وفقًا لها
بعض القوانين الصوتية العامة ، وبخاصة تلك التي تحدد تكوين المقاطع وتركيبها في
هذه اللغة .

وعلم المعانى المشهور يضم إلى علوم البلاغة إن هو إلا دراسة لغوية تدخل في إطار
علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد نعته بعضهم « بالنحو العالى » . وعلم البيان في بعض أبوابه
أو معظمها يدخل في نطاق الدرس اللغوى الحديث ، فالجهاز بأنواعه والكتابية في بعض صورها
يعرض لها علم الدلالة أو السيمانتيك semantic على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتتنوعه
أو على أساس أنها صور للتغير الذى يصيب معانى الكلمات والعبارات .

ويقصد بالمصطلح « لغة » في البيتين السابقين البحث في المفردات ودراستها وجمعها
على نحو ما في المعجم والرسائل اللغوية ، وهو بهذا المعنى يرادف المصطلح الآخر « متن
اللغة » في أصل إطلاقه .

أما « الاستتفاق » المذكور هناك فالمقصود به — على ما نفهم — وهو البحث في أصول
الكلمات وما تفرع عنها ، وربط هذه الفروع بتلك الأصول من حيث اللفظ والمعنى معاً ،
على نحو ما يجري في تلك الأبواب المعروفة بالاشتقاق الكبير والاستتفاق الأكبر : وهى
أبواب يرع فيها جماعة من اللغويين نستطيع أن نطلق عليهم اسم « المدرسة الاستتفاقية » (١).
وهذا النوع من الدرس — فيما نعتقد — هو الأساس ابحثت أوسع وأشمل ، أطلق عليها أيضًا
اسم آخر هو « فقه اللغة ». وفقه اللغة وقريره من اللغة يمثلان جوانب معينة من البحث يعتمد
بها علم اللغة الحديث .

(١) من رواد هذه المدرسة ابن دريد وابن فارس وابن جنى .

وليس المقصود « بالخطأ » في البيتين فزن، الخط ، بمعنى تحسين الكتابة وتجويدها ، وإنما المراد به الرسم والإملاء ، وكلاهما يمثل نقطة مهمة من نقاط المباحث الصوتية في العرف المعاصر ..

ولكنا بالرغم من هذا المحصر الشامل نلاحظ أن فرعًا مهمًا من فروع علم اللغة قد أهمل ذكره في البيتين السابقتين . ذلك الفرع هو علم الأصوات . وربما يرجع هذا الإهمال إلى واحد من السببين الآتيين أو كليهما :

١ - لم تخصص في القديم أعمال مستقلة للدراسات الصوتية . فالتحليل — رائد هذه الدراسات — قد عرض لها في مقدمة كتابه « العين » عرضاً يوحى بأنها لم تكن سوى مقدمة عابرة أراد النسخول من خلالها إلى عمله الأصلي وهو ترتيب معجمه هذا ترتيباً صوتيًا .

وسيبوه — بالرغم من دقة ما أتى به وجودته — تناول أهم قضيائاه الصوتية تحت باب غامض يعرف « بالإدغام » في التراث اللغوي عند العرب . والإدغام ظاهرة صوتية وصرفية معنّا ، وقد عوبلحت علاجاً مضطرباً غير دقيق ، لاعتباهم أحياناً على بعض المبادئ غير اللغوية في دراستهم . من ذلك مثلاً التجاوؤهم إلى الفروض العقلية والتأويلات التعسفية جريحاً وراء أصول الكلمات . ومنها كذلك (بل من أهمها) حشدهم لكتير من الأمثلة ذات السمات المختلفة ، وتناولوا معًا بمنهج واحد . لقد فعلوا هذا بالرغم من أن ظاهرة الإدغام ترجع في بعض هذه الأمثلة إلى عوامل صوتية صرفة ، على حين تفسر هذه الظاهرة نفسها في البعض الآخر على أنها حصيلة واقعية لتطور تاريخي أصاب هذه الصيغة أو تلك .

فكان من الضروري إذن الفصل بين هذين النوعين من الأمثلة وتناولهما بطريقتين مختلفتين .

أضف إلى هذا أن سيبويه ألحق دراساته الصوتية بآخر بحوثه اللغوية ، فبدلت كما لو كانت شيئاً إضافياً أو تذييلاً لجملة أعماله ، كما يبدو ذلك واضحاً في الطبعات التي بأيدينا لهذه الأعمال ، حيث وقعت بحوثه الصوتية في أواخر الجزء الثاني (والأخير) من أثره الخالد المعروف « بالكتاب » .

٢ — جاء على اللغويين وقت أهملوا فيه النظر في أصوات اللغة نظراً جاداً ، وتركوا أمر هذه الدراسة إلى علماء التجويد والأداء القرآني ، ظناً منهم أنها دراسة خاصة بهؤلاء القوم وأضرب لهم من كرسوا جهودهم لقراءة القرآن الكريم وإلقائه .

وقد تزيد على ذلك سبباً ثالثاً يشيع ذكره بين غير العارفين من الناس في المخاضر— وربما كان الأمر كذلك في الماضي — وهو أن دراسة اللغة يمكن أن تم على المستويين النظري والتطبيق بدون التفات إلى الأصوات .

ولقد كان السكاكي أكثر توفيقاً وأبعد نظراً حين أدرك أهمية الأصوات ، فنص على ضرورة «التنبيه على المحرف » وأنواعها ، وهو بعد ما سماه «علوم الأدب» أو «أنواعه». وعلوم الأدب الرئيسية في نظره هي : الصرف والت نحو والمعنى والبيان ، عدا ما أطلق عليه «نوع اللغة» أو «علم اللغة» . يقول في هذا المعنى :

« وقد حسمت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه وهي عدة أنواع متعددة . فأودعته علم الصرف بهامه ، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتغال المتبع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم الت نحو بهامه وتمامه بعلمي المعانى والبيان » .

ثم يأتي بمسوغات التركيز على هذه العلوم الأربع ويوضح ليم سلك هذا المسلك بالذات فيقول :

« وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له . وهذه الأنواع — بعد علم اللغة — هي المرجع إليها في كفاية ذلك ما لم ينحط إلى النظم . فعلم الصرف والت نحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف ، ويرجع إلى علمي المعانى والبيان في الأخير »^(١) .

ولكن السكاكي في حقيقة الأمر لم يقتصر على هذه العلوم الأربع ، بل أدخل في حسبانه علماً أخرى إضافية ، تسبق أو تلحق علومه الرئيسية . أما العلوم التي من شأنها أن تسبق فتمثل في الدراسات الصوتية التي يرى أنها خطوة ضرورية قبل الدخول في تفاصيل قضايا الصرف ومشكلاته ، إذ لا يتم الوصول إليها «إلا بعد التنبيه على أنواع المحرف السعة والعشرين ومخارجه» .

ثم يأخذ السكاكي في دراسة هذه المحرف ، مصنفاً إليها من وجهات نظر مختلفة ، ثم يختتم بحثه الصوتي ببراد رسم توضيحي لجهاز النطق عند الإنسان ، موزعاً المحرف على الأجزاء المختلفة لهذا الجهاز . وهو عمل — وإن بدا قليلاً في كتبه — يدل على وعي بأهمية الأصوات وعلى إدراك عميق بالرابطة التي تربطها بغيرها من علوم اللغة .

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ص ٢ - ٣ .

والعلوم الأخرى التي ألحقتها السكاكي بالعلوم الرئيسية هي ما سماه بعلم المخد والاستدلال ، ثم العروض والقافية . أما سبب إلحاقها فقد عبر عنه بقوله : « ولما كان تمام علم المعانى بعلم المخد والاستدلال لم أر بدا من النسخ بهما ، وحين كان التدريب فى علمي المعانى والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب التتر ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثبت عنان القلم إلى إيرادهما »^(١) .

وهكذا نرى أن ما أورده السكاكي من علوم رئيسية وإضافية إنما تمثل في نظرنا فروع لعلم اللغة ، وذلك بالطبع باستثناء علمي المخد والاستدلال حيث لا علاقة لهما بهذا العلم (ولا بالأدب أيضاً فيها نعتقد) .

وفي رأينا أنه كان الأولى بالسكاكي أن يسمى علومه هذه بعلوم اللغة أو « علوم العربية ». وذلك ، — كما يقول باحث حديث — « لأن بعض ما ذكر لا يقف عند الأدب ولا يقتصر جدواه على الأديب صانع الأدب أو ناقده إلا بضرب من التكلف في التأويل . بل ربما كانت عبارة « العلوم اللسانية » أو عبارة « علوم اللسان العربي » — وهي العبارة التي اختارها ابن خلدون وأطلقها على مجموعة تلك العلوم — أكثر مناسبة وأقوى دلالة على ما يراد منها ، وقد عدتها أركانًا أربعة ، هي : علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب »^(٢) .

وحقيقة الأمر أن بعض الباحثين التقليديين — قدامى؟ ومحدثين — كثيراً ما يستعملون المصطلحين « علم العربية » و « علم الأدب » كما لو كانا متزلفين وضعفاً لشيء واحد ، ثم يفرغونهما إلى فروع ، بعضها — في نظرنا — خاص باللغة وألصق بمحاجتها ، وبعضها الآخر إنما مجاله الأدب وميادينه .

من ذلك مثلاً ما أورده لنا صاحب المawahب الفتحية نقلاً عن بعض السابقين من أن علوم الأدب أو علوم العربية اثنتا عشر ، بعضها أصول وبعضها فروع .

أما الأصول فهي : علم اللغة ، علم الصرف ، علم الاشتغال ، علم النحو ، علم المعانى ، علم البيان ، علم العروض وعلم القافية .

والعلوم الفروع هي : علم الخط ، قرض الشعر (ويراد به النظر في أحوال الكلمات

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ص ٣ .

(٢) دكتور بيوي طبانة : البيان العربي (ط ٣) ص ١٢ . والمصلح « علم اللغة » في هذا النص يراد به « متن اللغة » .

لا من حيث الوزن والقافية وإنما من حيث الحسن والقبح وما إلى ذلك) ، علم إنشاء النثر ، علم المخاضرات^(١) .

ومن الطريف أن نجد هذا التقسيم نفسه يتشابه مع ما كان ينبغي اتباعه وهو نسبة العلوم التي نعتها بالأصول إلى اللغة ، وعدها – تبعاً لذلك – علوم اللغة ، أو علم اللغة بصيغة المفرد ، وإضافة العلوم الفرعية إلى الأدب ، والحكم عليها بأنها من فروعه وميادينه .

وعلم الخط المذكور في التقسيم السابق ينبغي إضافته إلى علوم اللغة إذا أريد به رسم الحروف وقواعد الإملاء . أما إذا قصد به تجويد الكتابة وتحسينها فلا وجه لذكره في هذا المقام إلا على ضرب من التسريح .

وخلاصة القول في هذا الموضوع أن علماء اللغة العربية قد تناولوا في بحوثهم كل فروع المعرفة التي نعدها اليوم مستويات أو جوانب متعددة لعلم عام واحد ، يضمها جميعاً بوصفها مراحل أو خطوات من الدرس ترجى إلى غرض مشترك بينها .

ويستوى في ذلك أن يكون هذا التناول في إطار تلك الفروع المحددة التي توجه إلى مادة اللغة نفسها ، كعلم الأصوات ، والصرف والنحو والمعجم وعلم الدلالة ، أو أن يكون ذلك في صورة عامة لا تنتهي إلى أي من هذه الفروع ، كما يظهر في بعض الميادين والبحوث التي هي بمثابة المقدمات للعلم أو التي تعين على فهم حقائقه ، أو التي ترتبط بمناهج البحث فيه . ومن أمثلة ذلك الكلام على : اللغة ووظيفتها ، اللهجات وتوزعها ، الصواب والخطأ في الخ . . . فهذه الفروع المحددة وتلك الميادين العامة يتظلمها جميعاً ذلك العلم الذي اتفق حديثاً على تسميته « علم اللغة » أو – كما ينعت أحياناً – علم اللغة العام general linguistics .

وليس يغير هذه الحقيقة في شيء أن يطلق علماء العربية أسماء مختلفة على هذه الفروع وتلك الميادين . فسواء أسموها علوم العربية أم علوم اللسان العربي أم علوم الأدب أم غير ذلك فهي لم تزل تمثل جوانب علم اللغة وتتحدد ميادينه العامة وإن كانت مادتها مقصورة على اللغة العربية .

وليس معنى ما تقدم على كل حال أن الاتفاق تام بين علماء العربية والمحدثين من اللغويين فيما يتعلق بالدراسات اللغوية وجوانبها المختلفة . فهناك اختلافات صخمة ذات سمات متنوعة ، تستطيع أن تجمعها في صفين رئيسيين :

(١) المراهب الفتحية ، الشيخ خزنة فتح الله ج ١ ص ١٨ .
أما علم البديع على هذا الرأي فهو ذيل لعلمي البلاغة (أى المعاف والبيان) .

الصنف الأول :

يتمثل هذا الصنف في اختلاف مناهج البحث وطرائق المناقشة وأسلوب التفكير عند الفريقين . وهذا الصنف يمثل في حقيقة الأمر ركناً مهماً من أركان هذه الدراسة . ولأهميةه سوف نفرد له فصلاً خاصاً من هذا البحث^(١) ، مع عقد النية على الرجوع إليه في فرصة أخرى بشيء من التفصيل .

الصنف الثاني :

تنضم تحت هذا الصنف مجموعة من أوجه الاختلاف والافراق التي تتعلق أساساً بالموضوع الحالى ، وهو تقسيم علم اللغة إلى فروعه وتحديد ميدان كل فرع منها ، وبيان العلاقة بينها جميعاً .

وتحضر هذه الأوجه في نقطتين رئيسيتين ، تختص الأولى منها بالعلاقة بين الفروع أو المستويات اللغوية وبالنظر في حدود كل فرع أو مستوى ، وتهتم الثانية بالمصطلحات ومفهوماتها .

العلاقة بين المستويات

يبدو أن بعض علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية أو مسائل اللغة المختلفة في عمومها ، ومن ثم فراهم ينظرون إلى هذه الفروع أو المسائل كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض ، لا يضمها إطار عام مشترك يرجح بوحدهما وانتظامها جميعاً تحت موضوع رئيسي واحد .

نعم ، إننا لا ننكر إدراكهم لنوع من الارتباط بين هذه المستويات ، وهو كونها تخدم غرضاً رئيسياً واحداً ، هو الحفاظ على اللغة وصيانته القرآن الكريم من اللحن والتحريف ولكن الارتباط الذي نعنيه هنا هو أن علوم اللغة (ومسائلها العامة كذلك) لا تعدو أن تكون جوانب لشيء واحد أو حلقات في سلسلة واحدة . وهي بهذا المعنى تستلزم أمرين مهمين : أولهما : أنه لا يجوز الفصل بين هذه الفروع فصلاً ينبع عن استقلال أي واحد منها

(١) انظر ص ٢٥ وما يليها .

والاكتفاء به في معالجة أية قضايا لغوية ، بما في ذلك القضايا والمشكلات التي هي من صميم اختصاصه وأولى وظائفه .

وهذا الكلام يقودنا إلى الأمر الثاني وهو ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وتحتاجية الالتجاء إلى نتائجه وخلاصته بحوثه للاسعفادة منها في معالجة مسائله وتوضيحها .

فعلم الصرف مثلا لا يمكن أن يستقل عن التحو ، وعلم التحو في أشد الحاجة إلى ما يقرره الأول ويسجله من حقائق ، وكل منها يتسم العون من علم الأصوات من آن إلى آخر .

ولكن الأمر – فيما نعتقد – على خلاف ذلك – على الأقل من ناحية التطبيق – فيما خلف علماء العربية أو معظمهم من آثار لغوية . فهناك نجد الفرع اللغوي المعين تناقش قضاياه ومسائله كما لو كانت منفصلة عن قضاياها وسائل الفرع السابق عليه أو اللاحق له ، وكما لو كان هذا الفرع نفسه مستقلا بذاته ليس في حاجة إلى معاونة غيره ، وليس من شأنه أن يقدم العون لفروع البحث الأخرى .

حقاً إن هذه الفروع أو معظمها (كالأصوات والصرف والتحو مثلا) قد تناولها البعض في أثر علمي واحد ، وذلك هو ما سلكه بالفعل شيخ النحو سيبويه ، حيث جاء كتابه مشتملا على مسائل التحو والصرف وكثير من قضايا الأصوات . غير أن هذا الجمع في مؤلف واحد لا يعني أن سيبويه قد أدرك بوضوح مدى العلاقة بينها ، بدليل أنه لم يقد الإvidence المرجوة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم ، لخدمة بعضها البعض الآخر ، على وجه يبني بتكاملها ووحدتها في مادة الدراسة والمهدف معًا .

وإن نظرية فاحصة في هذا الأثر البخليل وفي غيره من الآثار اللغوية الأخرى لتأيد هذه الدعوة وتؤكدها .

في هذه الآثار كلها أو جلها لم يستطع أى عالم من أصحابها أن يشعرنا بقوة الارتباط بين الأصوات مثلا وبين علمي الصرف والتحو ، إذ لم نر أى دليل واضح من أدلة هذا الارتباط في مناقشة قضايا هذين العلمين وسائلهما .

وما نظن أن أحداً من الدارسين العارفين يشك في أن كثيراً من مسائل الصرف العربي بالذات لا تتأتى دراستها دراسة دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية وأخذها في الحسبان في كل مراحل الدرس .. فسائل الإعلال (بنوعيه) والإبدال مثلا في مسبيس الحاجة إلى

معرفة جيدة بالأصوات وخصائصها وإلى الرجوع إلى القواعد الصوتية لغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها ، إذا كان لنا أن نعاملها معاملة لغوية صحيحة .

ولشدة ارتباط مسائل هذين البابين (ونحوهما) بالأحكام والقوانين الصوتية نرى وجوب دراستها في إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات ، لا بالصرف ، أو ضمن نطاق ذلك الفرع المحدث من الدراسة اللغوية الذي يشار إليه الآن « بالتحليل الصوتي – الصرف » أو كما يسمى أحياناً – « التغير الصوتي – الصرف » :

morphophonemic analysis or morphoplönemic change

وفي اعتقادنا أن سببويه حين عرض للمسائل الرئيسية والأساسية في الأصوات ، إنما فعل ذلك لتفسير ظاهرة الإدغام . ولكن ظاهرة الإدغام هذه ليست إلا صورة واحدة من صور الإبدال ، كما أنها هي حقيقة الأمر قضية صوتية في الأساس .

وليس النحو بأوفر حظاً من زميله الصرف من حيث ربطه بالأصوات واعتماده على نتائج البحث فيه . والذي نعلم أنه علماء العربية لم يستفيدوا إطلاقاً من الدراسات الصوتية في مناقشة ما يحتاج إلى ذلك من مسائل النحو ومشكلاته .

والسر في ذلك واضح وهو أن ما عرضوا له من بحث صوتي ليس – في جملته – من ذلك النوع الذي يمكن أن يعتمد عليه النحو ويفيد منه في تحليل مادته . لقد اقتصر هؤلاء القوم – كما هو معروف – على دراسة الأصوات (المعروف) المفردة ، وبعض الظواهر العامة التي تنتج عن اتصال هذه الأصوات بعضها بعض في الكلمة المعينة ، وذلك كظاهرة الإدغام التي أولوها عناية خاصة . ولكنهم لم يلمسوا من قريب أو بعيد تلك الظواهر الأخرى التي تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلاما جاء على نسق معين من التأليف الصوتي ، ومثال هذه الظواهر النبر Stress ونظام توزيعه distribution في الجملة ، والتنغيم أو موسيقى الكلام intonation ، إلى غير ذلك من أنماط « التطريز الصوتي » prosodies التي يعتمد عليها النحو في تحليل بعض مسائله وتفسيرها إلى حد كبير .

فالتنغيم مثلاً عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة ، من إثباتية واستفهامية وتعجبية إلخ ، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقاً للون موسيقى معين ، بالرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعده على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام ، وصيغة التعجب . وفي كثير من الأحيان ، يكون التنغيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة ،

كما يحدث ذلك مثلاً حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام ، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة استفهام ، ولكنها — بحسب تعبيرهم — خرجة عن أصلها .

وهناك في النحو العربي الكثير من الأبواب التي تحتاج في تحليل مادتها تحليلاً علمياً دقيقةً إلى موسيقى الكلام وتغييمه . من ذلك مثلاً باب الاختصاص فهناك في قولنا :
نَحْنُ الْعَرَبُ أَكْرَمُ النَّاسِ أَخْلَاقًا

ينص النحو على أن الكلمة «العرب» كلمة مقصودة بالاختصاص (وليس خبراً لمن) مستدللين في ذلك بمعنى الكلمة منصوبية . وقد يعينهم على هذا الفهم كذلك موقع هذه الكلمة ذاتها في الجملة ، حيث جاءت متلوة بلفظة «أكرم» وهي لفظة صالحة للإخبار بها في حد ذاتها ، كما أنها هي الأنسب والأوسع لأداء هذه الوظيفة في هذا الموقف بعيته .

وبالرغم من صحة هذا النهج الذى نهجه هؤلاء النحاة فقد فاتتهم أهم إمارة من إمارات هذا التحليل . وتعنى بهذه الإمارة تلك السمات الصوتية التي يتصرف بها هذا « المنطق » utterance أو التي تمثل أساساً في التلوين الموسيقى الذى يصاحبها ، فهذه الجملة بتحليلها السابق وفي موقفها المعين يصاحب نطقها نغمتان مختلفتان ، وإن كانتا متصلتين غير منفصلتين . النغمة الأولى تصاحب الجزء « نحن العرب » وتنتهي بانتهاء هذا الجزء ، ويجب أن تكون من ذلك النوع الذى يدل على أن الكلام ناقص لم ينته بعد ، وهى ماتسمى بالنغمة « الصاعدة » rising tone ويرتبط هذه النغمة في هذا الموقف عادة وقفه خفيفة pause ووقوع نبر قوى strong stress ويصاحب هذه النغمة دلالة على اهتمام خاص بها . أما النغمة الثانية فتصاحب الجزء الباقي من الجملة وهى من ذلك النمط الذى يدل على انتهاء الكلام ونهايته وتسمى « نغمة هابطة » falling tone . ويمكن التنبيء إلى هذه السمات الصوتية في الكتابة بوضع فاصلة [،] عقب الجزء الأول من الجملة ونقطة [.] في نهايتها هكذا :

والتفسير كذلك يمكن الاعتماد عليه في توجيه الإعراب وتفسير صوره المختلفة . ففي الشاهد المشهور التالي :

(١) وضع الفاصلة هنا أدق في التعبير عن المقصود من وضع لفظة العرب بين شرطتين (- العرب-) كما يفضل البعض خطأً . ذلك لأن وضع الشرطتين يعني وجود سكتة خفيفة قبل لفظة العرب « وبعدها ، وهذا لا يوافق النطق الصحيح الذي لا يجزئ هذه السكتة قبل هذه اللفظة .

كم عمة لك يا جرير وخاصة فداء قد حلبت على عشاري

جوز النحاة أن تكون «كم» خبرية أو استفهامية ، ومن ثم جوزوا أكثر من وجه إعرابي للكلمة التالية لها وهي «عمة» وما عطف عليها وهي «خالة» . وما قدره هؤلاء النحاة من إعراب صحيح ومقبول لا تأبه قواعد اللغة من حيث هي . ولكننا بالاتجاه إلى طريقة نطق البيت نستطيع أن نحصر الأمر ونقرر ما إذا كانت «كم» خبرية فقط أو استفهامية فقط وذلك لأن اللون الموسيقي الذي يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى ، إذ موسى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام .

وفي اعتقادنا أن تجويز الاحتمالين معًا مبني على الصورة الكتابية للبيت ، لا على نطقه ، إذ نطقه في الموقف المعين لا يمكن أن يقع إلا على وجه واحد . فإذا ما حدث ونطق مرة أخرى بصورة موسيقية مختلفة فقد اختلف الأمر وأصبح «البيت» بيتن من وجهة النظر اللغوية ، بسبب اختلاف الإعراب والمعنى والموقف المناسب لكل حالة كذلك .

وهناك بعض الطواهر الصوتية العامة التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه الإعراب كذلك ، من ذلك مثلاً ما نطلق عليه نحن «الفواصل الصوتية» أو ما يمكن أن يشار إليه بالوقفات والسكتات ، وفي مقدورنا أن نبين دور هذه الفواصل في مجال الإعراب بالآيات التالية :

(ألم) : ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين .

لقد قدم علماء التفسير واللغة عدة أوجه لإعراب هذه الآيات . وسنكتفي هنا بإيراد ثلاثة منها ، مستخدمين الفواصل الصوتية في تحليلها وعلامات الترقيم الازمة بوصفها تمثيلاً كتابياً لهذه الفواصل :

(١)

ذلك الكتاب . لاريب . فيه هدى للمتقين .

فالآيات في هذه الحالة ثلاثة ، تكون كل منها جملة مستقلة محددة بسكتتين ، واحدة سابقة وأخرى تالية لها ، وقد أشير إلى ذلك بوضع النقاط التي تفيد تمام الكلام وانتهاءه . ولتحخيص الإعراب حيثش هو ما يلي :

ذلك الكتاب : جملة من مبتدأ وخبر ، والألف واللام في « الكتاب » لإفاده « الحقيقة ، والمعنى أن ذلك هو الكتاب الكامل الحقيقى بأن يخص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية الأفراد في حيازة كمالات الجنس » .

(تفسير أبي السعود ج ١ ص ١٨)

لا ريب : لا نافية للجنس ، ورب اسمها والخبر محدوف تقديره « موجود » والمحملة مستأنفة مؤكدة لما قبلها .

فيه هدى للمتقين : جملة ثالثة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر هو « هدى » للمتقين متعلق بهدى .

(۱)

ذلك الكتاب . لا ريب فيه . هدى للمتقين .

الآيات هنا ثلاثة أيضًا ، ولكن تركيبها مختلف ، كما هو واضح ، ومن ثم اختلف الإعراب والمعنى كلاهما . والإعراب هنا كما يلي :

ذلك الكتاب : إعرابها كالمحالة الساقية .

لاريب فيه : جملة مكونة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وهي إما مستأنفة للتأكيد ، أو في محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة « ذلك » .

هذا للمتدينين: هذا خبر لم يبدأ مذوق تقديره « هو ». وهذه هي الآية الثالثة.

(4)

ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين .

الآيات هنا آياتان فقط ، ويبدو الاختلاف واضحًا بينهما وبين تركيب الآيات في لاحظتين السابقتين ، وذلك يوضحه الإعراب التالي :

ذلك الكتاب لا ريب فيه :

ذلك مبتدأ والكتاب بدل أو عطف بيان له ، و « لا ريب فيه » جملة من لا النافية للجنس وأسمها وخبرها ، في محل رفع خبر المبتدأ وهو « ذلك » . وهنا نلاحظ اتصالاً صوتياً بين جزئي الآية : « ذلك الكتاب » و « لا ريب فيه » ، وذلك – على هذا الاحتمال – لارتباط

الكلام بعضه ببعض في المعنى والإعراب معاً ، ومن هنا لم يجز لنا أن نضع النقطة [٢٠] بين هذين الجزأين ، لأن النقطة في وضعها الصحيح إنما تدل على انتهاء الكلام . و تمام الكلام هنا ليس بأحد هذين الجزءين دون الآخر ، وإنما تامة بهما كليهما .

هذا للمتقين : هي الآية الثانية وتحليلها الإعرابي هو التحليل المذكور في الاحيال (٢) السابق .

ولا يغيب عن بالنا بالطبع في هذا المجال أن نذكر حقيقة واقعة لا يمكن الغض من شأنها . ذلك أن علماء البلاغة استطاعوا أن يفيدوا من الدراسات الصوتية إفاده ظاهرة ، عند ما تكلموا عما سموه « التلاويم والتناور » بين المخروف ، وراحوا يضعون قواعد وقوانين عامة لذين الضربين من التأليف ، حتى يكون الأمر واضحاً أمام المشترين للكلام ثرثراً ونظمها . وقد حاول هؤلاء العلماء — على خلاف في مناهجهم — أن يربطوا هاتين الظاهرتين (وغيرهما) بصفات الأصوات ومخارجها وما تسم به من مميزات أخرى ، على ما هو معروف في البلاغة التقليدية (١) :

وبالرغم من أهمية ربط علوم البلاغة بالدراسات الصوتية واستغلال حقائق هذه الدراسات في خدمة تأليف الكلام ، فإن هذا الربط وذاك الاستغلال قد وجها نحو ما نسميه بالصحة الخارجية للكلام ، تلك الصحة التي تتمثل في جودة الكلام وامتيازه مع مراعاة مطابقته لمقتضى الحال . وهذه — كما ترى — مسألة تمثل جانباً واحداً من جوانب النظر في التأليف ، بالإضافة إلى أنها تبني — بالدرجة الأولى — عن الذوق الشخصي والنظر الذاتي . وهما أمران لا يطمئن إليهما الدرس اللغوي الحديث ، غالباً ما يهملهما ويرفض الاعتماد عليهما ، ومن ثم يلتقي بهذه المسألة كلها إلى علم الأساليب Stylistics دون علم اللغة بالمعنى الدقيق Linguistics Proper .

فكان الأولى والأهم إذن أن يتركز استغلال حقائق الدرس الصوتي في تحليل قضايا الصحة الداخلية للتأليف وتفسيرها ، أى في دراسة قضائنا الصرف والنحو ومشكلاتها ، تلك القضايا والمشكلات التي تستمد منها قوانين نظم الكلام وتتألّفه على وجه صحيح صحة مطلقة .

(١) انظر مثلاً : « التكت في إعجاز القرآن » للرماني (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ود . زغلول سالم ، ص ٨٧ وما بعدها ، وسر الفحصة لابن سنان الخفاجي ، والمثل السائر لابن الأثير إلخ .

أما فيما يختص بعلاقة الصرف بعلم النحو فيبدو أنها هي الأخرى غير واضحة تماماً في أذهان البعض من لغويي العرب قد يهم وحديتهم على سواء . ذلك أن هؤلاء اللغويين درجوا على مناقشة الكثير من قضايا الصرف ومسائله كما لو كانت هدفاً بذاتها ، على حين أنها في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بمثابة مدخل إلى دراسة النحو ومعالجة مشكلاته .

والعلاقة بين الصرف والنحو هي كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه . ولا شك أن المهد والمقصد الأساسي إنما هو البناء الذي يستطيع الإنسان أن يفيد منه إفادته مباشرة من إيماء وقافية ومتعة كذلك . وهذا هو حال النحو الذي يتعامل مع الجمل والكلام المنظوم المشتمل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان بأخيه الإنسان في المجتمع . ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو خلاصة البحث اللغوي على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) وهو محورها الرئيسي الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهد في العمل اللغوي بعامة .

وليس ننكر على كل حال أن هذا البناء ما كان له أن يتم ، بل ما كان له أن يوجد بدون المادة التي تشكله وتقيم أركانه . وهذه المادة تمثل في مواضيع الصرف (المعتمد هو الآخر على الأصوات والمستمد منها مادته) ، ومن ثم كان لا بد من توجيه شيء كبير من الجهد لمناقشته ودراسته ، لكن لا على أساس أنه غاية في ذاته وإنما بوصفه وسيلة لغيره ، وخطوة ممهدة له .

إننا في حين نقرر في الصرف أن الاسم إما مفرد أو مبني أو جمع مثلاً ، ينبغي في الحال أن ندرك أن هذا العمل إنما تظهر قيمته في استغلاله على مستوى العبارات والجمل حين ننظر في قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات ومدى ارتباطها بعضها ببعض من الإفراد والتثنية والجمع . ومن ثم نرى ضرورة الانتقال من الدرس الصرف إلى الدرس النحوي مباشرة يجعلهما كما لو كانا امتداداً لشيء واحد ، أو كما لو كانا كلاماً متاماً ، وإن كانا ذا جانبيين أو مرحلتين .

وبالرغم من هذا الذي نقول فإن واقع التراث اللغوي الذي بأيدينا لا يتنسى مع روح هذا الأسلوب الذي نراه لدراسة الصرف . فهناك في هذا التراث تقابلنا بعض الآثار التي تشتبط في معالجة الصرف ونحو بمسائله نحو المناقشات الجزئية التي تتركز حول الكلمات

بوصفها الفاظاً ، لا بوصفها أمثلة أو أنماطاً من الأمثلة ، نستطيع أن نستخلص منها قواعد عامة تخدم الباحث في التراكيب وقضايا النحو . هذا بالإضافة إلى ما يتخال بعض الأعمال الصرفية من محاورات وأفتراضات جدلية عقيمة قطعت كل صلة بين الصرف والنحو وفوت على النحويين فرصة الإفاده من معظم ما قرر الصرفيون هذا المنهج .

ولستنا نبالغ إذا قررنا أن هذا الأسلوب في معالجة الصرف وفي عدم ربطه بالنحو ربطة يؤكد تكامل العلمين واعتدادهما بعضهما على بعض أشد اعتماد وأوثقه ، هذا الأسلوب يغلب اتباعه في معظم الآثار اللغوية التقليدية ، بما في ذلك كتاب سيبويه ، وأعمال غيره من النابحين الذين أولوا الصرف عنانة خاصة ، كالمازني وابن جنی وغيرهما . والفرق بين هؤلاء العلماء في هذا الشأن إنما هو في تطبيق هذا المنهج الذي تظهر أسوأ صوره في كتاب « التصریف » للمازني وشرحه « المنصف » لابن جنی .

فلم يزل هذا الأسلوب نفسه جارياً حتى الآن في مؤلفات الحدثين التقليديين ، ولم يزد الصرف يدرس في معاهدنا ومدارسنا مستقلاً عن النحو غير متصل به ، على حين تشير طبائع الأشياء ومناهج البحث الصحيح إلى ضرورة النظر إليهما متصلين غير منفصلين .

وإذا جاز لنا أن نفصل الصرف عن النحو فإنما يكون ذلك في حدود إطار ضيق لا يعدو حالتين اثنتين :

أولاًهما : حالة البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص .

وثانيةهما : حالة التعريف بالعلم وتحديد ميادينه والتعرف على طبيعة البحث فيه .

وهناك – على كل حال – بعض اللغويين الأذكياء الذين استطاعوا أن يربطوا مادة العلمين بعضها بعض على وجه من الوجوه وأن يفيدوا من هذا الربط بصورة ملحوظة . من هؤلاء اللغويين الرجاجي في كتابه « الجمل » .

فراه في هذا الكتاب يأتى بالمادة الصرفية ثم يستخلصها في الحال في معالجة قضايا النحو ، وأصلاً مناقشته بعضها بعض على وجه يفيد وحدة العلمين . نلاحظ هذا السلوك مثلاً في باب الأفعال ، حيث يستهل الرجاجي كلامه بدراسة التقسيمات الصرفية المعهودة للأفعال ،

ثم يتبّع ذلك ببحث خواص التراكيب ، فيناقش الإعراب وحالاته المختلفة التي تتصل بها هذا الباب بالذات ، وقد يحوجه الأمر أحياناً إلى العودة إلى بعض مسائل صرفية أخرى ذات صلة بموضوع الدرس ، كأن يعرض مثلاً لأدوات النصب والجزم في إطار هذا الباب العام الذي أشرنا إليه . وهذه العودة قد تميلها طبيعة الموضوع وضرورة البحث فيه ، ولن يست من باب الفضول أو المخلط في المنهج .

أضف إلى هذا أن الزجاجي في كتابه هذا قد امتاز من زملائه اللغويين بميزتين ظاهرتين .

أولاًهما : أنه حين يعرض لقضايا الصرف لخدمة النحو إنما يأتي بالقدر الملائم للمقام ولا يدخل في فضول أو استطراد ، ويتم ذلك كله بوضوح في العبارة والفكرة ، وبأسلوب ينم عن فهم وإدراك لشدة ارتباط العلمين بعضهما ببعض .

والميزة الثانية : مرتبطة بالأولى ومرتبة عليها ، ذلك أن الزجاجي – حرصه على الإitan بالقدر الملائم فقط – لم يتورط في تلك القضايا التقليدية التي جرى أغلب الصرفين على مناقشتها ، بالرغم مما تتضمنه من محاوزة الواقع أحياناً ، وما يصبح مناقشتها وبخثتها من تأويلات وافتراضات تعسفية بعيدة عن روح المنهج اللغوي السليم ، كما يظهر ذلك مثلاً في باب الإعلال والإبدال .

قد يقال : إن كتاب الزجاجي المشار إليه كتاب نحو فقط ، أى ليس كتاب نحو وصرف . ولكن هذا القول غير دقيق ، إذ الكتاب ينتظم دراسة صرفية نحوية متكاملة من وجهة نظر صاحبه ، وإن كانت المسائل نحوية (فيما لو أفردت وعزلت عن صاحبها – وهذا أمر غير مرغوب فيه) – تمثل الجزء الأكبر من البحث . وهذا مسلك في حد ذاته جيد ، إذ إذ النحو هو مقصد هذه الدراسة وهدفها ، فيما نعتقد ، لأن النحو هو قمة الدراسة اللغوية وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها ، من قواعد صوتية وصرفية ونحوية . ومعاملة الصرف أو الأصوات في مثل هذه الأعمال إنما تكون على أساس أن هذه المواضيع وسيلة لا غاية : وسيلة لخدمة النحو ودراسة قضيائاه .

وهذا هو ما سلكه الزجاجي في هذا الكتاب بالفعل ، إذ اقتصر على تلك المسائل الصرفية التي تخدم النحو ، والتي تعد مدخلاً طبيعياً إليه .

ومع هذا ، فإن الزجاجي خانه التوفيق أحياناً في تطبيق هذا المنهج ، حيث فراغ من

وقت إلى آخر يبدو كما لو كان غير مدرك لمعنى العلاقة بين الصرف والنحو : إذ نجده في بعض المواقف يبدأ بقضايا النحو مناقشًا إياها مع استخدام المادة الصرفية ومصطلحاتها ، ثم يعود بعد هذا إلى إبراد هذه المادة الصرفية ومصطلحاتها . وكان الواجب أن يعكس الترتيب كما يقتضيه منطق البحث .

ونلاحظ كذلك أن كتاب الزجاجي المشار إليه قد اتبع في ترتيب أبوابه وموضوعاته ترتيباً يخالف المتقدمين والمتاخرين على سواء . وهو ترتيب لم يتضح لنا أساسه ولم تظهر لنا فلسفته بعد .

والزجاجي كغيره من اللغويين تناول الأصوات تناولاً موجزاً ، ولم يتناولها لذاتها وإنما بوصفها وسيلة للدخول في موضوع الإدغام وخدمة مشكلاته . وكان الزجاجي واضحًا في هذا التقصد ، حيث درس الأصوات تحت باب الإدغام . ويبدو من مسلكه أنه لولا الإدغام ما عرض هذه الأصوات أبداً . وتدل على هذا الذي نقول عبارة الزجاجي نفسه . فبعد أن يعقد الباب بعنوان « الإدغام » يقول : « فأول ذلك معرفة مخارج الحروف ومراتبها وتقاريرها وبيانها ومهاموها وبجهورها وسائل ذلك من أzuاعها » (١) .

وهو في هذا يسلك مسلك غيره من اللغويين الذين — بالرغم من جودة ما أتوا به — لم يحاولوا ربط الأصوات بمواضيع أخرى ذات أهمية كبرى في مجال الصرف والنحو معًا . على أن الزجاجي فاق زملاءه اللغويين وأمتاز منهم في هذا الشأن بال تعرض لقواعد الهجاء والإملاء ، وهي مسائل تدخل في نطاق علم الأصوات ولا شك (٢) .

(١) انظر : الجمل للزجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الجزائر ، ط ٤ (باريس ١٩٥٧) .

(٢) ولكتاب « الجمل » للزجاجي وجوه حسن أخرى تتعلق بطريقة عرض المادة وتحليلها ومنهجه في التأليف وأسلوب الصياغة . وقد أشار إلى شيء من هذا الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه « أبو علي الفارسي » ، حيث يقول : « أسلوب الزجاجي في الجمل سهل سمح ، لا تعقيد فيه ولا التواه ، ولا أثر للعلل النحوية أو التذليل المنطقي فيه » . ثم يقول : « وهي آخر آراء أرضي الناس عن كتاب الجمل ، ذلك لأنه كتاب جامع لقواعد النحوية والصرف يحيى على المبتدئين والمتدين جميعاً : يعطيك القاعدة العامة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين وفأسليوب سهل لا ترى فيه عوياً ولا أثراً من تقيدات المعتقدين ، وتقربات النحو والتجويفات المشهورة عموم في المسألة الواحدة حتى لتحقق الضوابط وتشعب المساك . ويشير أنه قصد قصداً إلى التيسير على شادة العربية ، فسمى كتابه « الجمل » . وفي تلك التسمية إيحاء بالاختصار والتركيز مما » . ويؤكد الدكتور شلبي من زاوية هذا الكتاب حين يقارن بيته وبين كتاب آخر للزجاجي (هو الإيضاح في علل النحو) ، حيث يقرر : « وإذا كان الزجاجي قد التزم المنطقي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » فإن الزجاجي قد ترك المطلق جملة في كتابه الجمل . فقد أتى هذا الكتاب من المطلق ومسائله وأقيسنته وقضاياها وبراهينه وتحليله وتدليله خلوًّا يكاد يكون تاماً » .

المراجع المذكور ، ص ٦٢٩-٦٣١ و ٦٣٥ .

السکاکی وابن جنی :

وهناك عالمان جليلان يحدرون بنا أن نشير إليهما إشارة خاصة في هذا المجال : مجال العلاقة بين فروع علم اللغة ، وهذا السکاکی وابن جنی .

فلاحظ أن السکاکی يدرك أن هناك رابطة وثيقة وعلاقة متينة بين هذه الفروع ، وهو يشير إلى ذلك أكثر من مرة ، حيث يقرر أن تمام هذه العلوم إنما يعتمد على ربطها بعضها بعض . فهو يذكر مثلاً أن تمام الصرف في دراسة الأصوات ، وأن النحو لا يستغني عن الصرف .

أما بالنسبة للنحو فقد قررنا أن النحو أساس لتأليف الكلام مجرد الصحة ، وأن علم المعنى يرتبط به من حيث إنه يبحث في الجملة كالنحو وإن كان على مستوى فوق مستوى الصحة المجردة . وفي نظر السکاکی يعد علم البيان شعبة من علم المعنى .

هذا الذي يقوله السکاکی صدق وحق ، ولكننا نلاحظ أن السکاکی لم يقد الإفادة المبتغاة من تلك الأسس الجميلة التي وضعها . ويبدو من حملة كلامه أنه اكتفى بهذا الأسلوب النظري ، ولكنه لم يشاً — أو لم يستطع — أن يطبق نظريته هذه عند مناقشة قضيائياً هذه الفروع .

في بالنسبة للأصوات اكتفى هذا العالم الجليل بعدها المادة الخام لتأليف المفردات ، ولكنه لم يستخدم مادته الصوتية في معاملة أي قضية صرفية أو نحوية ذات بال . وكل ما أفاده من دراسة الأصوات هو استغلال حقائقها وخصائصها في الكلام على موضوع يخلو لكثير من البالغين أن يعرضوا له ، هو موضوع « التلاؤم والتنافر » في المخروف .

وحين عرض السکاکی للصرف ركز على نقاط تأقى في الدرجة الثانية من مباحث الصرف الحقيقية ، بل إن بعض المحدثين يرى إخراجها من هذا الفرع نهائياً . هذه النقاط تمثل في قضيائياً الاشتغال بأنواعه وما يرتبط بها من البحث في اللفظة المفردة ، بوصفها لفظة ، لا بوصفها لفظة ذات وظيفة صرفية يظهر أثرها في الجملة .

وبالرغم من أن السکاکی نص على وجود علاقة وثيقة بين النحو والمعنى ، نراه يفشل تماماً في تطبيق هذا القول ، إذ نراه في المناقشة والدرس يفصل بين العلمين فصلاً واضحاً ، ويفرق بينهما تفريقاً عجيباً بالرغم من اشتراكيهما في البحث في الجملة . فعندئذ أن النحو دراسات في علم اللغة

يختص بالصحة المجردة ، وهذه منزلة لا قيمة لها في نظره ، إنها « منزلة أصوات الحيوان » عنده ، على حين يرى أن علم المعانى هو صاحب المنزلة السامية لأنه يبحث في مطابقة الجملة للمقام وفي هذا تتفاوت الأقدار .

وكان الأجدر بالسكاكى أن يحاول ربط العلمين بعضهما بعض في التطبيق كما نص هو على ذلك من الناحية النظرية . فالنحو والمعانى يشكلان علمًا متكاملًا نستطيع أن نسميه علم التراكيب ، وهذا هو الاسم التقليدى في الدراسة اللغوية الغربية .

على أن مطابقة الكلام للمقام لا تم ولا يمكن أن تم إلا بعد مراعاة قواعد النحو ، وهذا ما أدركه العبقري اللغوى عبد القاهر الجرجانى . والسكاكى نفسه لم يستطع أن يفلت من هذه الحقيقة ، فرئاه من وقت إلى آخر يلتجأ إلى قواعد النحو لتوضيح أو تفسير قاعدة أو فكرة ترتبط بعلم المعانى .

أما ابن جنى فقد عرض لكثير من وسائل الأصوات والصرف والنحو (وغيرها) في آثاره ، وعلى الأنصاص في كتابه الموسوم « بالخصائص » ، كما تناول قضيابا صوتية مهمة متنوعة في كتابه « سر صناعة الإعراب » وعرض في أثناء هذا التناول لكثير من مشكلات الصرف والنحو أحياناً .

وبالرغم من هذا التناول لهذه الفروع في هذه الآثار لا نستطيع القول بأن ابن جنى ربط هذه الفروع بعضها بعض على الوجه السليم ، أو أنه استخدم نتائج الفرع السابق في إلقاء الضوء على مسائل الفرع اللاحق له .

إن ابن جنى في الخصائص يعرض لنوعين رئيسين من قضيابا اللغة .

النوع الأول يتمثل في الكلام على تلك المسائل العامة التي يناقشها بعض الدارسين على أساس أنها نوع من المدخل إلى دراسة المادة اللغوية ذاتها أو بوصفها خطوات على الطريق إليها . وهذه دراسة لها أهميتها ولا شك ، وكثيراً ما تعين الباحث على إلقاء الضوء على مشكلاته اللغوية الحقيقة . ولكننا هنا فلا نلاحظ أن ابن جنى كثيراً ما يخلط هذه المسائل العامة بعضها البعض ويستطرد منها – دون ضرورة أو حاجة تدعوه إلى ذلك – إلى موضوعات من أنواع شتى ، صرفية و نحوية ، بل صوتية كذلك . وهكذا تختلط المادة بعضها البعض إلى درجة أن الإنسان تصعب عليه متابعة مناقشته أو الوقوف على الموضوع الأساسى والأصلى في هذه المناقشة .

أما النوع الثاني من القضايا التي عرض لها ابن جنى في خصائصه فهي أشبه ما يكون بمناقشة المنهج أو الاتجاه الفكري الذي يتبعه ابن جنى في بحوثه ودراساته اللغوية ، أو قل إن شئت — إنه نوع من فلسفة البحث اللغوي . ثم يحاول من آن إلى آخر أن يوضح آراءه أو أن يرهن على صحتها بمناقشة مسائل لغوية منوعة ، صوتية وصرفية و نحوية وغيرها .

وفي هذا النوع الثاني كذلك فلا يلاحظ أن الاتجاه السائد عند هذا الدارس العظيم هو الاستطراد والانتقال من مشكلة إلى أخرى لأدنى مناسبة ، بل بدون مناسبة واضحة أحياناً . والأسلوب الغالب في أعمال ابن جنى هو حشد المادة والإلقاء بها أمام القارئ يستخلص لنفسه منها ما يشاء ويترك ما يشاء .

وبالنسبة لموضوعنا هذا ، وهو البحث عن مدى الصلة بين فروع علم اللغة نستطيع أن نقرر في إيجاز أن ابن جنى لم ينجح في ربط هذه الفروع بعضها ببعض ربطاً يوحى بوحدتها أو تكاملها ، كما أنه لم يوفق — في أكثر الأحيان — إلى استغلال مادته العلمية في خدمة بعضها البعض الآخر .

وحقيقة الأمر أن المنهج الغالب على ابن جنى في خصائصه هو حشد أمثلة صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية بعضها مع بعض وخلط ذلك كله بماذج مختلفة من البحث اللغوي العام ، كالكلام على الظواهر اللهجية واللحن واللغة ونشأتها إلخ . . . دون أن يربط بعضها ببعض برباط منطقي يقوده في الحال إلى تأسيس علم واحد يجمع هذا الشتات العجيب من القضايا ، ويخصّصها لمنهج عام يتبع في دراستها ومناقشتها .

ومثل هذا الذي نقوله هنا ينطبق على أسلوب ابن جنى في أثره الجليل « سر صناعة الإعراب » . إننا لا ننكر عبقرية الرجل فيما جاء به هناك وناقشه من مسائل صوتية ذات خطر وبال ، وبخاصة تلك المقدمة الرائعة التي قدم بها بقية فصول الكتاب . كذلك لا يمكن أن نقلل من شأن المسائل الصرفية التي أوردها متاثرة هنا وهناك في ثانياً مناقشاته . ولكننا مع ذلك — نأخذ على هذا الباحث أنه لم يستطع رؤية الخيط الدقيق الذي يصل الأصوات بالصرف ، ومن ثم لم تتح له فرصة الربط بين العلمين بصورة تعييه على فهم قضيائهما ، والاتجاه الغالب في هذا الكتاب (باستثناء المقدمة التي قصرت على الأصوات) هو الانتقال من الأصوات إلى الصرف (والنحو أحياناً) من باب الاستطراد ، لا من باب ترتيب الحقائق ترتيباً منطقياً من شأنه أن يقود إلى نتائج واضحة محددة .

المصطلحات اللغوية

وهذه نقطة ثانية يظهر فيها الخلاف بين العرب القديمي والدارسين الحديثين ، وهي في الوقت نفسه ذات ارتباط وثيق بالنقطة الأولى ومرتبة عليها .

لقد أدى عدم إدراكهم لنوع العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات ذات المفهومات الغامضة ، أو المتداخلة بعضها مع بعض أو المتراوحة في معاناتها ، على بعض فروع هذه الدراسات بصورة تتنى عن خلط واضطرباب في تحديد مفهومات هذه الفروع .

من أشهر هذه المصطلحات تلك المصطلحات التي يأتى ذكرها في معظم المناقشات اللغوية التي لا تختص بفرع دون فرع ، والتي تليّ نظرات عاجلة أو متأنية على الدرس اللغوي بعامة . من ذلك مثلاً :

اللغة — متن اللغة — علم اللغة — فقه اللغة — علم العربية — علم الأدب — العلوم اللسانية
علوم اللسان العربي إلخ .

اللغة :

ربما يكون هذا المصطلح هو الأشيء ذكراً والأقدم تاريخاً والأكثر إطلاقاً على هذا الضرب من الدراسة التي تختص بالبحث في «أحوال المفردات من حيث جواهرها وموادرها» ومعنى هذا أن المصطلح «اللغة» (أو لغة بالتنكير) أصبح عندهم ذا مفهومين مختلفين : الأول : اللغة بمعنى الكلام الإنساني الذي يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها Language والثاني : فرع من فروع الدرس اللغوي ، أو علم اختص ببحث المفردات وأحوالها على نحو ما يجري في المعجمات ونحوها^(١) .

وقد يضيقون إلى هذا المصطلح أحياناً كلمة «متن» أو «علم» ، فيصبح المفهوم أخص ، وأضيق مما يحمله الإطلاق الأول ، وتصبح المصطلحات حينئذ ثلاثة ، هي : «اللغة» ، «متن اللغة» ، «علم اللغة» ، وقد سبقت كلها بمعنى واحد وأطلقـت كذلك على مسمى واحد ، كما يفهم من كلامهم .

(١) وقد يزيد بعضهم معنى ثالثاً، فيستعمل المصطلح «اللغة» بمعنى العلم الباحث في كل فروع اللغة العربية أو ما يسمونه أحياناً «علوم الأدب». انظر : الملحوظة (٢) ص ٤٢ .

والمشهور في التراث اللغوي القديم (وكذلك في أعمال التقليد بين من المحدثين) استعمال هذه المصطلحات الثلاثة استعمال المتراوفات ، وإطلاقها — بدون تفريق — على ذلك اللون من الدراسة التي تعنى بالنظر في المفردات من حيث جمعها وترتيبها على وجه من الوجه ، ومن حيث ارتباطها بمدلولاتها في الخارج والواقع .

ومعنى هذا أن ميدان هذا العلم أو هذا الفرع اللغوي المسمى بهذه المصطلحات الثلاثة إنما هو البحث في الثروة اللغوية للغة وما يتبعها من مشكلات تتعلق بأصواتها أو معانيها ، ويتمثل ذلك في المعاجم بكل أنواعها وما شاكلها من رسائل وكتيبات لغوية تعنى بحصر طائفة من المفردات ذات الموضوع الواحد أو الموضوعات المشابهة .

وربما تتضح هذه الوظيفة ويتحدد إطارها العام من هذا النص الذي ساقه لنا صاحب المawahب الفتحية في هذا الشأن . يقول : « واعلم أن التأليف في علم اللغة مبني على أسلوبين : لأن من العلماء من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظاً ويطلب معناه ، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ . وقد وضعوا لكل من الطريقين كتاباً . فمن وضع بالاعتبار الأول فطريقه في حروف التهجيجي جعل أواخرها أبواباً وأوائلها فصولاً ، كالمجوهرى في الصحاح وجد الدين في القاموس وأبن مكرم في المسان ، أو بالعكس كابن فارس في الجمل والمطرزى في المغرب . ومن وضع بالاعتبار الثاني جمع الأجناس بحسب المعنى وجعل لكل جنس باباً كالمرخشى في قسم الأسماء من مقدمة الأدب (ومنهم من يعتبر الأول والثانى وما يثلثهما كالقىوى فى المصباح) » .

ويقرب من هذا المفهوم للمصطلح « علم اللغة » ما نقله صاحب المawahب أيضاً عن المؤلِّفُ أَحْمَدُ بْنُ مُصْطَفَى الشَّهِيرِ بْنِ طَاشِ كَبْرى زاده ، حيث يقول هذا الأخير : « علم اللغة علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها تلك المدلولات بالوضع الشخصى وعما حصل من تركيب كل جواهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئى وعن معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصى »^(١) .

و « علم اللغة » عند صاحب المawahب الفتحية يرادف « اللغة » ، و « متن اللغة » فلا

(١) المawahب الفتحية في علوم اللغة العربية للشيخ حمزة فتح الله ج ١ ص ٢١ - ٢٢ .

فرق بينها عنده ، كما يدل على ذلك قوله : إن « اللغة كذا تطلق على العلم الباحث عن جواهر المفردات ، تطلق كثيراً على العلم الباحث عن النقطة الموضوع مطلقاً ، وهو شامل بجميع فنون الأدب ، فلتتصيص على المراد زيد لفظ المتن^(١) ، أى متن اللغة .

وأحياناً يضيف هذا الدرس نفسه أحد المصطلحين إلى الآخر ، كما جمع مثلاً بين « علم » و « متن » في تسمية واحدة تمثل في مصطلح جديد هو « علم متن اللغة ». يقول : « أعلم أنه يقال لعلم اللغة علم متن اللغة بزيادة لفظة « متن » لأن اللغة قد تطلق على ما يشمل جميع أقسام اللغة العربية ، وإضافة « العلم » إليه للبيان . وإنما سمي متن اللغة لكونه أصلاً لما عداته والمراد هو علم متن اللغة^(٢) .

واستعمال المصطلحات الثلاثة : لغة ، متن اللغة ، علم اللغة ، يعني واحد أمر مشهور في الدرس اللغوي القديم ، كما جرى عليه كذلك بعض المحدثين التقليديين .

فهذا أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي يستعمل المصطلح الثالث « علم اللغة » ويعنى به العلم الباحث في المفردات على الوجه الذي أشرنا إليه . ولستا نستطيع أن نفهم منه ما قد يراه البعض من أن ابن فارس يعني به علمًا أوسع مفهوماً وأشمل دلالة على وجه يقرب من المفهوم الحديث لهذا الاصطلاح (انظر فيها بعد) . ذلك لأن سياق الكلام يمنع هذا التفسير ولأن ابن فارس استعمله بحيث يناظر ما سماه « علم العربية » ويقصد به التحو^(٣) ، والتحو — كما هو معروف — أحد فروع علم اللغة ، بالمعنى الحديث . ويشبهه في هذا الاتجاه ذاته صاحب المزهر حيث يقول : « والفرق بين علم التحو وبين علم اللغة أن علم التحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء جزئية وقد اشتركا معًا في الوضع^(٤) .

أما السكاكي فكان أصرح من صاحبه في هذا الشأن ، إذ جعل « علم اللغة » مساوياً في المدلول « متن اللغة » و « اللغة » . يقول في المفتاح : « وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ، ما رأيته لا بد منه » أما أنواع الأدب الرئيسية عنده فهي أربعة : الصرف والتحو والمعنى والبيان . وهذه الأربع تتمثل جانباً من الدرس يختلف تماماً عن

(١) المواهب الفتحية ١ / ٢١ . وتلاحظ أنه في هذا النص استعمل المصطلح « اللغة » في معينين ، أوطناً ما يرادف « علم اللغة » بالمعنى السابق شرحه ، والثانٍ معنى واسع يشمل كل علوم اللغة العربية أو ما سماه هو « فنون الأدب » (وهناك بالطبع معنى ثالث وهو المعنى العام للغة بمعنى الكلام الإنساني أو المادة اللغوية نفسها) .

(٢) السابق ص ٢٠ .

(٣) الصاحبي لابن فارس ص ٣١ .

(٤) المزهر السيوطي ١ / ٤٣ .

جانب «علم اللغة». يقول: « وإنما أغنت هذه (يقصد العلوم الأربع المذكورة) لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة: المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلّم له. وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم ينحط إلى النظم^(١) ». .

لم يخرج ابن خلدون عن هذا الإطار العام في استعمال هذه المصطلحات، إذ نراه – في مقدمته – يستعمل المصطلحين «اللغة» و «علم اللغة» بمعنى واحد، وهو ذلك المعنى الذي يشاركونا فيه المصطلح الثالث «من اللغة»، الذي نص أكثرهم على اختصاصه بالبحث في الترورة اللغوية ومشكلاتها^(٢).

لم يقتصر الأمر في استعمال هذه المصطلحات الثلاثة بهذا المفهوم على الدرس اللغوي القديم وما تلاه في عصور مختلفة، بل لم تزل تلحظه في آثار بعض المحدثين وأعلامهم اللغوية منها وغير اللغوية^(٣)، غير ناظرين إلى ما يستتبعه هذا الاستعمال من خوض، وما ينطوي عليه من تساهل. وهذا التساهل – وإن صبح قبولة فيما مضى حيث كانت المصطلحات تطلق بدون تحديد واضح لمفهومها – لا ينبغي الأخذ به الآن، حيث استخدمت مناهج جديدة للبحث اللغوي، تأبى الخلط في المصطلحات وترفض التحديد السطحي لمفهومها.

وإذا كان لنا من رأى نبديه فيما يتعلق بهذه النقطة فهذا موجزه:

لتبقى للقدماء مصطلحاتهم ولتظل بمفهوماتها إلى حدودها. فهذا تراث لا ينبغي تزييفه أو اطراحه. ولكن علينا أن نعي المقصود مما حددوا وقرروا في هذا الشأن. وأن ندرك أن هذه المصطلحات الثلاثة تستعمل على سبيل التراويف بينها في هذا التراث اللغوي، وأنها جمعاً لا تعني أكثر من كونها تطلق على أسلوب من أساليب الدرس اللغوي يوجه في الأساس نحو الترورة اللغوية بوصفها مفردات ذات دلالات جزئية، لا بوصفها صيغًا صرفية أو وحدات ذات دلالات نحوية في التركيب. ودراسة المفردات على هذا النحو تتتمثل – بالدرجة

(١) مفتاح العلوم للسكاكى . والمقصود «بالنظم» هنا «نظم الشعر» لا النظم بالمعنى المعروف عند عبد القاهر الجرجاني.

(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص : ١٢٥٤ ، ١٢٥٨ ، تحقيق: د . عبد الواحد وافي .

(٣) انظر : أطوار الثقافة والتفكير ج ٢ ص ٤٣٧ وما بعدها للأستاذ علي الحنفي وزملائه ، حيث يستعملون المصطلحين «من اللغة» و «علم اللغة» بالمعنى الذي قرره السابقون ، بل يطلقون المصطلح «فقه اللغة» أو «علم فقه اللغة» أيضاً على هذا المعنى نفسه .

الأول — في المعجمات وما إليها من تلك الوسائل اللغوية التي تعنى بجمع طائفة (أو طائف) من المفردات ودراستها بوجه يشاكلا كل ما يجرى في هذه المعجمات .

أما في المحيط الثقافي الحديث فينبغي قصر الاختيار على المصطلح « متن اللغة » ، وحله دون مرادفيه وإطلاقه — إن أردنا — على هذه الدراسة الموجهة نحو المفردات وحدها . ويجوز بحسب من التسامح والتساهل استعمال المصطلح الآخر « لغة » بهذا المفهوم ذاته ، على شرط أن يدرك الدارس أن هذا المصطلح نفسه تقصبه الدقة الازمة للمصطلحات العلمية ، وذلك بسبب إطلاقه على ثلاثة معانٍ مختلفة في جملة التراث اللغوي عند العرب^(١) . هذه المعانى هي :

١ — اللغة بالمعنى المعروف ، أي الكلام الإنساني الذي يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها .

٢ — علوم اللغة على اختلاف ضروبها وألوانها . وكثيراً ما يحدث الخلط بين هذين المعنيين عند الدارسين .

٣ — دراسة البررة اللغوية أي المفردات على الوجه المشار إليه سابقاً .

ولقد أدى هذا الاستعمال المختلف الرجوه لهذا المصطلح إلى شيء من الخلط وعدم الوضوح أحياناً في التطبيق . فكثيراً ما تقابلي بهذا المصطلح معطوفاً عليه علوم لغوية أخرى على وجه يصعب معه أحياناً إدراك المراد والمقصود به . فهناك مثلاً في مقدمة ابن خلدون نجد فصلاً معقوداً باسم « علوم اللسان العربي »^(٢) ، ثم يأخذ هذا العالم الجليل في بيان أركان هذه العلوم فينص على أنها أربعة هي : « اللغة والنحو والبيان والأدب » . فالمصطلح « لغة » فيها لو أخذ منزلاً عن سياق الكلام في الموضوع كله جاز تفسيره بأي من المعانى الثلاثة المشار إليها سابقاً . ولكن القراءة الفاحصة للمناقشة التالية تقييد أن المقصود به هو « متن اللغة » .

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة بحوث لغوية تحمل عناوين تتضم هذا المصطلح اللغوي وغيره . منها : « اللغة والنحو بين القديم والحديث » ، و « من قضايا اللغة والنحو » ، وغيرها كثير . وهننا بعد قراءة هذه البحوث ونحوها يصعب على المرء أن يقرر بسهولة ما إذا كان

(١) وقد يطلق على غيرها ، كإطلاقه على اللهجة أو أسلوب الكلام إلى غير ذلك من المعانى .

(٢) الجزء الرابع من هذه المقدمة . تحقيق الدكتور وافي .

العطف عطف مغایرة أو عطف الخاص على العام . وعلى الأول يكون المقصود باللغة البروة اللفظية وما إليها مما يسمى « من اللغة » كذلك ، وعلى الثاني يكون المراد به اللغة في عمومها أي ذلك الحصول اللغوي بكل مظاهره وخصائصه: صوتية أو صرفية أو نحوية . وإذا صح أن هذا التفسير الثاني هو المعنى في هذين الأثنين بالذات فقد كان الأول بصاحبيهما في نظرنا الاقتصر على لفظ « اللغة » ، إذ هو بهذا المعنى الذي أوردهنا يصدق على النحو وعلى غيره من الفروع التي تختص بالنظر في اللغة . أما أن التفسير الأول هو المقصود فإن المادة التي تنتظمها هذه البحوث وأضاربها لا تؤيده ولا تصلح مسوغًا له .

على أن بعض اللغويين العرب يستعمل المصطلح « لغة » وما تصرف منه استعمالاً دقيقاً ، ويوضحه في الموضع الذي يفيد مقصود الباحث أو الكاتب بدقة ووضوح . من ذلك مثلاً ما جاء به صاحب المهر حاولاً التفريق بين ما سماه « اللغوي » ، « النحوي » حيث يقول : « وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النباتية : أعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطق به العرب ولا يتعداه . وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينطلقه اللغوي ، ويقيس عليه ، ومتىهما الحديث والفقير ، فشأن الحديث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقير يتلقاه ويتصرف فيه وببساط فيه عليه ويقيس عليه الأمثال والأشباه^(١) . في هذا النص قد جاء المصطلح « اللغوي » (منسوباً إلى اللغة) واضح المفهوم والدلالة ، بحيث تخرج المفهومات الأخرى من القصد .

ووهما يكن من أمر ، فما زلتنا ننصح الباحثين بعدم الاستعمال المصطلح « اللغة » وما تصرف منه هذا الاستعمال الضيق ، يعني إطلاقه على دراسة المفردات وما شابه ذلك ، ونرى وجوب قصره على المعنى العام المعروف وهو الكلام الإنساني في عمومه Language وبهذا يكون الاصطلاح « اللغوي » أعم في المفهوم وأشمل في المضامون مما تعارف عليه التقليديون ، فيعني حينذلك من اشتغل باللغة ونظر في أي جانب من جوانبها ، سواء أكانت هذه الجوانب صوتية أو صرفية أو نحوية وتعلق بالبروة اللفظية ومفردات اللغة .

أما المصطلح « علم اللغة » (ثالث المصطلحات التي يطلقونها على دراسة البروة اللفظية وما إليها) فلا يجوز الآن بحال من الأحوال إطلاقه على هذه الدراسة الجزئية الضيقة ، إذ قد

(١) المهر للسيوطى ١/٥٩ .

أصبح هذا الاصطلاح في العرف الحديث ذا مفهوم واسع شامل ، يضم كل الفروع الدراسية التي تتناول اللغة من أي جانب شئت . ومن هذه الفروع « اللغة » أو « متن اللغة » بالمفهوم الذي رأوه هذين المصطلحين ، ومنها كذلك الأصوات والصرف والنحو ، وغيرها من الفروع التي سبقت الإشارة إليها (انظر ص ٩ - ١٤) .

وإذا جاز لنا أن نافق القدامي على إطلاق هذه المصطلحات الثلاثة (لغة ، متن لغة ، علم لغة) على هذا المدلول الضيق من البحث (وهو النظر في المفردات) فإنه لا يجوز لنا بحال أن نوافقهم على سلوكهم نحوه من جعلهم إيماءة كما لو كان شيئاً منفصلاً عن بقية علوم اللغة ، أو كما لو كان ذا طبيعة موضوع يختلفان عن طبائع هذه العلوم ومواضيعها .

إن هذه العلوم جديعاً (ومن ضمنها ما سموه « اللغة » وما يرافقها) : كل لا يتجرأ ، ذو موضوع واحد ، هو الكلام الإنساني . وكل واحد من هذه العلوم أو الفروع إنما يختص بالنظر في هذا الكلام من زاوية معينة ، وخصيصة عملها كلها هو الدرس اللغوي في عمومه ، والذي ينبغي أن نطلق عليه حينئذ التسمية الحديثة « علم اللغة » linguistics .

لذلك لم يكن من الدقة في شيء أن يعمد بعضهم كالسكاكى مثلًا إلى إخراج « علم اللغة » أو ما سماه هو « نوع اللغة » وعزله عمّا أطلق عليه « أنواع الأدب » ، كما يتبين ذلك من قوله : « وقد ضمت كتابي وهذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه ^(١) ». ذلك لأن « علم اللغة » يفهمونهم لا يعلو أن يكون جزءاً من كل ، هذا الكل يتتمثل في جميع علوم اللغة التي أطلق عليها السكاكى « أنواع الأدب » .

أما بقية المصطلحات التي يغلب إطلاقها في هذا المجال والتي سبق أن أشرنا إلى بعضها فيما مضى (ص ٣٩) فهي أوضح من سابقتها في المفهوم وأكثر تحديدًا في معناها . ولكن كثرتها وإطلاق بعضها على سبيل التراويف قد يوقع الإنسان في لبس أحياناً .

(١) السكاكى : المرجع السابق ص ٢ .

فقه اللغة :

مصطلح يشيع ذكره في القديم والحديث على سواء . أما في القديم ، فالمفهوم من بحوثهم أنه يطلق على دراسة أوسع من تلك التي خصصوا لها المصطلحات الثلاثة السابقة : اللغة ، متن اللغة وعلم اللغة .

إن هذا المصطلح في القديم اسم لبحوث من أنواع شتى وضروب مختلفة ولكن يمكن حصرها في نوعين رئيسيين :

أولهما : يشمل ما يسمى « متن اللغة » ، وهو البحث في البروة اللغوية على نحو ما يجري في المجدات وما إليها ، بالإضافة إلى بحوث تتعلق بالمفردات ومشكلاتها العامة ، أى لا من حيث معانها فقط ، بل من حيث ما يتصف به من سمات فرعية كالأصلالة أو عدمها ، وكالتراصف والاشتراك اللغوي والمخاوز والحقيقة والتحت والاشتقاق (غير الصرف) وما إلى ذلك من كل ما له صلة بها ، بوصفها مفردات لا صيغًا صرفية أو وحدات في تركيب الجملة .

وربما يطلق بعضهم على هذا المفهوم نفسه المصطلح « علم اللغة » ، كما نقل ذلك صاحب المواهب الفتحية عن بعض الدارسين ، حيث يقول : « وقال العلامة شمس الدين الأكفاني في إرشاد القاصد إلى أنسى المقاصد ما نصه : القول في علم اللغة ، وهو علم بنقل الألفاظ الدالة على المعانى المفردة وضبطها وتمييز الخالص منها بذلك اللسان من الدخيل فيه ، وتفصيل ما يدل على النوات مما يدل على الأحداث وما يدل على الأدوات . وبيان ما يدل على أجنباس الأشياء وأنواعها وأصنافها مما يدل على الأشخاص ، وبيان الألفاظ المتباينة والتراصفة والمشتركة والتشابهة »^(١) .

النوع الثاني : يطلق فقه اللغة على تلك الدراسات العامة التي تعد مقدمة للعلوم أو مهددة لها ، أو التي يعرض لها الدارس لما في مناقشتها من فائدته في توضيح حقائق العلم أو إلقاء الضوء على بعض مسائله .

ويتمثل هذا النوع الرئيسي في تلك القضايا العامة ، كالكلام على اللهجات ، فكرة الصواب والخطأ في اللغة ، وظيفة اللغة ، أى اللغة ونشأتها ، مصادر اللغة ، التعليل ، التقياس لـ الخ .

(١) المواهب الفتحية ج ١ ، ص ٢١ - ٢٢ .

ومثال هذين النوعين مجتمعين أو منفردين ما جاء من دراسات وبحوث في خصائص ابن جنى والصاحب لابن فارس وفقه اللغة للثعالبي ، وشفاه الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للخفاجي ، ودراة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، والمغرب الجاوي ، وكل كتب اللحن والتصويب اللغوي .

وقد يضاف إلى هذين النوعين نوع ثالث مرتبط بهما ، وهو دراسة هذه الآثار المذكورة ورجاها ، أو رجال اللغة بصفة عامة .

أما في الحديث فلم يزل « فقه اللغة » يعني البحث في هذه القضايا وأصرابها غير أن بعض الدارسين يخلطون بيته وبين علم اللغة بالمفهوم الجديد ، فيطلقونهما في مناقشاتهم كما لو كانا متزلفين ، وهو خلط واضح .

فقعه اللغة بمفهومه القديم أو الحديث لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الدرس في علم اللغة ، وبهذا يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بهذا المصطلح العام (علم اللغة) الذي يجري تطبيقه الآن على أي نوع من أنواع الدرس اللغوي . ولكن بالرغم من ذلك لا نرى ما يمنع من الاحتفاظ بالمصطلح « فقه اللغة » لارتباطه بتاريخ طويل وتقايد مهند عبر القرون في الدرس اللغوي العربي والسامي بوجه عام . وهذا الجواز مشروط بقصر مفهومه على الدراسات السابقة ذكرها ، وبعدم الخلط بينه وبين ذلك الإطار الأعم والأشمل وهو علم اللغة ، فالعلاقة بينهما علاقة العلوم والخصوص ، وليس علاقة الترافق .

علم العربية :

وهو المشهور إطلاقه في القديم على ما سمي « النحو » فيها بعد ، وقد ظل محتفظاً بهذا المفهوم في كثير من الآثار اللغوية ، كما يظهر مثلاً في كتاب الصاحب لابن فارس . على أن بعض الدارسين المتأخرین كالشيخ حمزة فتح الله يجعل هذا المصطلح مرادفاً لما سماه « علم الأدب » بالرغم من أن الفصل الخصص لدراسة هذا العلم معقود بعنوان « في العلوم العربية » .

وعلم الأدب كما يروى هذا الدرس عن غيره يشمل اثنى عشر فرعاً ، بعضها أصول وبعضها فروع ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . فعلم العربية على هذا المعنى (وكذلك علم الأدب) علم واسع الأطراف متعدد الحلقات ، إذ هو حينئذ يشمل كل ما يتضمه علم اللغة

بالمعنى الحديث من فروع ويزيد عليه أنواعاً أخرى من الدرس ليست ذات صلة مباشرة بالدرس اللغوي ، كعلم «إنشاء النثر» ، وعلم المخاضرات^(١) . . . إلخ . . .

علوم اللسان العربي :

وهذه التسمية التي اختارها ابن خلدون وعد أركان هذه العلوم أربعة ، هي : اللغة والنحو والبيان والأدب . وهذا معناه أن هذه العلوم تشمل الدراسات اللغوية والأدبية جمعياً .

وتقرب من هذا الاستعمال مصطلحات أخرى يرد ذكرها كثيراً في التراث اللغوي والأدبي على سواء ، مثل «العلوم اللسانية» ، «علوم اللغة العربية» ، «علوم الأدب» أو «علم الأدب» (بالإفراد) .

وكل هذه المصطلحات ذات مدلولات واسعة تتنظم الفروع اللغوية وغيرها من ألوان الثقافة العربية وبخاصة الأدب .

والأولى بنا الآن أن نعمد إلى تحديد مصطلحاتنا وتعيين حدودها و اختيار الأنسب منها لمقام الدرس وظروفه . ول المناسب في مجالنا هذا هو المصطلح الحديث ذو الإطار الواضح المحدد في المقلل اللغوي وحده ، وهو «علم اللغة» بالمعنى الحديث الذي يضم كل فرع دراسي أو بحث علمي يوجه إلى اللغة من آلية زاوية .

ومن الطريق حقاً أن نجد باحثاً قد يطلق هذا المصطلح الأخير (علم اللغة) على إطار دراسي لغوي يشبه إلى حد بعيد ما قررناه نحن بالنسبة لهذا المصطلح ذاته ، هذا الباحث هو عبد القاهر الجرجاني الذي يسوق مناقشة طويلة في كتابه «دلائل الإعجاز» يفهم منها أنه يطلق هذا المصطلح على : الأصوات والصرف والنحو^(٢) . ويقصد بالنحو هنا العلم الباحث في الإعراب ومشكلاته ، أي ذلك العلم ذو القواعد المخصوصة التي تبحث في مجرد الصيحة للكلام . أما الوجه الآخر للنحو وهو المختص بالنظر في التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال فيسميه «النظم» كما هو معروف .

(١) انظر : ص ٢١ - ٢٢ من هذا البحث ، والمواهب الفتحية ١٨ / ١٩ - ١٧ .

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٠ (مطبعة الفتوح الأدبية ، القاهرة سنة ١٣٣١ هـ) .

منهج البحث

في الفترات القديمة من الزمن حين أقيمت اللغويون العرب على دراسة لغتهم ، لم تكن هناك منهج أو طرائق للبحث يمكن مقارنتها بما يجري اليوم في حقل الدراسات اللغوية . وذلك بالطبع أمر يمكن فهمه وتقبليه ، إذا نظرنا إلى بعد المسافة التاريخية ، وما يعنيه ذلك من انعدام الوسائل التي تعين على وضع خطط محددة واضحة ، وما يعني أيضاً من عدم وصول التفكير الإنساني إلى ما وصل إليه الفكر المعاصر من الاستعانته بالكثير من فروع العلم والمعرفة في معالجة قضاياه ومشكلاته .

والحق أن المقارنة بين الفترتين – القديمة والحديثة – أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه ، لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكل منها من فرص . فلتكن نظرتنا إذن مقصورة على تقويم هذا المنهج ومناقشته ببيان ما كان يمكن أن يقع لو أتيحت لهم فرص تقارن بما لدينا ولو كان لديهم ما لدينا من علوم متعددة ، ومسالك للثقافة متعددة .

وأول ما يسترعى النظر في هذا الموضوع هو ضخامة العمل الذي قاموا به في الحقل اللغوي وغزارة المادة التي تناولوها بالدراسة . وهو مجهد نبيل يشكرون عليه ويستحقون الثناء العظيم من أجله ، وبخاصة إذا علمنا هدفهم الأول ومقصدهم الأساسي من هذا الجهد الكبير .

إنهم في هذه المسئولة الكبيرة كانوا يهدفون – في الأساس – إلى الحفاظة على لغتهم القومية وصيانتها ، وهم بذلك يخدمون كلام الله ودين الله كذلك . فالهدف إذن قوى ودينياً معاً . وهو هدف جليل ، لا يدركه ولا يحاول السعي إليه إلا كل مخلص ذي مبادئ إنسانية كريمة .

ولكتهم في سبيل الوصول إلى هذا الهدف ، كانوا أحياناً يشغلون أنفسهم بما ليس في طبيعته أن يقود إليه أو أن يمهد له الطريق ، كما كانوا لا يلتزمون في عملهم طريقاً واحداً ، أو دربًا مستوياً ، أو وسيلة محددة واضحة . وإنما كانوا يعمدون ويجهدون ويكتدون بغض النظر عمّا في الطريق من صعوبات أو مأوزعوه هم بأنفسهم في هذا الطريق من صعوبات . لذلك جاء أسلوبهم في الدراسة خليطاً من ألوان التفكير ، وزريحاً من طرائق البحث ،

هذا بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من ضعف يقعده عن الوصول إلى هدفهم الحقيقي .

ولسوف نحاول في الصفحات التالية أن نبرز الخطوط الرئيسية لهذا الأسلوب بحسب تصوّرنا نحن ، مثيّرين في كل ذلك إلى مواطن البلودة أو عدمها في كل ما نقول .

فأول ما نلحظه من ذلك أن علماء العربية وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرّها البحث الحديث ولسوف نشير إلى أهم هذه الأخطاء في إيجاز موجز ، كما سنتبيّن لنا في السطور التالية :

أولاً : عدم التكامل أو فقدان وحدة المنجز :

يبدو أن عدم إدراكهم لفكرة التكامل بين الفروع المختلفة للدراسات اللغوية وعدم وضوح العلاقة بين هذه الفروع في أذهانهم ، قد أوقعهم في خطأً أكاديميًّا أو— بالأحرى— منهجيًّا هو عدم وجود خطة أو طريقة أو منهج للبحث صالح للتطبيق على كل جوانب الدرس في اللغة . أو بعبارة أخرى ، إنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط عريضة تسمح بالتحرك في إطارها والعمل بمقتضى ما نutsch عليه أو تشير إليه من مبادئ وأسس سواء أكان هذا العدل أو ذلك التحرك مرتبطًا بالأصوات أم بالصرف أم بال نحو أم بغير ذلك من مشكلات اللغة .

ولكن الذي نلحظه هو أنه كانت لديهم مجموعة من الطرق أو الأساليب في الدراسة تجيء مختلطة بعضها ببعض تارة ومنفردة تارة أخرى ، فللأصوات ودراستها أسلوب ، والصرف اتجاه ، وللنحو أم شاج من الأساليب والاتجاهات .

فقد كان حظ الأصوات أن نالت طريقة ما يسمى الآن « بالللاحظة الذاتية » *introspection* ونعني بها استخلاص الحقائق وتصنيفها ووضع القواعد الخاصة بها عن طريق التجربة الشخصية أو الانطباع الذهني الناتج عن هذه التجربة . في هذه الحالة التي معنا (حالة الأصوات) تكون الملاحظة الذاتية بتذوق الأصوات ومحاولة فطحها نطقًا فعلياً واقعياً ، أو الاعتقاد بأن ما يسجله في هذا الشأن إنما هو وصف صحيح ودقيق لذوقه ومعاناته .

وهذا النهج في دراسة الأصوات نهج سليم . ولم تزل الدراسات الصوتية الحديثة — بالرغم مما لديها من إمكانيات آلية متعددة — تعد الملاحظة الذاتية بطريق النطق الفعلي والاسماع إلى هذا النطق الأداة الأساسية في البحث الصوري على كل مستوياته ومراحله .

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوب للبحث دقيق في بابه سليم في مناسبه وهى دراسة الأصوات بالذات . ولكن لم يزل أسلوبًا جزئياً اكتفى أصحابه باستغلاله في هذا الميدان بصفة أساسية دون غيره من الميادين اللغوية ، على حين أنه لم يكن من الصعب تطبيق هذا الأسلوب على تلك الميادين ، وبخاصة إذا علمنا أن « الملاحظة الذاتية » إن هي إلا صورة من صور منهج عام واسع صالح — دون شك — للتعميق على كل فروع اللغة . ذلك المنهج العام هو منهج الوصف الذي تتتنوع صوره ونطقوطه الجرئية بتتنوع هذه الفروع .

أما الصرف فالأسلوب الغالب في دراسته هو أسلوب الافتراض والتأويل ، ويظهر هذا بوجه خاص في أبواب الإعلال والإبدال ، وهذه الأبواب قد شغلت حيزاً كبيراً في الثروة الصرفية ، كما أنها قد استفادت جهوداً ضخمة في تحليل مادتها وتعقيدها . ويرجم الاتجاه إلى هذا الأسلوب الافتراضي التأويلي إلى سبب رئيسي مشهور .

يتمثل هذا السبب في ولع علماء العربية بربط الصيغة المتفقة في شيء ، المختلفة في شيء آخر بأصل صرف واحد وإرجاعها إليه ، ثم محاولة تفسير أوجه الخلاف كلما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور والنتائج التي تشير إلى هذا الأصل ، أو تحتوى على مكوناته أو عناصره الأساسية . وذلك مثلاً كما في قوله : قال أصلها قول ، بافتراض نموذج يتنظم حرف الواو الموجود في الأصل الذي يرون أنه المادة الأساسية التي تفرعت عنها هذه الصيغة وغيرها . هذه المادة الأساسية هي « ق ول » .

وكان الأولى بهؤلاء العلماء أن يعالجو « قال » ونحوها بالصورة التي تبدو بها ، ما لم يكن تفسيرهم هذا مستنداً إلى حقائق تاريخية ، فحينئذ يسوع لهم عقد مقارنة بين حالي الصيغة في فترتين مختلفتين من الزمن . ومن الغريب أن علماء العربية لم ترقهم هذه النظرة التاريخية بالرغم من إمكانيتها ، كما تدل على ذلك شواهد اللغة ، وفضلوا عليها ذلك النهج الذي نهجوه .

هذا بالإضافة إلى بعض الأفكار الفلسفية والمنطقية التي تثبت من آن إلى آخر ، في أهمهم الصرفية ، ومن أمثلة ذلك أحسن تقسيم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة : الأسماء والأفعال والمحروف ، وتقسيم الفعل إلى أصنافه الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر .

ولقد كان النحو أسوأ الفروع العربية كلها من حيث منهجية البحث . إنه من

الصعب أن نتكلّم عن منهج معين التزم اتباعه أو غلب تطبيقه على هذا التراث النحوي المأهول الذي خلفه السابقون .

إن خطة الدراسة في النحو خليط من أمشاج وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار والمبادرات التي يصعب أن تعرّف على الخيوط الواصلة بينها أو أن تدرك مدى ارتباطها بعضها البعض . إن هذه الاتجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادرات ليس من النادر أن تجد التناقض بينها وأضاحيا ، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط غير المناسب من أساليب البحث والدراسة .

ولنكتف هنا بإيراد أمثلة لهذه الأساليب المتنافرة التي اتبعت في دراسة النحو العربي ، مشيرين فقط إلى تلك الأساليب العامة التي من شأنها أن تكون خطة من نوع ما للدراسة اللغوية في عمومها . أما تلك الأساليب أو الاتجاهات التي اتبعت في مناقشة القضايا الجزرية الداخلية في إطار النحو فتحتاج إلى دراسات مستقلة نأمل أن تأتي بها في المستقبل إن شاء الله .

١ - الاتجاهات الفلسفية والمنطقية :

ويظهر أثر هذه الاتجاهات في كثير من مشكلات النحو العربي . من أهمها مشكلة العامل وما تفرع عنها من قضايا فرعية لاحصر لها . فالعامل لا بد أن يعمل ولا بد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر ، وكل معمول لا بد له من عامل . وعن هاتين القضيتيين الفلسفيين تفرعت مسائل خصمة عرفت بالتعقيد والتعسف ، من ذلك مثلاً مسائل الحذف والاستئصال والتنازع والاشغال . فهذه كلها مسائل ما كانت تثار بهذه الصورة المعروفة بها في النحو العربي لو لا هذا الاتجاه الفلسفي بعيد عن روح اللغة :

٢ - التأويل والافتراض :

والاتجاه إلى التأويل دليل التناقض في الأحكام نتيجة لتضارب المنهج أو عدم دقتها . وهذا الاتجاه في الواقع شديد الارتباط بالاتجاه السابق أو هو مثل له ، إذ التأويل في أغلب حالاته محاولة تفسير الكلام بما يتمشى مع قواعد المنطق العام ، بالرغم من خلافه لمنطق اللغة وواقعها . ويظهر ذلك بوجه خاص في محاولة تفسير علل البناء والإعراب ، وفي توجيهات الإعراب كذلك .

٣ - المعيارية :

والاتجاه المعياري هو الاتجاه السائد في النحو العربي . والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية : « اللغة هي ما يجب أن يتكلمه الناس ، وليس ما يتكلمه الناس بالفعل » .

وعن هذه الفكرة تفرع منهجان متقابلان : أحدهما المعياري وهو الذي يعني بتوجيه عنانة الناس إلى ما يجب اتباعه في قواعد اللغة ، وبالحكم بالخطأ على كل مخالفة ما يلقى إليهم من قواعد وقوانين ، والثاني الوصفي ولا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللغوي كما هو ، بدون التورط في مسائل الصواب والخطأ . فهو إذن منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها على حين يسير الأول على فرض ما يراه الدارسون من قواعد ، وإلزام الناس بها .

والمنهج المعياري بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النحو العربي من أول يوم حتى هذه اللحظة . وهو منهج تعليمي في أساسه ، إذ هو يؤخذ وسيلة من وسائل تعلم اللغة وقواعدها للأجيال المختلفة ، على حين أن منهج الوصف هو منهج البحث العلمي الموضوعي ، وهو في الوقت نفسه صالح لأن يستخدأ أدلة ناجحة في التعليم كذلك . ولكن قد يكون أصعب من صاحبه في هذا المجال بالذات .

وقد يكون لعلماء العربية عذرهم في تركيزهم على هذا النهج المعياري ، إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمون بتحاليف اللغة من « الشوائب والشواذ » ، قصدًا إلى الحافظة عليها وصيانتها من « التحريف واللحن » .

ومن الجدير بالذكر أن نوضح هنا أن النهج الوصفي هو الآخر خلائق بأن يحافظ على اللغة ويرعى سلامتها ، ولكنه ينظر إليها على أنها ظاهرة متطرفة ، وأن ما قد ينظر إليه على أنه لحن أو تحريف ليس إلا صورة من صور التطور والتغير اللذين يلحقان باللغة على فترات الزمن .

والحق أن المنهج المعياري لا يكون ، ولا يمكن تصوره إلا بعد القيام بدراسة وصفية شاملة للغة المراد بحثها ، وإلا كان هذا الأسلوب المعياري مبنيًّا على التخيّل والافتراض وما إلى ذلك من القياس المنطقي ونحوه ، وكلها أسس واهية ضعيفة لا تصلح مجال أن تكون أدوات سلامة في خطة البحث العلمي .

٤ - الاتجاه الوصفي :

على أنا لا نعلم أن نقابل من وقت إلى آخر قضايا نحوية مهمة نوشت وحللت على أسس وصفية سليمة . ولكن يغلب أن يكون هذا الوصف مسوقاً بصورة عفوية ، ومطبيقاً بصورة جزئية لا تسمح بالقول بأن المنهج المتبع في دراسة النحو العربي منهجه وصفي . وليس من النادر أن تجد المسألة الواحدة يختلط فيها منهجه الوصف مع مناهجه أو اتجاهات أخرى . كما يظهر مثلاً في قول ابن مالك :

بالبحر والتثنين والندا وأل ومستند للاسم تمييز حصل

فلاحظ أن منهجه الوصف واضح في الشطر الأول على حين اعتمد الناظم على الفكرة الفلسفية في الشطرة الثانية .

ثانياً : إهمال عامل الزمن :

لم يشأ العرب أن يأخذوا عامل الزمن في الحسبان ، فلم يعترفوا — على ما يبدو — بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتتطور على مر الأيام ، وقد جاءت خطة دراستهم العامة على وفق هذا التصور غير الدقيق .

لقد درسوا العربية في فترة محددة لم يتتجاوزوها ، فلم ينظروا فيها قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية ، أو لم يحاولوا الاستفادة من ماضي اللغة أو النظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة .

لقد تمثل هذا النهج الضيق في وقف الاستشهاد في علوم اللغة بمتصف القرن الثاني تقريرياً . وكان من نتائج هذا القصر أمران مهمان ، قادا في النهاية إلى صعوبات جمة في طريق تفسير حقائق العربية ، وفي طمس تاريخها الطويل بعد هذا التاريخ الذي حدده نهاية لجواز الاستشهاد .

هذان الأمران هما :

١ - لم يحاول العرب إدراك حقيقة واصحة ، هي أن العربية ليست إلا امتداداً لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم أو السامية الأصلية . ومن ثم لم ينظروا في هذا

التاريخ ولو بطريق غير مباشر ، أى بوساطة النظر في أخواتها السامية ، على حين أن هذا النظر كان من شأنه أن يلقى بعض الضوء على كثير من مشكلات العربية التي حار علماء العربية في توضيحيها وتحليلها . ولستنا نشك في أن هذه المشكلات كلها أو بعضها كان من السهل التخلص منها بطريق استشارة هذه اللغات . وليس لدينا الوقت لتحديد هذه المشكلات أو حصرها ، فهي ولا شك كثيرة معقدة تحتاج إلى بحوث خاصة . إنما نستطيع في هذا المجال أن نشير إلى أمثلة بسيطة في مجال الأصوات والصرف مدو أن تفسيرها العلمي يعتمد في أساسه على النظر في اللغات السامية .

هناك مثلاً أصوات في اللغة العربية اضطرب علماء العربية في وصفها وتحديد خواصها ، كصوقي الجيم والقاف وكظاهرة التنوين وهززة الوصل إلخ . وكلها حالات كانت في حاجة إلى الرجوع إلى فترة تاريخية سابقة .

وهناك في الصرف الأفعال الجوف والناقصة ، وما نعرفه عنها من اضطراب شنيع في تحليلها ومعالجة تصريفاتها المختلفة ، مما أدى إلى تعسف في إصدار الأحكام واستخلاص القواعد الخاصة بها . وفي ظننا أن هذه الأفعال تعرضت للتطور لغوى أصحاب بيئتها وحول صورها إلى صيغ مختلفة عما كان لها في القديم . وربما يشير إلى هذا الاحتيال وجود نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة ، كما في مدين ومديون . وما في ذلك في رأينا إلا أن إحدى الصيغتين متطرفة عن الأخرى وربما سهل هذا التطور وسogue وجود أصوات العلة في هذه الصيغ ، وهي أصوات أكثر قبولاً للتطور الصوقي من غيرها .

٢ - وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد هذه الفترة التي حددوها نهاية لدراساتهم . وقد حدث هذا بالفعل ، إذ لم يقدم واحد منهم على دراسة اللغة من أى زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ، ولم يكتفوا بهذا ، بل حكموا على كل الطواهر اللغوية التي وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ والانحراف وكان الواجب في نظرنا فتح باب الدراسة للغة في فراتها المعاقبة ، ولتكن حكمهم عليهما كما يشاعون ، وطم بعد هذا أن يفرضوا اللغة أو التمذوج اللغوى المعين الذى يريدون أن يلقوا به إلى أيدي المتعلمين ، ولكن تبقى لنا بعد ذلك ثروة هائلة من التراث اللغوى المراكب على مرور الزمن .

ولقد كان من النتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمي أن أصبحنا اليوم عاجزين تماماً عن إدراك ما أصاب العربية في عصورها الطويلة ، وأصبحنا مكتوف الأيدي لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التطور الذي ملأ بها ، أو ظروف هذا التطور وما ارتبط به من أسباب .

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلّمها الناس منذ حوالي أربعة عشر قرناً ، جاهلين تماماً قواعدها المستحدثة نتيجة التغير اللغوي ، وقد أضاف هذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى تلك الصعوبات الكثيرة التي تتطلبها العربية وقواعدها .

لست نريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو اطراحها ، وإنما نعني أنه كان من الضروري أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى تواكب الزمن المتغير ، حتى نستطيع استغلال هذه الثروة واستخدامها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا الاستغلال والاستخدام .

وبهذه الطريقة حرمت اللغة العربية من الدراسة اللغوية التاريخية ، على عكس ما حدث للأدب فضفافه .

فلدينا بالنسبة للأدب تاريخ مصنف ، تبرر فيه علامات الزمن المتغير وظروفه المتطورة . وأصبحت لدينا فكرة واضحة عن معالم هذا الأدب وخواصه عبر التاريخ .

أما في المدخل اللغوي فالمسألة يمكن تصويرها هكذا : اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام ، تغير وتتطور أرضاً لم نرده ، على حين ظلت قواعدها جامدة لم تنتقل قيد أدنى عن الصورة التي سجلت بها في العصور الخواли . وهكذا أصبحت القواعد – في كثير من الحالات – لا تصور الواقع أو تمثله ، بل إنها أحياناً تناقضه . ومن الواضح أنه ليس في مقدورنا اطراح لغتنا الحاضرة لأنها أداة التفاهم الواقعي ، كما أنه ليس في طبعنا إهمال القواعد التقليدية لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا في موقف التناقض . وهو موقف نتج عن هذا الأسلوب الذي اتباعه في دراستهم والذي جاء قاصراً من وجهة النظر العلمية .

وهكذا يتضح لنا أنه لم يكن هناك خط تفكيري متصل في دراسة اللغة وقواعدها وإنما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ منوعة ، يختلط بعضها ببعض بل وربما ناقض بعضها البعض الآخر . وإنه من الصعب أن نقر أن هناك منهج واحد متكامل يخطوات مترابط الأطراف .

وليس يعرض علينا بوجود مناهج أو طرائق للبحث واضحة المعالم مماثلة فيما أني به كل من المدرستين الكبيرتين : البصرة والكوفة من أساليب . ذلك لأن ما سجلناه من قصور ونقص في أسلوب دراسة اللغة ينطبق عليهما دون تفريقي ، فليس لإحدى المدرستين منهجه بالمعنى الدقيق . وإنما لكل منها مجموعة من الاتجاهات التي يغلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى .

فطريقة البحث عندهما تنسى بعدم التكامل وبالخلط بين المبادئ اللغوية والفلسفية وغيرها ، كما تنسى بعدم الالتزام بخط تفكيري واحد . وتتفرق المدرسة البصرية بالاعتزاد على الأفكار الفلسفية أكثر من الكوفية ، كما تتفرق هذه الأخيرة بالاهتمام الزائد بكل ما هو مسحون وبالقياس عليه .

وليس من شأننا هنا أن نقدم مقارنة بين المدرستين ، وإنما يكتفينا أن نشير إلى أن المدرستين جديعاً خرجتا عن حدود المنهج الصحيح في كثير من النقاط . أهمها بالنسبة للبصريين الاهتمام بالجانب الفلسفي المنطقي في تعقيد اللغة ، والتتوسع في الأخذ عن العرب وعدم تحديد البيئة بالنسبة للكوفيين .

وبناء على ما تقدم ليست هناك في رأينا مدارس لغوية ، كوفية أو بصرية أو غيرهما ، وإنما هناك مجموعات من الدواسين عاشت كل مجموعة في مدينة مختلفة ، فهي إذن مدارس جغرافية لاعلمية .

ولنا مع ذلك أن نشير إلى انطباعاتنا الخاصة عن هذه القضية في شيء من الإيجاز فنقول : إن البصريين قد حددوا بيته اللغة المدروسة نوعاً ما ، إذ هم قد أخذوا مادتهم عن عدد معين من القبائل ، ولكنهم بالرغم من هذا التحديد وقعوا تحت سيطرة الفلسفة والمبادئ الأجنبية عن البحث اللغوي . فجاء عملهم مضطرباً معتقداً .

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع واهتموا بكل ما يقال اهتماماً واضحاً ، ولكنهم مع هذا خلطوا المادة بعضها ببعض خلطًا عجيباً ، فلم يميزوا كلام بيته من كلام آخر ، ولم يفرقوا بين أساليب الكلام ، فهم يهتمون بالثر والشعر على سواء كما يهتمون بكلام المتفقين « والأجلاف » دون تمييز بين الفريقين وهكذا وقعوا في خلط واضطراب عجيبين كذلك .

ويعنى هذا أن البصريين وفقوا في شيء ، ولم يوقفوا في أشياء ، وبالمثل يمكن أن نصف الكوفيين كذلك . ويمكن القول على كل حال أن الكوفيين أقرب — من البصريين — إلى روح المنهج الصحيح ، فالاهتمام بالمسنون — أي الواقع اللغوى — أمر له أهميته وخطورته في الدرس اللغوى ، لأن فيه اهتماماً بالمادة الحقيقية وهى اللغة . ولكنهم بالرغم من ذلك لم يوقفوا فيها وصلوا إليه من نتائج بسبب الخلط في المنهج والخلط في المادة التي جمعوها ، إذ تعددت مصادرها واختلفت بيئاتها ، ومن ثم جاءت قواعدها مضطربة غير واضحة .

هذا كله لا يعني أن أعمال العرب في جمع اللغة وتفعيدها جاءت خالية من صفات الجودة أو التوفيق . لقد كانت هناك بوادر طيبة ، ونظارات صائبة في بعض خطواتهم التي قاموا بها في هذا الشأن . نذكر من ذلك على ضرب من التمثيل فقط مبدئين بارزین أخذ بهما هؤلاء الأفاضل في عملهم الكبير .

المبدأ الأول : جمع اللغة

لقد وفق علماء العربية بصفة عامة في أسلوب جمع مادتهم التي استقروا منها القواعد . كانت العادة أن ينزل اللغوى أو تلاميذه إلى البوادي لمشافهة الأعراب والأخذ عنهم مباشرة . وفي هذا النهج أمور مهمة تنبغي الإشارة إليها :

١ — الأخذ بالمشافهة والنزول إلى البيئة المعنية أمران يكتبهما البحث اللغوى الحديث الذي يرى ضرورة الرحلة إلى الحال المعين والاختلاط بأهل اللغة المدرستة ، حتى يتسع للدارس أن يحصل على مادة حقيقة لا زيف فيها ولا تضليل . وفي أضعف المواقف حين تقف صعوبات في طريق هذه الرحلة الفعلية أوجب اللغويون الحديثون ضرورة الاستعانة بأفراد ينتهيون إلى البيئة المعينة إنها حقيقياً ، ويسمى المساعد في هذه الحالة « مساعد البحث » informant

لقد أخذ العرب بهذا المبدأ الجيد ، بل لقد سبقوا العالم في هذا الشأن ، إذ كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمراً ضرورياً ومنهجاً متبعاً لم يختلف عنه أحد من السابقين .

٢ — وفي هذا النهج السابق ما يعني بالضرورة أنهم اعتمدوا في عملهم على اللغة المنطقية Spoken language ولغة المنطق هي المصدر المحقق في الدرس اللغوى الحديث ، إذ في الكلام

المنطق دفء الحقيقة وتمثيل الواقع ، وفيه كذلك كل المواصى التى حرمت اللغة المكتوبة من بعضها أو أكثرها .

واللغة المكتوبة هي الأخرى مصدر يجوز الأخذ منه والاعتاد عليه . ولكن هذا الأخذ يقتضى تعديلاً في منهج الدرس وطريقة الاستنتاج ، إذ اللغة المكتوبة مستوى من الكلام محروم من عنصر مهم من عناصر النظر في اللغة ، وهو « المسرح اللغوى » الذى الذى لا يمكن تصور الكلام بدونه .

٣- المعروف أن علماء العربية — وبخاصة البصريين — حددوا دائرة الأخذ والتلقى بتحديد عدد القبائل التي استقوا منها مادتهم . وهذا التحديد من حيث هو مبدأ جيد يتسع في عمومه مع أسلوب الدرس الحديث .

هذه المبادئ الثلاثة — من حيث هي علامات جيدة في طريقة دراسة اللغة عند العرب . ولكنها بالرغم من ذلك لم تخل من ثغرات وعيوب كان عليهم أن يتحاشاها فيأقى العمل كاملاً ودقيقاً .

أما بالنسبة للمبدأ الأول، فلم يكن العمل مقصوراً على الاستيعاب الحقيقي للغة المدرستة والرجوع إلى مصادرها الأصلية ، بل كانوا أحياناً يملأون الثغرات التي تقابلهم أثناء الدرس بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض وما شابه ذلك من وسائل خارجة عن روح البحث الصحيح . وتحديد القبائل المأخذ عنها بعدد معين فيه نوع من تحديد البيئة ، ولكن كأن تحديداً واسعاً وبخاصة إذا علمنا أن هذه القبائل المعدودة لم تكن تقطن حجاً واحداً أو أحياء متقاربة بل كان بعضها يتسمى إلى مناطق بعيدة مترامية الأطراف . ومن الواضح أن هذا الاختلاف الجغرافي لا بد أن يتبعه حتى اختلاف في العادات اللغوية . فاجتمع منها كلها بدون تمييز يؤدي إلى الخلط . أضف إلى هذا أن بعضهم لم يكفي بهذا العدد المحدود من القبائل ، بل كانوا يجيزون لأنفسهم الأخذ عن أي عربي يقاومهم في الطريق بغض النظر عن منطقته الجغرافية ومتزنته الثقافية أو بيته التي يتبعها . وقد كان هذا السلوك معروفاً عن الكوفيين بوجه خاص .

ولعل هذا الخلط في الأخذ والتلقى كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضطراب بعض القواعد اللغوية ، وال نحوية منها بوجه خاص . وليس من بعيد أن ترجع بعض الظواهر المشهورة إلى هذا السبب ذاته ، كظاهرة التزاد وكثرة الألفاظ المتراوحة في العربية وكالاضطراب الواضح في أوزان الفعل الثلاثي وصيغه المختلفة .

المبدأ الثاني : مقام الكلام وظرفه

لقد نص العرب على وجوب ربط الكلام بمقامه ، وقالوا في ذلك : « لكل مقام مقال » . وهذا مبدأ صحيح في حد ذاته ، وقد اشتهر العرب بالأخذ به منذ زمن قديم . ونسبة هذا الأمر إلى علماء البلاغة لا يضررنا في شيء ، فعلماء البلاغة التقليديون لغويون في نظرنا .

ومن أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة الأخذ به بشر بن المعتسر الذي يروي عنه الملاحظ أنّه قال : « والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معانٍ الخاصة ، وكذلك ليس يتضمن بأن يكون من معانٍ العامة . وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المتفقة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال ^(١) » .

وهكذا نرى أنّهم وفقو في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي ، ولكنّهم — كعادتهم — طبقوه بطريقتهم الخاصة . لقد كانت عنابة هؤلاء القوم موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمهما ، لا نحو البحث عن الحقيقة كيّفما كانت وعلى أي حال وجدت .

وطبعاً كانت نظرتهم إلى المقام أو ماجريات الحال context of situation أو ما نسميه بـ *المسرح اللغوي* Linguistic theatre نظرة معيارية ، لا وصفية ، فأوجبوا أن يأتي الكلام على صفات مخصوصة ومتداخج معينة طبقاً لمقامه ومتضيّبات حاله . وهذه نظرة — كما ترى — معيارية ، تعنى بتوجيه النظر نحو ما يجب وما يجوز وما يمتنع . وهذا نهج في حقيقة الأمر يتّسّى مع الأهداف التعليمية أو مقاصد رجال النقد والمعنيين بفنون القول ودرجات البلاغة .

والإهتمام بالمقام أمر لا يختلف فيه أحد ، بل هو مما يصرّ لغويون المحدثون على مراعاته ، ولكن لا بالصورة التي تبنّاها علماء العربية ، وإنما على وجه آخر .

يتلخص هذا الوجه في أنّ الكلام متّعزلاً عن مسرحه أو مقامه ضرب من الضوضاء ، ومن ثم وجّه دراسته في إطار هذا المسرح وفي حدوده ، إذ الكلام في هذا الوضع يعيش في بيته

(١) الملاحظ : البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ١٢٧ (تحقيق الستدوب) .

الحقيقة التي تعين الباحث على فهمه وعلى درسه كذلك . وهذه نظرة وصفية لا معيارية ، إذ المطلوب هنا هو مجرد النظر في الكلام في هذا الإطار لا وجوب أن يكون هذا الكلام مطابقاً لهذا المقام أو ذاك .

والمقام في نظرنا ليس مجرد مكان يلوى فيه الكلام ، وإنما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة آخذ بعضها بجز البعض .

فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، وهناك كذلك ما في الموقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التي قد تؤدي في فهم الكلام والوقف على خواصه . وهناك كذلك الكلام نفسه . وهذا الكلام في حقيقة الأمر ليس إلا عنصراً واحداً من عناصر المسرح اللغوي بأكمله ، ولا يتم فهمه إلا في هذا الإطار العام بما فيه من شخصوص وديكور وعدد وآلات إلخ .

وفي هذا المقام ينبغي ألا نهمل حركات الشخص وسلوكها ، وما يتبع الكلام أو يصبحه من حركات الجسم وإشاراته وإيماءاته . وعزل الكلام عن هذا الموقف حتى يجعله إلى شيء مشوه ممسوخ أو شيء جامد جمود أمثلة المعلمين في فصول تعلم اللغات .

وهذا الكلام — كما هو واضح — منصب على الكلام المنطق ، إذ هو المادة الحقيقة للدرس اللغوي . أما اللغة المكتوبة — بالرغم من صلاحيتها مادة للدرس اللغوي — فتقابليها صعوبات جملة في الطريق . من أهمها :

فقدان المسرح اللغوي ، وقدمان عنصر النطق الفعلي . لهذا كان لا بد حينئذ من خطة جديدة من شأنها أن تعرض هذا النقص الكبير في عوامل الدراسة .

نستطيع بالنسبة للمسرح المفقود أن نخلق مسرحاً يناسب النص الذي نتناوله بالبحث . وخلق المسرح عمل شاق يحتاج إلى لباقة وذكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة واسعة ، فالامر قد يوجب علينا أن نتعرّف على كل ظروف هذا النص : زمنه ، مكانه ، كاتبه ، ثقافة هذا الكاتب ، مناسبة كتابته ، وأسلوب العام والخاص الذي يحيط بتأليف هذا النص وكاتبه .

ومعنى ذلك أننا قد نكون في حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والسياسة والمجتمع ، كما قد يكون من الضروري أن نعرف شيئاً عن عادات بيته المؤلف وتقاليدها . ويمكّنا في كل الحالات أن نتصور موقفاً أو مسرحاً حقيقياً مستمدًا تصوّره لفهم واقع الموقف

الحياة الموجودة بالفعل أو التي كانت موجودة في البيئة المعينة : موقفاً ملائماً – فيها تصور – لهذا النص باعتباره وحدة من عناصره المتكاملة .

أما فقدان عنصر النطق في الكلام المكتوب فتسكن معابطيته بتطبيق ما يسمى بفكرة «النطق الشخصي» the implication of utterance ومعنى ذلك أننا نتجأ إلى هذا النص – بعد وضعه في مسرحه المناسب الذي تصورناه – ونحاول نطقه نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه ولا صنعة ، حتى لا نفقده أصالته وحقيقته .

وهذا النطق الذي يقوم به الدارس فيما بينه وبين نفسه له شروط مهمة ، منها : أن يكون الدارس لغويًا متعرضاً وأن يكون متكلماً قومياً بالنسبة للغة المكتوب بها هذا النص ، وأن يكون نطق النص مستوحى من النص نفسه ومن المسرح الخالق لهذا الغرض .

كل هذا الذي قدمناه لا يعلو أن يكون نظرة خاطفة أو لحة سريعة في مناهج البحث اللغوي عند العرب في صورتها العامة . أما النظارات أو الأساليب الجزئية التي تخوض بالفروع اللغوية المختلفة فتحتاج إلى بحوث عريضة ولنكتف الآن بإشارة موجزة إلى مثال أو مثالين مما نهجوه في دراسة الأصوات بوصفها أوضح البحوث اللغوية العربية وأدقها من وجهة النظرة الحديثة في علم اللغة .

في الأصوات

في رأينا أن الدراسات الصوتية هي أجود العمل اللغوي عند العرب من حيث متهججية التفكير وطرق الدراسة . فلقد كان أسلوبهم في هذا المجال أسلوباً صحيحاً يتشهي مع طبيعة المادة . لقد اتبعوا – كما أشرنا إلى ذلك من قبل – الملاحظة الذاتية . وابتعدوا عن التأويلات والافتراضيات التي ملأت الصرف والنحو وغيرها .

وقد كان جل ما قاموا به – على قلته النسبية – من ذلك النوع الذي يدخل في إطار الفنولوجيا أو علم وظائف الأصوات phonology ، فقد جاء هذا العدل مركزاً على الوحدات الصوتية من صوامت وحركات ، وقليلاً ما عرضوا للأحداث الصوتية المادية . وليس معنى ما تقدم على كل حال أنهم أهملوا المادة الحقيقة للأصوات ، إذ من الطبيعي أنه

من المستحيل الوصول إلى هذه الدرجة الثانية من الدراسة — مرحلة الفنولوجيا — بدون تلك المخطوطة الأولى ، وهي النظر في المادة الحقيقة .

ولقد شهد علماء الغرب لبراعة العرب وتفوقهم في هذا المجال ، فقد قال برجستراسر : « لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلا قومان : العرب والهنود » ، وقال فيرث : « لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمّت في أحضان لغتين مقدستين : العربية والسنسكريتية » .

ونستطيع الآن أن نقدم أمثلة قليلة من هذا التراث الصوتي لتتعرف على مواطن الجودة التي تفف خير دليل على تفوقهم في هذا العلم . ولسوف نعرض هنا لمسائين اثنين بوصفهما نموذجين لما عرضوا له وأتوا فيه برأى معين .

المسألة الأولى

تشكل هذه المسألة في تلك النظارات العامة في هذا العلم وفي حدوده وفي تصور أبعاده المختلفة .

فنـ ذلك مثلاً أنا نجد ابن جنى يستعمل المصطلح « علم الأصوات » في كتابه العظيم « سر صناعة الإعراب » للدلالة على دراسة الأصوات والبحث في مشكلاتها المختلفة ، على نحو ما جاء في الدرس الصوتي الحديث^(١) . وفي ظننا أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقاً للمصطلح الأوربي المرادف له وهو Phonetics .

ولم يكتشف هذا العبقري العربي بهذا الاصطلاح ، بل استطاع أن يدرك معنى الجهاز النطقي ووظيفته وطبيعته . فهناك في هذا الكتاب المذكور يشبه ابن جنى هذا الجهاز بالنـى ، ويقارن بين عملية النطق وما ينتجه منها من أصوات بحركات أصابع اليـد على ثقوب النـى . فكما أن هذا التحرير من وضع للأصابع ورفع لها ينتـج نغمات مختلفـات كذلك أعضـاء النـطق ، حين تـعرض المـواهـ أو تـسمـع له بالنـخـروـجـ من هـذهـ النـقطـةـ أوـ تـلـكـ . يقولـ فيـ هـذاـ الشـأنـ : « ولـأـجلـ ماـ ذـكـرـناـ مـنـ اـخـتـلـافـ الـأـجـرـاسـ فـيـ حـرـوفـ الـمـعـجمـ باـخـتـلـافـ مـقـاطـعـهـاـ الـىـ هـيـ »

(١) زـدـ عـلـ هـذـاـ أـنـ فـهـمـ عـلـاقـةـ هـذـاـ عـلـمـ بـالـمـوسـيقـ فـقـالـ : وـهـذـاـ عـلـمـ « عـلـمـ الـأـصـواتـ وـالـمـحـرـوفـ تـمـلـقـ وـمـشارـكـةـ الـمـوسـيقـ لـمـ فـيهـ بـنـ صـنـعـةـ الـأـصـواتـ وـالـنـفـمـ » المـرـجـعـ المـذـكـورـ صـ ١٠ .

أسباب تبادر أصواتها ، شبه بعضهم الملاقي والقائم بالنطوي . فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجًا ، كما يجري الصوت في الألف غفلًا بغير صنعة . فإذا وضع الزامر أنامه على خروق النطوي المنسوقة وراوح بين أنامه ، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه . فكذلك إذا قطع الصوت في الملاقي والقائم باعتماد على جهات مختلفة ، كان سبب استياعنا هذه الأصوات المختلفة »^(١) .

وليس هذا فقط ، فهذا هو السكاكي صاحب المفتاح يقدم لنا وسماً بيانيًا لجهاز النطق ، ويوزع الأصوات العربية على أجزائه المختلفة . وهو عمل يدل على إدراك ووعي بقيمة هذا الإنتاج ، وعلى معرفة دقيقة بمواقع النطقي المختلفة للأصوات العربية . وهو عمل بارع بمقاييس هذا الزمن الصحيح الذي تم فيه وضع هذا الرسم .

ولقد جاءت دراسة العرب للأصوات موجهة في الأساس إلى عملية النطق نفسها ، أي أنهم ركزوا جهودهم على الجاذب العضوي أو النطقي للأصوات . وهذا الجاذب بالذات لم يزل يمثل الرواية الأساسية في دراسة الأصوات وتحليلها حتى اليوم . على أن هذه النظرة النطقية أو العضوية لم تخلي من الجاذب الآخر وهو الجاذب الفيزيائي وما يتبعه من تأثير سمعي للأصوات فالجهر والغمض مثلاً عمليتان عضويتان ولا شك ، ولكن لهما تأثير سمعي كذلك ، تتركه الأذن المدرية إدراكًا واضحًا .

أضاف إلى هذا كله أن العرب حين قاموا بهذه الجهد في هذا المجال كانت لهم أهداف تعليمية تمثل في التصدّي إلى تحديد النطق وحسن الأداء فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بأداء القرآن الكريم . ولقد وجدت طبقة من العلماء وفقت كل جهودها على دراسة الأصوات وتحليلها لخدمة القراءة والإقراء . وجاء عملهم في هذا الشأن عملاً يستأهل التقدير والثناء .

ولقد استطاع الأذكياء منهم أن يستغلوا دراسة الأصوات في أغراض علمية ، بالرغم من قلتها وعدم امتدادها إلى بقية فروع اللغة ، كما كان المتظر منهم . ولقد جاء هذا الاستغلال في موضوعين مشهورين .

أولهما : في دراسة الإدغام ومشكلاته . ومن ثم نرى اللغويين — منذ سيبويه — يعرضون للدراسة الأصوات بوصفها مقدمة لدراسة هذه القضية . وهي قضية مشهورة في الصرف العربي

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٩ .

قالت قسطناً كبيراً من اهتمام العرب ، وقد ربطها هؤلاء القوم بالأصوات ربطاً علمياً دقيقاً .

ثانيهما : ظهر استغلال الأصوات في مسألة تتعلق بالنقد الأدبي وطرائق فنون الكلام ، وذلك عند ما تكلموا على تنافر الحروف وتلاوتها ، وما ينتهي عن هذا التنافر والتلاؤم من قبح وحسن . واستطاعوا - بطرقهم المختلفة - أن يستخلصوا مجموعة من القوانين التي أوجبوا على المنشئين اتباعها عند ما يقومون بتاليف الكلام ، على ما هو معروف في كتب البلاغة .

ولقد استطاع بعض آخرين أن ينظر في اللهجات وخصوصيتها وجوه الاختلاف بينها على أساس ما لاحظوه من فروق صوتية في هذه اللهجات . ولقد كان هذا النظر قد يبدأ واستمر وسيلة صالحة في هذا المجال اللغوي ، والأدبي كذلك على ما هو معروف عن بعض كبار النقاد والأدباء كالباحث في كتابه الخالد « البيان والتبين » .

المسألة الثانية

وهذه مسألة قد يظنها البعض بعيدة عن الدرس الصوتي ، ولكنها في الحقيقة ذات ارتباط وثيق بالأصوات ومشكلاتها ، أو قل إنها في واقع الأمر مبنية على الحقائق الصوتية . ومعنى بهذه المسألة نظام الكتابة في العربية .

جاء نظام الكتابة في العربية نظاماً مثالياً من حيث وضع رمز واحد مستقل لكل وحدة صوتية . فللباء رمز وللتاء آخر وللثاء ثالث إلخ . وهذا النظام يتمشى مع أحدث منهج في التفكير الصوتي الذي يهدف - فيما يهدف - إلى تأسيس نظم كتابية للغات خالية من الاضطراب والتعقيد . ومن أهم مميزات هذه النظم أن تكون على وفق المبدأ المشهور : رمز واحد لكل فونيم أو وحدة صوتية : one symbol for one phoneme or unit

فهناك في اللغة العربية ثمانية وعشرون صوتاً صامتاً consonants ، وهناك بازائتها ثمانية وعشرون رمزاً مختلفاً ، خصص كل رمز منها لصوت معين لا يتعداه .

وقد اتسع هذا المبدأ نفسه بالنسبة للحركات vowels كذلك . فلفتحة رمز وللكسرة رمز آخر وللحركة رمز ثالث : ثلاثة أصوات وتلاتة رموز . وقد أشير إلى القصر والطول في هذه الحركات الثلاث بتعديل بسيط في شكل الرموز . فجاءت رموز الحركات القصيرة

على صورة مصغرة لرموز الحركات الطوال ؛ فالفتحة علامتها [ـ] والكسرة رمزها [ـى] وتصور الصمة هكذا : [ـو] ، حيث استعملت الصورة الأولى في كل حالة للحركات القصيرة واستخدمت الصورة الثانية للدلالة على الحركات الطويلة . ومن المهم أن نعرف أن الصورة الأولى هي جزء الصورة الثانية وبعضها ، فالفتحة [ـ] جزء الألف (ا) والكسرة [ـى] جزء الياء [ـى] والصمة [ـُ] بعض الواو [ـو] .

فهذا النهج القوم قد خلص الكتابة العربية من الخلط والاضطراب الذي نلاحظه في أبجديات بعض اللغات ، فهناك في اللغة الإنجليزية مثلاً يصور الصوت القصي الانفجاري المهموس [ـ k] مرة بالرمز [ـ k] كما في نحو kill ، وأخرى بالرمز [ـ c] كما في مثل cat . وكذلك يرسم الصوت الشفوي الاستنائي الاحتكاكى المهموس [ـ F] بالرمز [ـ F] مرة وبالرمزيين [ـ ph] معاً مرة أخرى ، مثل : fat ولكن philosophy .

وهكذا يشير هذا الأسلوب العربي في وضع أبجديتهم إلى مدى إدراكهم لطبيعة الأصوات وخصوصها وإلى قدرتهم الفائقة على التمييز بينها بالرغم مما بين بعضها من تشابه كبير ، كالتمييز بين السين والصاد أو الثناء والذال ، حيث ينحصر الفرق في الترقيق والتخفيم في الحالة الأولى وفي الحمس والبهر في الثانية مع اتفاق كل صوتين من هذه الأصوات في بقية الحواضن .

وقد يرد على قولنا هذا أمراً :

الأول : قد يقال إن هذه الأبجدية أبجدية سامية في أصلها وليس للعرب فيها من فضل . وعلى فرض التسليم بصحة هذا القول ، فللعرب في هذه الأبجدية جهود خاصة تدل على فهم وتنبؤ للأصوات . هذه الجهود تتمثل في أمرين :

- ١ - التوصل إلى رموز لأصوات عربية صرفة أو رموز تحتاجها اللغة العربية ، وهذه الرموز مجموعة في قوائم « تخد ضطبع » .

(١) هذا الذي اتبع في رموز الحركات متأخراً نسبياً ؛ إذ يرجع استغلال الرموز المصغرة للدلالة على الحركات القصيرة إلى الخليل بن أحمد ، الذي جعل « اللفتحة ألفاً صغيراً مضطجعة فوق الحرف ، والكسرة ياء صغيرة تتحمه ، والصمة واوا صغيرة فوقه ». وهذا العمل في حد ذاته عمل رائع يدل على إدراك العلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال ، وأنها علاقة في الكل diuariation . أما قبل الخليل فقد كانت الحركات القصيرة تصور كتابة بالقطط . ويقال إن هذا الأسلوب الأخير من عمل أبي الأسود الدؤل حين طلب إليه أن يشكل المصحف خوفاً على القرآن من اللحن والتحريف . انظر : « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » لحفني فاصل من ٦٦ ، ٧١ .

٢ - ما أدخله علماء العربية على هذه الأبيجديّة من تعديلات تقتضيها حاجة اللغة وحاجة الفهم والإفهام وهذه النقطة تمثل في وضع علامات التشكيل وفي النقط .

الثاني : قد يعرض بأن هذه الكتابة في العربية نظام قاصر إلى حد ملحوظ ، وذلك بسبب عدم احتوائه على رموز مستقلة للحركات الفesar . وهذا اعتراض وجيه ولا يزال يوجه إلى هذا النظام حتى اليوم . ولكنه بالرغم من ذلك قد حاول العرب بطريقتهم الخاصة علاج هذا النقص ، فوضعوا علامات للشكل معروفة تساعدهم القارئ على الفهم . أما العلاج الحقيقي لهذه المشكلة فهو يتتمثل في ضرورة وجود قدر معقول من الثقافة اللغوية ، يعين على قراءة المكتوب وفهمه .

وبالإضافة إلى وضع هذه الرموز للأصوات ، لم يكفل علماء العربية بهذا القدر ، بل وجهوا عنایتهم إلى وضع علامات ثانوية ذات أهمية خاصة في نظام الكتابة .

فهناك مثلاً نقط الشكل الذي تولاه أبو الأسود الدؤلي (بإشارة من زياد بن سمية وكان والياً على البصرة) ، خوفاً على كتاب الله من اللحن والتحريف . وكان أبو الأسود متربداً في بداية الأمر ، فأجلسوا رجالاً في طريقه يقرأ القرآن بشيء من اللحن ، فقرأ قوله تعالى : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » ، فرأها بكسر اللام في « رسوله » ، ففزع أبو الأسود وطلب كتاباً ، وأخذ يرشد الكاتب ويأمره بالضبط وفقاً للقصة المشهورة : « خذ المصحف وصبعاً يخالف لون المداد ، فإذا رأيتك فتحت شفتي بالحرف فانقطع واحدة فوقه ، وإذا كسرتهما فانقطع واحدة أسفله ، وإذا ضمتهما فاجعل النقطة بين يدي الحرف . فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقطع نقطتين » (وهو عالم التنوين) (١) .

وجاء بعد ذلك نصر بن عاصم وآخرون فأدخلوا نقط الإعجام ، وكان ذلك في زمن عبد الملك بن مران على ما يقال . وقد جاء هذا العمل مصاحباً للتغيير ترتيب الأبيجديّة القديمة التي كانت تجري هكذا : أبجد هو ز حطى كلمن سعفص قرشت ثخذ ضطبع . فحووها نصر وزملاؤه إلى الترتيب العادي الذي نعمل به الآن .

(١) وبهذه القضية تستطيع أن تقر أن هذا العبرى العربي قد سبق الدارسين بعشر السنين في وضع أساس من أساس التفريق بين الحركات المختلفة ، وذلك بـالإشارة إلى وضع شفاه التكلم . ومن المعروف أن تصنيف الحركات في المدرس الصدق الحديث يعتمد - فيما يعتمد - على هذا الأساس الفسيولوجي physiological الذي وعاه أبو الأسود منذ زمن سحيق .

وخلالصة الأمر في ذلك أن أكثر المحرف كان بدون نقط ، بل إن بعض المحرف كان يستعمل لأكثر من صوت (فرمز ب كان يستعمل للباء والباء ورمز ح كان يستعمل للجيم والباء والباء إلخ) ، فخالف الناس التصحيح في القرآن . ويقال إن الحجاج فزع إلى كتابه في زمن عبد الملك وأسلم أن يضعوا علامات لتمييز المحرف المشابهة ، ودعا نصر بن عاصم الذي وسجى بن يعمر العدوني (تلبيسي أبي الأسود) لهذا الأمر . وبعد تفكير ومراجعة قرراً إدخال هذا الإصلاح وهو :

«أن توضع فقط أفراداً وأزواجاً لتمييز الأحرف المشابهة : فلتمييز الدال من الذال
تهمل الأولى وتعجم الثانية ب نقطة واحدة علوية ، وكذلك الراء والراء والصاد والصاد والطاء
والظاء إلخ . . .»

وبعد أن قرر هذان العلامان فقط بعض المحرف وإهمال بعضها الآخر «اتفقا على
جمع المحرف المشابهة ببعضها بحاتب البعض ، ولذلك اضطروا إلى خالفة الترتيب القديم وهو
ترتيب «أبيه» والترتيب الحديث الذي روعي فيه ترتيب الخارج^(١) ، واتبعوا ترتيباً آخر وهو
ترتيب أب ت ث ج إلخ » .

ونقطة ثالثة مهمة ثلت تلك الخطوات الإصلاحية في نظام الكتابة العربية . جاءت هذه
الخطوة على يد العبرى العربي الخليل بن أحمد الذي وضع علامات الشكل بالحرف
الصغيرة (ـ) ، وهي الطريقة التي عليها الناس الآن ، والتي حلّت محل طريقة
أبي الأسود .

وقصة هذا الابتكار الجديد تبين لنا مما يرويه باحث الحديث حين يقول : «اتبع الناس
في زمن دولة بنى أمية الإصلاح الأولى التي أدخله أبو الأسود والإصلاح الثاني التي أدخله
نصر بن عاصم . . . وفي زمن دولة بنى العباس مال الناس إلى أن يجعلوا الشكل بنفس مداد
الكتابة تسهلاً للأمر ، لأنه لا يتيسر للكاتب في كل وقت أن يجد لونين من المداد ،
فوقف في سيلهم اختلاط الشكل بالإعجم لأن كلاً منها بالنقط . ورأوا أنه لا بد من
إصلاح ثالث بما يتغير طريقة الشكل وإما بتغيير طريقة الإعجم . وعن الخليل بن أحمد
القراهيدى بهذا الأمر وكان أوسع الناس علماً بالعربية فوضع طريقة أخرى للشكل ، وهي
التي عليها الناس الآن بأن جعل للفتحة ألفاً صغيراً مضطربة فوق الحرف وللاكسرة ياء

(١) المقصود بهذا الترتيب هو الترتيب المترجح الذي ابتدأه الخليل بن أحمد ، انظر فيما بعد دراسات في علم اللغة

صغيرة تحته والضمة واواً صغيرة فوقه . وإذا كان الحرف منوناً كسر الحرف الصغير ، فكتب مرتين فوق الحرف أتوتحه ^(١) .

وهذا العدل بالإضافة إلى أهميته وخطورته يشير إلى نقطة أخرى مهمة ، تلك هي ما يعنيه هذا الابتكار من إدراك قوي للعلاقة بين الحركات الفنصار والحركات الطوال ومعرفة عميقة بطبيعة الأصوات ، وما يؤكد فهم هذه العلاقة قول ابن جن في سر صناعة الإعراب : « أعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو التحريين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة . وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة » ^(٢) .

ثم يقول ابن جن مؤكدآ هذه العلاقة مرة أخرى : « و بذلك على أن الحركات أبعاض هذه الحروف أنك متى أشيدت واحدة منها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك أنك متى أشيدت واحدة منها حديث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك نحو فتحة عن عَمَرَ . فإذاً إن أشيدتها حديث بعدها ألف قلت : عَامَرَ . وكذلك كسرة عين عنب ، إن أشيدتها نشأت بعدها ياء ساكنة ، وذلك قوله : عِنْبَ . وكذلك ضمة عين عمر ، لو أشيدتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة وذلك قوله : عُومَرَ . فلولا أن الحركات أبعاض هذه الحروف وأوائلها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها » ^(٣) .

ومثل الفهم لطبيعة هذه العلاقة ما قرره حفي ناصف : « فكما أن الفتحة نصف ألف والضمة نصف واو والكسرة نصف ياء ، كذلك تكون الألف بقدر فتحتين والواو بقدر ضمتين والياء بقدر كسرتين . وسواء أسرعت في الكلام أو أبطأ ، فالنسبة محفوظة ، يعني أن الألف يستغرق نطقها من الزمن بقدر ضعف ما تستغرقه الفتحة ، والفتحة يستغرق نطقها من الزمن بقدر نصف ما تستغرقه الألف . وهكذا يقال في الواو والضمة وفي الياء والكسرة » ^(٤) .

(١) حفي ناصف : المرجع السابق ص ٧٦ .

(٢) ابن جن : سر صناعة الإعراب ، ٢ - ١ ، ص ١٩ .

(٣) السابق ص ٢٠ .

(٤) حفي ناصف : السابق ص ٢١ .

ولم تقتصر جهود القوم في هذا المجال على ما ذكرنا . فهناك علامات ورموز ثانية أخرى ابتكرها التدليل ؛ على ما يقال .

منها وضع رأس شين صغيرة بغير قط [س] للدلالة على السكون الشديد (وهو ما يصاحب الإدغام) ، ورأس خاء غير منقوطة [خ] للدلالة على السكون الخفيف . وكذلك وضع التليل رأس عين صغيرة [ء] للدلالة على المزءة ، واحتير هنا الرمز بالذات لقرب المزءة من العين في المخرج ولأن الألف (وهي العلامة الأصلية للهزة) جعلت عالمة الفتحة الطويلة . وهناك كذلك علامة هزة الوصل وهي رأس صاد صغيرة (ص) توضع فوق ألف الوصول دائمًا .

هذه الرموز وتلك العلامات ما كانت توضح إلا بناء على تفكير صوفي وتلقي لفهم الأصوات ، وكان هنا الوضع بداية لطريق طويل ممتنع في دراسة الأصوات عند هؤلاء القوم .

أما تفوقهم في دراسة الأصوات نفسها فيسكن التدليل عليه بالعديد من الأمثلة وقد عرضنا بعضها في كتابنا : الأصوات ، فارجع إلى إبان شئت .

مراجع البحث

- ١ - ابن الأثير ، ضياء الدين :
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (تحقيق الدكتورين أحمد الحرف وبدوى طباعة ، مكتبة نهضة مصر الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢) .
- ٢ - ابن جنی ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، طبع دار الكتب سنة ١٩٥٢) .
- ٣ - ابن جنی ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (تحقيق الأستاذ السقا وآخرين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٤ - ابن جنی ، أبو الفتح عثمان :
المنصف شرح التصريف للمازني (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٥ - ابن خلدون ، عبد الرحمن :
مقالمة ابن خلدون (تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي ، بحثة البيان العربي ، الطبعة الأولى للجزء بين الأول والثاني سنة ١٩٥٧ والثالث والرابع سنة ١٩٦٠) .
- ٦ - ابن سنان النخاجي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد :
سر الفصاحة (مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح سنة ١٩٥٣) .
- ٧ - ابن فارس ، أحمد :
الصاحبي في فقه اللغة و السنن العرب في كلامها .
- ٨ - بدوى طباعة (دكتور) :
البيان العربي (مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٢) .
- ٩ - برجسراسر ، جوتفاف :
التطور النحوي لغة العربية (القاهرة سنة ١٩٢٩) .

- ١٠ - الشعالي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد :
فقه اللغة وصر العربية (تحقيق مصطفى السقا وأخرين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤) .
- ١١ - الحافظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر :
البيان والتبيين (تحقيق حسن السندي ، المكتبة التجارية الطبعة الثانية سنة ١٩٣٢) .
- ١٢ - الجوالبي ، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد :
العرب من الكلام الأعجمي (تحقيق الأستاذ أحمد شاكر ، طبع دار الكتب
سنة ١٣٦١ھ) .
- ١٣ - حفي ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة القاهرة
سنة ١٩٥٨) .
- ١٤ - حمزة فتح الله :
الواهب الفتحية في علوم اللغة العربية (المطبعة الأميرية سنة ١٩٠٩) .
- ١٥ - النطاخي ، أحمد :
شفاء الغليل (مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ھ) .
- ١٦ - الرمانى ، أبو الحسن علي بن عيسى :
النكت في إعجاز القرآن (رسالة منشورة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ،
لرمانى والخطابي وعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الأستاذ محمد خلف الله أحمد .
- ١٧ - الرجاجي :
الحمل ، (تحقيق ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الجزائر ، الطبعة الثانية باريس
سنة ١٩٥٧) .
- ١٨ - السكاكى ، يوسف بن أبي بكر :
مفتاح العلوم (المطبعة اليمنية سنة ١٣١٨ھ) .
- ١٩ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ھ) .

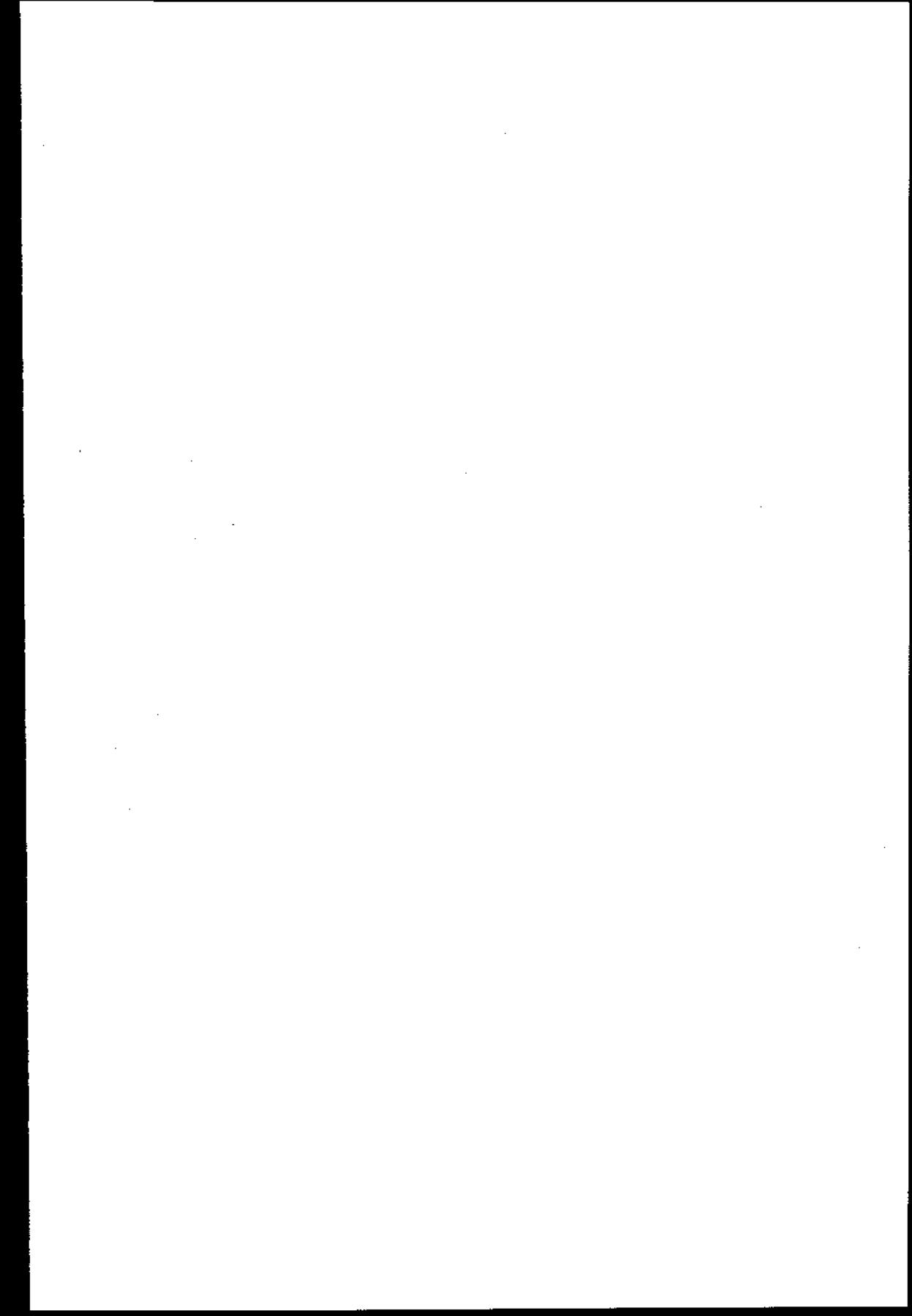
- ٢٠ — السيوطى ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن :
المذهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق جاد المولى و زملائه ، دار إحياء الكتب العربية
الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٥٨) .
- ٢١ — عبد القاهر الجرجاني :
دلائل الإعجاز (مطبعة الفتوح الأدبية سنة ١٣٣١ھ) .
- ٢٢ — عثمان أمين (دكتور) :
في اللغة والتفكير (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٧) .
- ٢٣ — علي البختى وأخرون :
أطوار الثقافة والتفكير في ظلالعروبة والإسلام (الجزء الثاني . الطبعة الأولى .
مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٠) .

24— Firth, J. R. :

The Tongues of Men, (Watts & Co. London 1937).

القسم الثاني

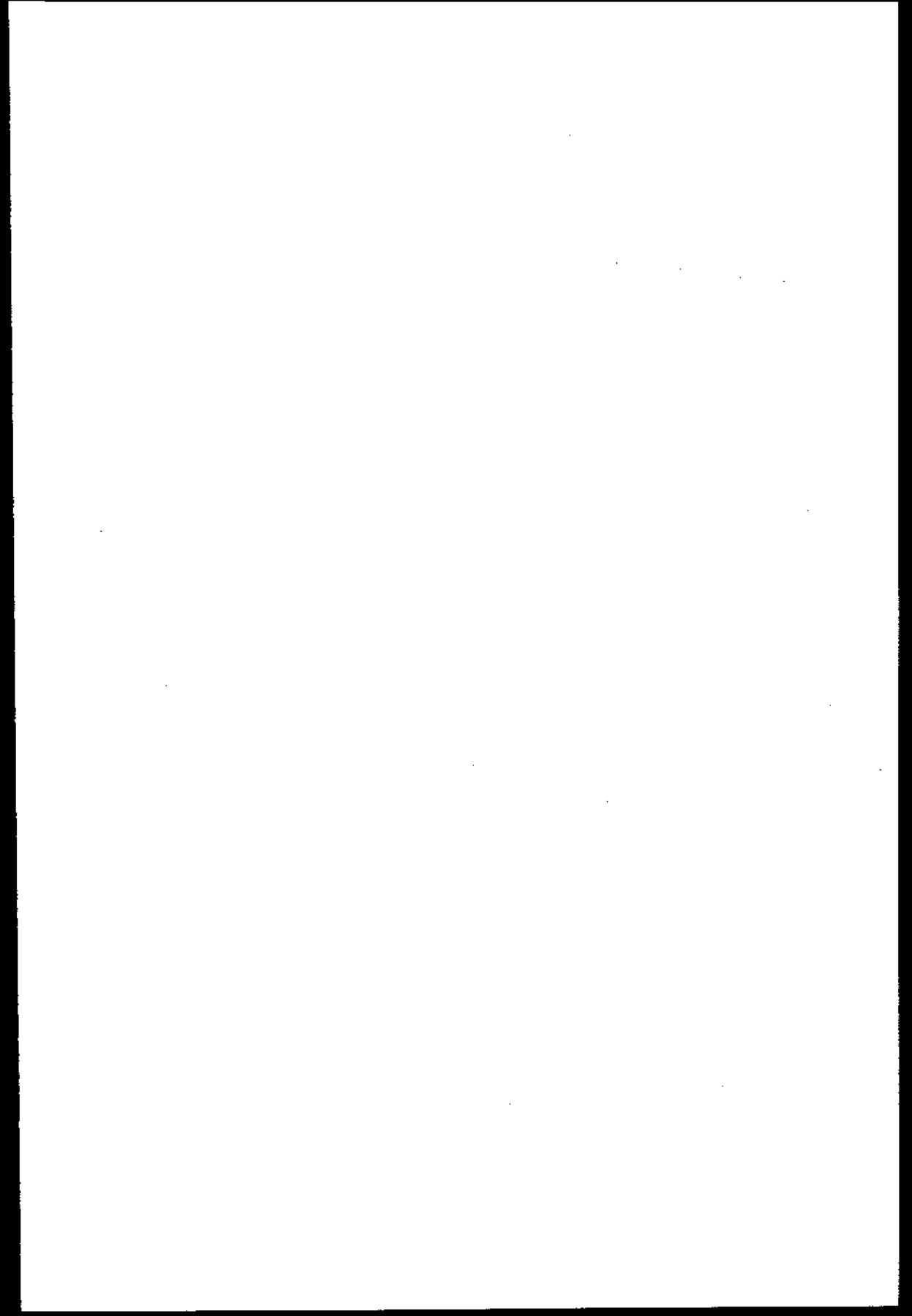
مسائل متفرقة



الألف والواو والياء

وأى

في اللغة العربية



الألف والواو والياء

(وَيْ)

مقدمة

عندما انتوينا إخراج هذا البحث إلى الناس كانت تجول بخاطرنا عدة مشكلات صرفية نحوية عجيبة تتعلق بما يسميه علماء العربية « حروف العلة »^(١). ثم تأكدى بعد أن الموضوع لا يمكن أن يبحث خدعاً علمياً دقيقاً دون التعرض لوجهه الصوتية. وذلك في الحق هو ما تصره الدراسات الملغوية الحديثة التي تنص على فشل أية دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ في الحسبان البلاقي الصوتي للظاهرة المدرسة.

وبنيل الدخول في أية تفصيات يجدر بنا أن نشير إلى نقطتين مهمتين هما :

الأولى : أن المشكلات التي نشأت عن « وَيْ » في اللغة العربية لا ترجع إلى طبيعتها يقدر ما ترجع إلى طريقة معالجتها والنظر فيها . أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن هذه المشكلات لا ترجع في أساسها إلى الحقائق اللغوية التي تتضمنها « وَيْ » ، وإنما ترجع إلى طريقة اللغويين في تعريف هذه الحقائق وتنظيمها . فعلماء العربية ، في دراسة « وَيْ » ، قد تخلطوا أحياناً بين الصوت والرمز الكتابي ، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية . كذلك خان بعضهم الحظ في التعرف بدقة على التفاصيل الصوتية الخلفية لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة . يضاف إلى كل ما تقدم أن الأصوات التي يرمز

(١) تعرض الدكتور إبراهيم آنيس لحروف العلة في دراسة قيمة سماها : « بحث في اشتغال حروف العلة ». ونشرت هذه الدراسة بمجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - العدد الثاني سنة ١٩٤٤ . وفي هذه الدراسة عالج الدكتور آنيس عدداً من المشكلات التي تتعلق بهذه الحروف و يمكن تلخيص أهم آرائه في هذه المشكلات فيما يلى : ١- من رأيه أن الياء والواو لا تكونان إلا أصليتين في الأفعال والأسماء المشتقة ، إذ (كا) تقول عبارة المؤلف « لا تكاد تشعر على الواو أو الياء ليست أصلاً من أصول الكلمة » في هذين النوعين من الكلمات . ٢- الواو والياء كائنان في الأصل . . . أحد الأصوات الثلاثة : اللام والنون والميم . وقد أدت عوامل التطور الغوري إلى هذا الانقلاب مما بين هذه الأصوات وبين الياء والواو من شبه صرف . ٣- كل « من الواو والياء الحادة من لام أو نون أو ميم قبلت في بعض الصيغ إلى صوت لين طويل : قحة طويلة أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة » . وفي رأيه كذلك « أنه لا بد من تسكين الواو أو الياء » قبل هذا القلب . والواقع أن البحث يتركز في نقطة أساسية هي النقطة الثانية ، أما النقطتان الأولى والثانية فقد اقتضياها مناقشة النقطة الأساسية .

إليها في العربية بالرموز « واى » أصوات تتعرض للتغير والتطور بصورة أكبر وأوضاع مما يقع لغيرها من الأصوات .

الثانية : أننا سوف نعتمد في مادتنا على مصدرين هما :

١ - اللغة العربية الفصيحة كما ينطقها الآن المتخصصون في هذه اللغة .

٢ - النصوص الواردة عن علماء العربية من قدامى ومحديثين فيما يتعلق بموضوع البحث . وبهذه المناسبة أيضاً نرى لزاماً علينا أن نعرض بعض المصطلحات الأساسية في هذه الدراسة وأن نقدم لها نوعاً من التحديد ، حتى نعين القارئ على الفهم الدقيق ، كما يتبع من السطور التالية :

واى : ثلاثة رموز عربية لمجموعة من الأصوات التي تلعب دوراً مهمـاً في اللغة العربية ونظمها الصوتية والصرفية والتلخوـية . وهذه الرموز لها أسماء ، هي (بترتيب الرسم السابق) : الواو . الألف . الياء : ومن المعروف أن هذه الأسماء ذاتها يطلقها علماء العربية أيضاً على الأصوات التي يرمز إليها بالرموز الثلاثة السابقة .

لدينا إذن (بالإضافة إلى واى) ثلاثة أنواع من المصطلحات التي يجب أن نحددها جيداً وأن تفرق بين مدلولاتها حتى نعرف المقصود بكل نوع منها تجنبـاً للخاطـر والاضطراب اللذين قد يقعـ فيهما بعض الباحثـين بسبب عدم تحديدـ سابقـ للمراد بهذه المصطلـحـات وأمثالـها . هذه الأنواع الثلاثة هي : الرموز (والمفرد رمز) والأصوات (والمفرد صوت) والأسماء (والمفرد اسم) .

فالموز هي العلامـات الكتابـية التي تـستخدم في اللغة المعـينة للدلـالة على أصوات معـينة . أو - قـل - هي حـيل أو وسـائل كتابـية تـستخدم لـتمثـيل النـطق وتصـوـيره . مـثالـ هذه الرمـوز في العـربـية . « واـى » .

والأصـوات هي الآثار السـمعـية التي تـصدر طـواعـية وانـتـيارـاً عن تلك الأـعـضـاء المسـهـأة تـجاـوزـاً أـعـضـاء النـطق . وهذه الآثار تـظـهـر في صـور ذـبذـبات مـعدـلة وموـافـقة لـما يـصـاحـبـها مـن حـركـات الفـم بـأـعـضـائـه الـمـختـلـفة . مـثالـ هـذه الأـصـوات في العـربـية أـصـوات الواـو والأـلـف والـيـاء .

أما الأـسـماء فـهي أـقـاـطـ أو كـلـمـات يستـخدـمـها أـحـدـابـ اللـغـةـ المـعـيـنةـ لإـطـلاقـها عـلـى أـصـواتـ معـيـنهـ ، وـعـلـى رـمـوزـ تـسـتـخدـمـ فـتـصـوـيرـ هـذهـ الأـصـواتـ كـتـابـةـ . مـثالـ هـذهـ الأـصـواتـ في العـربـيةـ الـأـلـفـ والـواـوـ والـيـاءـ .

وهكذا نرى أن هناك فرقاً واضحاً بين الرمز والصوت . فالرمز (كما قلنا) عالمة كتابية تدرس وينظر إليها في إطار نظام الكتابة العادية أو الإملائية (أو ما يسمى بالأبجدية أو الألقياء orthography) ، لا في إطار نظام الأصوات . والصوت أثر سمعي أو حلت نطق ، يدرس وينظر إليه في إطار النظام الصوتي للغة المعينة The phonetic system of a given language لا في نظام أبجدية هذه اللغة .

وكثيراً ما يقع الخلط بين مفهومي هذين المصطلحين ، لأسباب ثلاثة رئيسية ، هي :

- ١ - الجهل بالفرق بينهما أو عدم الاهتمام بهذا الفرق ، أو الانخداع بالنظام الكتابي ، بتورهم أن ما يكتب هو ما ينطق ، أو بتورهم أن الرمز الكتابي هو كل شيء في الموضوع .
- ٢ - وجدة الاسم الذي يطلق على الرمز الكتابي والصوت معاً ؛ فالواو مثلًا اسم يطلق في اللغة العربية على العالمة [و] وعلى الصوت أو الأصوات التي يرمز إليها بهذه العالمة . وهذا السبب يعدهان — في نظرنا — من أهم أسباب اضطراب علماء العربية في معالجة حروف واي .

٣ - عدم تمثيل الرمز الكتابي للصوت المنطوق تمثيلاً صادقاً ، في بعض الأحيان ، أو عدم مطابقة المكتوب للمنطوق بالفعل . ويتضح هذا الأمر في كثير من اللغات الأجنبية ، في الإنجليزية مثلاً يرمز أحياناً للصوت بالرمزين ph ولصوت ئ بالرمز ئ لاخ . وأحياناً توجد الرموز في الكلمات المكتوبة على حين أن ليس لها مقابل صرفي كما في نحو night ^(١) . أما المصطلح « أسماء » فلا يختلط بالمصطلحين السابقين ، وهو عادة أعم منهما ، وبسبب هذا العموم سوف نت Handbookه أساساً للمناقشة التالية ، والأسماء التي لدينا الآن ثلاثة . هي الألف والياء والواو : [واي] .

و قبل أن نحاول تحديد القيم الصوتية لمدلولات هذه الأسماء ، نرى من المفيد أن نعرض في إيجاز — لنقطة مهمة تتعلق باستعمالها وذلك بإلقاء الضوء على تطور مدلولاتها ومراحل هذا التطور في تاريخ العربية .

(١) night تكتب صوتياً nait . وعندنا من النوع الأول في العربية أمثلة كثيرة منها روى حيث كتب الصوت الأخير بالياء مع أن خاصية الصوت توجب كتابته بالفتحة الطويلة أو ما يسمى بالف المد . أما أمثلة النوع الثاني فقليلة ، منها : وجود الألف في نحو رموا والواو في عمرو . وهناك نوع ثالث في العربية ، يتلخص في عدم مقابلة الصوت المعين يرمز كتابي كافي نحو « هنا » ، حيث توجب الكتابة الصوتية تجريد فتحة طويلة لدى ألف بعد الحاء . وللاحذن هذا التقى ونحوه ابتكر علماء الأصوات نظاماً خاصاً لتصوير الكلام المنطوق تصويراً دقيقاً هذا النطام هو ما يعرف بالكتابة الصوتية Phonetic transcription . وفي هذا النطام يراعي تمثيل كل صوت برمز مستقل متفق عليه وعلى قيمته الصوتية ، ومن البديهي أن هذا النطام يخضع لنظام الأبجدية العادية orthography .

الألف

فكرة تاريخية^(١) :

الألف اسم مدلولات عدة مرت – في نظرنا – بمرحلتين تاريخيتين مختلفتين.

المرحلة الأولى :

كانت الألف تطلق في الأصل – بحسب التاريخ المعروف لنا – على الألف ، أو على ما عرف في مرحلة تاريخية متأخرة نسبياً باسم « الممزة » ، أي ذلك الصوت الذي تدعوه حديثاً الوقفة الخنجيرية glottal stop. والرمز الأصلي لهذا الصوت هو [ا] بدون رأس العين الصغيرة [ء] فوقه أو تحته . ومعنى هذا أن الألف – إنما وربما – لم تكن تعني في المراحل الأولى ما يسمى أخيراً بالألف المد أو ما ندعوه في اصطلاحنا الفتحة الطويلة [aa] ، كما في نحو قال : ويكاد يكون من المؤكد أن الفتحة الطويلة (ألف المد) لم يكن لها علامة كتابية في هذه المرحلة ، شأنها في ذلك شأن الحركات التصويرية كلها (الفتحة والكسرة والضمة) ، والحركات الطويلتين الآخرين ، الضمة والكسرة (= واو المدويائه : uu و ii) كما تعلمهون في نحو تقول وأبيع .

ولا يظنن ظان أن العرب في المراحل الأولى لم يكونوا يعرفون الممزة بوصفها صوتاً – أو أن الممزة صوت حديث في اللغة العربية . إن الممزة من أصوات العربية منذ التاريخ المعروف لنا . ولكن هذا الصوت لم يسم بالممزة في المراحل الأولى ، وإنما كان يسمى ألفاً ورمزة [ا] كما سبق آنفاً .

أما أن الألف هي اسم الممزة (الوقفة الخنجيرية) في الأصل فأدلتكم كثيرة . نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

١ – من خواص الأصوات العربية أن قيمها الصوتية يعبر عنها دائماً بصدر أصابعها . فالاسم (كاف) مثلاً يعبر صدره وهو [ك] عن الصوت [ك] . وكذلك الاسم (ألف) يعبر صدرو صوتيّاً عمّا يعنيه آخرها الممزة . وفي هذا المعنى يقول ابن جنی : « إن كل حرف

(١) نشر هذا الجزء التاريخي الخاص بالألف في مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني والعشرين سنة ١٩٦٧.

سيتـهـ ، فـنـ أـلـ حـرـوفـ تـسـمـيـتـهـ لـفـظـهـ بـعـيـهـ . أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ إـذـ قـلـتـ حـرـوفـ الـحـرـفـ «ـجـيمـ»ـ .
وـإـذـ قـلـتـ دـالـ فـأـلـ حـرـوفـ الـحـرـفـ «ـدـالـ»ـ وـإـذـ قـلـتـ حـاءـ فـأـلـ مـاـ لـفـظـتـ بـهـ «ـحـاءـ»ـ ،
وـكـلـكـ إـذـ قـلـتـ أـلـفـ ، فـأـلـ حـرـوفـ الـحـرـفـ الـتـيـ نـطـقـتـ بـهـ هـمـزـةـ^(١)ـ . وـيـقـولـ حـفـيـ نـاصـفـ :
«ـالـحـرـوفـ الـعـرـبـيـةـ خـواـصـ لـمـ تـجـتـمـعـ فـيـ غـيرـهـ مـنـ الـلـغـاتـ الـأـخـرـيـ . مـنـهـ أـنـ مـسـيـاـتـهـ
دـائـمـاـ فـيـ صـدـرـ أـسـمـاهـ ، فـصـدـرـ كـلـمـةـ أـلـفـ [ـءـ]ـ وـصـدـرـ كـلـمـةـ بـاءـ [ـبـ]ـ وـصـدـرـ كـلـمـةـ جـيمـ
[ـجـ]ـ ، وـهـكـذـاـ الـأـخـرـ الـحـرـوفـ^(٢)ـ .»

٢ـ تـارـيـخـ الـأـيـمـيـدـيـةـ الـعـرـبـيـةـ يـدـلـ عـلـىـ أـلـفـ هوـ فـيـ الـأـصـلـ اـسـمـ الـهـمـزـةـ (ـالـوـقـفـةـ)
الـخـنـجـرـيـةـ لـأـلـفـ الـمـدـ)ـ ، وـهـوـ رـيـزـهـ كـلـذـكـ . يـظـهـرـ ذـلـكـ مـنـ الـتـرـيـبـ الـقـدـيمـ لـلـأـيـمـيـدـيـةـ ،
ذـلـكـ الـتـرـيـبـ الـذـيـ يـظـهـرـ فـيـ : أـيـجـدـ هـوـ زـحـلـ كـلـمـنـ إـلـخـ . فـالـرـمـزـ الـأـلـفـ فـيـ أـيـجـدـ هوـ الـأـلـفـ
وـهـماـ ، وـلـكـنـهـ الـهـمـزـةـ نـطـقـاـ . وـالـعـرـوـفـ أـلـفـ الـعـرـبـيـةـ [ـءـ]ـ هـيـ أـلـفـ الـقـيـنـيـقـيـةـ^(٣)ـ . وـهـوـ
صـوـتـ يـقـابـلـ مـاـ يـعـرـفـ عـنـدـنـاـ الـآنـ بـالـهـمـزـةـ^(٤)ـ .

٣ـ وـأـصـرـحـ مـنـ هـذـاـ وـأـوـضـعـ فـيـ هـذـاـ الشـائـنـ مـاـ قـرـهـ أـبـنـ جـيـ فـيـ مـكـانـ آـخـرـ ، وـوـرـىـ
مـثـلـهـ عـنـ أـبـاـ الـعـيـاسـ الـمـبـرـدـ (ـوـإـنـ كـانـتـ هـذـهـ الـرـوـاـيـةـ فـيـ مـعـرـضـ الـاعـتـراـضـ عـلـىـ الـمـبـرـدـ فـيـ مـشـكـلـةـ
أـخـرـيـ تـعـلـقـ بـالـهـمـزـةـ ، اـنـظـرـ فـيـهـ بـعـدـ)ـ يـقـولـ أـبـنـ جـيـ : «ـإـنـ أـبـاـ الـعـيـاسـ كـانـ يـعـدـ حـرـوفـ الـمـعـجمـ
ثـانـيـةـ وـعـشـرـينـ حـرـفـاـ ، وـجـعـلـ الـبـاءـ أـوـطـاـ وـيـدـعـ الـأـلـفـ مـنـ أـوـطـاـ ، وـيـقـولـ : هـيـ هـمـزـةـ ؛ أـيـ أـنـ
الـأـلـفـ نـطـقـاـ وـرـسـمـاـ هـيـ مـاـ عـرـفـ بـالـهـمـزـةـ فـيـ قـرـاتـ مـتـأـخـرـةـ . وـهـذـاـ القـوـلـ فـيـهـ يـتـعـلـقـ بـهـذـهـ الـمـنـطـقـةـ
هـوـ مـاـ رـأـهـ أـبـنـ جـيـ نـفـسـهـ حـيـثـ يـقـولـ : «ـأـلـمـ أـلـفـ الـتـيـ فـيـ أـلـ حـرـوفـ الـمـعـجمـ هـيـ
صـوـرـةـ الـهـمـزـةـ^(٥)ـ .»ـ

أـمـاـ أـبـاـ الـعـيـاسـ قـدـرـكـ الـأـلـفـ (ـالـهـمـزـةـ)ـ وـلـمـ يـذـكـرـهـ فـيـ الـأـيـمـيـدـيـةـ فـذـلـكـ لـأـنـهـ .ـ كـمـاـ تـقولـ

(١) أـبـنـ جـيـ : سـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـارـابـ ، ~ ١ـ صـ ٤٧ـ .

(٢) حـفـيـ نـاصـفـ : تـارـيـخـ الـأـدـبـ أوـ حـيـاةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ صـ ٢٨ـ ، طـ ٢ـ سـنـةـ ١٩٥٨ـ وـانـظـرـ أـبـنـ يـعـيشـ،
شـرـحـ المـقـضـلـ ~ ١٠ـ ، صـ ١٢٦ـ .

(٣) انـظـرـ : حـفـيـ نـاصـفـ ، الـرـبـيعـ السـابـقـ صـ ٤٠ـ - ٤٣ـ .

(٤) أـبـنـ جـيـ : الـرـبـيعـ السـابـقـ صـ ٤٦ـ ، وـانـظـرـ أـيـضاـ : أـبـنـ يـعـيشـ ، شـرـحـ المـقـضـلـ ~ ١٠ـ صـ ١٢٦ـ .
وـإـلـاـقـ الـأـلـفـ عـلـىـ الـهـمـزـةـ نـلـطـهـ كـثـيرـاـ فـيـ كـتـابـ الـعـيـاسـ الـخـلـيلـ بـنـ أـحـمـدـ . مـنـ ذـلـكـ مـثـلاـ مـاـ جـاءـ هـذـلـكـ مـنـ أـنـهـ حينـ
أـرـادـ تـالـيـفـ الـحـرـوفـ أـعـلـىـ فـكـرـهـ فـلـمـ يـعـكـهـ «ـأـنـ يـبـتـئـيـ التـالـيـفـ مـنـ أـلـفـ ثـ وـهـوـ الـأـلـفـ»ـ . فـالـأـلـفـ هـنـاـ
يـقـصـدـ بـهـ الـهـمـزـةـ . وـعـذـاكـ كـانـ يـطـلـقـ الـمـصـلـحـ الـأـخـرـ يـهـوـ «ـالـهـمـزـةـ»ـ عـلـىـ هـذـهـ الصـوـتـ نـفـسـهـ كـمـاـ يـبـدوـ فـيـ قـوـلـهـ :
«ـوـأـمـاـ الـهـمـزـةـ فـخـرـجـهـ مـنـ أـنـقـصـ الـحـلـقـ»ـ . انـظـرـ كـتـابـ الـعـيـاسـ الـخـلـيلـ بـنـ أـحـمـدـ ، تـحـقـيقـ دـ . عـبـادـةـ درـوـيـشـ :
صـ ٥٤ـ ، ٥٨ـ .

عبارة التي رواها ابن جنى - . . . لا تثبت على صورة واحدة ، وليست لها صورة مستقرة . فلا أعتقدا مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة »^(١) .

وهنا نرى أن المبرد قد وقع في خطأ واضح إذ هو قد خاطط - بعبارته هذه بين مستويين : مستوى النطق ومستوى الكتابة . إنه يعلل تركه للهمزة وعدم ذكره لها في الأبيجديات بتغيير صورتها وضم استقرارها على حالة واحدة . الواقع أن الذي يتغير إنما هي الصورة الكتابية للهمزة لاستقرارها ، فن المؤكد أن الهمزة تنطق سواء أكبتها على ياء أم واو ، وبالطبع حين تكتب على صورتها الأصلية وهي الألف . وقد أدرك ابن جنى بثاقب نظرة هذا الخطأ الذي وقع فيه أبو العباس ، فاعتراض عليه بعبارة نعم عن ذكاء وعمق في فهم الحقائق ، حيث استطاع أن يتطرق ما لم يستطع المبرد تلوجه من معرفة الفرق بين النطق والكتابة . يقول : « أما إخراج آلي المباس الفمزة من جملة الحروف واحتياجاته في ذلك بأنها لا تثبت صورتها فليس بشيء . وكذلك أن جميع هذه الحروف إنما يجب إثباتها واعادة مدادها لما كانت موجودة في اللفظ التي هو قبل اللط . والهمزة موجودة في اللفظ كالماء والكاف وغيرها ، فسبيلها أن تعتد حرفًا كما يغيرها »^(٢) .

وإذا كان المبرد يعني بعبارة السابقة تغيير الهمزة نطقاً كذلك . كما في حالة التخفيف مثلما فتحن ندفع هذا الظن بأن التخفيف في الهمزة لهجة ، وذلك أمر ثابت وضرر للبييم . جاء في مراح الأرواح وشرحه أن الهمزة . « قد تخفف لأنها حرف ثقيل إذ تخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لأنها يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالهوى المستكره الكل أحد بالطبع ، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش . روى عن النبي الموصي على رضي الله عنه أنه قال : . نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر . ولولا أن جبريل ترول بالهمزة على النبي عليه السلام ما همزها » ، وحققتها آخرون وهم تميم وقيس »^(٣) .

وإذا ثبت أن التخفيف في الهمزة لهجة يجب علينا حيثند أن ننظر إلىه في إطار هذه اللهجـة وحدتها لا في إطار اللغة بعامة ، حتى تتجنب الخلط الذي يتبع عن تداخل اللهجـات . وقد تنبه ابن جنى إلى هذا الخلط في اعتراض له آخر وجهه إلى المبرد لتركه الألف

(١) ابن جنى : المصدر السابق ص ٤٦ .

(٢) ابن جنى : المرجع السابق ص ٤٨ .

(٣) النبر هنا معناه المهز ويؤخذ من بقية الكلام أن كلمة « المهز » (معنى الوقفة المتجزئة) كانت معروفة بين ابن أبي طالب . انظر مراح الأرواح في علم الصرف لأحمد بن علي بن سعيد وشرحه لابن كلثوم ياشا ص ٩٨ طبعة ١٩٣٧ .

(الهمزة) من الأبجدية بسبب تغير صورتها ، يقول : « وإنما كتبت الهمزة ولو مرة وباء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف . ولو أردت تحقيقها ألبته لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال . يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا مخففة ، لم يجز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة ، وذلك إذا وقعت أولاً نحو أحدَة ، وأخْدَه وإبراهيم . فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفاً ألبته . وعلى هذا^(١) وجدت في بعض المصاحف « يستهزأون » بالألف قبل الواو ووجد فيها أيضاً « وإن من شياً إلا يسبح بحمده » بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتأكيد التحقيق »^(٢) .

وهكذا يكشف لنا ابن جي العظيم في هذا الرد عن نقطة أخرى مهمة ، لا في هذا المقام فحسب ، بل في مناهج البحث اللغوي بعامة . ذلك أن عبارته السابقة تعني أننا في معاملتنا للهمزة نخلط بين لهجتين (بيشين لغويتين) وبين مستويين كذلك . مستوى النطق ومستوى الكتابة . فنحن في النطق ننطق الهمزة وبذلك نتمشى مع اللهجة أو اللهجات التي تتحققها ، ولكننا في الكتابة نكتبها أحياناً على ولو أو ياء (أما كتابتها بالألف فهو الأصل بالطبع) مراعين في ذلك تلك الصور التي تصير إليها الهمزة في لهجات التخفيف . ومعناه أننا في النطق نتبع لهجة أو لهجات معينة ، ولكننا في الكتابة نأخذ بحكم لهجة أو لهجات أخرى ، تلك هي التي تخفف الهمزة .

وفي هذا العمل – في رأينا – خلط كبير تتجزئ عنه أحكام متناقضة أو متضاربة لاظاهرة

(١) الإشارة بهذا إلى مصرين ما تقدم . وهو أنها إذا لم تقع في أول الكلمة يختنقها الحجازيون ويحققنها غيرهم . ولذلك توجد في بعض المصاحف مخففة مكتوبة على الألف على طريقة غير الحجازيين . هذا التعليق من عمل المحققين لكتابه سر صناعة الإعراب لابن جي ، وهو رأينا تعليق مهم ! انظر سر صناعة الإعراب ص ٤٧ .

(٢) ابن جي ، المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ . وورد مثل هذا القول عن ابن يعيش في شرح المفصل ١ ص ١٢٦ ، حيث يقول « والصواب ما ذكره سيبويه وأصحابه من أن حروف المجم تسعة وعشرون حرفاً أوطاً الهمزة وهي الألف التي في أول حروف المجم وهذه الألف هي صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت ثانية ولو ياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أردت تحقيقها لم تكن إلا ألفاً على الأصل . ألا ترى أنها إذا وقعت موقعاً لا تكون فيه إلا مخففة لا يمكن فيه تخفيفها – وذلك إذا وقعت أولاً – لا تكتب إلا ألفاً نحو أعلم أذهب ، أخرج وفي الأسماء : أحمد ، إبراهيم ، أترجه . وأمر آخر يدل على أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سميت في أول حروف سميت لفظة بيته . ألا ترى أنك إذا قلت به في أول حروفه ياء ، وإذا قلت ثاء في أول حروفه ثاء ، وكذلك الحم والدال وسائر حروف المجم ، فكل ذلك إذا قلت : ألف فأول الحروف التي نطقت بها همزة ، فدل ذلك إن صورتها صورة الألف » .

اللغوية الواحدة . أما سبب هذا الخلط فهو تعدد البيئة اللغوية أو عدم وحدة مصدر المادة المدرسة . وفي ظننا أن هذا الخلط وأمثاله كان من أكبر عوامل التعقييد والاضطراب في قواعد اللغة العربية ، أصواتها وصرفها ونحوها . فبكليرأ ما يحدث أن يضع علماء العربية قواعد مختلفة (متباينة أو متناقضة) للظاهرة اللغوية الواحدة . وذلك سببه أن هذه الظاهرة قد تكون مختلفة الخواص من لهجة إلى أخرى أو أنها ذات مسلكين مختلفين فيما . وربما يكتفون – في أحيان كثيرة – بوضع القاعدة العامة لهذه الظاهرة طبقاً لما لاحظوه من خواصها في لهجة معينة ، ثم يحكمون بالشذوذ أو عدم الصحة أو التأويل على خواصها الأخرى التي تميز بها في لهجة أو عدد آخر من اللهجات . وهذا العمل من اللغويين العرب أمر معروف مشهور ويشيع طبيقه بصفة خاصة على قواعد التحو .

والبحث اللغوي الحديث يوجب علينا منذ البداية (فيما يوجب) أن نحدد البيئة اللغوية للظاهرة المدرسة تجنبأ للأحكام المتباينة لهذه الظاهرة . ورأينا في هذا السبيل هو أن وحدة الحكم على الظاهرة اللغوية المعينة يجب أن تبني على أساس وحدة الظاهرة نفسها في الذات والصفات ، أو الخواص . فإذا ما تعددت أو اختلفت هذه الخواص يجب تعدد الأحكام ، طبقاً للمبدأ الذي ينص على وجوب تعدد الأنظمة في معالجة الظاهرة أو الظواهر التي تخالف خواصها . أما أن تخضع هذه الخواص المختلفة كائناً لحكم واحد فهو عمل تعسفي ويعرض الدراسة للتعقييد والاضطراب . وإذا كان هذا هو الواجب اتباعه في وضع قواعد اللهجة الواحدة (البيئة اللغوية الواحدة) فما بالك حين تتعدد اللهجات أو البيئات؟ ..

إننا حين تتعدد اللهجات يجب أن نضع قواعدها طبقاً للموجود في كل لهجة على حدة . ومعناه إننا إذا كنا من حقق المهمزة يجب أن نعطيها أحكام التحقيق على كل المستويات . وهذا يوجب علينا كتابتها بالألف دائمأ (وهو علامتها الأصلية) بقطع النظر عن موقعها وعن حركاتها أو حركات ما قبلها وما بعدها . واضح مما تقدم أن ابن جني يميل إلى هذا الرأي ، وهو ما تؤيده حقيقة الصوت وماهيته . فالمهمزة كما سوسرعف فيها بعد – من الأصوات الصامتة Consonants^(١) ، (أو ما تسمى بالحروف الصحيحة في مقابل حرروف العلة في نظر العرب) .

(١) الصوت الصامت (وأجمع صوامت) هو ما يشار إليه بالمصطلح الإنجليزي Consonant ، أي هو كل ما ليس « حركة » Vowel . ويسمي بعض الدارسين الصوت « الساكن » والسمعة بالساكن تسمية صحية مقبولة ،

وقد صرّح علماء العربية أنفسهم بهذا المعنى؛ فحكم الم Hernandez عندهم «حكم الحرف الصحيح»

=إذ جرى العرف عليها سند وقت ليس بالقصير ، وقد حدد أصحاب هذا الاصطلاح ما يقصدون بهذا الاستعمال . ولكننا في هذا البحث (وأمثاله من كل ما نعرض فيه الألف والواو والياء) آثرنا استعمال المصطلح « الصامت » لسبعين مهمن . أوطئما أن الكلمة « ساكن » (والجمع سواكن) قد تؤدي إلى ليس ، إذ قد تؤخذ على أن المقصود بها هو الحرف المشكّل بالسكون على ما هي القاعدة العامة في البحوث الصرفية التقليدية) على حين أن المراد هو كل صوت ليس حركة ، سواء أكان مشكّلا بالسكون أم بغيره من علامات الحركات . ثانياً (وهذا هو المهم في هذا المقام بالذات) أن علماء العربية جروا على التوسيع في مفهوم الكلمة « ساكن » (وما تعرف منها) بإطلاقها - خطأ - على حروف المد (الألف والواو والياء) أو ما تسمى الحركات الطويلة وهذا كما ترى - إلحاد مضلّل ، وبخاصة في هذا البحث وغيره ، مما يعرض هذه الحروف الثلاثة التي يصبح مجال إطلاق اسم الساكن عليها في أي موقع كانت ، اللهم إلا إذا قصد بالساكن على ضرب من التوسيع - الحرف الحال من علامات الحركات على أن هذه الحالة ذاتها مسألة تتعلق بنظام الكتابة ، لا بواقع النطق والحقيقة الصوتية ، وبها مدار العمل في هذا البحث وفي غيره من كل دراسة صوتية . ومن الخطير بالذكّر أن استعمال المصطلح « صامت » ليُعني كل ما ليس حركة أو حرف مد استعمال قديم . لقد جاء هذا الاستعمال وضاحاً في عبارة بعضهم يقول فيها : « إن الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعني حرف مد مختلف بالاتفاق . وأما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم . فهو هنا يستعمل المصطلح « الصامت » بمعنى كل « صوت ليس بحركة ، طولة أي حرف مد) » كانت - كما هو واضح من النص - أو قصيرة ، كما يظهر من بقية كلامه وهو : « ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه » شرح مراح الأرواح المولى شمس الدين أحمدالمعروف بديكتنفورد ، مطبعة الحلبي سنة ١٩٣٧ مـ . ص ٢٠ . وهذا المصطلح نفسه « الصامت » يستعمله ابن سينا في معرض الكلام على حالات الواو والياء ، حيث سماها الواو والياء الصامتين في نحو « ولد ، يملأ » والمصوتتين في نحو « أدفع ، أرى » وهو تسمية موفقة وتنقسم موقف كذلك خالق الواو والياء كما سُمعَت في مكانه بالتفصيل إما صوتان صامتان Consonants أو كما يقال أحياناً أنصاف حركات Semi-vowels وإما حركتان هما الضمة والكسرة الطويلتان ، أو واو المد وياء أو ما أشير إليها هنا بالصوتين ، على عادة العرب في ذلك ، كما هو واضح من النص السابق لشارح المراح وكما نص على ذلك أيضاً ابن جن في خصائصه (ص ٣٢) ، وتتضمن إيماناً ألف المد في هذه الحالة الأخيرة والتغيير . « بصامت » ليُعني كل صوت ليس بحركة تعبير دقيق إذ هو يصف خاصة من الخواص الأساسية لهذه الأصوات ، وهي صفت الوضوح السمعي إذا قيست بالحركات التي تسم بقوّة الوضوح السمعي نسبياً . وإن هذا نرى أيضاً أن علماء العربية قد أجادوا في وصفهم حروف المد (الحركات الطويلة) بالحروف المصوتة ، إشارة إلى ما فيها من وضوح سمعي ولكن فاتهم أن يطلقوا هذا الوصف صراحة على الحركات القصيرة ؛ إذ هي أبعاض الحركات الطويلة (= حروف المد) ؛ فما أطلق على الكل يجوز تطبيقه على الجزء بدأه على أن التوسيع في إلحاد المصطلح (صوت) ليشمل الحركات طويلةها وقصيرتها مفهوم من نص شارح المراح السابق (= الحركات أبعاض المصوتات) كما يفهم أيضاً من كلام ابن سينا ، عندما يقول مثلاً : « الواو المصوتة وأختها الضمة . . . » انظر في هذا الموضوع : أسباب حدوث الحروف لابن سينا بتحقيق محمد الدين الخطيب ، مطبعة المؤيد ١٣٢٢ مـ ص ١٣ .

في تحمل الحركات^(١). فهي إذن في أحكامها الصوتية والكتابية مثل الباء والتاء وغيرهما من الصوامت ، ومن ثم وجبت معاملتها معاملة هذه الأصوات من حيث كتابتها وتصويرها بالرسم . فكما يكتب صوت الباء والتاء بالباء أو التاء دائمًا — أي بقطع النظر عن موقعها الصوري — وجبت كتابة المهمزة ألفاً دائمًا كذلك^(٢).

أما إذا كنا من أصحاب التخفيف في المهمزة دائمًا (كان يكون ذلك من خواص لغة معينة) أو أحياناً (كما قد يحدث في بعض الصيغ أو المستويات الكلامية) ، فالأمر حينئذ مختلف تماماً . إننا في هذه الحالة يجب أن ندرس الموجود بالفعل ، سواء أكان ذلك الموجود باء أم واواً أم ألف مد ، لأننا حينئذ لا نتعامل مع المهمزة ، وإنما مع شيء مختلف عنها تماماً من الناحية الصوتية على الأقل . إن التخفيف في نظرنا تخفيف لا همز . ويجب أن ينظر إليه دائمًا بهذه الصفة ، لأننا في منهج الوصف نعني بالموجود أو بما هو كائن لا بما كان ، أو بما يفترض أنه كان .

وفي الحق أن علماء العربية قد خلطوا في قواعد المهمزة (من تحقير وتخفيف وقلب وإبدال إلخ) خلطًا واضحًا . وأساس هذا الخلط أنهم يعدون التخفيف وإيجاده عارضاً يعرض للهمزة ، وربما يدعونه المهمزة بادية في صور مختلفة . وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام المتضاربة التي تتعلق بها وأحوالها . واستناد ذلك مع ابن جنى في قوله : أما انقلاب المهمزة « في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفًا ، وانقلابها أول دليل على كونها حرفًا »^(٣) ، أي حرفًا مستقلًا قائمًا بذاته هو همزة . فالهمزة — في رأينا — لم تقلب ، وإنما الذي حدث هو أنها لم تنطق ، وإنما نطق شيء آخر هو باء أو واو المد .

والذي عكر الصفو على ابن جنى ، وغيره من علماء العربية ، هو اهتمامهم الكبير بالأصول الاستئقانية للكلمات وافتراضهم وجوب وجود هذه الأصول في كل الصيغ المتفرعة عنها . فوجود المهمزة في « خطيبية » مثلاً كان يوجب وجودها في « خططايا » . فعدم

(١) مراح الأرواح ص ٩٨ .

(٢) وإنما تكتب بالألف بالذاب لأنه صورتها الأصلية .

(٣) ابن جنى ، المرجع السابق ص ٤٨ .

وجودها إذن إنما هو لعارض عرض لها ، وقد تكلفوهم بوضيح هذا العارض وأمثاله في بحوثهم على أن المسألة في حقيقتها أبسط من هذا بكثير : كلما وجدت الممزة فهي همزة ، وإلا فالموجود بالفعل هو الذي يؤخذ في الحسبان . أيًّا كانت صورته الصوتية .

كل ما تقدم خاص بالشق الأول من القضية ، وهو أن الألف في الأصل هو الممزة (الوقفة الختامية) . أما الشق الثاني وهو أن الألف في المراحل الأولى لم يكن يعني ما يسمى ألف المد فيها بعد أو ما يسمى الآن الفتحة الطويلة [aa] ، كما في نام مثلا ، فسوف تتبين حقيقة الأمر فيه من المناقشة التالية التي سوف نتناول فيها المرحلة الثانية من مراحل استعمال «الألف» وتطور مدolasاتها .

المرحلة الثانية :

من الثابت أن اللغة العربية لم تعن في مراحلها الأولى برموز الحركات عنایتها برموز الأصوات الصامتة . وما يتمشى مع هذا الوضع نظرة علماء العربية إلى أصول الكلمات التي تتألف – في رأيهم – من أصوات صامتة فقط ، تشكل إلى كلمات مختلفة الصيغ والأوزان بالإضافة إلى هذه الأصول . فالحركات إذن في نظرهم شيءٌ فرعى أو ثانوى . ولعل من أسباب هذه النظرة عدم وجود رموز مستقلة للحركات ، إذ كان الكلام خلواً مما يدل على حركات الأصوات الصامتة . وكان الناس يفهمون ما يقرءون بالاعتماد على سياق الكلام وما يقتضيه المقام .

وكان هذا الإهمال مطبياً على الحركات كلها قصيراً وطويلاً . ومن ضمنها الفتحة الطويلة التي لم يكن لها علامة مستقلة تدل عليها ، وظلت الحال كذلك إلى أن أحسن الناس ضرورة وضع علامات مستقلة لهذه الحركات . فكان – ضمن ما قاموا به في هذا السبيل – أن استغلوا الألف (الدالة على الممزة في الأصل) للدلالة على الفتحة الطويلة كذلك^(١) . وأغلبظن أنهم فعلوا ذلك لما رأوا من أن الممزة «تقلب» فتحة طويلة في بعض مواضع التخفيف ، فاستعملوها في هذه الموضع وفي غيرها كذلك طرداً للباب . وربما فعلاوا ذلك

(١) لا نستطيع تحديد الفترة التي جرى فيها هذا الاستعمال تحديداً دقيقاً ولكن أرجح أن هذا حدث قبل وضع علامات الحركات القصار ، ومن المعروف أن الذي قام بوضع هذه الحركات في بداية الأمر أبوالأسود الدؤلي وكان ذلك بالضبط أدخل عليه الخليفة تدليه المشهور وهو بالشكل بالعلامات المروفة لنا جميئاً . وللذى نعرف هو أن هذا العمل كان أسبق من زمن الخليفة ، فالمشهور أن استغلال الألف لتصوير الفتحة الطويلة أو –

أيضاً تقلidea لما حدث في حالي الياء والواو ، فهما في الأصل كافتا رمزاً لـ الواو والـ الياء بصفتهما صوتيتين صامتتين فقط أو ما يسمى أنصاص حركات Semi-vowels كما في نحو ولد ويضرب ، ثم استخدمنا فيها بعد (ولكن في مرحلة تسبق استعمال الألف في الدلالة على الفتحة الطويلة) للدلالة على الواو والـ الياء بصفتهما حركات Vowels أي ضمة طوبية [uu] وكسرة طوبية في نحو نقول ونبيع . وجاء في كلام بعضهم ما يشعر بأن استعمال الألف في الدلالة على الفتحة الطويلة سببه اتحاد المهمزة والفتحة الطويلة (أو ألف المد في عروفهم) من حيث الذات أو المخرج أو كليهما . وهذا التعليل – في رأينا – خطأ واضح ، إذ شتان بين « ذاتي » المهمزة والفتحة الطويلة وبين مخرجيهما كذلك ، كما سيتبين فيما بعد . (انظر ص ٩١ ، ١٢٠ وما بعدها) .

ويبدو أن العربية في عدم تخصيصها رمزاً مستقلاً للفتحة الطويلة في بداية الأمر – كانت تتبع بعض أخواتها السامية في ذلك الشأن . فن الثابت « أن هذه الألف التي تمثل الفتحة الطويلة لا وجود لها في العبرية ، وإنما تمثل هذه الحركة علامة خاصة توضع تحت الحروف . وقد استمرت العربية تحاكي العبرية في ذلك حتى جاء الخليل بن أحمد فوضع الألف لتكون علامة لم الدفتة . وقد اتبع هذا النظام في الكتابة العادية وبقى النظام القديم متبعاً في كتابة المصيحف العثماني ولا يزال متبعاً فيه حتى الآن . ولا يزال النظام القديم متبعاً في رسم بعض كلمات منها : هذا ، وهذان وهؤلاء وأولئك ولكن وهائمه وهؤلاء وإسحق وإسماعيل والسموات »^(١) .

ومعنى ما تقدم أن الألف في هذه المرحلة أصبحت ذات مدلولين مختلفين : أحدهما صوت المهمزة والثاني الفتحة الطويلة ، وكانت تستخدم في الرسم كذلك للدلالة عليهما على سواء . ويبعد أن الأمر استمر على هذا الوضع لفترة من الزمن ، حتى ابتكر الخليل بن أحمد علامة مميزة للمهمزة هي عبارة عن رأس عين صغيرة [ء] ، فأخذت هذه العلامة الجديدة تلعب دورها في تصوير صوت المهمزة . وإنما اختار الخليل هذا الرمز بالذات ، لأنه – على

ـ ألف المد أمر كان معروفاً في لغات سامية أخرى قبل العربية . وفي عبارة للأستاذ حفي ناصف ما يفيد أن هذا الأمر كان معروفاً بالفعل قبل الخليل يقول هذا الباحث « وضع الخليل المهمزة رأس عين صغيرة (ء) لترب المهمزة من العين المخرج وأن الألف جعلت علامة للفتحة » حفي ناصف تاريخ الأدب ص ٧٦

(١) الأستاذ حامد عبد القادر : مجلة الرسالة ، العدد ١٠١١ - ١٨ فبراير ١٩٦٥ ص ١٣ (السنة الخامسة والستون) . ونلاحظ أن عبارة الكاتب تفيد أن أول من استعمل الألف للدلالة على الفتحة الطويلة هو الخليل بن أحمد .

ما يروى — أحسن بقرب مخرج الممزة من مخرج العين ، أما سبب وضع هذا الرمز فهو — على ما يبدو — محاولة تجنب اللبس الناشئ عن استعمال الألف في تصوير الفتحة الطويلة بالإضافة إلى تمثيله الممزة رسمًا .

ويستنتج من هذا أن الممزة نطقاً كانت تكتب دائمًا بالألف قبل هذه المرحلة . أما بعد ابتكار الرمز الجديد [ء] فالأحداث تشير إلى أن الممزة صارت تصور بهذا الرمز ، ولكن في أشكال مختلفة : فهذا الرمز الجديد إما أن يكتب على ألف أو ياء أو واء أو على لا شىء ، طبقاً لواقع الممزة في الكلمة . أما كتابتها فوق الألف (أو تعلته على خلاف في ذلك فإذا كانت مكسورة) فقد حددت لها موقع محددة ، وإضافتها إلى الألف هنا إنما هو توكييد للفرق بين الممزة نطقاً وبين الفتحة الطويلة التي تكتب بالألف هي الأخرى ، ولكن بدون العلامة [ء] . وإنما تكتب على الياء تارة وعلى الواو أخرى مراعاة حالات التخفيف ، وقد تكفل ابن جني بتوضيح ذلك كما ذكرنا فيما تقدم (ص ٥٢ — ٥٣) .

ويلح علينا في هذا المجال سؤال مهم ، هو : متى استعمل الاسم « الممزة » أو « الهمز » للدلالة على ذلك الصوت المعروف « بالوقفة الحنجرية » ؟ هذا سؤال كثر الكلام حوله ، ولكننا — للأسف — لا نستطيع أن نأتي فيه بالقول الفصل ، إذ ليس لدينا نصوص تحديد تحديداً دقيقاً بدأية ظهور هذا الاسم بوصفه مصطلحاً فنياً يطلق على الوقفة الحنجرية ولكن من المحقق أن هذا الاسم بهذا المعنى كان معروفاً أيام الخليل ، وربما قبل زمه ، بل ربما امتدت بدأية استعمال هذا المصطلح في هذا المعنى الجديد إلى زمن الخلفاء الراشدين . وهناك نصوص — إن صحت — تدل على هذا الاحتمال وتؤيده . فقد « روى عن أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه قال : نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر ، ولو لا أن جبريل نزل بالممزة على النبي عليه السلام ما همزها »^(١) .

وفي هذا النص نلاحظ استعمال كلمة « نبر » في معنى الممزة (أو الهمز) ، وهي في الواقع الأمر المصطلح الأصلي الذي كان يطلق على الوقفة الحنجرية قبل أن تسمى همزة . — والنبر — كما هو معروف — معناه في الأصل الضغط والمحصر ، وهو — كما ترى — معنى ملحوظ في نطق الممزة . وعلى هذا يمكن أحد النص على أنه يمثل فترة بدأية

(١) مراح الأرواح وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ ، وحقق ناصف تاريخ الأدب ص ١٣

الانتقال من الاستعمال القديم (وهو النبر) إلى الاستعمال الجديد (وهو المهمزة) الذي تأكّد وأصبح مقرراً بابتکار الخليل له رمزاً مستقلاً.

ونلاحظ على كل حال أن ابتكار الرمز الجديد [ء] لم يمنع الناس من إطلاق الألف على المهمزة والفتحة الطويلة كليهما ، وكان إطلاقه على المهمزة بطريق الأصالة ، وعلى الفتحة الطويلة بطريق التوسيع والمحاز . ولكن يبدو أن الأمر – بمرور الزمن – قد انعكس وأصبح الناس يظنون أن الألف أصل في الفتحة الطويلة ، ولكنه يطلق على المهمزة بطريق الاشتراك في الاسم أو المحاز . وهذا الفهم واضح كل الوضوح من كلام بعض المتأخرین . جاء في شرح المراج : «يجوز إطلاق الألف على المهمزة إما حقيقة بالاشتراك على ما قبل وإما مجازاً لكونها على صورتها في بعض المواضع ، أو لكونهما متجلدين ذاتاً»^(١) . ويقرب من هذا المعنى ما يرددده ابن كمال باشا في شرحه على المرجع المذكور ، يقول : «سميت المهمزة ألفاً لأن المهمزة إذا وقعت أولاً تكتب على صورة الألف ولأنهما متقاربان في المخرج»^(٢) . وفي هذا النص ما يدل على عدم إدراكه واضح لتاريخي الألف وما عرض لاسمها من تطور في الاستعمال .

أما عبارة صاحب الصحاح فيفهم منها أن المصطلح «ألف» يطلق على الصوتين بالتساوي بينهما . فالألف عنده «على ضربين » : لينة ومحركة ؛ فاللينة تسمى ألفاً (=فتحة طويلة aa) ، والمحركة تسمى همزة . وهذا المعنى حكم الفقهاء ، زاد الله رفعة أعلامهم بأن الحروف ثنائية وعشرون» .

فهذه العبارة قد قنعت بتسجيل الاستعمال الشائع بين الناس ، دون الإشارة إلى التطور التاريخي لهذا الاستعمال ، ودون تنبية إلى الترتيب الزمني لإطلاق اسم «الألف » على مدلوليه .

(١) شرح مراج الأرواح للمولى شمس الدين أحمدالمعروف بد يكنوز ص ٦٥ والتعديل يكتبه «متجلدين ذاتاً» تعديل غير دقيق لوجود فروق كبيرة بين (الوقفة الخنجورية) وألف المد ، على ما يستพدي لنا في مكانه .

(٢) شرح مراج الأرواح لابن كمال باشا ص ٦٥ .

الواو والياء

فكرة تاريخية :

تطلق الواو والياء في اللغة العربية قد يها وحدتها على مداوين صوتين مختلفين . فهما اسمان (ورمان كذلك) للواو والياء في نحو ولد، يلد : walada, yalidu كما يدلان (ويصوران أيضاً) الواو والياء في نحو نتلو ، نرى : natluu, narmii .

وهما في الحالة الأولى يعرفان في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات Semi-vowels وكلئهما — بالرغم من هذه التسمية — يعدان وحدتين أو عنصرين في نظام الأصوات الصامتة Consonants

أهـا في الحالة الثانية فهما حركتان Vowels ، ونعني بهما الضمة والكسرة الطوياتين ، أو ما يشار إليهما بواو والمدوياه في التراث اللغوي عند العرب .

المدلول الأول :

يؤخذ من تاريخ اللغات السامية بوجه عام أن هذا المدلول هو الأصل الذي وضعت له التسمية بالواو والياء ، وأنه وحده هو الذي ظل يشار إليه بهذه التسمية ل麾ة غير قصيرة . ذلك لأن علماء هذه اللغات كانوا يوجهون عنايهم بالدرجة الأولى إلى الأصوات الصامتة أو « الحروف » ، على حين كانوا ينظرون إلى الحركات — قصيرها وطويلها — كما لو كانت شيئاً ثانوياً أو شيئاً عارضاً يلحق بهذه « الحروف »^(١) ، ولا توجد إلا بوجودها . وهناك في اللغة العربية من الأدلة ما يشير إلى هذه الحقيقة ويؤكدها .

أولاً : يبدأ كل من الاسمين « واو » و « ياء » بالصوتين (و) و (ي) بوصفهما صامتين لا بوصفهما حركتين ، تمشياً مع القاعدة المشهورة الخاصة بالأصوات العربية ، وهي أن قيم هذه الأصوات يعبر عنها دائماً بصدر أسمائها .

(١) قد يطلق المصطلح « الحروف » أيضاً على الواو والياء بوصفهما حركتين ؛ ولكن القاعدة حيث وجوب إشارة كلمة المد أو المد والياء إلى هذا المصطلح ؛ بحيث إذا ذكر بدون هذه الإشارة انصرف في الحال إلى الأصوات الصامتة ووحدتها .

وليس لنا أن نفترض أن يكون المقصود بهذين الاسمين الواو والياء بوصفهما حركتين ، وذلك للسبعين الآتىين :

١ - نطق صدر الاسمين « الواو » و « ياء » إنما ينطبق على الواو والياء بوصفهما الأول دون الثاني ؛ إذ جاء هذا الصدر متلواً بحركة ، كما وقع في ابتداء الكلمة ، وهما أمران غير جائزين بالنسبة للحركات في اللغة العربية .

٢ - الحركات الطويلة (الواو) كانت هذه الحركات أو ياء أو ألفاً تعد في نظر العرب أصواتاً ساكنة ، ومن ثم - في نظرهم أيضاً - لا يمكن النطق بها وحدها ، أو البدء بها في النطق . وهذا كان من الضروري دعمها بصوت تحريك ، كاللام مثلاً ، كما حدث للألف المدينة ، حيث وردت في الأبجدية الإملائية بالصورة [لـ] ، عند أولئك الذين يرون ضرورة تخصيص رمز لها^(١) . فعدم صحّيّة الواو والياء على هذا النهج ونحوه دليل قاطع على أن المراد بهذين الاسمين (على الأقل في أصل الوضع) ، إنما هما الواو والياء الصامتتان .

ثانيًا : يشير ترتيب سيبويه للأصوات العربية من حيث مخارجها إلى أن المقصود بالواو والياء هو مدلولهما الأول ، وهو كونهما صوتين صامتين . لقد وضع هذا العالم الياء مع الجيم والشين ونص على أن مخرجها إنما يكون من وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى » ، كما وضع الواو بصحبة الباء والميم وقرر أنها « مما بين الشفتين » . وقد سلك ابن جنى هذا المسلك نفسه من حيث ترتيبهما في الأبجدية الصوتية ومن حيث تحديد مخرجيهما ، وحرص على أن ينقل كلمات سيبويه في هذا المجال بنصها دون أي تغيير^(٢) . وما قرره هذان العلمان بهذا الشأن إنما يناسب الواو والياء غير المديتين ؛ إذا الواو والياء المديتان أو الحركتان إنما ينسب نطقهما إلى وضع اللسان في الفم من حيث ارتفاعه وانخفاضه ، ومن حيث جزوُه المرتفع أو المنخفض ، كما سترى فيما بعد عند مناقشة الواو والياء بوصفهما حركتين .

أما الخليل فقد سلك في هذا الأمر مسلكاً آخر ؛ إذ هو قد وضع الواو والياء (ومعهما الألف والممزة) في ترتيب يخالف ما أتى به الشيخان المذكوران . لقد وضع الخليل هذه « الحروف » الأربع في نهاية أبجديته الصوتية في مجموعة واحدة بعد تلك الحروف التي سمياها هو « الحروف الصحاح » . ويبدو أن هذا الترتيب لهذه الأصوات الأربع ليس ترتيباً

(١) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ؛ ٢ - ١ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) الكتاب لسيبوه ، ٢ - ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ج ١ ص ٥٣ - ٥٠ .

بُخْرِجِيًّا، وإنما هو ترتيب لها من حيث مخالفتها للحروف الأخرى من الناحية الصرفية ، أي من حيث ما يطرأ عليها من تغير أو اعتلال في الكاتمة : فهذه الحروف – في نظره – حروف علة والحرف الأخرى حروف صحاح^(١).

ومن هذا الترتيب الذي صنعه الخليل يصعب على المرء أن يحدد صفة الواو والياء من الناحية الصوتية ، أو أن يبين بالدقة ما إذا كان المقصود بهما كونهما صامتين أو كونهما حركتين . وتأكد هذه الصعوبة حين نعلم أن خاصية الاعتلال تطبق على الواو والياء بصفتيهما المذكورتين .

على أن هناك في ثنايا كلامه على مدارج الحروف وأحيازها (مخارجها) ما يوحى بأنه يعني بهذين الحرفينـ الواو والياء المديتين أو الحركتين ؛ إذ هو يصفهما (ومعهما الألف والممزة) وصفاً أقرب ما يكون إلى الحركات لا الأصوات الصامتة . يقول الخليل :

« في العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً ، لها أحياز ومخارج ، وأربعة هواية ، وهي الواو والياء والألف اللينة والممزة ». ومرة أخرى ، يسقط الممزة من هذه المجموعة ، ويضم الواو والياء إلى الألف وينسب الثلاثة إلى حيز واحد « الهواء »^(٢). فنسبة هذه الأصوات إلى الهواء أو وصفها بأنها هواية قد يعني – بشيء من الحذر – ما نعرفه اليوم عن أهم خاصية من خواص الحركات في النطق . وهذه الخاصية تمثل في مرور الهواء من خلال الحلق ووسط الفم حرًّا طليقاً لا يقف في طريقه عائق أو مانع من أي نوع .

ونقول « بشيء من الحذر » ؛ لأن هناك احتمالاً آخر يسوعن لنا افتراضه في هذا المقام . لعل الخليل هنا يعني الواو والياء الصامتتين ، ولكنـه أخطأ في مذاقهـما ، أو لعله ذاقـهما مذاقـ الحركات ، فكانـ هذا الوصف المشار إليه .

وذواقـ الواو والياء الصامتتين ذواقـهما حركـتين أمرـ ليس ببعـيد علىـ الخلـيل أوـ غيرـ الخلـيل

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد تحقيق د . عبد الله درويش ص ٥٣ و ٦٥ . ومن الواضح أن الخليل قد أخطأهـ التوفيقـ في وضعـ الممـزةـ معـ الأـلـفـ والـيـاءـ والـواـوـ ، إذـ المـمـزةـ فيـ كلـ صـورـهاـ وـحالـاتهاـ صـوتـ صـامتـ أوـ حـرـفـ صحـيحـ (علىـ حدـ تعـيرـهمـ)ـ وليسـ حـرـفـ عـلـةـ أـمـانـاـ يـحـدـثـ منـ عدمـ نـطـقـهاـ فيـ فـجـةـ التـخفـيفـ أوـ التـسـهـيلـ كـماـ يـقـولـونـ ، فـهـاـ أـمـرـ آخـرـ ، يـبـنـيـ أـنـ يـنـظـرـ إـلـيـهـ عـلـىـ حـالـتـهـ الـمـوجـودـ بـالـفـعـلـ ، لـأـعـلـمـ أـنـ الصـوتـ الـمـوجـودـ بـمـكـانـ المـمـزةـ (أـلـفـ)ـ كـانـ أـوـ يـاهـ أـوـ واـواـ)ـ المـقلـوبـ عـنـهاـ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥ .

من قدامى ومحديثين . فمن الثابت أن نطق صوقي الواو والياء الصامتتين يشبه نطق صوتיהם بوصفهما حركتين إلى حد ما ، وهذا كانت تسميهما «أنصاف حركات Semi-vowels »، ومن هنا كانت مظنة الخلط بين الحالتين . وهذا السبب نفسه يرى المحققون من الدارسين أن التفريق بين حالي الواو والياء إنما ينبغي أن يكون على أساس الوظيفة التي تقوم بها هذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة ، لا على أساس النطق الصرف .

ثالثاً : لم تذكر الواو والياء في الأبجدية الإملائية ذات الترتيب المأوف لـنا الآن (أ ب ت ث ح ح خ لخ) إلا مرة واحدة . وتشير دلائل الأمور في مجموع التراث اللغوي عند العرب إلى أن المراد بهما الواو والياء الصامتتان لا الحركتان . وهذا الافتراض يتمشى مع اتجاههم العام الذي ينحو نحو الاهتمام بالأصوات الصامتة دون الحركات . ولنا أن نفترض كذلك أن هذا الوضع كان هو المقصود في الأصل على الأقل . ولم يكن هناك ما يمنع – بالطبع – من استغلال رمزي هذين الصوتين واستخدامهما في كتابة الواو والياء الحركتين ، كما حدث في الماضي وما هو حادث الآن بالفعل .

ويؤيدنا في هذا الفهم ما جاء عن باحث حديث ، مشيراً إلى هذا الاتجاه من علماء العربية نحو الحركات عموماً أو ما سماها هذا الباحث أصوات اللين . يقول : « وأصوات اللين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات ومع أنها أكثر شيوعاً فيها ، لم يعن بها المتقدمون من علماء العربية ، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية . لا على أنها من بنية الكلمات بل كعرض يعرض لها ، ولا يكون منها إلا شطراً فرعياً . وليس العربية وحدتها هي التي أهملت في بحثها أصوات اللين ، بل شاركتها في هذا أنخواتها السامية . ولعل الذي دعا إلى هذا الانحراف أن الكتابة السامية منذ القديم عنيت فقط بالأصوات الساكنة (الصامتة) فرمزت لها برموز . ثم جاء عهد عليها أحسن الكتاب بأهمية أصوات اللين الطويلة كالواو والياء المدودتين فكتبهما في بعض النقوش والنصوص القديمة »^(١) .

المدلول الثاني :

نعني بهذا المدلول كون الواو والياء حركتين طويلتين (أو كما يسميهما البعض صوقي مد ولين) ، كما في نحو أقول وأبيع . ولقد جاء هذا المدلول تابعاً في الوجود للمدلول الأول . حين

(١) دكتور إبراهيم أنيس : « بحث في اشتقاق حروف العلة » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية المجلد الثاني سنة ١٩٤٤ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

شعر العلماء بضرورة تصوير هاتين الحركتين في الكتابة ؛ فاستغلوا رمزى الواو والباء الصامتتين للدلالة عليهما . ويمكن فهم هذا المعنى من النص السابق للباحث المذكور . وربما كان أصرح منه في هذا المجال قول رايت Wright إن العرب لم يكن لديهم في الأصل علامات للحركات القصيرة . وللدلالة على الحركات الطويلة والحركات المركبة استعملوا (رموز) تلك الأصوات الصامته الثلاثة التي تعد أقرب الأصوات إليها في النطق ، أي [ا] (بدون علامة المهمزة) للدلالة على a و [ي] للدلالة على ئ و نه و [و] للدلالة على u و au ^(١).

ويؤخذ من كلام رايت أن العرب هم الذين ابتدعوا استغلال رموز هذه الأصوات الصامته الثلاثة في الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف المد وواوه وبائه) . ولكن المعروف الصامته الثلاثة في الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف طالعه وواوه وبائه) . ولكن المعروف أن العرب كانوا تابعين في ذلك لما جرى في بعض اللغات السامية كالعبرية والأرامية . ودليل ذلك أنا نلحظ في الكتابة العربية في أقدم عصورها آثاراً تدل على أن كتابتهم لهذه الحركات تمثل مرحلة انتقالية ، تمثل هذه المرحلة في عدم اطراح أسلوب الكتابة فيها يتعلق بهذه الحركات الثلاث ، حيث جاءت كلمات كثيرة بدون رموز لها في الكتابة . وبقيت هذه الآثار واضحة في كثير من النصوص ، كما يبدو في الخط العثماني الذي كتب به القرآن الكريم في زمن عثمان رضي الله عنه . ولدينا من أمثلة الواو والباء في ذلك نحو : « سندع الزبانية » (العلق آية ١٨) ، « يوم يدع الداع » (القمر : آية ٦) و « مهطعين إلى الداع » (القمر : آية ٨) ^(٢) . وفي الجانب الآخر من الصورة توجد الأمثلة الكثيرة التي ثبت فيها رموز الحركات الطوال في مرحلة متقدمة من تاريخ العربية . ويدل هذا السلوك غير المطرد على أن الكتابة العربية في هذا الشأن كانت تتراجع بين طريقين : الطريق القديم المعهود بها والمعروف لدى أصحابها ، وهو عدم الإشارة إلى هذه الحركات في الكتابة ، والطريق الجديد الذي انتقل إليها من أخواتها الساميّات ؛ والذي يعني بتصوير هذه الحركات بالرموز . وهذا هو شأن مراحل الانتقال دائمًا .

W. Wright, A Grammar of Arabic Language, vol. 1, p. 7.

(١) انظر :

(٢) أمثلة ألف في ذلك كثيرة جداً وقد أشرنا إلى بعضها فيما تقدم ، انظر ص ١٠٣ من هذا البحث .

ولنا على كلام رأيت السابق ملاحظة أخرى جديرة بالنظر في هذا المقام . وهذه الملاحظة ذات شقين :

الأول : يدل كلام هذا الباحث على أن كلام من الواو والياء في نحو حرض وبيت جزءاً من حركة مركبة diphthong ، جزءها الآخر هو الفتحة السابقة عليهما ، وتمثل هذه الحركة المركبة في الكتابة هكذا : [au - و] ، [ai - ي] .

وهذا التقدير في نظرنا تقدير غير صحيح ؛ إذ الواو والياء في هذا الموضع ونحوه ليستا جزأين من حركتين (ولا حركتين بالطبع) ؛ بل هما صوتان صامتان consonants أو ما يسميان بالاسم « أنصاف حركات » ؛ لشبههما الواضح بالحركات في النطق . وهذا الذي ندعوه مبني على أساس الخواص النطقية والوظيفية للصوتين : فتحة + واو أو ياء ساكنة (غير متحركة) . أما من حيث النطق . فهذه الجموعة combination لا تنطبق عليها الصفات النطقية للحركات المركبة التي تمثل أساساً في أن أعضاء النطق تبدأ في منطقة حركة من حركات وتسير مباشرة في اتجاه حركة أخرى ، مكونة حركة واحدة ذات خاصية ازلاقية vowel-glide a . وهذه الصفة الازلانية متفقoda في نطق الفتحة العربية متلاوة بـ واو أو ياء ساكنة ؛ إذ يحدث في نطقها أن تنتقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى أخرى محدثة نوعاً من الانفصال في تحركها ؛ فهما إذن صوتان مستقلان ، أحدهما فتحة والثاني واو أو ياء صامتة أو نصف حركة .

وهذا الذي نشعر به من فاحية النطق تؤكد له وظيفة هذه الأصوات في تركيب اللغة . فكل من الفتحة والواو أو الياء في هذا السياق وحدة مستقلة ، وتنتمي إلى جنس معين من الأصوات . فالوحدة الأولى وهي الفتحة تقوم بوظيفة الحركات ، والثانية هي الواو أو الياء تؤدي دور الأصوات الصامتة . ويظهر ذلك بوضوح في سلسلة التوزيع الصرف للكلمات التي تشتمل عليها من نحو أحواض وأبيات ، حيث تتبع الواو والياء بحركة (هي الفتحة الطويلة في هذه الحالة) ، وهذه خاصية تستحيل على الحركات أو أجزائهما في اللغة العربية .

والحكم بأن الواو والياء في نحو حرض وبيت جزءان من حركات مركبة خطأ مشهور وقع فيه المستشرقون منذ زمن طويل ، وتابعهم فيه كثير من اللغويين العرب المحدثين . وبخاصة أولئك الذين يعملون في حقل الدراسات السامية . ولنست لهم الخبرة الكافية بالدراسات الصوتية الحديثة .

أما الشق الثاني : مما نلاحظه على « رأيت » في هذا السياق فهو ما يفهم من كلامه من الواو والياء في مثل حوض وبيت إنما أشير إليهما في تلك المرحلة الثانية التي جرت فيها كذلك كتابة الواو والياء الممدوتين في نحو أدعوا وأرى . وهذا الفهم – على حد علمنا – يخالف المشهور والمعروف في الآثار العلمية التي عرضت لموضوع الخط العربي والسامي بوجه عام .

فهناك تشير الدلائل إلى أن الواو والياء في حوض وبيت ونحوهما كانتا تصوّران في الكتابة السامية في المرحلة الأولى التي كانت العناية فيها موجهة إلى الأصوات الصامتة ، والتي تمت فيها كتابة جميع هذه الأصوات ومن بينها الواو والياء الصامتتان في مثل ولد ، يلد ، ثم بعد فترة من الزمن وفي مرحلة استخدام الرمزان [وي] الدلالة على الواو والياء الممدوتين فقط .

ولعل مما يؤيد هذه النظرة ما يفترضه البعض من أن الرمزين [وي] الدالين في الأصل على الواو والياء الصامتتين ، إنما استعملما في تصوير الواو والياء الممدوتين (الحركتين الطويلتين) لما رأاه الناس من تطور الواو والياء الصامتتين في نحو حوض وبيت [hawd bayt] إلى حركتين طويتين ، أى حوض ، وبيت [hood bet] كما تقطنان الآن في العامية المصرية . ومعنى أنه بالرغم من تطور النطق ظل الخط ثابتاً على حاله الأولى أى مشتملاً على الواو والياء ، كما كانت قبل هذا التطور . ثم انتقل هذا الاستعمال فيما بعد إلى كل الواو والياء ممدودة ، في نحو أدعوا وأرى لاشراكهما في الطول مع الواو والياء في حوض وبيت في النطق المنطور . واستخدام الرمزين [وي] الدالين على الواو والياء الصامتتين في ولد يلد ، وحوض وبيت ، لتصوير الواو والياء الحركتين الطويلتين في أدعوا وأرى تفسره أسباب مختلفة ، منها :

١ - ما سبق أن ألمعنا إليه من تطور الواو والياء في حوض وبيت إلى حركتين طويتين ، وهذا هو المشهور بين دارسي اللغات السامية . ومعنى أن اللغة العربية قلدت أخواتها الساميّات في هذا الاستغلال ، بالرغم من فقدان السبب الأصلي فيها ، إذ بقيت الواو والياء في هذه اللغة في هذين المثالين بحالهما ولم يتطورا حتى الآن إلى حركتين طويتين ، بعكس ما يدعى أنه حدث في غيرها من اللغات السامية .

والحق أن هذا السبب يبدو واهياً في نظرنا ، إذ الحركتان الطويلتان في حوض وبيت بالنطق المنطور . لم يتطورا عن الواو والياء وحدهما كما ادعى هؤلاء الدارسون ، وإنما تطورتا عن صوتين مجتمعين ، هما الفتحة والواو والفتحة والياء . قارن الأمثلة الآتية :

النطق المتطور	النطق الأصلي
hood ، beet	hawd ، bayt

(فتحة + ئ) ، (فتحة + و) ، (حركة طويلة) ، (حركة طويلة).

٢ - وأدق من هذا السبب بالنسبة للغة العربية ما نراه نحن من أن هذا الاستغلال لهذين الوزرين إنما كان نتيجة لتطور في النطق في نماذج أخرى من الكلمات. هذه النماذج تتمثل في صيغ الفعل المضارع الأجوز والناقص مما كان على وزن يَفْعُلُ ويفْعِلُ . نحو: يقول، يبيع ويغزو ويرى . في رأينا أن الواو والياء الممدودين في هذه الصيغ تطورتا (تاربخنًا وليس أمرًا افتراضيًّا كما يظن الصرفيون) عن واو وباء صامتتين متلوتين بحركات (١). فارن الأمثلة الآتية :

النطق المتطور	النطق الأصلي
goquulu : يقول	yaqwulu
(حركة طويلة = واو المد)	(و + ضمة)
yarmii : يرى	yarmiyu
(حركة طويلة = ياء المد)	(ي + ضمة)

وهذه النماذج ونحوها كانت المنطلق إلى استخدام الواو والياء الدالتين على صوتين صامتين في الدلالة على واو المد ويهائ.

٣ - على أن هناك سببًا علميًّا واضحًا لهذا الاستغلال. وهو الشبه الصوقي بين الواو والياء في حالتهما : كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين . فنطئهما إذا أخذتا منعزلتين يشتمل على خواص صوتية معاينة مشابهة في الحالتين . وهذا نرى وجوب التفرقة بينهما في الحالتين على أساس قيمهما في التركيب الصوقي لامة لا على أساس النطق الخالص (٢) . « واي » في الأبجدية الإهلامية :

ومهما يكن من أمر فقد نتجت عدة مشكلات عن النطور في استعمال الواو والياء وعن التغير التاريخي الذي لحق مداويمهما على مر الزمن . وتشترك الآلaf معهما في هذا الموضوع نفسه . هذه المشكلات تنعكس بصفة خاصة على الأبجدية التقليدية ونظمها المختلفة .

(١) سيدرس هذا الموضوع بالتفصيل في فرصة أخرى إن شاء الله .

(٢) نأمل أن ن Accessories ببحث مفصل في ذلك في المستقبل القريب بإذن الله .

ومن لختار هذا النظم ابن جنى ، يقول : « اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافية تسعة وعشرون حرفاً »^(١) . وتفسير ما فعله ابن جنى ومن لف لفه هو أنهم يختصون الألف الأولى للهمزة على الأصل في ذلك ، والثانية للفتحة الطويلة بطريق استغلال الصورة الكتابية . وهذا التفسير واضح من كلام ابن جنى نفسه ، حيث يقول : « اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة »^(٢) ، ثم يقول أيضاً : « تاماً المدة التي في نحو قام وسار وكتاب وحمد وصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التي في أحمد وإبراهيم وأترجة ، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ، فصورتها صورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاتها »^(٣) .

(٢٤١) ابن جنی : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٤٦ ، وانظر ابن يعيش شرح الفصل ١٠ ص ١٢٦ .

(٤) ابن جنی السابق : ص ٤٨ .
 (٤) الواقع أن ابن جنی لم يوفق - كما لم يوفق غيره - في هذه العبارة ، فالثابت أن الفتحة الطويلة وكذلك كل حركة يمكن التلقي بها وحدها ، والذى جر ابن جنی إلى هذا القول هو نظرتهم إلى الحركات عموماً يأتها أشياء ثالثية تابعة للصوت الصحيح ، وإلى أصوات المد خصوصاً يأتها ساكنة ألى غير متحركة ، مع العلم بأن أصوات المد نفسها ليست إلا حركات .

^(٥) المراجع السابق ص ٤٨ ، ٤٩ .

^{٦)} المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ .

ونستطيع أن نستنتج من منهج أصحاب هذا الرأي أنهم يفضلون أو يميلون إلى كتابة الممزة بالألف دائمًا ، حيث خصصوا للممزة رمزاً مستقلاً والفتحة الطويلة رمزاً آخر ، وإن انفقا في الصورة والرسم . وقد سبق أن قررنا أن هذا هو ما يفهم من كلام ابن جنى الذي صرخ فيه بقوله : . اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الممزة ، وإنما كتب الممزة وأوّل رية وباء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف . ولو أريده تحقيقها أليته لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال ، يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها — ولا تكون فيه إلا مفتحة — لم يجز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتحة كانت أو مضمومة أو مكسورة . وذلك إذا وقعت أولاً نحو أخذ ، أخذ وإبراهيم . فلما وقعت موتعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفاً أليته . وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف (يستهزرون) بالألف قبل الواو ، ووجد فيها أيضاً : (وإن من شيئاً إلا يسبح بمحمه) بالألف بعد اليماء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق ^(١) .

وهذا الذي جرى عليه ابن جنى وأصحابه بالنسبة للألف عمل جيد في حد ذاته من وجهة النظر الصوتية ، إذ هم قد خصصوا لكل صوت رمزاً مستقلاً : فالممزة رمزها الألف الأولى ، والفتحة الطويلة رمزها الألف الثانية . ولا ضير إطلاقاً من تشابه الرسم والصورة ، فهذه ضرورة مقبولة عند الحاجة ، ويمكن التمييز بين صورتي الرمز بعلامات إضافية توضع فوق إحدى الصورتين أو تحتهما أو تتصل بهما ، كما هو حادث بالفعل في المشكلة الحالية . فصورة الألف عند دلالتها على الممزة تصاحب — قاعدة — بوضع العلامة الإضافية (ء) التي ابتكرها الخليل ، على حين تخallo الصورة الثانية من آية علامه عند دلالتها على الفتحة الطويلة . وجواز وضع العلامات الإضافية على الرموز الأساسية أو اتصالها بها أمر مقبول معترف به في الكتابات الصوتية Phonetic transcription ، حيث تسمى الحرف الأساسية symbols (بوز) والعلامات الإضافية علامات تميزة diacritical marks

أما بالنسبة للواو واليماء ، فالامر يحتاج إلى نظر . إن النص في الأبجدية على رموزين (أو صورتين مختلفتين لرمز واحد) ، أحدهما للممزة والثاني للفتحة الطويلة — هذا النص — فيما يعلم — يقصد به شيء منهم ، هو التمييز بين صورتين مختلفتين لها : الألف بوصفها همزة وهي حينئذ صوت صامت consonant أو ما سموه الحرف الصحيح ، وبين الألف بوصفها

فتحة طويلة وهي حيـثـتـ حـرـكـة vowel أو ما سـمـوه أـلـفـ المـدـ والـلـيـنـ . هذا العمل كان يـوـجـبـ على ابن جـنـىـ ومن سـارـ عـلـىـ درـبـهـ أن يـسـلـكـواـ الطـرـيـقـ نفسهـ معـ الواـوـ وـالـيـاءـ . فـنـ الثـابـتـ — كـماـ أـشـرـنـاـ مـنـ قـبـلـ — أـنـ لـكـلـ مـنـ الواـوـ وـالـيـاءـ قـيمـتـيـنـ مـخـلـفـتـيـنـ . الـأـوـلـيـ كـوـنـ كـلـ مـنـهـاـ صـوـنـاـ صـامـتـاـ *consonant* أوـ ماـ يـسـمـىـ أـحـيـانـاـ «ـ نـصـفـ حـرـكـةـ » semi-vowel ، وـالـثـانـيـةـ كـوـنـ كـلـ مـنـهـاـ أوـ ماـ يـسـمـىـ عـلـمـاءـ الـعـرـبـةـ حـيـثـتـ وـالـمـدـ وـيـاءـ .

فـلـمـ إـذـنـ اـكـتـفـيـ أـحـصـابـ هـذـاـ التـنـيـجـ بـذـكـرـ الواـوـ وـالـيـاءـ مـرـةـ وـاحـدـةـ فـأـبـجـدـيـهـمـ ؟ـ أـوـ لـيـسـ الحالـ مـعـ الواـوـ وـالـيـاءـ بـحـاجـةـ إـلـىـ رـمـزـيـنـ مـخـلـفـتـيـنـ (ـأـوـ صـورـتـيـنـ مـخـلـفـتـيـنـ لـهـذـيـنـ الرـمـزـيـنـ)ـ ؟ـ الـدـلـالـةـ عـلـىـ الـقـيـمـتـيـنـ الـمـخـلـفـتـيـنـ لـهـمـاـ ؟ـ

هـنـاكـ ثـلـاثـةـ اـحـتـالـاتـ لـلـإـجـابـةـ عـنـ هـذـيـنـ السـؤـالـيـنـ :

١ـ لـعـلـهـمـ اـقـتـصـرـواـ عـلـىـ ذـكـرـ الواـوـ وـالـيـاءـ مـرـةـ وـاحـدـةـ ؛ـ اـقـنـدـاءـ بـالـنـيـجـ الـقـدـيـمـ الـذـيـ كـانـ يـهـمـ كـتـابـةـ الواـوـ وـالـيـاءـ الـمـدـوـدـيـنـ .ـ وـمـنـ ثـمـ لـمـ تـكـنـ هـنـاكـ حـاجـةـ إـلـىـ تـحـصـيـصـ رـمـزـيـنـ مـسـتـقـلـيـنـ لـهـمـاـ ،ـ وـاـكـتـفـواـ —ـ بـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ —ـ بـالـنـصـ عـلـىـ الواـوـ وـالـيـاءـ الصـامـتـيـنـ وـجـدـهـمـاـ .ـ وـيـرـجـعـ هـذـاـ الـاحـتـالـ ماـ كـانـ يـجـرـيـ فـيـ الـفـرـاتـ الـأـوـلـيـ لـلـخـطـ الـعـرـبـيـ مـنـ عـدـمـ اـطـرـادـ كـتـابـةـ الواـوـ وـالـيـاءـ الـمـدـوـدـيـنـ ؟ـ فـقـدـ كـانـواـ يـكـتـبـونـهـمـاـ أـحـيـانـاـ وـيـهـمـوـنـهـمـاـ أـحـيـانـاـ أـخـرىـ .ـ

٢ـ يـبـدـوـ أـنـ بـعـضـهـمـ لـمـ يـدـرـكـ حـقـيـقـةـ الـفـرـقـ الـصـوـتـيـةـ بـيـنـ حـالـيـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ .ـ وـنـعـنـيـ بـهـاـ تـلـكـ الـفـرـقـ الـتـىـ تـرـتـبـ وـظـائـفـهـاـ وـقـيـمـهـاـ فـيـ التـرـكـيـبـ الـصـوـتـيـ لـغـةـ .ـ وـلـاـ نـعـنـيـ بـذـلـكـ مـاـ قـدـ يـبـدـوـ بـيـنـ الـحـالـتـيـنـ مـنـ خـلـافـ فـيـ خـواـصـ النـطـقـ وـسـمـاهـ .ـ وـبـهـذـاـ لـمـ تـبـرـزـ أـمـامـ هـؤـلـاءـ الـبـاحـثـيـنـ أـيـةـ حـاجـةـ تـدـعـهـمـ إـلـىـ وـضـعـ رـمـوزـ مـسـتـقـلـةـ لـكـلـ حـالـةـ .ـ

٣ـ لـعـلـهـمـ أـدـرـكـواـ قـوـةـ الشـيـءـ بـيـنـ حـالـيـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ مـنـ حـيـثـ النـطـقـ الـفـعـلـ ؟ـ إـذـكـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـمـ تـنـطـقـ فـيـ حـالـتـيـهاـ بـصـورـةـ يـصـعـبـ معـهاـ التـيـزـ بـيـنـ هـذـيـنـ الـحـالـتـيـنـ أـوـ الـفـصـلـ بـيـنـهـمـاـ بـصـفةـ قـاطـعـةـ .ـ وـإـلـىـ هـذـاـ الـمعـنـىـ يـشـيرـ أـحـدـ الـبـاحـثـيـنـ ؟ـ فـيـقـولـ :

«ـ أـمـاـ فـيـهـاـ يـخـصـ الـيـاءـ وـالـوـاـوـ فـإـنـ مـخـرـجـهـمـاـ يـبـقـيـ كـمـاـ هـوـ ،ـ سـاـكـنـتـيـنـ كـانـتـاـ أـوـ مـتـحـرـكـتـيـنـ ،ـ وـإـنـمـاـ الـذـىـ يـتـغـيـرـ هـوـ سـلـوكـهـمـاـ .ـ فـالـمـتـحـرـكـةـ بـاءـ كـانـتـ أـوـ وـاـوـ تـكـتـسـبـ قـوـةـ أـكـبـرـ ،ـ إـذـيـكـنـ أـنـ تـكـونـ مـثـلـ الـحـرـوفـ الـصـحـيـحةـ ،ـ وـهـيـ كـذـلـكـ فـغـلاـ ،ـ حـيـثـ يـكـوـنـ لـكـلـ مـخـرـجـ حـرـفـ مـسـتـقـلـ .ـ مـنـ أـسـجـلـ هـذـاـ لـمـ يـصـوـرـ الـعـرـبـ هـذـهـ الـحـرـوفـ بـصـورـتـيـنـ :ـ يـاءـ سـاـكـنـةـ وـيـاءـ مـتـحـرـكـةـ ،ـ وـاـوـ سـاـكـنـةـ وـوـاـوـ مـتـحـرـكـةـ .ـ وـإـنـمـاـ صـوـرـوـهـاـ بـصـورـةـ هـذـاـ الـحـرـفـ الـوـحـيدـ ،ـ فـقـدـ اـشـتـملـ الـحـرـفـ عـلـىـ الـإـمـكـانـيـتـيـنـ

المصوت وهو الكسرة (ـ) أو الضمة (ـ ـ) ، والصادم وهو الياء (ـ ـ ـ) أو الواو (ـ ـ ـ ـ)^(١).

ومعنى هذا أن علماء العربية اكتفوا باستغلال الواو والياء الصامتتين في الدلالة على الواو والياء المدودتين ، وبخاصة أن هذا الاستغلال تسوغه حقيقة تاريخية تمثل في ذلك التطور الذي لحق الواو والياء الصامتتين في بعض الصيغ ، وصيغهما (مع ما يصح بهما من حركات) إلى حركات طويلة . وبهذا يكون لكل من الواو والياء مدلولان مختلفان في الأبجدية : كونهما صوتيين صامتين ، وكونهما حركتين .

وهذا الاحتمال الأخير يعني أن علماء العربية كانوا يدركون أن الواو والياء قيمتين صوتيتين ، كما أدركوا كذلك أن للألف قيمتين . وهذا الإدراك في رأينا كان يوجب عليهم أن يقفوا من الرموز الدالة على الواو والياء في حالتهما المختلفةن موقفاً لهم من الألف في حالتها ، حيث خصصوا لكل رمزاً ، أو بعبارة أخرى ، حيث نصوا في أبجديتهم على وزرين اثنين للألف أو صورتين مختلفتين لها .

فإذا ما فرقنا بين حالتي الألف ، وجوب – بالمثل – التفريق بين حالتي الواو والياء . وكان مقتضى ذلك أن يضع أصحاب هذا النظام الأبجدي رموزاً مستقلة ، أو علامات مميزة ، لكل من الواو والياء عند ما يكونان حركتين (حرف مد) ، دأن ية واوا مثلاً لام واو لام ياء ، كما قالوا لام ألف .

وقد أدرك هذا الذي نقوله من قبل باحث حديث ولغوی ذواقة هو الأستاذ حفي ناصف . يقول : «والذى ذكره لام ألف في الحروف كان عليه أن يذكر «لام واوا» و «لام ياء»^(٢) . وفي هذا ما يشير بوضوح إلى أن هذا الباحث الكبير كان يدرك الفقير الصوتية المختلفة لكل من الألف والواو والياء ، وتدل عبارته التالية على عمق وأصالة في البحث الصرفي ، كما تبني عن عبرية في فهم الحقائق وتصویرها ينذر وجود مثلها في كتابات كل من تعرض لهذه القضية وأمثالها من قضايا اللغويين . يتولى في تلخيص المشكلة وتفصيلها :

(١) د. هنري فليش «التشكيك الصوفي عند العرب » ترجمة د. عبد الصبور شاهين ، بحث مستخرج من مجلة «جمع اللغة العربية » ، العدد ٤٢ سنة ١٩٦٨ ص ١٢ . وكان الأول أن يقول «الكسرة الطويلة (ـ ـ) أو الضمة الطويلة (ـ ـ ـ) » ، إذ الياء والواو يوصفهما صوتيان حركتان طويتان .

(٢) حفي ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

وكلمة «ألف» المذكورة في أول الحروف وكلمتا «واو» و «ياء» المذكورةتان في آخرها من قبيل المشترك الفظي ، فالأولى تطلق على الألف في نحو أمر وإن أمر ومرء تسمى بالأنف اليابسة ، وبالمهزة وتطلق على الألف في نحو قال ، وتسمى بالألف اللينة وألف المد وهي المراد من حرف «لام ألف» عند من ذكرها في حروف المعجم والثانية تطلق على الواو في نحو «صفواً وصفواً وصفواً» وتطلق على الواو في نحو «محمد» وتسمى واو المد . والثالثة تطلق على الياء في نحو «سعياً وسعياً وسعياً» وعلى الياء في نحو جميل وتسمى ياء المد^(١) . ونأخذ من كلام هذا الباحثحقيقة مهمة — نص عليها هو نفسه — وهي أن الأصوات المرمز إلية في العربية بحروف الأبجدية (سواء أعددتها ثمانية وعشرين رمزاً كما هو رأيه أم تسعه وعشرين كما هو رأى غيره) واحد وثلاثون صوتاً . ويؤكد هو هذا المعنى فيقول : «فأسماء الحروف الأصلية ثمانية وعشرون وسمياتها واحد وثلاثون ، لأن ثلاثة من الأسماء تدل على ستة من المسميات وهذه الثلاثة هي ، كما سبق — الألف والواو والياء إذ كل واحد منها يكون مدا وغير مد»^(٢) .

أما النظام الثاني للأبجدية العربية ، فهو ذلك النظام المشهور والمعرف ببیننا الآن وهو الذي تسير عليه وزارة التربية والتعليم بجمهوريّة مصر العربية . وأبجدية هذا النظام تتألف من ثمانية وعشرين رمزاً فقط ، فلم تذكر فيه الواو والياء إلا مرة واحدة ، ولم تأخذ في حسابها الألف في (لا) مكتفيّة بالألف الموجود في أول الأبجدية ، على أن يزددي وظيفتين مختلفتين (اسماء ورمزاً) ، فيطلق على المهمزة ، وعلى الفتحة الطويلة (ألف المد) كليهما . ويكون لفظ (الألف) حينئذ من قبيل المشترك الفظي ، كما قرر ذلك حفني ناصف في كلامه السابق .

وعذا النظام — في رأينا — أوفق وأقرب إلى الواقع ، لأن تخصيص رمز مستقل للفتحة الطويلة ، يرجح تخصيص رمز مستقل لكل من الواو والياء ، عند ما تكونان حركتين طويتين (uu) و (ii) كما سبق أن بیننا عند مناقشة النظام الأول .

غير أنه ينبغي على أتباع هذا النظام أن يدركوا حقيقة مهمة ، وهي أن كلام من الألف والواو والياء في أبجديتهم يعني شيئاً لا شيئاً واحداً ، أحدهما صوت صامت consonant .

(١) سعى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

وهو المهمزة والواو والياء والثاني حركة (أو حرف مد) وهو الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة . ولكن هل يعلم رجال وزارة التربية ذلك ؟ ربما ، قليل ما هم .

على أن لتنا رأياً خاصاً في هذه المشكلة نعرضه في كلمات : نحن نختار نظام الأبيجدية المكون من ثانية وعشرين رمزاً ، ولكن بشرط أن تكون هذه الأبيجدية أبجدية الأصوات الصامتة فقط consonants . وهذا معناه أن الألف في أول الأبيجدية لا تعني حينئذ إلا المهمزة ، وأن الواو والياء في آخرها يعنيان فقط الواو والياء عندما يكونان صوتيين صامتين كذلك ، كما في نحو ولد ، ويضرب . على هذا تكون الرموز ثانية وعشرين وأصوات (الرئيسية) كذلك ثانية وعشرين ، وكلها أصوات صامتة .

وهذا المنهج له ميزاتان :

١ - اتباع السبيل التقليدي في أكثر أبيجديات اللغات الأخرى حيث تضع هذه اللغات نوعين من الأبيجدية : إحداهما للأصوات الصامتة والثانية للحركات .

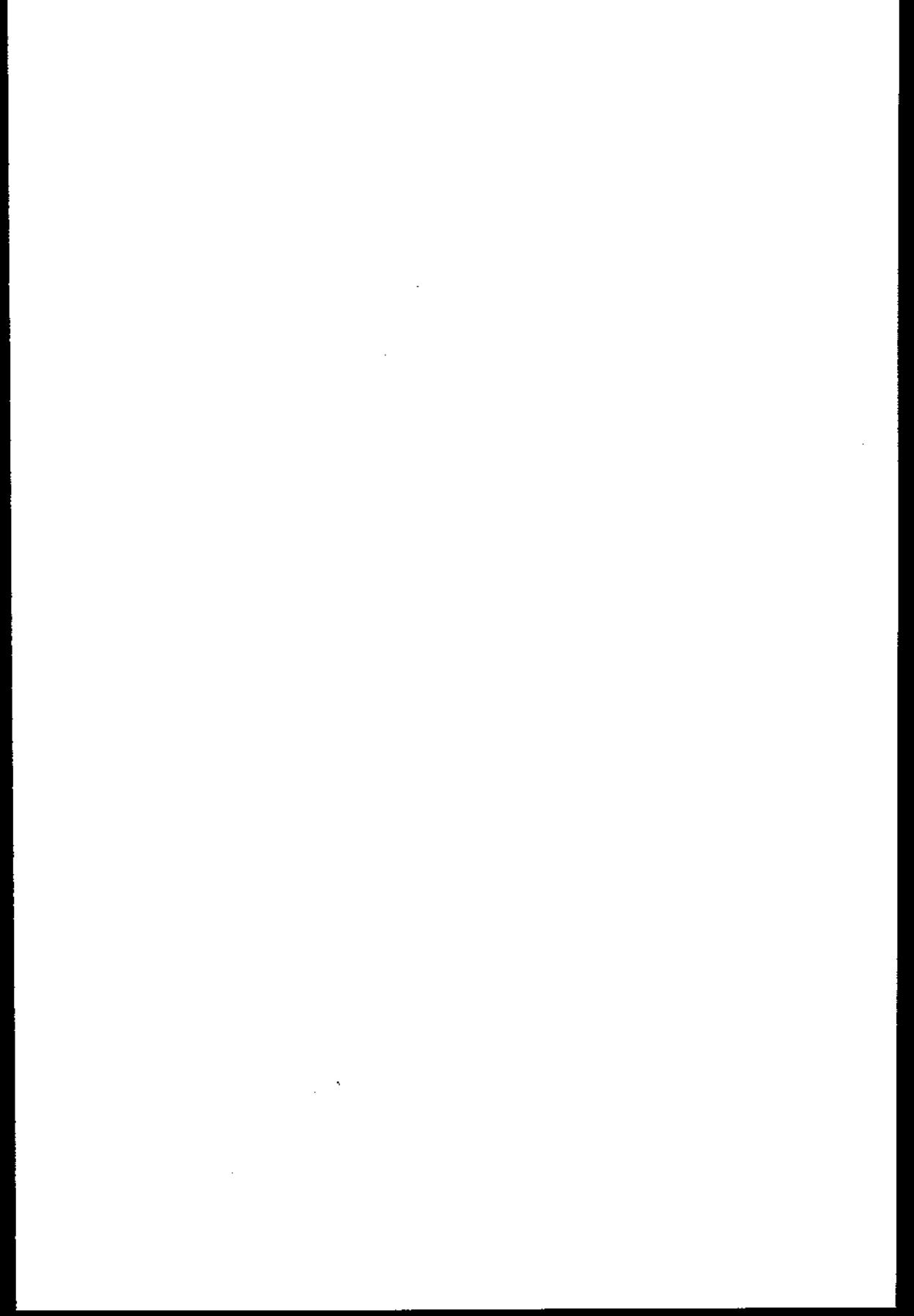
٢ - البحث الغري الدقيق، يفضل هذا المنهج لتأكيد الفرق بين الأصوات الصامتة والحركات ، ولتجنب الخلط الذي قد ينشأ من وضع الرمز (وليس رمز الواو مثلاً) في أبجدية الأصوات الصامتة ، على حين أنه يستغل كذلك في الدلالة على حركة .

ومقتضى ما نقول وجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكون من قسمين رئيسين : أحدهما مكون من رمز الأصوات الصامتة ، والثاني من رموز الحركات . وهذا النظام بالذات أوفق وأنسب بالنسبة للغة العربية بوجه خاص ، إذ أنها حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة ، لأن تركها هكذا مهملة أو شبه مهملة ، أي دون وضعها في نظام خاص . نظام يقف على قدم المساواة من حيث الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة . وتؤيدنا في ذلك حقيقة مهمة ، تلك هي العلاقة القوية بين الحركات القصار والحركات الطوال ، بل إن أردت الحقيقة ، ليس هناك فرق في الكيف بين هذين النوعين ، وإنما الفرق في الكم فقط ، وهو القصر والطول .

الألف والواو والباء

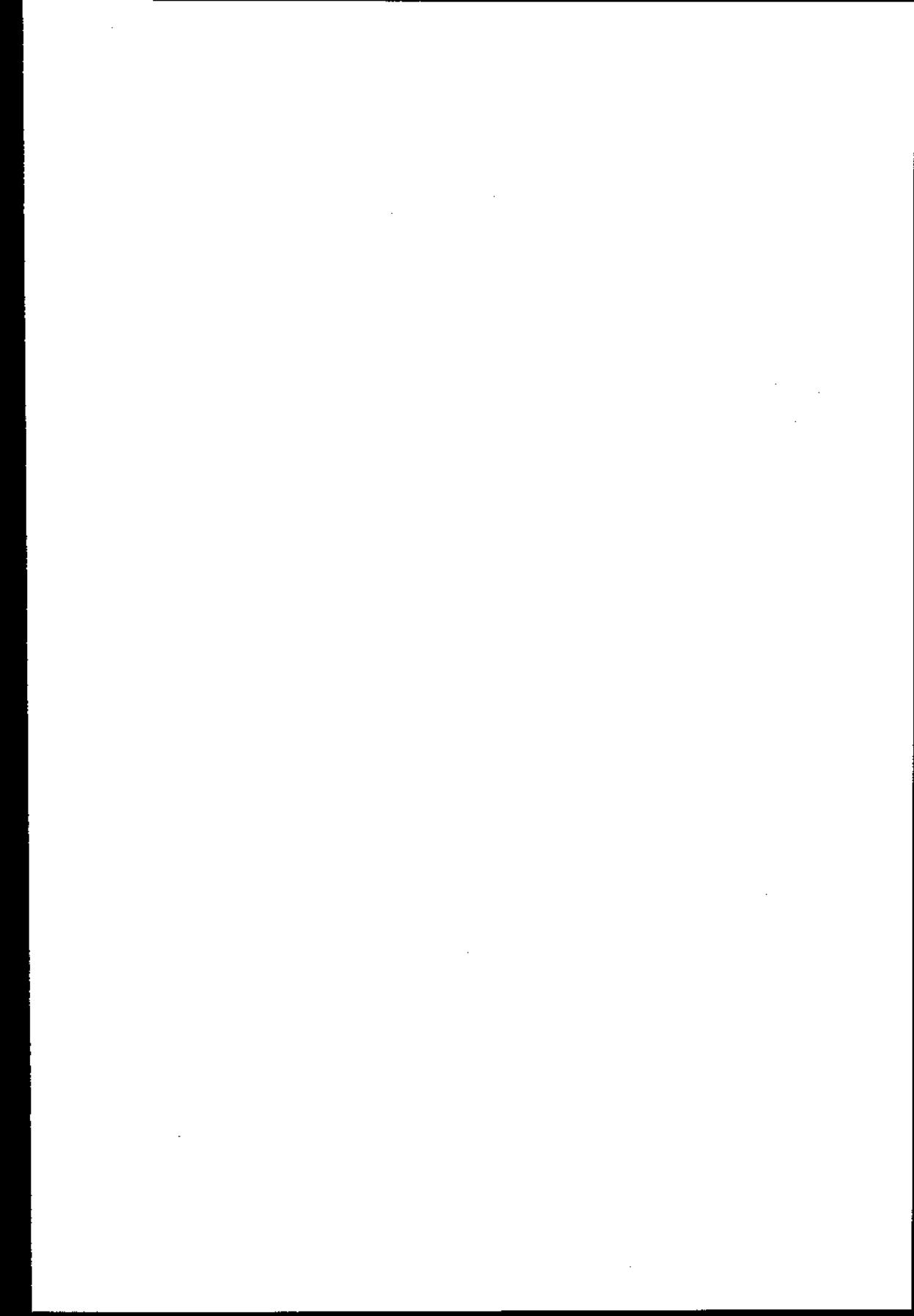
دراسة لغوية تحليلية

على المستويات الصوتية والصرفية وال نحوية



الألف والواو والياء على المستوى الصوتي

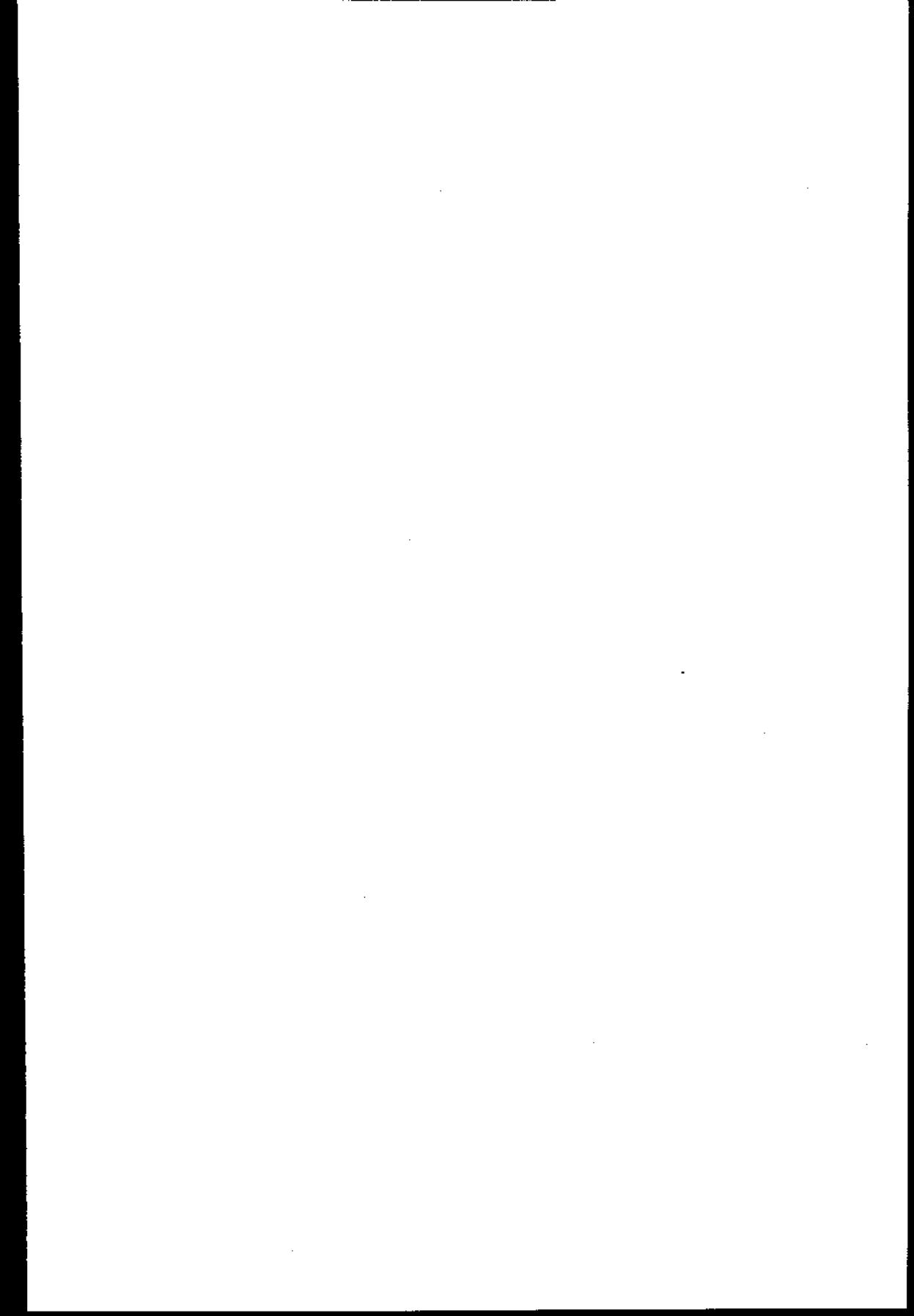
تلعب الألف والواو والياء دوراً بارزاً في النظام الصرفي للغة العربية ، وتنسم كل واحدة منها بمجموعة من الخواص التي تستأهل النظر العلمي الجاد ، والتي ترتبط بمشكلات صوتية مشهورة ، جرت بعض الدارسين – قدماً ومحدثين على سواء – إلى الوقوع في كثير من الأخطاء .



الألف

تبين لنا من المقدمة التاريخية السابقة أن للألف مدلولين مختلفين . أحدهما الهمزة ، والثاني ما يراد به ألف أو ما يطلق عليه في العرف الحديث الفتحة الطويلة . وهي بالاعتبار الأول جزء من نظام الأصوات الصامتة consonants ، ولكنها من الحركات vowels من وجهة النظر الثانية .

ولسوف نعرض في الصفحات التالية لهذين المدلولين كليهما ، ولكن مع الفصل بينه في التحليل والمناقشة ، حيث ينفرد كل مدلول منها بعدد من الصفات الصوتية التي تقتضي هذا الترجح .



أولاً : المهمزة

المهمزة – في رأينا – صوت صامت حنجرى انفجاري ، أو ما يسمى « بالوقفة الحنجرية » ويطلق عليه في الإنجليزية glottal stop أو glottal catch والفرنسية Coup de glotte .
ويم نطق هذا الصوت بأن تسد فتحة المزمار The glottis الموجودة بين الورتدين the vocal chords وذلك بانطلاق هذين الورتدين انطلاقاً تماماً وحبس الهواء خلفهما ، بحيث لا يمر من الحنجرة إلى الحلق وما بعده ، ثم ينفرج الورتان فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجاريّاً .
ويلاحظ في التعريف السابق للهمسة أنا راعينا أمرين :

أحدهما : موضع النطق وهو منطقة الحنجرة ، ومن ثم وصفت المهمزة بأنها حنجرية .
والثاني حالة من الهواء عند النطق . وقد رأينا أن هذا المرر يغلق إغلاقاً تماماً ثم يفتح فجأة ، فيحدث انفجار نتيجة لخروج الهواء المضغوط خلف الورتدين الصوتين . وون هنا كانت الصفة « وقفه Stop » أو انفجارية Plosive . فالمهمزة وقفه إذا راعينا هذا الإغلاق .
وهي انفجارية إذا راعينا انفجار الهواء . والأمريكيون أميل إلى الا اعتبار الأول ، لا في المهمزة فحسب ، بل في كل ما يتفق معها في هذه الصفة من الأصوات . أما الإنجليز فيفضلون الاعتبار الثاني ، وكلا المسلمين صحيح ودقيق .

غير أنا أهملنا جانباً ثالثاً يوحّد به عادة عند النظر في جميع الأصوات . ذلك الجانب هو ملاحظة وضع الورتدين الصوتين من حيث ذبذبتهما أو عدم ذبذبتهما عند النطق بالصوت المعين . فإذا ما مر الهواء المنافع من الرتدين خلال هذين الورتدين بحيث يجعلهما يتذبذبان باقتظام وبسرعة ، سمى الصوت المنطوق آئنـ بالصوت « المبهور » Voiced . أما إذا مر هذا الهواء خلالهما دون أن يجاوهه أي اعتراض ، بسبب انفراجهما انفراجاً يفسح مجالاً للنفس ، سمى الصوت المنطوق صوتاً « مهموساً » Voiceless أو breathed^(١) .

(١) انظر : دانيال جونز An Outline of English Phonetics من هذين المصطلحين على الأصوات التي تتلقي بهذه الطريقة أياً كان نوع هذه الأصوات ، غير أنه يفضل إطلاق المصطلح الأول Voiceless على تلك الأصوات المسماة « انفجارية » Plosives ، والثاني على الأصوات المسماة احتكاكية fricatives أو ما أشار إليها في هذا المقام بالمصطلاح Continuants (الماءة) . وون ثم نرى أنه لا محل

وهذا الإهمال مقصود ، حيث إن وضع الورترين الصوتين – حال النطق بالهمزة – لا يمكن وصفه بالذبذبة أو عدمها . فالوتران مغلقان إغلاقاً تاماً ، فلا ذبذبة ، ولا مجال لخروج الهواء من بينهما كذلك في نظرنا . ومن ثم جاز لنا أن نحمل هذا الاعتبار الثالث نهائياً ، أو أن ننظر إليه بصورة سلبية ، وحيثند نضيف إلى وصف الهمزة عبارة أخرى هي « أنها صوت لا بالجمهور ولا بالمهوس » .

وهذا الذي نقوله بالنسبة لهذا الجانب الثالث يأخذ به كثير من المحدثين الذين يتتفقون معنا في وصف الهمزة بأنها صوت لا بالجمهور ولا بالمهوس (١) .

وهناك آخرون يرون أن الهمزة صوت « مهموس » . ويعلل أحدهم الهمس بقوله : « وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن إيقاف الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق » (٢) . فهو يعدها مهموسة لعدم وجود حالة وضع الجهر . ويتفق معه في مثل هذا التعليل باحث آخر حيث يقول : ولا يمكن حال النطق بالهمزة « أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها ، ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقاً تاماً ، وهو أمر ينافي التدبر ، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة لأن الهمس يعني عدم التدبر » (٣) .

وهكذا نجد أن كلا من هذين الدارسين قد قدّم الهمزة مهموسة لعدم التدبر في الأوتار

= لا عراض الدكتور عبد الرحمن أيوب (أصوات اللغة ص ١٨٣ ط ٢) على الدكتور إبراهيم أنيس في استعمال المصطلح الشافع عند وصف الهمزة بأنها « صوت لا هو بالجمهور ولا بالمهوس وهو ما يقابل عبارة دانيال جونز (المراجع السابق ص ١٢٨) عند وصفه الهمزة بأنها (neither breathed nor voice) فاستعمل جونز هنا breathed (لا Voiceless) وهو استعمال جائز ولكنه غير مفضل .

(١) من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس (الأصوات الفورية ص ٧٣ ط ٢) والدكتور محمد السران (علم اللغة ص ١٧١) ، ودانيال جونز (المراجع السابق) . وهذا المعنى نفسه يفهم من كلام B. Bloch and G. Trager في كتابهما Outline of Linguistic Analysis موجز في التحليل اللغوي (ص ١٧) حيث يقرران أن « أي صوت مهما كان نوعه – باستثناء الهمزة – يمكن أن ينطلي مجھوراً أو مهموساً ؛ أي مع خذلة الأوتار الصوتية أو عدم ذبذبتها » ؛ وانظر أيضاً ص ٢٥ من المراجع المذكور حيث يعيد المؤلفان هذا المعنى نفسه . ويشير إلى هذا الاتجاه كذلك ما سلكه (روبنس) R. H. Robins عند الكلام على أوضاع الأوتار الصوتية حال النطق بالأصوات ، حيث عين وضعاً خاصاً بنطق المهمزة ؛ يختلف عن وضع هذه الأوتار بالنطق بالهمزة بالجمهور والمهوسة .

النظر : روبنس : General Linguistics : An Introductory Survey, pp. 88, 99. عالم اللام ؟ عرض تمهيداً ص ٨٨ و ٩٩) .

(٢) الدكتور تمام حسان : متاجع البحث في اللغة ص ٩٧ .

(٣) الدكتور عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ص ١٨٤ ط ٢ .

الصوتية أو عدم وجود حالة الجهر . ونحن نرى أن المهمس ليس معناه عدم الجهر . أو بعبارة أدق ، نحن نرى أن المهمس لا ينبع عن عدم التذبذب وحده ، وإنما ينبع عن عدم التذبذب في حالة المهمزة فهو نتيجة لـ إيقاف التام للوترين ، وهذا في رأينا وضع آخر ، لا هو بوضع حالة الجهر ولا هو بوضع حالة المهمس .

ومعنى ذلك أن للأوتار الصوتية — في نظرنا — ثلاثة أوضاع رئيسية في الكلام العادي : وضع لها حالة الجهر وأخر حالة المهمس ثالث عند النطق بالهمزة العربية . ولكن يبدو أن الباحثين المذكورين اكتفيا بوضعين اثنين لذين الوررين ، وهو ما لا نأخذ به .

والقول بهمس المهمزة ذهب إليه كذلك هيفنر الأمريكي الذي يؤكّد أنها « دائمًا صوت مهموس »^(١) ، ولكنه مع ذلك لا يعلل لنا هذا الحكم ولا يحاول تفسيره .

وهناك عالم إنجليزي — هو جاردنر — يؤكّد أن « طبيعة المهمزة تجعل جهراً أمراً مسْتَحِيلًا »^(٢) ، ولكنه مع ذلك يقف عند هذا الحد ، فلا يوضح بشيء عن المهمس وجوازه أو عدم جوازه بالنسبة للهمزة .

ووهما يمكن من أمر فهو لاء الدارسون جميعاً متتفقون فيما بينهم على الخواص الأخرى للهمزة ، وهي :

١ — كونها صوتاً صامتاً Consonant له خواص الأصوات الصامتة . وأما ما ينسب إليها من تسهيل أو تخفيف أو قلب إلخ ، فهذه كلام في نظرهم ظواهر مستقلة يحب أن تتوحد على أساس صورها الحاضرة ، لا على أساس الأصل المفترض .

٢ — حنجرية ، فمخرجها الحنجرة وهي أقصى مواضع النطق في الجهاز النطقي عند الإنسان ، ولا يشركها في هذا المخرج في العربية إلا صوت الماء .

٣ — انفجارية Plosive أو وقفة Stop .

كذلك يؤكّد جميعهم أن المهمزة لا تكون مجهورة بحال من الأحوال ، لاستحالة ذلك الأمر استحالة مادية ، بسبب انتباخ الوترين الصوتين انتباخاً تاماً حال النطق بها ، ومن ثم ليس من الممكن أن تحدث ذبذبة للأوتار من أي نوع كانت هذه الذبذبة .

وتلخيص هذا الاتفاق بين العلماء بالصورة السابقة أمر مهم وضروري ، حيث

(١) هيفنر : General Phonetics, p. 125.
(٢) جاردنر : The Phonetics of Arabic, p. 30.

يعينا على فهم المناقشة التالية الخاصة بآراء علماء العربية القدامى في هذا الصوت.

ينص سيبويه في كتابه على أن الحمزة حرف شديد يجهور، وهي حلقية عنده، أو من أقصى الحق، بعبارة أدق^(١). وقد تبع سيبويه في ذلك معظم علماء العربية الذين جاءوا من بعده، بل يكاد هؤلاء جميعاً يرددون الألفاظ نفسها. ومن تبعه في ذلك أيضاً ابن جنى الذي لم يزد عما قاله سيبويه في هذا الشأن إلا في التفصيل والشرح وفي إفحام بعض المشكلات الصرفية في مناقشة القضية المتعلقة بهذه الصوت^(٢).

أما تقويم هذه الأحكام من وجهة النظر الحديثة، فية تضمننا أن ننظر أولاً في المصطلحات^(٣) التي استعملت في الوصف، ثم في معاناتها والمقصود منها.

والمصطلحات المذكورة في التعريف السابق أربعة أولها الحرف. والمقصود به هنا الصوت وهو صوت صحيح وهو ما نسميه Consonant ولم تسمية أخرى يارعة يصبح إطلاعها على هذا الصوت، هذه التسمية هي «الصوت الصامت»^(٤). أما كونها صوتاً صحيحاً (أو صامتاً) فهو ثابت في كلامهم: «وتحكم الحمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات»، غير أنه كان الأوفق – في نظرنا – التعبير بأسلوب غير أسلوب التشبيه. ويبدو أن الالتجاء إلى أسلوب التشبيه هنا سببه ما رأوه من أن الحمزة أحياناً يعرض لها عارض من تخفيف أو تسجيل أو لإبدال أو قلب لآخر، فلم تكن حينئذ أصيحة في الصحة – في نظرهم – أصالة الباء أو الناء مثلاً. يدل على هذا المعنى بتقية النص السابق: «إلا أنها قد تخفف لأنها حرف تقيل؛ إذ خرجه أبعد مخارج جميع الحروف . . .»^(٥). وهناك نصوص أخرى معروفة مشهورة تشير إلى تسهيل الحمزة أو لإبدالها أو قلبها لآخر . . .

وفي رأينا – كما سبق أن أشرنا إلى ذلك – أن هذا النظر إلى الحمزة يعني خاططاً بين الاهججات التي تتحققها والتي تخفيها أو تسهلها، أو خلطاً بين مستويين كلاميين: كلام فصيح وتكلم غير فصيح مثلاً.

وعلى كل حال فالوصف الذي قدموه للهمزة هنا وصف علمي يتمثل في عمومه – مع ما أثبتته النظر الحديث.

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٦ (طبعة بولاق).

(٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٤٥٢ - ٧٨ - ٦٩ (طبعة بولاق).

(٣) من معانٍ «الحرف» في اللغة العربية الروز الكتاب والصوت والقطع والكلمة والجملة والميارة هذا بالإضافة إلى معانٍها العامة التي لا تعيينا هنا.

(٤) انظر المنشورة (١) ص ٩٨ - ٩٩.

(٥) انظر شرح مراح الأدوار ص ٩٨.

أما وصف المهمزة بأنها صوت شديد فيمكن أن يعد وصفاً صحيحاً ودقيقاً في احتمال واحد . ذلك إذا أخذنا المصطلح «شديد» على أنه يعني ما نعنيه بالمصطلح الحديث «انفجاري» . والحق أن كلام علماء العربية في هذا الشأن يوحى في عمومه بهذا التوافق . فبالرغم من صعوبة التعريف الذي قدموه للأصوات الشديدة ، فهناك دليل قوي يشير إلى أن فهمهم للصوت الشديد يتفق – في عمومه – مع فهمنا للصوت الانفجاري ذلك الدليل ينبع من صعوبة بالحروف الشديدة يقابل عندنا – باستثناء واحد أو اثنين – ما نسميه بالأصوات الانفجارية فالآصوات الشديدة عندهم مجموعة في قوله «أجدت طبقك» (والآلف هنا تمثل المهمزة) . والأصوات الانفجارية عندنا – بحسب نطقنا الحالى للفصحى – هي : المهمزة والباء والتاء والدال والضاد والطاء والكاف والقاف .

وهكذا نرى أن الخلاف بيننا وبينهم يظهر في حالتين اثنتين هما :

- ١ – إخراجهم للضاد من الآصوات الشديدة ، على حين أنها عدناها من الآصوات الانفجارية .
- ٢ – إدخالهم للجميـم ضمن الآصوات الشديدة ، ولكنـا نـعدهـا صـوتـاً من نوع آخر يـسمـى بالأصوات المركبة أو الانفجارية الاحتـاكـية .

فما سر هذا الخلاف (إذا كانت عندهم تساوى الانفجار عندنا)؟ هناك احتمالان : أحدهما : أنهم ربما أخطأوا في وصف كل من الضاد والفتح .

الثاني : (وهو الراـجـع) أن تطوراً حدث لهذين الصوتـين ، أو أنـهـمـ كانواـ يـصـفـونـ صـوتـينـ آخـرينـ غـيرـ اللـذـينـ نـعـرـفـهـماـ الآـنـ فـيـ الفـصـحـىـ الـحـدـيـثـةـ . فـالـفـهـومـ لـنـاـ مـنـ جـمـلـةـ الـأـوـصـافـ الـىـ نـعـتـواـ بـهـاـ الضـادـ الـقـدـيـمةـ تـخـتـلـفـ عـنـ ضـادـنـاـ الـحـالـيـةـ مـنـ وـجـوـهـ عـدـةـ مـنـهـاـ:ـ أـنـهـاـ فـيـ نـظـرـهـمـ أـجـانـبـيـةـ (فـهـيـ تـشـبـهـ)ـ وـلـكـنـاـ لـيـسـتـ مـثـلـ (ـالـلـامـ فـذـلـكـ)ـ وـأـنـهـاـ لـاـ أـنـتـ لهاـ مـنـ مـخـرـجـهاـ أـوـ فـيـ بـعـضـ صـفـاتـهـ ،ـ عـلـىـ حـيـنـ أـنـ هـاـ أـنـتـ هـاـ مـنـ مـخـرـجـهاـ أـوـ فـيـ إـلـاـطـيـقـهـ أـوـ تـفـخـيمـهـ فـيـ الـأـوـلـىـ ،ـ وـعـدـمـ إـلـاطـيـقـهـ أـوـ تـفـخـيمـهـ فـيـ الـثـانـيـةـ .ـ أـمـاـ بـالـسـبـبـ لـلـجـمـيـمـ فـرـبـماـ كـانـواـ

(١) انظر هنا التعريف في الكتاب لسيوطه ج ٢ ص ٤٠٦ وسر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ٧٠

(٢) ابن جنى : المرجع السابق ص ٦٩ .

يصفون جيماً أشبه بجم الظاهرة فهي التي يمكن أن تسمى شديدة أو اقمارية ، فلعل هذا الصوت إذن قد تطور في الفصحى الحديثة ، ثم عاد إلى أصله في لهجة القاهرة ونحوها أو لعله كان خاصاً بالهجات معينة^(١).

فإذا ما صع هذا الاحتمال الثاني بالنسبة للضاد والجم جاز لنا القول بأن المصطلح «شديد» عندهم يعني ما نعنيه حديثاً بالمصطلح «اقماري». ومن ثم يكون وصفهم للهمزة بأنها صوت شديد صحيح دقيق ؛ إذ الخلاف في لفظ المصطلحات كلام خلاف ، وإنما العبرة بالدلائل .

ووصف القدامى بالهمزة بأنها صوت مجهور يستدعي تاماً ونظراً ، ذلك لأن أحداً غير هؤلاء العلماء لم يقل بجهر الهمزة ، ولاستحاللة ذلك استحاللة مادية حال النطق بها . كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

فكيف إذن جاز لعلماء العربية وصف هذا الصوت بأنه مجهور ؟ أهي خطأون في وصف الهمزة أم في تعريف الجهر نفسه ؟ وهل هناك من خرج أو تفسير لما قالوه ؟ قلتم علماء العربية تعريفاً للجهر ولصوت المجهور ، ولكنه في نظرى تعريف صعب عسير الفهم . واضح التعريف في الأصل هو سيبويه ، وتبعه غيره فيه بدون أدلى تغيير في العبارة تقريراً^(٢). أما صعوبة هذا التعريف فترجع في رأيى إلى سببين : أحدهما : استعمال مصطلحات في هذا التعريف غير مألوفة وغير معروفة المقصود بمعانها بدقة ووضوح .

وثانيهما : عدم ذكر أية إشارة إلى العنصر الأساسي أو الشرط الأساسي في تعريف الجهر بحسب العرف الحديث . هذا العنصر أو الشرط هو ضم الوترتين الصوتين ضمماً معيناً بحيث يسمح بمرور الهواء من خلالهما ، وبحيث يجعلهما يتذبذبان بسرعة فائقة وبانتظام^(٣). فهل مفهوم الجهر عندهم مختلف عن مفهومه في نظر المحدثين ؟ من الجائز أن يكون

(١) مازالت الجم تنطق كما يتعلّقها القاهرةيون (ج) في بعض المناطق اليمنية في الشهال والجنوب كلّيهما ؛ كما يرى التاريخ اللفري أن هذا النطق هو الأصل في اللغة العربية وأخواتها السامية كذلك .

(٢) انظر : الكتاب لمسيو بـ ٤٦٥ ص ٤٦٥ وسر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ٦٩ .

(٣) يرى الدكتور إبراهيم أنيس نصاً عن أبي الحسن الأخفش نسبة إلى سيبويه ؛ ومنه يفهم الدكتور إبراهيم أنيس أن كلام سيبويه في الجهر والهمس يتضمن «آراء قيمة في الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات إلى حد كبير» ؛ وأن هذه الآراء في جموعها تفيد ماقسمه ألي من ذيذة الوترتين (في حالة الجهر) وعدم ذيذتهما (في حالة الهمس) .

انظر : الأصوات اللغوية ص ٨٨ - ٩١ ط ٣ .

الأمر كذلك ، إذا نظرنا إلى مجموع تصريحاتهم في هذا الشأن نظرة عجل سطحية ، أو إذا أسلنا الظن بهم وتقديرهم للموضوع . ولكن النظر الدقيق في بعض ما قالوه – بقطع النظر عن التعريف الذي قدموه للجهر – وحسن الظن بهم يقودان إلى احتمال أقرب إلى الصحة والحقيقة . لقد نص هؤلاء العلماء على الأصوات المجهورة نصاً ، وهي في مجموعها تتفق مع ما عدناه مجهوراً فيما عدا صوت القاف والطاء (وهذا الصوت المختلف فيه هو الهمزة) ، فهما في نظرهم مجهوران ، على حين أنهما مهموسان بحسب نطقنا الحالى لهما ، ومع ذلك فمن السهل تفسير هذا الخلاف فيما يختص بهذين الصوتين . يبدو أن القاف التي وصفها علماء العربية صوت أشبه بالحاف المصرية التي تنطق في الصعيد وبعض جهات الوجه البحري في نحو قال (G) وهذا صوت مجهور ولا شك ، ولعله كان خاصاً بلهجة أو لهجات معينة . وكذلك يبدو أن الطاء في القديم كانت تختلف عن طائفنا الحالية . وهناك نص صريح لسيبوه يفيد ما نقول . في هذا النص يذكر سيبويه أن الطاء أخت الدال في كل خواصها ما عدا الإطباق في الطاء وعدمه في الدال . ونحن نعرف أن الدال صوت مجهور ، فنظيره إذن – وهو الطاء مجهور كذلك^(١) .

إذا صح هذا التفسير – وهو ما نأخذ به لأسباب أخرى ليس هنا محل تفصيلها – بالنسبة لهذين الصوتين (القاف والطاء) أصبح من الواضح أنهم يدركون معنى الجهر ، وإن خانهم الحظ في إدراك الدور الذي يلعبه القرآن الصوتيان أو إدراك ما يحدث في المنطقة كلها . ويبدو أنه كانت لديهم فكرة غامضة يحدث في الجهاز النطوي حال الجهر .

ويؤكد احتمال إدراك هؤلاء العلماء لمعنى الجهر اتفاقهم معنا في عدد الأصوات المجهورة بعد هذا التفسير الذي قدمناه لصوت القاف والطاء ، كما تؤكد هذه حقيقة أخرى ، وهي إدراكهم لوظيفة الجهر في الكلام .

ومعنى ما تقدم إذن أنهم كانوا على صواب في تعريف الجهر والصوت المجهور ، ولكنهم أخطأوا في وصف الهمزة بالجهر . على أنا نستطيع – بطريقتهم – أن نفسر سبب هذا الخطأ الذي وقعوا فيه . هناك احتمالان لوصفهم الهمزة بالجهر .

الأول : لعلهم وصفوا الهمزة متبوعة بحركة ، فأحسوا الجهر بسبب وجود الحركة ؛ إذ الحركات العربية كلها (عادة) مجهورة .

(١) الكتاب لسيبوه ج ٢ ص ٤٠٦ . وانظر أيضاً الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس : ص ٥٢ ٤ ٦٧ - ٦٩ .

الثاني : أعلمهم كانوا يصفون الممزة المسهلة (وهي ما تسمى همزة بين بين) . وفي نطق الممزة المسهلة لا تغفل الأوتار الصوتية إيقافاً تماماً (بخلاف حال نطق الممزة الحقيقة) ، « بل يكون إيقافاً تقربياً » ، وحيثند يحدث الجهر حال النطق ، غير أن الجهور هنا ليس الممزة أو الوقفة الحنجرية ، ولكنها شيء أشبه بأصوات العلة (١) .

والاتجاه الغالب عند علماء العربية هو وصف الممزة بأنها صوت حلقى ، وهو وصف يمكن قبوله بضرب من التوسيع فقط ، ذلك لأن الممزة تخرج في حقيقة الأمر من منطقة الحنجرة Larynx وهي منطقة تقع في أسفل الفراغ الخلقي Pharynx ، وهي أول مواضع النطق في الجهاز الصوتي عند الإنسان . على أنه يمكن تفسير ما ذهب إليه علماء العربية بوجه من الوجوه الآتية :

١ - ربما أخطأ هؤلاء العلماء الملاحظة والتقدير ، فلم يستطعوا تحديد منطقة الممزة بالدقة ، وبخاصة أنها متصلة بمنطقة الحلق .

٢ - يبدو أن هؤلاء العلماء أطلقوا « الحلق » على منطقة أوسع وأكبر من تلك التي نسميتها « الحلق » اليوم . أو بعبارة أخرى ، يبدو أنهم أطلقوا لفظ « الحلق » على تلك المنطقة التي تشمل - في عرفنا الحاضر - الحنجرة والحلق (بمعنىه الدقيق) وأقصى الحنك من باب التوسيع والمخاز . ويظهر هذا الاحتمال وأضحايا في قول قائلهم :

هـز فـهـاء ثـم عـين حـاء مـهـملـتان ثـم غـين خـاء

ويقصد أن هذه الأصوات الستة كلها حلقية ، على حين أنها تقسمها اليوم إلى ثلاث مجموعات : الممزة والماء ، وهما صوتان حنجريان ، والعين والخلاء وهما صوتان حلقيان ، والعين والخلاء ، وهما من أقصى الحنك . وربما سوغ ما ذهب إليه هؤلاء المارسون أمراً :

أحد هـما : قـرب هـذه الـخارـج بـعـضـها مـن بـعـض ، بل عـدـم إـمـكـانـيـة الفـصل بـيـنـهـما فـصـلاـ تـامـا ، وإنـما الفـصل أـمـرـ تـقـديـريـ مـبـنىـ عـلـىـ التـاحـيـةـ الـفـسيـولـوـجـيـةـ .

ثـانيـهـما : اـشـراكـ هـذـهـ الـأـصـوـاتـ الـسـتـةـ فـيـ بـعـضـ الـخـواـصـ الـصـوـتـيـةـ وـالـصـرـفـيـةـ فـيـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ ، مـنـهـاـ أـنـ الـفـعـلـ عـلـىـ وـزـنـ فـعـلـ يـفـعـلـ بـفـتـحـ الـعـيـنـ فـيـ الـماـضـيـ وـالـمـضـارـعـ لـاـ يـقـعـ إـلـاـ إـذـاـ كـانـ عـيـنـ الـفـعـلـ أـوـ لـامـهـ حـرـفـ حـلـقـ . وـإـنـماـ التـزـمـواـ فـتـحـ الـعـيـنـ فـيـهـماـ لـيـةـ اوـمـ خـفـةـ فـتـحـ الـعـيـنـ

(١) أرشدنا إلى هذا التعلييل الدكتور تمام حسان عند مناقشه لتبسيط الممزة ؛ انظر مباحث البحث في اللغة ص ٩٧ .

ثقالة حروف الحلق «^(١)». ومن هذه الخواص أيضاً جواز تحريل عين الكلمة الساكنة بالفتح إذا كانت هذه العين حرف حلق ، فيقال مثلاً هر وبخر بفتح الهاء والهاء .

على أن هؤلاء أنفسهم أحسوا بأن الممزة (ومعها الهاء والألف على خلاف) أدخلت في النطق من أخواتها ، ومن ثم قسموا الحلق إلى ثلاث مناطق : أقصاه وأوسطه وأدناه ، فن أقصاه « الممزة والألف والهاء » ^(٢) .

وخلالصة ما تقدم أن معظم علماء العربية اتفقوا مع البحث الحديث في نقطة مهمة ، هي أن الممزة تخرج من أول مواضع النطق ، غير أنهم سموا هذا الموضع أقصى الحلق وسماه البحث الحديث بالحنجرة . يدل على إدراكهم لهذه الحقيقة – حقيقة أن الممزة أسبق الأصوات مخرجأً أو من أسبقها – ترتيبهم للأصوات العربية ترتيباً مغرياً ، فهم في هذا الترتيب وضعوا الممزة في صدر الأصوات هكذا : الممزة والألف والهاء . . . إلخ . ولالمعروف أن غالبية لغويي العرب القدامى سلكوا هذا المسار الذى ابتدعه سيبويه . وهو مسلك سليم مقبول فيها يختص بوضع الممزة في الترتيب المخرجى للأصوات العربية .

أما المرور عن الخليل فيما يتعلق بمخرج الممزة وبعض خواصها ففيه خطأ واضطراب واصحاح . ويستوى في ذلك ما جاء في كتاب العين المشهور بالنسبة إلى هذا العالم الخليل ، وما ورد في غير هذا المعجم من الآثار اللغوية التي ترسمت خطأه في هذه المسألة (وغيرها) كالتهذيب للأزهرى . وإذا صحت نسبة الآراء الواردة في هذه الآثار وغيرها إلى الخليل فلا يسعنا إلا القول بأن الممزة كانت تمثل مشكلة حقيقة عندة ، حيث لم يستطع أن يأتى برأى حاسم فيها ، وإنما كان يسلك نحوها مسالك شتى قادته إلى القموض أحياناً ، وإلى التناقض أحياناً أخرى ^(٣) .

(١) انظر شرح مراجح الأرواح ص ١٨ .

(٢) الكتاب لسيبوه الجوزي الثاني ص : ٤٠٤ ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ؛ ج ١ ص ٥٠ . وقد جاء هنا التقسيم متلولاً بصورة واضحة في متن المجزري ؛ حيث يقول صاحبها (ابن المجزري) :

ثم لأنصى الحق همز هاء ثم لو سلطه فعن حد
أدناء غرين خواصها

ونلاحظ هنا – خلافاً للكتيرين – لم ينسب ألف المد إلى أي جزء من الحلق ؛ وإنما نسبه – مع الواو والياء – إلى المقوف والماء ؛ وهو عمل جيد ؛ كما سرى فيما بعد .

(٣) أغلب الفتن أن الخليل في موضوع الممزة (وغيرها) على نحو ما جاء في كتاب العين المنسوب إلى الخليل ليس مصنده الخليل نفسه ؛ وإنما يرجع إلى تلاميذه الذين خلّهم التوفيق في تدوين آراء الشيخ =

ويقيناً أن موضع الممزة عند الخليل - على نحو ما جاء في هذه الآثار - يحتاج إلى دراسة مستقلة ، ولكننا مع ذلك رأينا أن نشير هنا - في إيجاز موجز - إلى تلك المعلم البارزة من آرائه وتصريحاته فيما يتعلق بموضوع الحديث .

من المعروف أن الخليل لم يبدأ ترتيبه المخرجي للأصوات بالممزة ، وإنما بدأ بصوت العين ، مخالفًا بذلك أكثر علماء العربية ومنهم تلميذه سيبويه ، ومخالفاً أيضًا ما كنا نتوقعه من باحث عبقري مثله في شؤون الأصوات والموسيقى اللغوية .

ولقد قدم تعليل مشهور لتسويغ هذا المسلك الذي سلكه الشيخ الكبير نحو موقع الممزة في سلسلة الأصوات العربية من حيث خارجها وموضع نطقها . يروي السيوطي في المزهر عن ابن كيسان أنه قال : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالممزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والخدف ، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء الكلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالباء لأنها مهمومة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ، ومنه العين والخاء فوُجدت العين أنصع الحرفين ، فابتداأت به ليكون أحسن في التأليف »^(١) .

فهذا النص - إن صحت روایته - يدل على أن الخليل كان يدرك أن الممزة هي أول الأصوات العربية مخرجاً ، وبذلك يتفق مع سيبويه وغيره من الباحثين العرب ، كما يتفق مع وجهة النظر الحديثة في ذلك . ولكن الخليل - بالرغم من هذا الإدراك - لم يشاً أن يبدأ بها أبجديته الصوتية ؛ لأنها في نظر غيره مستقرة الصورة النطقية ، ولم ترق إلى درجة غيرها من الأصوات التي هي أحق منها (ومن غيرها) في أن تتصدر الأصوات العربية ، وهي العين لقوتها وفصاعتها .

وعلى فرض التسليم بصححة هذا الاحتمال - وهو إدراك الخليل لموقع الممزة بين الأصوات - فما زال هذا النص السابق نفسه يدل على اضطراب الخليل في فهم حقيقة الممزة وغيرها

= كما ألقاها عليهم أو كما أراد لها أن تكون . وقد أخذ بعضهم هذا الخلط دليلاً على أن الكتاب المذكور ليس من صنف الخليل ؛ وإنما هو من جمع تلاميذه لآرائه وهؤلاء لم يسلموا من الخطأ في نقل كلام أستاذهم ولم يصرحوا بالحقيقة في تفسير مادته وشرحها . ومن المعتقد كذلك أن بالكتاب زيادات وإضافات أدخلتها عليه بعض هؤلاء التلاميذ أو رواه الكتاب عبر الأجيال المتعاقبة . . ومهما يكن من أمر ، فنحن نناقش موضوعنا هذا على أساس المادة الواردة في كتاب العين وفي غيره من الآثار العلمية التي نقلت عنه أو إلى نسبت ماسجلته في هذا الشأن إلى الخليل . وليس يعنينا في هذا المقام أن ثبت صحة هذه النسبة أو أن ننفيها .

(١) المزهر السيوطي ج ١ ص ٩٠ .

من الأصوات . إن ظواهر النقص والتغير والخلف التي ظن الخليل أنها تلحق الممزة ظواهر مستقلة ، وليست - في رأينا - صوراً أخرى لها أو إبدالاً منها . إن المنطوق في هذه الحالات قد يكون ألفاً أو واواً أو ياء ، وقد لا يكون هناك أي منطوق على الإطلاق . والنظر العلمي الحديث يوجب علينا أن نأخذ في الحسبان تلك الظواهر أو الأحداث المنطقية وحدها ، لا ما يظن أنه أصل هذه الظواهر وتلك الأحداث .

إن الممزة همزة فقط حين تتحقق وتنطق بالفعل ، أما تلك الحالات المشار إليها ونحوها فليست من الممزة في شيء ، وهي وحدها التي تؤخذ في الحسبان دون الممزة .

ولقد كانت هذه النظرة إلى الممزة سبباً في وقوع الخليل في خطأ آخر يتعلق بهذا الصوت نفسه . ذلك أنه يرى أن الممزة حرف معتل ؛ إذ هي في نظره قابلة للتغير والتحول ، شأنها في ذلك شأن « حروف العلة » المعهودة . الألف والواو والياء . يروى صاحب التهذيب عن الخليل أنه قال : « والحرروف الثانية والعشرون على نحوين : معتل وصحيح . فالمعتل منها ثلاثة أحرف : الممزة والياء والواو . قال : (يعني الخليل) وصورهن على ما ترى : اويء ، ثم يعيد هذا المعنى نفسه ناسياً إياه إلى الخليل كذلك . ولكن مع إضافة الألف إلى هذه الحروف الثلاثة ، على ما هو المتوقع ، قال : (يعني الخليل) : والعويس في الحروف المعتلة ، وهي أربعة أحرف : الممزة والألف اللينة والياء والواو »^(١) . أما الاعتلال فيفسره الأزهري في التهذيب نقاً عن الخليل على نحو ما ذكرنا ، فيروى أن الخليل قال : « واعتلاها (أى) اعتلال هذه الحروف ومن ضمنها الممزة) تغيرها من حال إلى حال ، ودخول بعضها على بعض واستخلاف بعضها من بعض »^(٢) .

وقد بني الخليل على هذا السلوك نحو الممزة أحکاماً أخرى مختلفة ، ليس لها ما يسوغها

(١) تهذيب اللغة للأزهري؛ ج ١ ص ٥٠ - ٥١؛ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (سلسلة «تراثنا») . وللاحظ هنا أن الأزهري لم يذكر الألف ضمن المفروض المحتلة في النص الأول على حين ذكرها في الثاني ؛ وهو بذلك على خلط واضح . ولعل هذا الخلط وقع من الأزهري عند النقل ؛ أو هو ناتج عن سوء فهم واختلاط الأمر عليه . وربما يكون هذا الخلط من الخليل نفسه ، فهو يذكر الألف مرة وبعدها أخرى ، كما رأينا ؛ لأنه - على ما يليه - كان يعاصر مرحلة انتقالية فيها يتعلق بهذين الصوتين . ونعني بها مرحلة التوسع في مفهوم الألف (التي هو أصل في الممزة وحدها دون ألف الله) ليشمل الممزة والألف كلّيما . وهناك خلط ثان يظهر في النص الأول حيث قرر أن الخليل عد الحروف ثمانية وعشرين ؛ على حين يذكر في مكان آخر نقاً عن الخليل كذلك أنها تسعمائة وعشرون حرفًا حيث يقول (ص ٤٨ من المرجع المذكور) : قال الخليل ابن أحمد ؛ حروف العربية سعة وعشرون حرفاً ؛ وهذا هو الوارد في كتاب العين نفسه ؛ انظر مثلاً ص ٦٤ - ٦٥ من هذا المرجع الأخير .

(٢) الأزهري : المرجع السابق ص ٥٠ .

من الحقيقة والواقع . من ذلك مثلاً إحجامه عن بدء أبجديته الصوتية بالهمزة ، كما رأينا . ومن هذه الأحكام كذلك أنه لم يشاً أن يبدأ بها الأبجدية العادبة (الإملائية) ، مخالفًا بذلك العرف السائد قبله ، كما يبدو بوضوح من ذلك النص التالي الوارد في كتاب العين . فقد جاء هناك أن الخليل حين أراد أن يؤلف الحروف ويرتبها تدبر في الأمر وأعمل فكره فيه ، « فلم يمكنه أن يبتدىء التأليف من أول أب ت وهو الألف ، لأن الألف حرف معتل »^(١) ولقد رد صاحب التهذيب هذا الكلام نفسه على لسان الليث ، قال : « قال الليث بن المظفر : لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء في كتاب العين أعمل فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدىء من أول أب ت ث ، لأن الألف حرف معتل »^(٢) .

ولقد أكد الخليل هذه النظرة غير الدقيقة إلى الهمزة ، وهي كونها حرف علة ، ومساواتها بحروف العلة المعروفة في هذا الحكم بأمررين آخرين تتجذر الإشارة إليهما في هذا المقام .

الأول : قسم الخليل أبجديته الصوتية من حيث مواضع النطق إلى قسمين اثنين : أحدهما : خاص بما سماه « الحروف الصحاح » ، وببدأ بصوت العين ، على ما هو معروف ، وختمه بالياء والميم .

أما الثاني فيشتمل على الحروف الأربع الواو والألف والياء والهمزة . وهذا ترتيبه للقسمين كما ورد في كتاب العين :

« ع ح هخ غ ، ق لـ ، ج ش ض ، ص س ز ، ط دـ ت ، ظ ذـ ث ، رـ لـ ن ، فـ بـ م ، فـ هـ ذـ الـ حـ رـ وـ حـ رـ فـ الصـ حـ اـجـ »^(٣) .

فهذا الترتيب يشير بوضوح إلى أن الخليل قد سوى في الخواص والميزات بين الهمزة وحروف العلة . وهو حكم جانبه الصواب ؛ إذ الهمزة - بهذا الوصف - صوت صامت أو « صحيح » له موضع من النطق محدد هو المخجرة ، على حين تعد الألف والواو والياء المديات

(١) كتاب العين الخليل بن أحمد ـ ١ ص ٥٢ . والمقصود بالألف هنا الهمزة باتفاق التقدين والمتاخرتين ؛ وهذا أيضًا هو ما يفهم من سياق الكلام ؛ حيث جاء هناك في هذا المقام نفسه مابلي : وإنما كان ذوقه لياما يعنى الحروف أنه كان يفتح فاء بالآلف ثم يظهر الحرف نحو أب ؛ أت ؛ أخ .. إلخ فالآلف هنا لا يمكن أن تكون ألف المد لأنها - بهذا الوصف - حركة (طويلة) والحركة لا يجوز الا بتناء بها في العربية ؛ أو هي - على حد تعبيرهم - حرف ساكن ؛ ويجوز الابتداء بالساكن ؛ كما هو معروف ؛ بحسب قواعدهم التي قرروها للتهم .

(٢) التهذيب ـ ١ ص ٤١ .

(٣) العين ـ ١ ص ٦٥ .

حركات صرفة Vowels ، وتصدر عن جهاز النطق بصفة مخصوصة تختلف اختلافاً جذرياً عن طريقة نطق الأصوات الصامتة .

ويسجل صاحب التهذيب هذا الترتيب نفسه ، ولكن مع عدم ذكر المجزء في هذه الأبيجديات التي نقلها عن الخليل ، وكذلك فعل ابن منظور في « لسان العرب » ؛ حيث ذكر الأبيجدية الصوتية — كما رأها الخليل — وببدأها بالعين ثم الحاء وانتهي بالباء والميم وبالإاء والآلف ^(١) .

فإذا ما فسّرنا الألف هنا بالف المدّ - دون الحمزة - كان ذلك أنسّب وأوفق ، حيث إن وضع ألف المد مع الياء والواو له ما يسوّغه ، وهو كونها جمِيعاً تُشترك في خاصيّتَي المدّ والعلمة ، كما يقولون .. وهذا التفسير محتمل ولا شك ، وبخاصة فيها يتعلق برواية صاحب اللسان الذي كان يعيش في وقت متأخر نسبياً ، حيث كان الألف يغلب إطلاقه على ألف المدّ دون الحمزة . ومعنى هذا حينئذ أنّ الهمزة أهمل ذكرها في الأبيجدية الصوتية . وهو أمر يمكن فهمه بالنسبة لنظر العلماء إلى هذا الصوت في هذه المرحلة . وهي مرحلة شاهدت كتابة الهمزة بتصور مختلفة . أي كتابتها على الألف أو الواو أو الياء أو مفردة . ومن ثم اختلط عليهم الأمر بالنسبة لهذا الصوت ذي الصور الكتابية المختلفة .

أما إذا فسر الألف في رواية اللسان (وغيره) بالهمزة وألف المدّ معاً (على سبيل التوسيع في مفهومه) فلا يزال الاعتراض على التخليل قائماً.

وهناك رأى آخر في الترتيب الصوتي للحروف عند الخليل ، رواه أبو الفرج سلمة بن عبد الله بن دلان المعافري البخزيرى في قوله :

يا سائل عن حروف العين دونكما في رتبة ضمها وزن وإحصاء

إلى أن قال :

واللام والنون ثم الفاء والباء واليم والواو والمهموز والباء^(٢)
فإذا ما فسر المهموز بالهمزة فيمكن الاعتراض عليه بمثل ما اعرض على التخليل نفسه ،
والمرجح أن يكون المقصود بالمهموز هنا ألف المد وحده ، وإنما اقتضى النظم عدم ذكره ،

(١) التهذيب = ١ ص ٤١ ؛ والisan = ١ ص ٧ .

(١) المهرانيسيوطى - ١ ص ٨٩ - ٩٠

أو أن التعبير خان واضح الأبيات . وبما يؤيد هذا الظن أن أبا الفرج لم يشر إلى ألف الملاطلاقاً في بقية الأبيات . وليس من المستساغ أن يترك النص عليه ؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من قبله أو من بعده . أما إذا كان المقصود بالمهموز المهمزة وألف المد معاً ؛ فيكون موقفنا منه هو موقفنا من الاحتمال الثاني لرواية صاحب اللسان التي أشرنا إليها فيما سبق .

أما الأمر الثاني الذي يؤكد عدم الدقة في النظر إلى المهمزة فيظهر في الحكم عليها بأنها لا تنسب إلى أي جزء من اللسان أو الخلق أو اللهة ، وأنها تصدر حيث تصدر الألف اللينة والواو والياء . ولقد ألحَّ صاحب كتاب العين على هذا المعنى أكثر من مرة حيث جاء هناك مثلاً : « قال الليث : قال الحليل : في العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً ، لها أحياز ومخارج ، وأربعة هواية وهي الواو والياء والألف اللينة (والمهمزة) . فاما المهمزة فسميت حرفاً هواية لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الخلق ولا من مدارج اللهة . إنما هي هواية في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو اللينة والواو والياء هواية ، أي أنها في الهواء »^(١) . ويكرر هذا المعنى نفسه في سياق آخر ، فيقول : « والياء والواو والألف والمهمزة هواية في حيز واحد ، لأنها لا يتعلّق بها شيء »^(٢) .

أما الأزهري صاحب التهذيب الذي يحرص على نقل آراء التخليل برمته فيما يختص بالقضايا الصوتية على الأقل ، فنلاحظ أنه يعرض لكيفية صدور حروف « العلة » ومخارجها ثلاث مرات في سياق واحد ، ولكنه يحمل ذكر المهمزة في حالتين منها ، ويكتفى بذلك مع هذه الحروف مرة واحدة . وقد جاء ذلك في نص له تكاد تتفق ألفاظه وعباراته مع ما رويانا عن العين . وهذا هو النص :

(١) كتاب العين ص ٦٤ . وذكر المهمزة في أول النص من عمل المحقق وهي زيادة يقتضيها السياق كما هو واضح من بقية الكلام .

(٢) العين للخليل ص ٦٥ . والكلام المذكور في صفحتي ٦٤ - ٦٥ من هذا الكتاب فيما يتعلق بهذه الأصوات الأربع فيه خلط كبير . فقد جاء هناك مرتين نسبة هذه الحروف الأربع إلى حيز واحد ووصفها جميعاً بأنها هواية ؛ ولكنه مرة ثالثة يعزل المهمزة عن آخرتها ويقرر أن « الألف والواو والياء في حيز واحد » أما المهمزة فهي « في الهواء لم يكن لها حيز تنسّب إليه » . ففي هذا النص الأخير يتأتى بالتفريق بين المهمزة والحرروف الأخرى ؛ ولكنه تفريع جاء في غير موضعه . إن الفرق بين المهمزة وهذه الحروف ليس في كونها - كما جاء في هذا النص - غير ذات حيز تنسّب إليه ؛ وإنما - على العكس من ذلك تماماً - في كونها ذات حيز معين ؛ هو المعروف ؛ على حين يخرج هواء هذه الأصوات الثلاثة - بوصفها حركات حراً طليقاً بدون عائق ؛ كما هو معروف :

قال الخليل بن أحمد : حروف العربية تسعه وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً لها أحياز ومدارج ، وأربعة أحرف يقال لها جوف . الواو أجوف ، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة . سميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تخرج في مدرجة ، وهي في الهواء ، فلم يكن لها حيز تسب إلية إلا الجوف «^(١)».

وهكذا نرى الخليل أو تلامذته الذين جمعوا آرائه في كتاب العين يخلطون خلطًا واضحًا في نقطتين اثنين تتعلقان بمحرج الهمزة .

النقطة الأولى : تمثل في عدم نسبة إلی نقطة أو مدرجة معينة من مدارج النطق ، ولا صارهم على أنها في الهواء لا حيز لها . والهمزة — على ما هو مقرر الآن — لها مدرجة محددة لا سبيل إلى الشك في خروج الهمزة منها ، وهي الحنجرة ، كما سبق ذكر ذلك في موقعه^(٢) . ومن المؤكد أن الذي أوقعهم في هذا الخطأ هو نظرتهم إلى الهمزة كما لو كانت حرف «علة» (بحسب تعبيرهم) أو كما لو كانت حركة ، كما نقول اليوم . أو لعلهم ركزوا على حالة من الحالات التي ظنوا أنها تعتبرها ، وهي حالة التخفيف أو التسهيل . وهذه الحالة في رأينا — كما ألحنا إلى ذلك سابقاً أكثر من مرة — ليست من حالات الهمزة في شيء ، إذ المنطق في هذه الحالة ليس هزاً ، وإنما هو شيء آخر قد يكون ألفاً أو واواً أو ياءً . وهذا المنطق وحده — لا الهمزة — هو الذي يؤخذ في الحساب .

النقطة الثانية : التي تتصل بالإضطراب الحالى منهم بالنسبة لمحرج الهمزة نعني بها ضمهم الهمزة إلى الألف والواو والياء ونسبتها جمیعاً إلى الهواء أو إلى الجوف . فهذه النسبة وإن صحت بالنسبة لحروف المد (والحركات عموماً) لا تصح بالنسبة للهمزة على الإطلاق . فهواء الهمزة ليس منطلياً من «الجوف» إلى الخارج بدون عائق — كما هو الحال في نطق الحركات ومنها حروف المد بوصفها حركات طويلة — وإنما المعروف أن هواءها يقف وقوفاً تماماً في منطقة الحنجرة بسبب انطباق الوترین الصوتين ثم ينطلق هذا الهواء فجأة وبسرعة إلى الخارج محدثاً انفجاراً ، ومن ثم كانت تسميتها «بالوقفة الحنجرية glottal stop أو بالصوت الانفجاري الحنجري»^(٣)

وهناك دليل آخر على اضطراب الحالى وتلامذته فيما يتعلق بمحرج الهمزة ، يتمثل في

(١) التهبيب ١٢ ص ٤٨ .

(٢) انظر ص ٩١ .

تصريحهم أكثر من مرة بأنها صوت حلقي . ومن ذلك مثلاً قول الخليل : « وأما الممزة فمخرجها من أقصى الحلق »^(١) . ويعيد الأزهري في التهذيب هذا الكلام نفسه بحروف الخليل ، فيقول « وأما مخرج الممزة فمن أقصى الحلق » . ثم يبني ثانية في سياق آخر فيسجل المعنى بإضافة العين إلى الممزة ، ويقرر أن « الألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة والممزة أقواها متانة ، وخرجها من أقصى الحلق من عند العين »^(٢) .

فهم هنا قد نسبوا الممزة إلى مدرجة أو نقطة معينة من نقاط النطق ، على حين نفوا هذه النسبة في نصوص أخرى – كما نسبوها إلى الحلق هنا وإلى الماء هناك .

وفي استطاعة البحث العلمي أن يقبل نسبة الممزة إلى الحلق ، ولكن على أساس واحد معين . وذلك عند ما نفسر الحلق – في مفهومهم – بمعنى أوسع ليشمل ثلاث مناطق مختلفة ، ولكنها متصلة بعضها بعض اتصالاً وثيقاً . تلك المناطق هي : الحنجرة ، الحلق (بالمفهوم الدقيق) ، وأقصى الحنك . وقد درج على نحو هذا التقسيم كثير من قدامي الدارسين العرب (كسيبوه وابن جني) ، حيث قسموا الحلق إلى ما سموه : أقصى الحلق ومنه الممزة والباء ، وأوسطه ومنه العين والخاء ، وأدناه ومنه العين والخاء . فأقصى الحلق عندهم إذاً يقابل الحنجرة في العرف الحديث ، وبهذا يسونغ لهم ما فعلوا ، ويركز الفرق حينئذ في التسمية . على أن هذا الاعتذار الذي قد تناه هم لا ينطبق على الرواية الثانية لصاحب التهذيب ، حيث قور بوضوح أن الممزة تخرج من حيث تخرج العين . وهذا غير صحيح على الإطلاق سواء أفسرنا الحلق بالمعنى الضيق أو الواسع ، فالممزة في كلتا الحالتين أعمق من العين وأسبق منها مخرجًا .

والحق أن الموضوع كما قلته هؤلاء الرجال كله خلط واضطراب . وذلك مرجعه إلى أمرين رئيسيين :

- ١ - معاملتهم للهمزة معاملة « حروف العلة » .
- ٢ - عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقةاً ، فهم تارة ينسبونها إلى ما يناسب إليه « حروف العلة » ، وأخرى يعنون لها مخارج غير صحيحة .

(١) كتاب العين من ٥٨ .

(٢) التهذيب ١٥ ص ٤٤ ، ٥١ .

٢ - عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقاً ، فهم تارة ينسبونها إلى ما تنسب إليه « حروف العلة » ، وأخرى يعنون لها خارج غير صحيحة .

ونتيجة هذا كله أن الخليل أو صانع ذلك الكتاب الذي نسبوه إليه (وهو العين) لم يوفقا في التعرف على الخواص الصوتية للهمزة ، كما لم يستطعوا تحديد مخرجها تحديداً واضحاً . والقول بأن الخليل كان يدرك أن الهمزة هي أول الأصوات مخرجأً قول يحتمل النظر والمناقشة . إن هذا الحكم قد استنجه العلماء من رواية ابن كيسان التي أشرنا إليها سابقاً (ص ١٠٤) والتي تقول : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والخذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء الكلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدل ، ولا بالباء ؛ لأنها مهمسة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ومنه العين والباء فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدا به ليكون أحسن في التأليف » .

فهذا النص في رأينا من صنع المتأخرین ، وليس من كلام الخليل نفسه . فهناك في الآثار المروية عن الخليل وتلامذته ما ينافي مفهوم هذه الرواية ويضعها موضع الشك ، وذلك من جهتين اثنتين تتعلقان بموضوع الحديث .

الجهة الأولى : مفهوم هذا النص أن الخليل يعلم تماماً أن الهمزة ، - دون غيرها - هي أول الحروف مخرجأً ، كما ذكرنا ، على حين ينص هو نفسه في كتاب العين على ما يبطل ذلك وينقضه ، حيث يقرر أن العين - لا الهمزة - هي أول الأصوات في المخرج . يقول : « وإنما كان ذواقه لإياها (يعني الحروف) أنه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : أب ، أت ، أح ، أغ ، فوجد العين أدخل الحروف في المخلق ، فجعلها أول الكتاب ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم » . ويؤكد هذا المعنى نفسه مرة أخرى فيقول : « فأقصى الحروف كلها العين »^(١) . ثم يعقب هذا النص بترتيب الأصوات بحسب ذواقه لإياها ، فيضع العين أولها ثم الباء ثم الماء إلى أن يصل إلى « حروف العلة » فيضعها في نهاية الترتيب ومعها الهمزة ووضع الهمزة في هذا الموضع إنما يرجع إلى معاملتها لها معاملة حروف العلة ، كما بيتنا سابقاً ، وهذه النظرة الخاطئة هي السبب الحقيقي في هذا الاضطراب الذي تنتج عنه عدم معرفته بمخرجها الصحيح .

(١) العين ص ٥٢ ، ٦٤ .

(٢) السابق ص ٦٥ .

وهذا المسلك نفسه سلكه صاحب التهذيب حيث يروى عن الخليل أنه قال : « فأقصى الحروف كلها العين » . ثم يؤلف الحروف فيبدأ بالعين فالباء ، ويضع حروف العلة في نهاية الترتيب ، ولكنـهـ بعكس ما جاء في العين – يفضل ذكر الممزة^(١) .

الجهة الثانية : يفهم من رواية ابن كيسان السابقة أن الخليل كان يرى أن الماء أسبق من الماء ، ولكنه أخرها لخفاها ، على حين يفيض كلام الخليل في أكثر من موضع أن الماء تعقب الماء – لا تسبقها – أو هي قريبة منها في موضع عام واحد . قال الخليل : « فأقصى الحروف كلها العين ثم الماء ، ولو لا بحة في الماء لأشبهت العين لقرب خرجها من العين . ثم الماء » فأقصى الحروف كلها العين ثم الماء ، ولو لا بحة في الماء لأشبهت العين لقرب خرجها من العين . ثم الماء ولو لا همة في الماء ، وقال مرة : « ههة » ، لأشبهت الماء لقرب خرج الماء من الماء ، فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد ، بعضها أرفع من بعض . . . »^(٢) . ثم النظرة بترتيب الأبيجدية – في أكثر من سياق – واضعاً الماء بعد الماء . ولم يخرج كلام الأزهري في التهذيب عن هذا المعنى الذي ينقله عن الخليل بالألفاظ والعبارات ذاتها تقريباً ، كما يتبعه في هذا الترتيب الذي أشرنا إليه^(٣) .

وليس يعني كل ما تقدم على أية حال أن العرب خانهم التوفيق في التعرف على صوت الممزة وخصوصيتها المميزة لها . لأنهم – باستثناء الخليل أو رواته وتابعهم – استطاعوا الوقوف على أهم صفات هذا الصوت ، وهي صفة الانفجار ، أو الشدة ، بحسب تعبيرهم ، كما استطاعوا أن يعينوا لها موضعـاً عامـاً من مواضع النطق .

بل نزيد على ذلك فنقرر أن منهم من يدركـنـ هذا الموضع أو المخرج إدراكـاً دقيقـاً ، غير أنهم لا يملكون التعبير الفنى للحدث . من هؤلاء مثلاً الزركشى صاحب « البرهان » الذى يصرح بأن « الممزة من الرئة » وأنها « أعمق الحروف »^(٤) . فكونـهاـ أعمقـالـحـرـوفـ خـرـجاـ (ومعـهاـ المـاءـ ، عـلـىـ ماـ هوـ مـعـرـفـ) حـكـمـ دـقـيقـ بـارـعـ ، وأما التعبير عن مخرجـهاـ بالرئـةـ بدـلاـ منـ الـحنـجـرـةـ ، فـسـبـبـهـ – فـيـهاـ فـتـقـدـ – شـعـورـهـ القـوىـ بـالـحـفـزـ الـواـضـعـ وـالـوـاقـعـ عـلـىـ أـهـذـاـ الـجـزـءـ مـنـ الإـنـسـانـ ، نـتـيـجـةـ لـضـغـطـ الـهوـاءـ وـالـحـصـارـهـ فيـ

(١) التهذيب - ١ - ص ٤١ : ٤٨

(٢) العين ص ٦٤ .

(٣) التهذيب ص ٤١ : ٤٨ .

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشى - ١ - ص ١٦٨ تحقيق محمد أبو العضل إبراهيم .

الحنجرة وما تحتها ، بسبب انطباق الورترين الصوتين الواقعين في هذه الحنجرة . وهو شعور صحيح ووصف سليم لما يحدث بالفعل عند النطق بالهمزة . غير أن هذا العالم لم يستطع التعبير عن موضع النطق بالمصطلح « حنجرة » لاحتمال عدم معرفته بهذا المصطلح الذي لم يكن مشهوراً بين لغويي العرب ، بل كان مجدهلاً تماماً لكثير من متلقعيهم .

على أن هناك عالماً عربياً فذّا قدّم لنا وصفاً لكيفية حدوث الهمزة ، أتى فيه بمعظم خواصها كما يراه البحث الصوتي الحديث . هذا العالم هو الشيخ الرئيس ابن سينا في رسالة صغيرة له تسمى « أسباب حدوث الحروف » . يقول الشيخ في هذا الشأن :

« أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوى من الحجاب وعضل الصدر هواء كثير ومن مقاومة الطرجهارى زماناً قليلاً لحصر الهواء ثم اندفاعه إلى الانفلات بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معًا »^(١) . فهذا الوصف يتضمن خاصتين من خواص الهمزة^(٢) : الأولى ، كيفية نطقها وهو مكون من مرحلتين ، وتعنى بذلك سد طريق الهواء في الحنجرة بانطباق الورترين الصوتين ثم خروج هذا الهواء منفجراً إلى الخارج بعد ذلك فجأة وبسرعة . وقد عبر ابن سينا عن الحالة الأولى بالحفر القوى في الحجاب وعضل الصدر ، وهو حفز نحس به بقوه عند بداية نطق الهمزة ، بسبب انضغاط الهواء وحصره الناتجين عن انطباق الورترين ، كما أشرنا إلى ذلك عند تفسير كلام الزركشى . أما المخطوطة الثانية (وهي الانجمار) فقد أشار إليها الشيخ الرئيس « باندفاع الهواء » الذى ينفلط بالعضلات الفاتحة أى ينتحيها بعضها عن بعض فتنفتح الحنجرة (أى ينفرج الورتان) مصححاً بذلك كله بخروج الهواء المضغوط .

أما الخاصة الثانية التي ينظمها هذا الوصف البارع فهي تتعلق بالمنطقة التي تصدر منها الهمزة . إنها الحنجرة ، بتصريح عبارة ابن سينا . فليس « الطرجهارى » المذكور في الوصف السابق إلا ما نسميه اليوم بالغضروف الهري arytenoid ، وهو ما في الواقع غضروفان هرمييان . وسيما كذلك لأن كلامهما يشبه الهرم^(٣) . وهذان الغضروفان يكوتان جزءاً

(١) أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٩ .

(٢) الخاصة الثالثة والمكللة لخواص الهمزة هي حالتها من حيث وضع الأوتار الصوتية ؛ أى من حيث الجهر والحس ؛ ولم يشر إليها ابن سينا هنا .

(٣) الغضروف الهري arytenoid أشير إليه « بالطرجهارى » مرة و « بالطرجهالى » مرة أخرى في رسالة ابن سينا المذكورة . ويبدو أن كل الاستعمالين صحيح ؛ على ما يفهم من القاموس المحيط ؛ إذ جاء فيه « طرجهار » شبه كأس يشرب فيه ؛ وفي مكان آخر يقول : « الطرجهالة بالكسر الفنجانة كالطرجهارة » .

رئيسياً من غضاريف الحنجرة، ولها قدرة على الحركة. فقد يقترب أحدهما من الآخر أو يبتعد عنه، وقد يشتد الأقرب ببعضهما حتى تلتقي قمتاهما فينسد فراغ الحنجرة، وهذا هو ما يحدث بالفعل عند النطق بالصورة؟ حيث يؤدي هذا الالقاء إلى انتبطاق الوترتين الصوتين انطباقاً تاماً.

وال المصطلح «حنجرة» نفسه ليس غريباً عن ابن سينا، كما هو معروف. وقد قدم لنا في رسالته المذكورة وصفاً بارعاً مفصلاً لهذا العضو وأجزائه المختلفة (وهي الغضاريف) مشيراً إلى ما يطرا على هذه الأجزاء أثناء عملية إصدار الكلام وغيرها .

* * *

اقتصرنا في كل ما سبق على وصف المهمة ومناقشة مشكلاتها من وجهة النظر الصوتية الصرف ، فبنيانا هذه المناقشة على أساس أنها صوت مفرد منعزل ، ونظرنا إليها في ذلك من ناحيتين اثنتين .

١ - الناحية العضوية أو الفسيولوجية physiological ، وهي تتعلق بكل ما يتصل بأعضاء النطق وأوضاعها وحركاتها المختلفة .

٢ - ناحية التأثير السمعي audible effect ، من حيث تلك الآثار السمعية التي تحدثها الذبذبات الصوتية المنتشرة في الهواء والتي تؤثر في أذن السامع تأثيراً معيناً والتي تنتهي - في الوقت نفسه - عن ميكانيكية النطق .

وهذه النظرة بجانبها نظرة صوتية محضة ، أي جاءت على مستوى الفوئاتيك at the phonetic level

أما دراسة المهمة من الناحية الصوتية الوظيفية at the phonological level أي على مستوى

= ويقول الدكتور أنيس (أصوات الللة عند ابن سينا : مجموعة بحوث متقدمة في اللغة العربية يناير ١٩٦٣ ص ١٨٠) : « من الكلمة الفارسية طرجهارى أي كأس الشرب ». ثم يقول : « ويبدو أن هذا التضور قد ظهر لأطباء العرب القدماء على هذه الصورة على حين أنه بدا للإغريق القدماء على شكل المفرقة لأن معنى arytenoid الشبيه بالملفقة . ويرى الدكتور شرف أن هذا التضور شرف في الحيوان يشبه الإبريق . ولذا سما ابن سينا بالطرجهارى ». أما نحن فقد سميته بالهزوى لأنه يشبه المرم إلى حد ما . وهذه التسمية هي المشهور الآن ؛ كما يبدو مثلاً من عبارة « هيفنر » (علم الأصوات العام ص ١٦) roughly pyramid-shaped arytenoid artilages الأولى ذكرها إلياس أسطون إلياس في قاموسه المعروف ، والثانية للدكتور عبد الرحمن أيوب أصوات اللغة من ٤٨ ط ٢) .

الفنولوجيا ، بالنظر إلى قيمها ووظيفتها في التركيب الصوتي للغة العربية — نقول أما هذه الدراسة فلم تعرض لها هنا لسبين :

أولهما : أنها دراسة واسعة تحتاج إلى بحث مستقل ، لشعب الكلام فيها تشعياً لا تحتمله هذه الدراسة .

ثاني السببين (وهو الأهم) أن دراسة أي صوت دراسة وظيفية لا يمكن أن تم بدون دراسة جميع أصوات اللغة المعينة ؛ لأن هذا الصوت أو ذاك لا قيمة له إلا بوصفه جزءاً من نظام معين ، وفيه تظهر قيمته ويزيل معناه الصوتي .

ثانياً : ألف المد

ألف المد هو المسمى الثاني للمصطلح العام «ألف»، وهذه التسمية هي المشهورة في الدرس الصوقي التقليدي عند العرب . وقد ينعت أحياناً بـألف المد واللين ، أو بالألف الـلينة ، في مقابل الألف «الياپسة» التي يعنون بها الفمزة . وليس من النادر أن يطلقوا عليه «حرف علة» غير أن هذا النظر الأخير إنما يغلب تطبيقه في ميدان الصرف .

أما في العرف الصوقي الحديث فألف المد تسمى حركة ، وتعني بها الفتحة الطويلة ، التي تصور في الكتابة الصوتية Phonetic transcription تصويراً عاماً هكذا [aa] أو [a:] على أساس أن تكرار الرمز يعني طول الحركة ، كما في نحو قال : (a) qaal بالفتحة الطويلة (= ألف المد) في مقابل نحو كتب : kataba بالفتحة القصيرة .

ومن الطبيعي أن يعتمد تحديد هذه الحركة الطويلة على تحديد الحركة القصيرة المعروفة بالفتحة في التراث العربي والتي وضعوا لها الرسم التقليدي المعروف (-) للدلالة عليها . وبسبب هذا الاعتقاد هو اتفاق الحركتين في كل الخواص النطقية ، فيما عدا خاصية الكمية أو القررة الزمنية duration التي يستغرقها نطق كل منها ، والتي تستطيع – بالضرورة – اختلافاً من نوع ما في درجة افتتاح الشفاه .

والفتحة – كما هو معروف – هي إحدى الحركات الثلاث الرئيسية في اللغة العربية ، وهي تكمل مع أختيها – الكسرة والضمة – نظام الحركات في هذه اللغة –^(١) The vowel system of Arabic . ولهذه الفتحة – كما لغيرها من الحركات – خواص صوتية معينة ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بأكثر من طريق علمي على المستوى الصوقي .

١- يمكن تحديد الفتحة – كما يمكن تحديد غيرها من الأصوات – على أساس خواصها النطقية ، وما يرتبط بذلك من آثار معينة تصل إلى أذن السامع عن طريق الذبذبات المنتشرة في الهواء نتيجة حركات أعضاء النطق ، أو بعبارة أخرى ، فنستطيع

(١) لست هنا في مجال دراسة الحركات العربية بالتفصيل ، ومن ثم ليس من شأننا أن نشير إلى أي نوع من تلك الحركات الأخرى الإضافية التي قد تنساب إلى العربية أحياناً كالماءة بأنواعها ، أو تلك الحركات التي قد تكون خاصة بلهجـة (قديمة) دون أخرى .

أن نصف الفتحة (وغيرها) بالإشارة إلى ميكانيكية النطق ، وما تنتهي هذه العملية من أوضاع أعضاء النطق وحركاتها المختلفة ، وما ينتج عن ذلك من ذبذبات ومجات صوتية ملائمة لهذه الأوضاع والحركات ، وتصل إلى أذن السامع ، وتؤثر فيه تأثيراً معيناً.

وهذه النظرة – كما ترى – تتضمن ثلاثة جوانب متصلة غير منفصلة . الجانب الأول : جانب نطق articulatory ، والثاني طبيعي أو مادي physical أو acoustic ، كما يشار إليه أحياناً ، أما الثالث فهو سمعي audible . وسوف نعتمد في دراستنا هنا على الجانب الأول لأنه أوضحها وأهمها ، مشيراً إلى الجانب الثالث كذلك ؛ إذ لا نملك إهمال الآثار السمعية التي تصل إلى أسماعنا . أما الجانب الثاني فهو جانب دقيق بطبعته ويحتاج إلى تحليل صوقي معملي لا تتحمله البحوث الصوتية الدقيقة المتخصصة .

وهذه النظرة بجوانبها الثلاثة تدخل في نطاق علم الأصوات phonetics أو الفوناتيك ، بوصفه المفهوم الذي يركز جهوده على التالية المادية للأصوات ، أي على أساس أنها أحداث منظورة بالفعل speech-events في الموقف المعين .

٢ - يمكن تحديد الحركة (كما يمكن تحديد غيرها) بالنظر إلى وظيفتها في التركيب الصوقي ، أي بالنظر إلى قيمتها ومعانها الصوتية في الموقع المعين . ويتم ذلك عادة بطريق التقابل أو التبادل commutation بين الصوت المعين وغيره من الأصوات في سياقات متشابهة أو مماثلة comparable ، ك مقابلة الفتحة مثلاً في نحو جلسة (بفتح الجيم ، اسم معرفة) بالكسرة في نحو جلسة (بكسر الجيم ، اسم هبة) .

وهذا الجانب جانب وظيفي functional ، يعني بالأصوات من حيث وظائفها في تركيب اللغة ، لا بالأصوات من ناحيتها المادية النطقية الحالصة . فهو إذ ينظر إلى الفتحة مثلاً إنما ينظر إليها بوصفها وحدة unit أو عنصراً term في نظام system صوري معين ، لا بوصفها حدثاً صوتياً منظوراً .

فوظيفة هذا الجانب إذن التجريد abstraction وتنظيم المادة وتقديرها ، لا البحث في الأمثلة الجزرية الواقعية أو حصرها ودرسها بهذا الوصف . وهو إن عرض هذه الجزريات إنما يعرض لها بغرض التجريد والوصول منها إلى قواعد كلية . وربما يتضح الفرق بين هذا الجانب الوظيفي والجانب السابق بالمثال الآتي :

الفتحة من وجهة النظر الوظيفية وحدة صوتية تكون جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية ، وهي بهذا المعنى ليست كسرة أو ضمة . ولكنها من حيث النطق وأثاره السمعية ، (وهو ما يهم به الباحث الأول) قد تكون ذات صور نطقية متعددة ، وذات آثار سمعية مختلفة ، بحسب الموقع الصوتي الذي تقع فيه . فهناك مثلًا الفتحة المضخمة ، والفتحة المرققة ، وتلك التي قد تدعى بين بين . وهناك كذلك الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة إلخ .

هذه النظرة الثانية للأصوات دراسة وظيفية ، وإطارها العام هو علم وظائف الأصوات « phonology » أو الفونولوجيا .

ونحن في تعريفنا للفتحة سوف نأخذ في الحسبان الجانب النطقي وما يتعلق به أولاً ، ثم نخلص من ذلك إلى النظرة الوظيفية التي تنتهي بنا إلى تحديد الفتحة بوصفها وحدة صوتية أو جزءاً من نظام الحركات في العربية . وإنما كان ذلك الترجح منا لأن جانب الفونولوجيا — بالرغم من اختصاصه بمرحلة التجريد والتعميد — لا يمكن فصله فصلاً تاماً عن الفونوطيك ، فكلما هما مرتبطان بالآخر ومحتمل عليه .

الفتحة بوصفها حركة ينطبق عليها (من وجهة النظر الفونوطيكية) التعريف العام للحركات ، ذلك التعريف الذي ينتمي خاصتين أساسيتين هما .

حرية مرور الهواء خلال الحلق والفم ، وذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بها . أو بعبارة أخرى — كما يقول علماء الأصوات — : الحركة صوت يحدث أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقاً من خلال الحلق والفم ، دون أن يقف في طريقه عائق أو حائل ، ودون أن يضيق مجراه الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسماً ، ودون أن ينحرف عن وسط الفم إلى الباحثين أو أحدهما . وهي في العادة صوت مجهر (١) .

أما تحديدها بوصفها فتحة فيعتمد على عاملين مهمين ، هما وضع اللسان في الفم والشكل الذي تتخذه الشفاه عند النطق .

(١) انظر : دانيال جوز : An Outline of English Phonetics, p. 23. وروبنس : « علم اللغة العام : عرض تمثيلي » ص ٩٤ ، وبلاك وترميرج « موجز التحليل اللغوي » ص ٢٥،١٨ . ومن رأى جوز أن الحركات دائماً مجهرة في الكلام المادي ، ولكن ينعدم هذا المظهر في الوشوه Whispered Speech . أما الباحثون الآخرون فيرون أن جهر الحركات هو القاعدة العادلة ولكن هناك لغات عديدة بها حركات مهمومة في الكلام المادي . أما « هيذر » في كتابه General Phonetics فيرى أن الحركات قد تكون مجهرة أو غير مجهرة وبن هذه الحالة الأخيرة الحركات في الوشوه وقد تسمى حينئذ « مهمومة » انظر المراجع السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

أما بالنسبة للحالة الأولى فاللسان مع الفتحة العربية يكاد يكون مستوياً flat في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه ، وربما ينحو هذا الارتفاع نحو الخلف قليلاً . فالفتحة بهذا الاعتبار حركة متسعة أو منفتحة open . وتدل هذه التسمية على الاتساع النسبي الواقع بين اللسان في وضعه المذكور وبين سقف الحنك الأعلى .

والملاحظ أن الشفاه حال النطق بالفتحة تكون في وضع محايد neutral . أي غير مضمومة not ro eed ، وغير منفرجة not spread . (ضم الشفاه يكون مع الضمة ، وإنفراجها مع الكسرة) ، أو بعبارة أخرى تكون الشفاه معها مفتوحة ، ومن هنا كانت تسميتها « بالفتحة » (١) .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الوصف إنما ينطبق على الفتحة بوصفها نطاً أو جنساً a type or a class of sounds ينضم تحته عدد من الفتحات التي قد يأخذ اللسان معها أوضاعاً مختلفة من حيث درجة ارتفاعه وانخفاذه ومن حيث جزو المرتفع أو المنخفض : فهو الجزء الأمي أم الخلقي .

وهذا الوصف ذاته – وإن كان مبنياً على أساس النطق (أو النظرة الفوناتيكية) – يقرب أن يكون وظيفياً أو فنولوجياً لا هممه بالأعماط لا بالجزئيات والأمثلة النطقية المختلفة Variants . ومهما يكن الأمر ؛ فالفتحة بصورها النطقية المتعددة ليست إلا وحدة صوتية واحدة من الناحية الفنولوجية الوظيفية . ذلك لأن هذه الصور ليست إلا صوراً سياقية تنتج عن اختلاف الواقع الصوتي في التركيب ، وليس تفرد كل صورة منها بقيمة لغوية تختلف عن قيمة الآخريات . إنها جميراً من هذه الناحية الأخيرة – ناحية الوظيفة والقيمة اللغوية – تمثل كلاً أو نوعاً من الحركات هو ما اتفق على تسميته بالفتحة .

والفتحة بهذا المعنى الوظيفي ليس لها من مدلول أكثر من كونها ليست كسرة أو ضمة ، وهي تتبادل السياقات الصوتية معهما . تقول مثلاً :

جلسة (فتح الجيم) × جلسة (كسر الجيم) .

وبرد (فتح الباء) × برد (بضم الباء = ثياب) .

فتلاحظ وقوع الفتحة موقع الكسرة والضمة وتبادلها لامواقع معهما . وقد أدى هذا

(١) من هنا يظهر أن هذه التسمية تسمية علمية بارعة ، وقد توصل إليها أبو الأسود الدؤلي منذ مئات السنين ، كما تبدو من تلك القصة المشهورة المروية عنه في هذا المجال .

الوقوع وهذا التبادل إلى اختلاف المعنى في الحالتين ، كما هو واضح من الأمثلة . وهذا يعني أن الفتحة هنا ذات وظيفة لغوية ؛ إذ استطاعت أن تفرق بين المعانى في الكلمات المشابهة في كل مكوناتها الصوتية ، باستثناء نفسها . وهذه الوظيفة هي وظيفة الفتحة بهذا الوصف ، أى بقطع النظر عن صورها وأمثالها الجزئية المتعددة من فتحة مفخمة ومفرقة وبين بين إلخ . والأوصاف السابقة يجانيها الموناتيكي والفنونولوجي أو النطقي والوظيفي تتطبق في عمومها على الفتحة الطويلة (= ألف المد) ؛ إذ هي مثل الفتحة القصيرة في كل ما ذكرنا باستثناء خاصتين فرعبيتين .

أولاًهما : تظهر في فرق الكمية ؛ حيث يستغرق نطق الفتحة الطويلة زمناً أطول نسبياً من نطق القصيرة . وتصبح هذه الخاصية ظاهرة نطقية أخرى ، هي أن حياد الشفتين (المعهود في نطق الفتحة القصيرة) يميل إلى اتخاذ وضع مختلف إلى حد ما ، يظهر هذا الوضع في ازدياد درجة الاتساع بينهما ، بسبب خاصية الطول في الفتحة الطويلة دون القصيرة .

ونعني بالخاصية الثانية التي تفرد بها الطويلة دون القصيرة أن الفتحة الطويلة إنما تقارن وظائفها اللغوية في التركيب بوظائف الكسرة والضميمة الطويلتين – لا الصغيرتين – أى والمد وياه ، كما ترى في نحو :

قاما (للمنى) × قوى (أمر المخاطبة) .
وقداما («) × قوموا (أمر جماعة الذكور) .

حيث وقع التبادل هنا بين الحركات الطويلة في سياقات صوتية متماثلة ، وحيث أدى هذا التبادل إلى التفريق بين المعانى .

نخلص من كل ما تقدم إلى أن ما يسمى «ألف المد» في التراث التقليدي ليس إلا حركة ، هي الفتحة الطويلة .

أما كونها حركة فلا تصفها بخواص الحركات بعامة . وتتأخض تلك الخواص في صفة «الجهر» الذي ينشأ عن ذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق ، وفي أن هواءها عند النطق يخرج في الحلق والنفم حرراً طليقاً دون أن يعوقه عائق أو مانع دون أن ينحرف إلى أحد الجانبين أو كليهما . أما كونها فتحة فلانطباق الخواص النطقية لفتحة عليها ، باستثناء خاصيّي الطول وإمكانية التبادل في الواقع الصوتية مع الواو والباء ، لا مع الكسرة والضميمة القصديرتين ، كما سبق أن ذكرنا .

فالفتحة في العربية إذن وحدة واحدة ، ولكنها قد تكون قصيرة وعلامتها الكتابية . () أو طويلة وعلامتها [] وهي ما تسمى ألف المد . وتتفق هاتان الصورتان للفتحة في ظاهرة صوتية أخرى مهمة ، تلك هي ظاهرة التفخيم والترقيق وما بينهما .

فالفتحة بذاتها لا تتصف بتfxim أو ترقق ، وإنما تعتبرها هذه الظاهرة في السياق أي بسبب تأثيرها بما يجاورها من الأصوات ؛ فهي إذن ظاهرة سياقية contextual كما يظهر في نحو :

صبر - قبر - سبر

حيث فحتمت الفتحة في المثال الأول ، ورقت في الثالث ، ولكنها بين الحالتين في المثال الثاني . وهذا الاختلاف في الدرجة يرجع إلى الأصوات السابقة عليها في هذه الكلمات . فهي في الكلمة الأولى مسبقة بصوت مفخّم هو الصاد ، وفي الثانية بالسين وهو صوت مرفق . أما في المثال الثاني فهي راقعة بعد القاف وهو صوت بين بين أي بين التفخيم والترقيق . وكذلك الحال في الفتحة الطويلة (= ألف المد) ، حيث لا تتصف بذاتها بهذه الظاهرة بدرجاتها المختلفة . قارن :

صاد - قاد - ساد

حيث كانت «الألف» (= الفتحة الطويلة) مفخّمة في الكلمة الأولى ومرفقة في الثالثة ، ولكنها بين الدرجتين في المثال الثاني . وبسبب هذا الاختلاف إنما هو السياق نفسه . ومن الجدير بالذكر أن عالماً عربياً قد لمح هذه الحقيقة ، وهي أن ما تخصّص بهما الألف (= الفتحة الطويلة) من تفخيم (أو ترقق بطبيعة الحال) إنما سببه السياق ، أما هي ذاتها فلا توصف بتfxim أو ترقق . يقول ابن الجوزي : ومن الحروف «الحرروف المستفلة وضدّها المستعملة . والاستعلاء من صفات القوة . وهي سبعة يجمعها قوله ؟ قظ خص ضغط ، وهي حروف التفخيم على الصواب ، وأعلاها الطاء ، كما أن أسلف المستفلة الياء . وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباقي (١) ، ولا شك أنها أقواها تفخيمها . وزاد مكى عليها الألف . وهو وهم ؛ فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق أو تفخيم (٢) .

(١) حروف الإطباقي أربعة هي : الصاد والضاد والطاء والظاء .

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجوزي - ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

فابن الجزرى هنا يبني كون الألف مفعمة أو مرقة بذاتها ، وهذا قول سايم ولا شك ، غير أنه قصر خضوع الألف لهذه الظاهرة على الحالات التي تكون فيها تالية للأصوات التي تؤثر فيها . وكان الأوفق به أن يعمم الأمر فيرجعها إلى الموقع أو السياق بعامة ، لتدخل الحالات الأخرى التي يحدث فيها التأثير بالأصوات التالية لها أيضاً ، كما يظهر مثلاً في نحو :

فاض باض ،

حيث تأثرت الألف بتضخيم الأصوات التالية لها (لا السابقة عليها) ، وكان مقتضى كلامه أن تكون مرقة في مثل هذه الحالات لسبقها بأصوات مرقة .

« وأما ابن جنی فلم يذهب هذا المذهب الدقيق على ما يبدو . إنه لم يربط تفخيم الألف (أو ترقىقه) بالسياق أو الموضع ، وإنما يفهم من كلامه أن الألف قد تفخم (أو ترقق) بذاتها أي يقطعن النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات . يقول :

« وأما ألف التفخيم فهي التي تبجدها بين الألف والواو ، نحو قوله : سلام عليك وقام زيد . وعلى هذا كتبوا الصلاوة والزكوة والخيرة بالواو ، لأن الألف ماتت نحو الواو » .

فابن جنى ها هنا يشعرنا بأن التفحيم من صفات الألف ذاتها ، كما يشعروننا بأن هناك أكثر من صورة لنطقها بقطع النظر عن سياقها الصوتي .

والظاهر على كل حال أن هذا العالم كان يتكلّم عن الألف في ميّة معينة أو مستوى لغوي معين ، بدليل أنّه عدّ هذا النطق داخلاً في إطار ما سماه الأصوات أو الحروف المستحسنة⁽¹⁾ ومعناه أن تفخيم الألف جائز وإن لم يكن هو الأصل فيها . وفي ظننا أن هذا النطق اللهجي – غير المرتبط بالموقع والساق – متأثر بنطق أجنبى عن العربية في مستواها الفصيح ، بدليل أمثلته الأخرى في بقية النص ، وهى « الصلة والزكوة » إلخ ، وهى كلمات سوريانية الأصل على ما نعلم .

ويجب أن نعرف على كل حال أن التفخيم في الألف (والحركات العربية كلها) ليس ظاهرة «fonemic» phonemic ، أي ليس ظاهرة من شأنها التفريق بين المعاني في الكلمات المماثلة في تركيبها الصوتي ، فيما عدا هذه الظاهرة نفسها . وإنما التفخيم هنا ظاهرة تطريزية prosodic ، هي خاصة السياق كله وناتجة عنه . فالتفخيم هنا مختلف عن التفخيم في الطاء

(١) سر صناعة الاعراب لابن جني - ١ ص ٥١ و ٥٦ .

من نحو طاب ؛ إذ هذا الأخير تفخيم « فونيسي » ؛ إذ كان وجوده مفرقاً يميزاً للمعنى ، كما يظهر من مقارنة : طاب بمثيل ناب .

ففي « طاب » تفخيم واضح في الحدث اللغوي كله ، ولكن تفخيم ذو معنى لغوي في الطاء (إذ هو يميزها من الناء) وتفخيم سياق تطريزي في الألف (والباء كذلك) ، سببه وجود هذه الطاء .

هذا القول الموجز الذي سقناه فيما يتعلق بألف اللام وخصوصها من وجهة النظر الحديثة من شأنه أن يقود إلى عقد مقارنة بين هذه النظرة وما رأه علماء العربية في الموضوع نفسه . ولكننا رأينا أن نرجح الكلام على هذه المقارنة لنعود إليه في دراسة خاصة تضم الواو والباء كذلك ، لأن هؤلاء العلماء قد تناولوا هذه « الحروف » الثلاثة معاً ، وأتوا فيها بأحكام تنسحب عليها جمياً بصفة عامة .

الواو والياء

يطلق كل من الواو والياء على مدلولين صوتين مختلفين . فهما اسمان لـ الواو والياء ، في نحو ندنو ، نرى *nadnuu* ، وهما كذلك يدلان على الواو والياء مثل وهب ،
يهب *yahabu* ، *wahaba* ، *qawm* ، *bayt* :

والواو والياء في الحالة الأولى حركتان خالستان ، وتعني بهما الضمة والكسرة الطويلتين ، ومن ثم كانوا عنصرين أو مثاليين من أمثلة الحركات في اللغة العربية ، أما في الحالة الثانية فيعرفان في الدرس الصوتي الحديث « بأنصاف حركات » semi-vowels ، ولكنهما ينضمان إلى تلك المجموعة من الأصوات المعروفة بالأصوات الصامتة Consonants .

ولكن السؤال الآن هو : كيف يمكن التمييز بين الحالتين ؟ أو بعبارة أخرى : ما أسس التفريق بين هذين المدلولين ؟ وما حدود كل منهما ووظائفه في اللغة العربية ؟

نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة من زاويتين صوتين مختلفتين ، زاوية فوناتيكية ، تعنى بالنطق وأثاره المادية والسمعية ، زاوية فنولوجية ، توجه اهتمامها نحو الوظيفة الخلوية لهذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة العربية ، وسوف نأتي بذلك كله في فرصة أخرى إن شاء الله .

للبحث بقية

مراجع البحث

- ١ - إبراهيم أنيس (دكتور) :
الأصوات اللغوية ، (دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٦١ م) .
- ٢ - إبراهيم أنيس (دكتور) :
بحث في اشتغال حروف العلة (مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثاني سنة ١٩٤٤) .
- ٣ - إبراهيم أنيس (دكتور) :
أصوات اللغة عند ابن سينا ، (مجموعة بحوث مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين لجمع اللغة العربية ، سنة ١٩٦٣) .
- ٤ - الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد :
تهذيب اللغة (الجزء الأول ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة سنة ١٩٦٤) .
- ٥ - ابن الجوزي ، أبو الحسن محمد بن محمد الدمشقي :
النشر في القراءات العشر (المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة) .
- ٦ - ابن الجوزي ، أبو الحسن محمد بن محمد الدمشقي :
من الجزرية بشرح شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري (المكتبة التجارية
سنة ١٩٥٠) .
- ٧ - ابن جنی ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص ، تحقيق الأستاذ محمد على النجار (طبع دار الكتب المصرية
سنة ١٩٥٦) .
- ٨ - ابن جنی ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملاه
(مصطفى الباف الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .

- ٩ - ابن سينا ، أبو علي الحسين :
أسباب حدوث الحروف ، تحقيق حب الدين الخطيب (مطبعة المؤيد
سنة ١٣٢٢ھ).
- ١٠ - ابن مسعود ، أحمد بن علي :
مراوح الأرواح في علم الصرف ، وله شرحان لدبيكتفوز وابن كمال باشا ، (ط ٢ ،
مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٣٧).
- ١١ - ابن يعيش ، أبوبقاء موفق الدين :
شرح المفصل للزمخشري.
- ١٢ - تمام حسان (دكتور) :
مناهج البحث في اللغة (مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٥).
- ١٣ - حفيظ ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (الطبعة الثانية مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨).
- ١٤ - الخليل بن أحمد :
كتاب العين (الجزء الأول) ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش (مطبعة الغانمي ،
بغداد سنة ١٩٦٧).
- ١٥ - الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله :
البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (عيسى البابي الحلبي
وشركاه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧).
- ١٦ - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :
كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية بيولاقي).
- ١٧ - السيوطي ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن :
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق جاد المولى وأخرين (دار إحياء الكتب العربية
(عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٨).
- ١٨ - عبد الرحمن أيوب (دكتور) :

أصوات اللغة (مطبعة الكيلاني ، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨) .

١٩ - عبد الصبور شاهين (دكتور) :
التفكير الصوتي عند العرب .

وهو ترجمة لبحث بالفرنسية للأب هنري فليش (مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٢٣ سنة ١٩٦٨) .

٢٠ - محمود السرعان (دكتور) :
علم اللغة (دار المعرفة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢) .

* * *

21 — Bloch, B. & Trager, G.L. :

Outline of Linguistic Analysis (Linguistic Society of America, 1942)

22 — Gairdner, W.H.T. :

The Phonetics of Arabic, (Oxford University Press, 1925).

23 — Heffner, R.M.S. :

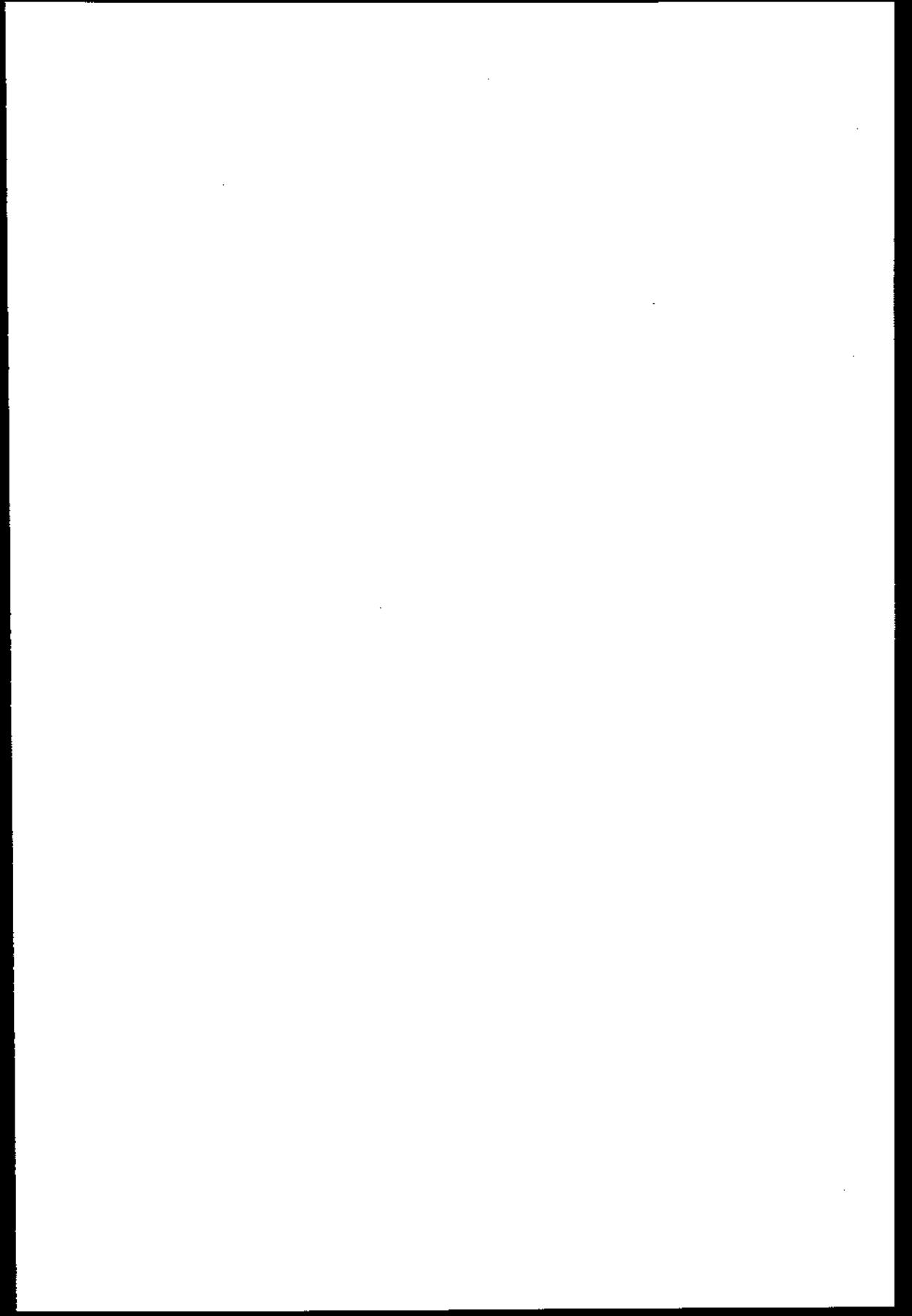
General Phonetics (The University of Wisconsin Press 1960).

24 — Robins, R.H. :

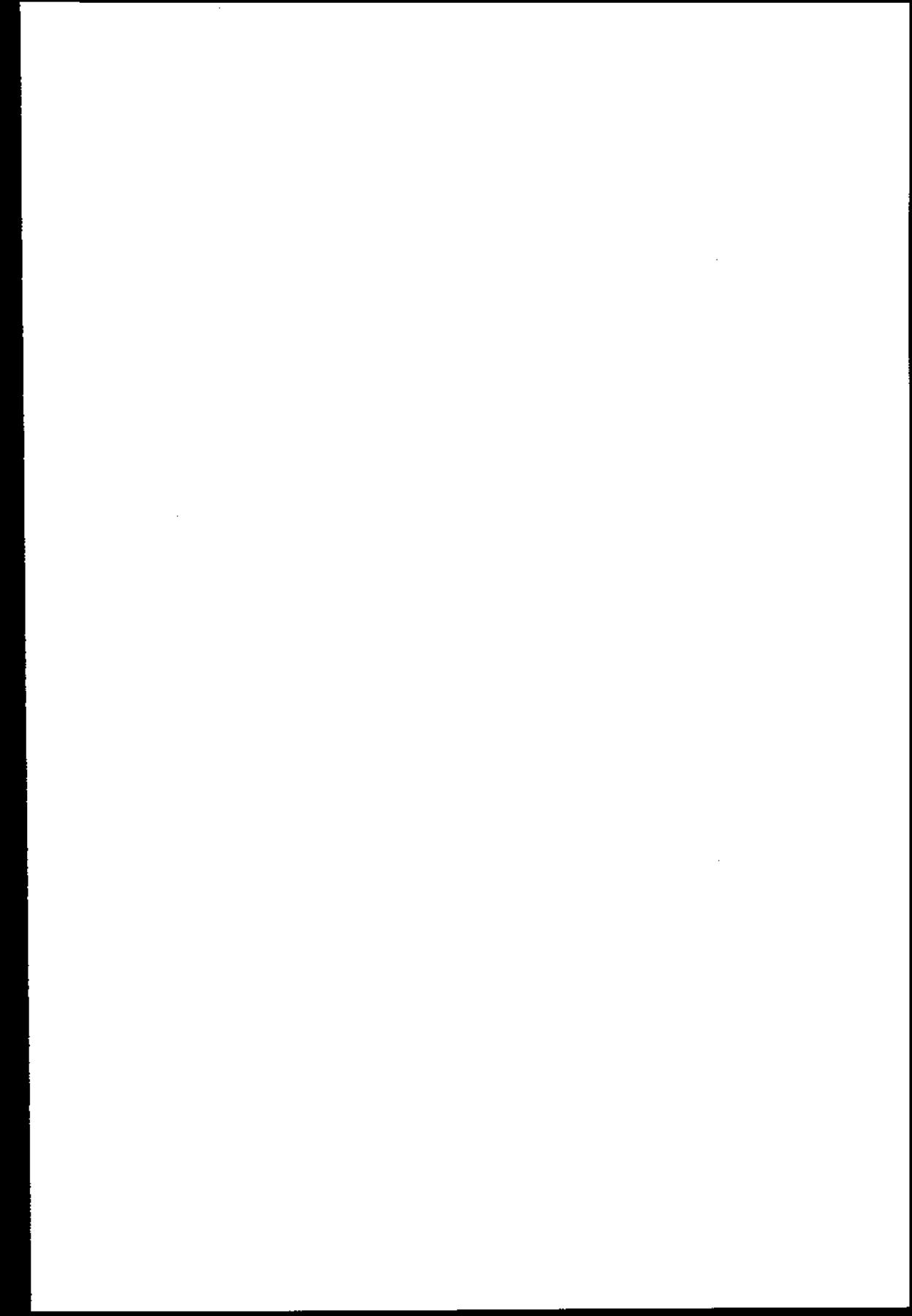
General Linguistics : An Introductory Survey (Longmans, Green & Co. Ltd. 1964).

25 — Wright, W. :

A Grammar of the Arabic Language, translated from the German of Caspari, (third ed., Cambridge University Press, 1951).



همزة اللوصل



همة الوصل

هناك قاعدتان مشهورتان في التراث اللغوي عند العرب ، تنص أولاهما على أنه « لا يوقف على متحرك » ، وتقرر الثانية أنه « لا يجوز الابتداء بالساكن ». والمفروض أن هاتين القاعدتين — كغيرهما من القواعد — قد استخلصهما علماء اللغة من الأحداث الكلامية الفعلية ، ومن الأمثلة الجزئية للواقع اللغوي .

ويبدو حتى هذه اللحظة أن القاعدة الأولى — بوصفها قاعدة — قد استوفت شروطها ، وكانت لها خواصها ، إذ لم يرد عندهم ما ينافيها ، وليس هناك من القوانيين الصوتية ما يعارضها أو يحول دون تصديقها .

أما القاعدة الثانية فتتضمن قضية تدعو إلى المناقشة والنظر ، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان تلك القاعدة الأخرى التي ارتبطت بها دائمًا في الدرس اللغوي التقليدي ، والتي أتى بها علماء العربية لتصبح لهم قاعدتهم الأساسية أو لتكملها . هذه القاعدة الأخرى التكميلية تمثل في تصریح اللغويين بوجوب « اجتلاف همة » ، ليتوصل بها إلى النطق بهذا الساكن الذي منعوا جوازه .

هذه المهمزة الجبلية سميت « همة وصل » ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في سبب هذه التسمية :

١ — قيل : إنها سميت كذلك من باب المجاز « لعلاقة الضدية ، لأنها تسقط وصلا ، فكان حقها أن تسمى همة ابتداء » .

٢ — وقيل : لا مجاز ، بل « سميت بذلك لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن » . واعتراض

٣ — وقال البصريون : « سميت بذلك لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ». واعتراض عليهم بأنه كان من اللائق حيثند أن تسمى همة الوصل أو التوصل ، لا الوصل ^(١) .

ومهما كان السبب في هذه التسمية فقد انفق هؤلاء العلماء على أن همة الوصل تظهر

(١) حاشية المنصري على ابن عقيل ، ج ٢ ص ١٧٩ .

وتحققت نطقاً في ابتداء الكلام ، ولكنها تسقط في درجه ، كما اتفقا على الدافع إلى اجتلاها ، وهو تغدر النطق بالساكن ، أي الصوت غير المبوع بحركة ، أو المشكل بالسكون في اصطلاحهم .

هذا الدافع — وهو هنا يمثل القاعدة الأساسية في هذه القضية — أمر فيه نظر ؛ إذ لا تخلو المسألة من أحتمالين اثنين . أحدهما أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام متغدر أو مستحيل استحالة مطلقة ، بقطع النظر عن وقوعه بالفعل أو عدم وقوعه .

الثاني : أن هذا النطق متغدر أو مستحيل بحسب الواقع والحقيقة ، لأنه لم يسع من أفواه العرب ، ومن ثم أصبح خاصة من خواص لغتهم ، وهذا جيء بهمزة الوصل للتخلص من هذا التغدر أو تلك الاستحالة .

أما الاحتمال الأول فردود ؛ إذ النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمر ليس متغدراً أو مستحيلاً : لا في الواقع ، أو التصور ، أو كليهما . كما لا نظن أن العربي في الماضي أو الحاضر يعجز جهازه النطقي عن أداء هذه الظاهرة الصوتية . وقد جاءت عبارة بعضهم بما يفيد إمكانية هذا النطق وبما يوحى بجواز وقوعه . يروي الصبان عن السيد الحريري والكافوري أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام «ممكن لكنه مستئجل»^(١) . بل هناك ما هو أوضح من هذا وأصرح ، حيث ورد عن بعضهم ما يشير — بالنص — إلى وقوع ذلك بالفعل في اللغة العربية . يروي الشيخ شمس الدين أحمد المعروف بد يكنفوز أن «الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعني حرف مد ممتنع بالاتفاق . وأما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المدقن جوزه قوم»^(٢) .

وهذا الذي ذكره هذا الشيخ لا يخلو من واحد من اثنين . فهو إما تجويز من المتكلمين (أو بعضهم على حد هذه الرواية) ، أي وقوعه منهم . وهذا أهم شيء في الموضوع ، إذ المتكلم — في نظرنا — هو مصدر القواعد اللغوية وأساسها الأول . وإنما أنه تجويز من بعض العلماء . وهو احتمال يؤدي إلى التبيجة نفسها ؛ إذ من المفروض — بل من الضروري — أن يستتبطن العلماء قواعدهم من الواقع اللغوي المنطوق بالفعل .

(١) حاشية الصبان على الأشیفج ٤ ص ٢٠٥ .

(٢) شرح مراج الأدوارج من ١٢٠ ؛ والمراد بالساكن في قوله : «الساكن الصامت» المشكل بالسكون أي غير المثان بحركة والمقصود بالصامت هو ما يطلق عليه Consonant بالإنجليزية .

ويعنى ذلك في الحالتين أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام ظاهرة حقيقة وقعت في كلام الناس في فترة من تاريخ العربية . غاية الأمر أن بعض الدارسين استطاعوا بقوة ملاحظتهم ودقة حسهم أن يدركوا هذه الظاهرة الصوتية . على حين عجز آخرون عن هذا الإدراك ، لاما لصعوبة ذلك عليهم . أو لعيوب ترجم إلى ذات أنفسهم . ولكن ذلك بالطبع لا يقدح في حقيقة الموضوع . وهي حدوث ظاهرة النطق بالساكن في ابتداء الكلام في العربية أو إحدى لهجاتها ، كما تشير إلى ذلك تلك الرواية السابقة .

ولعلنا إذا رجمينا في التاريخ اللغوي قليلاً إلى الوراء استطعنا أن نعثر على بعض المغائق العلمية التي من شأنها أن تقوى هذا الادعاء الذي ندعوه أو هذا الافتراض العلمي الذي نفترضه . تروي لنا كتب اللغة أن ظاهرة النطق بالساكن في أول الكلام ليست ظاهرة غريبة عن اللغات السامية ، أو عن بعضها في أقل تقدير ، إذا قصرنا أدلةنا على المسجل منها بالفعل بالنسبة لهذه الظاهرة . يقرر الدارسون في حمل البحوث السامية أن اللغة السريانية عرفت النطق بالساكن في ابتداء الكلام . وأن ذلك كان يحدث في سياقات تقابل مجموعة من الواقع اللغوية التي يقتضي بعضها وجود همزة الوصل في اللغة العربية والتي لا يقتضي بعضها وجود هذه الهمزة ، كما يتبيّن لنا ذلك من الأمثلة التالية :

= اقتل	(قطل)	q ^o tol
= اسمع	(شمع)	s ^o mo ^c
= أكتب	(كشف)	k ^o tob
= أبلغ	(بلغ)	bla ^c
= خفت	(دخل)	dha ^c j

ويخيل إلينا أن هذه الظاهرة كانت موجودة كذلك بالفعل في اللغة العربية ، غير أن النحاة العبرانيين – متأثرين بالقاعدة العربية : لا يجوز الابتداء بالساكن – افترضوا وجود نوع من التحرير الحفيظ سموه « شقا » . كما في نحو :

= اقتل	(قطل)	q ^o tol
= احرس	(شرم)	s ^o mor
= اسأل ^(١)	(سؤال)	s ^o al

(١) تفضل مشكوراً ، فأمدنا بهذه الأمثلة السريانية والعربية ، الدكتور رمضان عبد الثواب .

ووالواقع أن ظاهرة النطق بالساكن في أول الكلام ليست مقصورة على التراث اللغوي القديم، بل هي موجودة كذلك في الالهجات العربية الحديثة المنتشرة في أرجاء الوطن العربي . ففي لهجة لبنان مثلاً (وبخاصة لهجة الدروز والقطاع الشمالي كله) توجد هذه الظاهرة في مجموعة من السياقات اللغوية ، من أهمها :

- ١ - كل سياق لغوي يقتضي وجود همزة الوصل في اللغة الفصحي ، على القول بوجودها ، نحو : « ضروب » (فعل أمر = *druub*) . افتتح (فعل ماض = *infatah*) .
- ٢ - أول كل فعل مضارع ماضيه في الفصحي على وزن فعل بتشديد العين (فيها عدا صيغة المتكلم حيث تمحذف المهمزة نهائياً نحو : يوفق [*ywaffaq*])
- ٣ - أول مضارع الفعل الأجوف الثلاثي (ما عدا حالة المتكلم حيث تمحذف المهمزة نهائياً كالسابق) نحو [*nruuh*]
- ٤ - أول كل كلمة هي اسم فاعل أو مفعول من الرباعي المضعف العين . مثل مجرب [*mjarrib*] . موفق [*mwaffaq*]

وقد ارتبطت بهذه الظاهرة - ظاهرة النطق بالساكن ابتداء - ظاهرة أخرى يستحيل وقوعها في اللغة الفصحي بحسب ما نص عليه علماء هذه اللغة . تمثل هذه الظاهرة في صورتين رئيسيتين ، هما :

- ١ - وجود مقطع مكون من صوت صامت واحد *consonant* . أو ما يمكن أن يشار إليه بالنمط : *c* (*c* = *consonant*) ، ويكون هذا المقطع عادة في أول الكلمة نحو : ضروب . *c / cvvc=d / ruub*
- ٢ - التقاء ساكنين . أو اجتماع ثلاثة أصوات صامته متالية ، والثالث منها فقط متلو بحركة نحو : سعد *st^cidd*

وقد نتج عن ذلك وجود مقطع يبدأ تركيبه بصوتين صامتين أي *[consonant + consonant]* *[cc]* = ويقع هذا المقطع عادة في المركز الثاني من الكلمة : سعد : *c / ccvcc = st^cidd* ولكن هذا النط المقطعي الذي يبدأ بصامتين *[cc]* غير كثير الورود في هذه الالهجة ، لأنه مقصور على حالة واحدة معينة . هي صيغة ما أصله « استفعل » وفروعها في اللغة

(١) يستثنى من ذلك همزة أداة التعريف ، حيث تطورت إلى كسرة في هذه الالهجة .

الفصحي . على أن يكون عن الكامة ولامها من جنس واحد ، نحو سعيد ، أو تكون عنده حرف مدنحو سراح : [c / ccvc = straah]

وظاهرة النطق بالساكن نلحظها كذلك في لهجة القاهرة . نحن لا ننكر أن هذه اللهجة قد احتفظت بهمزة الوصل في أماكنها التقليدية . بل نضيف إلى ذلك . فنقول إننا نسمعها أحياناً من بعض المتقين وأنصافهم كما لو كانت همزة قطع . ولكننا مع ذلك نلاحظ أن هذه اللهجة قد تكون لنفسها نماذج وأنمطاً من الصيغ يبدأ أطها بصوت صامت ساكن أي غير متبع بحركة .

من أشهر هذه النماذج وأوضحتها في نظرنا حتى الآن صيغ الفعل الماضي من الثلاثي الموزون على فعل (فتح فكسر) في الفصحي ، وذلك عندما يتصل هذا الفعل بضياء الرفع المتصلة . يقولون :

فهم : *fihim* ولكن فهمت : *fhimt*
شرب : *sirib* ولكن شربت : *sribt*

وهذا يعني بالضرورة أن اللهجة القاهرة قد طورت نفسها تركيباً مقطعيّاً من نمط جديد . هو [consonant = c] . كما في : فهمت [fhimt / c]. وموقعه أول الكلمة . وهو نمط غير معروف في الفصحي إذا أخذنا بكل ما رأاه علماء هذه اللغة من قواعد صوتية وصرفية .

كل هذا الذي قررنا إنما يمثل معلم على الطريق إلى تأكيد القول بإمكانية النطق بالساكن في ابتداء الكلام وعلى الاعتقاد بوقوع ذلك الصدق في اللغة العربية أو لهجاتها ، على الأقل في بعض فتراتها التاريخية . وليس من بعيد أن تكون هذه اللغة أو لهجتها قد خضعت فيما بعد لشيء من التطور ، ظهر أثره في حدوث صوت في أول الكلمات التي كانت تبدأ بالساكن قبل وجود هذا الصوت الذي سماه علماء العربية « همزة الوصل » .

وهذا الافتراض يقودنا إلى التفسير الثاني لقاعدتهم المشهورة : « لا يجوز الابتداء بالساكن » هذا التفسير - بحسب فهمنا لكلامهم - هو أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام لم يقع من أفواه العرب ، وإنما الذي وقع هو نطقهم بهمزة وصل احتجبت للتخلص من هذا المنوع في سياقات معينة .

ورأينا في هذا التفسير الثاني يتلخص في هذه العبارة : على فرض التسليم بصحمة القراء بأن العرب لم ينطقوا بالساكن في ابتداء الكلام ، إننا نشك في أن يكون المنطوق في هذه السياقات المعينة همزة . ولا يغير من ظتنا هذا وصفها بأنها للوصل أو لغيره . ويعتمد اتجاهنا في هذه القضية على مجموعة من الأدلة العلمية المستقاة من خبرتنا الصوتية ونطقتنا الفعلية للغة العربية ومناقشاتهم لهذه المهمزة ومشكلاتها .

إن هذا الصوت الذي يظهر في أول « أضرب » و « استخرج » إلخ والذي يرمز إليه بالألف في الكتابة ليس همزة فيها نعتقد . إنه — على فرض وقوعه — نوع من التحريرات التي يسهل عملية النطق بالساكن . وهذا التحرير قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنه همزة ؛ إذ أن هواه يبدأ من منطقة صدور المهمزة وهي الحنجرة . ويبدو أن اللغويين العرب قد وقعوا في هذا الوهم ، ولكنهم لما أدركوا أن صفات هذا « الصوت » تختلف عن صفات ما سموه « همزة قطع » دعوا هذا « الصوت » الأول « همزة وصل » ، إشارة إلى خاصة من خواصها ، وهي « وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها » (١) .

وحقيقة الأمر — في نظرنا — أن هذا « الصوت » الذي سموه في الواقع التي نصوا عليها إنما هو ذلك التحرير ، أو ما نفضل أن نسميه « الصوبيت » الذي يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة وهي التوصل إلى النطق بالساكن .

أما أدلةنا على أن هذا « الصوت » ليس همزة (على الأقل في الأصل قبل تطاوره إلى همزة أو ما يشبهها في أفواه العامة وأنصار المثقفين فكثيرة ، نجملها فيما يلي :

الدليل الأول :

طبيعة التكوين الصوتي للهمزة تناقض الغرض الذي من أجله جاءت همزة الوصل ، وهو التوصل إلى النطق بالساكن ، أو تسهيل هذه العملية ، بعبارة أخرى . وقد جاء في كلامهم ما يفيد الإشارة إلى هذا الغرض من احتلال المهمزة ، فيسميهما التحاليل مثلاً « سلم للسان » (٢) ، ويري أن « الألف التي في استحنتك واقشعر واستحنف وأسبكـرـ ليست من أصل البناء . وإنما أدخلت هذه الألفات في هذه الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً

(١) انظر آرایم المختلفة في سبب تسميتها « همزة وصل » . ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) شرح مراح الأرواح من ٥٥ .

وسلماً للسان إلى حرف البناء ، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من المتردف يحتاج إلى ألف الوصل ^(١) .

فاللف الوصل إذن « صوت » جيء به لتسهيل النطق بالساكن الذي هو الأصل ، لكن عدل عنه لصعوبته . وما كانت المهمزة — بوصفها همزة أو وقفة حنجرية — سلماً أو تمهدآ إلى النطق بالساكن . إنما على العكس من ذلك ، فهي حاجز ومانع في حقيقتها obstacle ، وفي نطقها صعوبة ظاهرة تناقض استخدامها للتبسيط والتيسير .

وتسبيبها همزة الوصل لا ينافي هذه الحقيقة . فهي همزة وصل ، لا لأنها سهلة في النطق ، أو لأنها تختلف — في النطق منعزلة — عما سموه همزة قطع . وإنما لأنها لا تسمح في درج الكلام ، أو لأنها تصبح « لا شيء » من الناحية الصوتية في الكلام المتصل . وهذه ظاهرة صوتية فنولوجية phonological feature تعرض غيرها من الأصوات وبخاصة الحركات في وصل الكلام word - junction .

الدليل الثاني :

كون « ألف الوصل » همزة يوقعنا فيها أردانا التخاص منه . فالهمزة — وحدتها — صوت ساكن خال من الحركة . فكيف إذن نبدأ بالساكن على حين نريد التخلص منه ؟ لقد تباهى إلى هذا التناقض بعض الأذكياء منهم ، كابن جنى وغيره من اللغويين . فتساءلوا : جاءت همزة الوصل ساكنة ، ثم حركت ؟ أم أنها جاءت متخركة ؟ اختلفت الإجابات عن هذا السؤال وتتنوعت إلى اتجاهين !

أحددها : يذهب إليه ابن جنى وهو أن همزة الوصل « حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى ، ولا يلاحظ له في الإعراب . وهي في أول الحرف (يعني الكلمة) كالماء التي ليبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في : وا ز ي داه ، و وا ع م راه ، و وا م ي ر المؤمنيناه . فكما أن تلك ساكنة فكل ذلك كان ينبع في الألف (يعني همزة الوصل) أن تكون ساكنة . وكذلك أيضاً نون التثنية ونون الجمجمة ونون التنوين ، هؤلاء كلهم سواكن . . . فلما اجتمع ساكنان ، هي والحرف الساكن بعدها ، كسرت لالتقاءهما ؛ فقللت : ا ضرب . ا ذهبت .

(١) كتاب العين الخليل بن أحد ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش : ج ١ ص ٥٤ .

ولم يجز أن يتحرك ما بعدها لأجلها . من قبل أنك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضاً في أول الكلمة ساكنة ، فكان يحتاج لسكونها إلى حرف قبلها محرك ، يقع الابتداء به . فلنلما حركت هي دون ما بعدها^(١) . وقد تبع ابن جنی في رأيه هذا كل من الرضی وابن الحاجب ، على ما فيروی ابن کمال باشا^(٢) .

ويبدو أن ابن جنی قد تأثر برأى أستاذة أبي على الفارسی في ذلك . يروی الصبان عن السیوطی في المجمع أن البصریین اختلفوا في كيفية وضع همزة الوصل ، « فقال الفارسی وغيره اجتلت ساکنة ، لأن أصل المبني السکون ، وكسرت لالتقاء الساکنین »^(٣) .

ويرى شمس الدین أحمد صاحب أحد شرحی المراح أن هذه الكیفیة لوضع الهمزة تمثل رأی الجمهور ، فھی – عندھم – اجتلت ساکنة « لما فيه من تقليل الزیادة ، ثم لما احتجج إلى تحریکها حركت بالکسرة لأنھ أصل في تحریک الساکن »^(٤) .

الاتجاه الثاني يرى القول باجتلابه متخرکة « لأن سبب الإیمان بها التوصل إلى الابتداء فوجب كونها متخرکة كسائر الحروف المبدوء بها ». وهذا رأی جماعة من البصریین على ما يفهم من کلام الصبان^(٥) ، كما هو رأی ابن کمال باشا الذي يرفض اتجاه ابن جنی السابق ، ويذهب إلى أن ما قوله أبو الفتح « باطل لأنھ يلزم العود إلى المھروب عنه . وهو المھرب عن حرف ساکن إلى حرف آخر ساکن مثل الأول ». وعنده أن « الحق زیادتها متخرکة ثلثاً يلزم المھظور »^(٦) .

وهذا الخلاف يمثل – في رأينا – اضطراباً حقيقةً في إدراك كنه الصوت المحتل لتسهیل عملية النطق بالساکن . ومن ثم عجزوا عن تحديده بالدقّة : فهو الهمزة وحدھا ؟ أم الھمز متلوة بمحکة ؟ والقائلون بالھمز وحدھا أحسوا بصعوبة جديدة تقابليھم عند افتراضھم هذا ؛ إذ أن ذلك يقتضي الواقع فيما أرادوا انتخلص منه وهو البدء بالساکن . ولئن تحايلوا على الموضوع بافتراض آخر ، هو تحریک هذه الهمزة بعد اجتلابه .

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنی ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) شرح مراجح الأرواح لابن کمال باشا ص ٥٥ .

(٣) الصبان مل الأشواق ج ٤ ص ٣٠٩ .

(٤) شرح مراجح الأرواح لشمس الدین أحمد ص ٥٥ .

(٥) الصبان : المرجع السابق ص ٢٠٩ .

(٦) ابن کمال باشا : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

وعندنا أن مجئه «الصوت ساكسنًا أولًا ثم تحريركه ثانيةً عملية عقابية افتراضية» ، بما إليها اللغويون لتسوية قواعدهم وتصحيح مبادئهم . أما المتكلّم — وهو أهم عنصر في الدرس اللغوي — فلم يسلك هذا المسلك الذي يتضمن وقوع النطق على مراحل ، والذى يعني كذلك أن هذا المتكلّم كان يشغل نفسه بالتفكير في هذه القضية قبل النطق . إنه نطق هذا الصوت إما ساكسنًا وبهذا يقع هؤلاء اللغويون فيها أرادوا المروي منه ، وإما متحرّكًا وبهذا ياتي هذا الرأي مع الاتجاه الثاني . القائل بزيادة المهمزة متحرّكة من أول الأمر .

ومعنى ذلك في الحالتين أن المزيد حيث إن صوتان لا صوت واحد ، أحدهما المهمزة والثاني الحركة الثانية لها . وهذا الافتراض — وإن لمكن تصديقه عقلاً — يبعد أن يكون قد وقع في حقيقة الأمر ، إننا عند ما نمارس نطق هذا الصوت الذي افترضوه وسموه همية الوصول لا نحسن بهذه الثنائية ، وإنما نشعر بصوت واحد أو «بصوتيت» هو أقرب ما يمكن إلى نوع من التحرير ، يعتمد عليه الإنسان حتى يصل إلى الساكن بعده ، على ما يفهم من رأى الخليل الذي أشرنا إليه سابقاً .

على أن هذا الافتراض نفسه قد واجه اللغويين بصعوبة أخرى اضطرّتهم إلى اللجوء في مناقشات جديدة كان يعني عنها النظر في الموضوع من زاوية الواقع بدلاً من الافتراض والتأنويل . تلك الصعوبة تمثل في تحديد نوع الحركة التي تصاحب المهمزة .
الدليل الثالث :

يبدو أن إجماعهم قد انعقد على أن الكسرة هي الأصل في تحريرك همية الوصول . أما اختيار الكسرة بالذات ، فلأثباتها هي «الأصل في التخلص من النقاء الساكنين» أو لأنها أحق الحركات بها لأنها (أى الكسرة) راجحة على الفعلة بقلة الثقل ، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً^(١) .

وهذه التعلييلات التي قدموها لتفضيل الكسرة على غيرها تعلييلات واهية في نظرنا ولا نستطيع أن نسلمها لهم ، فالحركة التي يأتي بها العربي عند النقاء الساكنين ليست في نظرنا كسرة وإنما هي نوع من التحريرات التي لا ينحاز إلى أي من الحركات الثلاث : إنه صوبيت جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتاليين ، ويمكن تسميته حركة من باب الجاز فقط

(١) الصبان على الأش Moffat ، ج ٤ ، ص ٢٠٩

ويسمى في اللغة الإنجليزية *prosthetic vowel* . وليس لنا بحال أن نعد هذه الحركة أو هذـا التحرـيك - بعبارة أدق - جـزءاً من نظام الحركـات في اللغة العـربية ، إذ هو يختلف من ناحـية النطق ومن ناحـية التوزـيع الصـوتي في اللغة *phonetic distribution* عن بقـية الحركـات اختلاـفاً بيـنـا .

ثم لنا أن نـسأـل : لم كانت الكـسرـة بالـذـات هي الحـرـكة المـفضـلة عند التـقاء السـاكـنـين ؟ يـحـبـ بعضـهمـ عنـ هـذاـ التـسـاؤـلـ إـجـابـاتـ لاـ تـعـدـوـ أنـ تكونـ اـفـتـراضـاتـ عـقـلـيةـ أوـ تـخـمـيـنـاتـ نـظـرـيـةـ لـأـسـاسـ هـاـ مـنـ الـوـاقـعـ . يقولـ المـولـيـ شـمـسـ الدـيـنـ أـحـمـدـ :

« وإنما جـيـءـ بالـكـسـرـ لـتـحـرـيكـ هـمـزةـ الـوـصـلـ » لأنـهـ أـصـلـ فـيـ تـحـرـيكـ السـاكـنـ ، لأنـهـ أـبـعـدـ حـرـكـاتـ الإـعـرابـ لـامـتنـاعـ دـخـولـهـ فـيـ قـبـيلـيـنـ مـنـ الـعـربـاتـ وـهـاـ الـمـصـارـعـ وـمـاـ لـيـنـصـرـفـ وـدـخـولـ أـخـوـيـهـ فـيـ الـعـربـاتـ كـلـهـاـ . فـلـمـاـ اـحـتـيـجـ إـلـىـ تـحـرـيكـ حـرـكـتـ بـمـاـ هـوـ أـقـلـ وـجـوـدـاـ فـيـ الإـعـرابـ وـأـكـثـرـ شـبـهـاـ بـالـسـكـونـ الـذـيـ وـجـدـ فـيـ بـعـضـ الـعـربـاتـ دـوـنـ بـعـضـ ، وـلـأـنـ السـكـونـ وـالـجـزـمـ عـوـضـ فـيـ الـفـعـلـ مـنـ الـكـسـرـةـ فـيـ الـأـسـمـ ، فـوـضـ الـكـسـرـةـ مـنـ الـسـكـونـ أـيـضاـ ، وـلـأـنـ وـقـوعـ اـجـمـاعـ السـاكـنـينـ كـثـيرـ فـيـ الـكـلـامـ بـشـاهـدـةـ الـاسـقـراءـ وـلـأـفـعـالـ مـنـهـ الـقـدـحـ الـمـعـلـىـ ، وـنـاهـيـكـ نـوـعـ الـأـوـامـرـ مـنـ الـأـفـعـالـ الـمـشـدـدـةـ الـأـوـخـرـ وـمـاـ يـنـجـزـ مـنـهـاـ بـأـنـوـاعـ الـجـزـمـ ، وـعـنـدـكـ أـنـ لـلـأـكـثـرـ حـكـمـ الـكـلـ فـنـقـدـمـتـ الـأـفـعـالـ فـيـ اـعـتـيـارـ اـحـتـيـاجـ اـحـتـيـاجـ الـسـاكـنـينـ وـالـاحـتـيـاجـ إـلـىـ تـحـرـيكـ . وـمـعـلـومـ أـلـاـ مـدـخلـ الـجـرـ فـيـ الـأـفـعـالـ : فـأـفـادـتـ الـكـسـرـةـ الـخـلـاصـ مـنـ اـجـمـاعـ السـاكـنـينـ وـذـلـكـ ظـاهـرـ ، وـكـوـنـ الـكـسـرـةـ طـارـةـ بـحـكـمـ الـقـادـمـةـ الـمـعـلـوـمـةـ ، بـخـلـافـ أـخـيـتهاـ فـإـنـهـمـاـ يـفـيـدـانـ الـخـلـاصـ فـقـطـ . وـمـفـيدـ لـفـائـدـتـينـ أـوـلـىـ بـأـنـ يـكـونـ أـصـلـاـ ؛ فـالـكـسـرـ أـصـلـ فـيـ تـحـرـيكـ السـاكـنـ »^(١) .

وهـكـذاـ نـرـىـ أـنـ هـذـاـ النـصـ مـشـحـونـ بـالـأـفـرـاضـ الـذـهـنـيـةـ الـتـىـ تـتـضـمـنـ تـضـايـاـ خـطـيرـةـ ، ماـ كـانـ يـنـبـغـيـ لـهـ أـنـ تـلـقـيـ بـهـذـهـ الـبـسـاطـةـ إـلـىـ الـقـارـىـ ، دـوـنـ التـأـنـىـ وـالـتـعـمـقـ فـيـ الـبـحـثـ عـنـ حـقـيقـتـهاـ وـكـلـ اـفـرـاضـ مـنـ هـذـهـ الـأـفـرـاضـ قـابـلـ لـلـنـظـرـ وـالـمـنـاقـشـةـ ، بـلـ لـلـرـفـضـ كـلـذـلـكـ .

فالـادـعـاءـ بـأـنـ الـكـسـرـ أـقـلـ وـجـوـدـاـ فـيـ الإـعـرابـ مـنـ أـخـوـيـهـ (ـالـضـمـ وـالـفـتـحـ) مـبـنىـ عـلـىـ النـظـرـ فـعـدـ الـأـبـوـابـ الـتـىـ تـدـخـلـهـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ أـوـ تـلـكـ . وـنـعـنـ هـنـاـ لـاـ نـنـظـرـ إـلـىـ الـأـبـوـابـ الـتـىـ هـىـ مـنـ صـنـعـ الـلـغـوـيـ ، وـإـنـماـ نـنـظـرـ إـلـىـ الـوـاقـعـ الـلـغـوـيـ الـمـنـطـوـقـ أـيـ إـلـىـ الـأـمـثلـةـ الـفـعـلـيـةـ الـتـىـ يـعـارـسـهـاـ .

(١) شـمـسـ الدـيـنـ أـحـمـدـ شـرـحـ مـرـاجـ الـأـرـوـاحـ صـ ٥٥ـ .

المتكلم والى تدرج تحت هذه الأبواب . وفي ظننا أن المعرب بالكسرة في هذه الأمثلة الفعلية لا يقل – إن لم يزد – عما كان حظه الإعراب بالضمة أو الفتحة منفردة . على أنها نستطيع – على طريقتهم – أن ندعى أن هذه القلة تتطبق على الفتحة كذلك ، إذ هي لا توجد في بابين ، هما جمعا التصحيح : جمع المؤنث السالم وهذا ظاهر ، وجمع المذكر السالم الذي ينصب ويغير بالياء ، أى بالكسرة الطوبية في نظرنا ، ولا وجود للفتحة فيما .

أضف إلى هذا أن مسألة الكثرة والقلة في الواقع مسألة تستدعي إحصاء شاملًا لكل الأمثلة ، ولا يمكن الاعتياد على التخمين فيها ، فإذا ما تم هذا الإحصاء ربما ساغ لنا هنا الادعاء ونحوه وحتى فيها لو ثبت أو صبح أن الكسرة أقل وقوعاً في الإعراب فلستنا – مع ذلك – نرى أن هذا الأمر يصلح مسوغاً لتفصيلها على اختها ، إذ لا ارتباط بين الجهتين .

أما تشبيه الكسر بالسكون في قلة الواقع بالمعربات ففيه مغالطة واضحة ، إذ ما الداعي إلى قصر وجه الشبه على الواقع في المعربات دون المبنيات ؟ لأنهن سيماً غير المتعلّل والتحايل على الأمور لتسوية افتراضاتهم .

على أن هذا التشبيه يثير الدهشة في نظر القارئ ، إذ هو على عكس المأثور المتعارف فيما بينهم . هذا المتعارف هو تشبيه الفتحة (لا الكسرة بالسكون للخفة في كل منها . وهذه الخفة – وهي وجه الشبه هنا – أولى بالأخذ في الحسبان في قضيتها هذه ؛ لأن المسألة كلها من بدايتها إلى نهايتها ترتبط بموضوع تسهيل النطق وتيسيره) أما كانت الفتحة إذن أولى من الكسرة في ذلك ؟

ومن طريف ما ذكروا أن اختيار الكسرة بالذات إنما جاء على طريق العوض . فالسكون أى الجزم خاص بالأفعال دون الأسماء : على عكس الكسرة في ذلك . فكان من العدل في نظرهم – على طريق المقاومة – أن يعرض الكسر من السكون (فيدخل الأفعال) ولما استشعروا أن الكسر (لتخلص من التقاء الساكدين) لا يقتصر على الأفعال . سوغوا هذه المقاومة بأن « للأفعال القدح المعلى » من ظاهرة اجتماع الساكدين التي تستدعي وجود الكسر ، ومعلوم أن « للأكثر حكم الكل » .

وبهذا التعليل الذى قدموه وسجلوه في النص السابق ، كانت الكسرة في نظرهم هى الأصل عند التقاء الساكدين ، ومن ثم كانت الأصل كذلك في تحريك همزة الوصل ، وهو

تعليق واه ضعيف ، لا يفضل التعليل الثاني الذي قلماهه لتفضيل الكسرة على الضمة . فالكسرة في نظرهم أولى من الضمة لخفةها أو « لقلة ثقلها » في النطق . وهذه — في رأينا — مسألة تختلف فيها أذواق الناس . وما كانت أذواق الناس في يوم من الأيام أساساً للحكم الموضوعي على الأشياء . أو أساساً لوضع قواعد اللغة وتقنيتها . إن النظر العلمي الموضوعي لا تعنيه بحال مسألة الصحوة والسوبرلة لاعتبارها على الذاتية وتأثيرها بالرأي الفردي .

أما التعليل الثالث وهو إثارة الكسرة على الفتحة حتى « لا تؤم استفهماماً » فهو يدل على جهل بحقائق الأمور ، إذ شتان بين همزة الوصل وهمزة الاستفهام : فال الأولى لها خواصها بوصفها للوصل ، والثانية همزة قطع لها صفاتها وميزاتها التي تختلف عما استقر للأولى ، وينطبق هذا على النطق وعلى ما يعرض لكل منها في سياق الكلام المتصل ، على نحو ما قرره علماء العربية أنفسهم . أضاف إلى هنا أن همزة الاستفهام لها سياقات لغوية معينة يدركها من له أخرى خبرة بخواص « المنطوق » الاستفهامي ، حيث يتميز هذا المنطوق بصفات صرئية ، منها التنغم (أو موسيقى الكلام) وأنماته . ومنها ما يسبقه أو يلحقها من كلام ، وهناك أخيراً — وليس آخرًا — المقام الذي يعين الباحث على تحديد الظواهر اللغوية المختلفة .

وبهذا كله تبين لنا أن تعليلاً لهم التي ذكروها لاختيار الكسرة بالذات وتفضيلها على اختيارها في حال النقاء الساكنين وتحريك همزة الوصل — ادعاءات لا يؤيدتها الواقع اللغوي ، أو منطق البحث العلمي الصحيح . ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر توفيقاً من غيرهم حيث نصوا على أن كسر همزة الوصل في نحو « اضرب وضمهما في اسكن » إنما جاء « اتباعاً للثالث »^(١) ، فالكسر إذن ليس مفضلاً للذاته ، وإنما لسبب صرفي واضح ، وهو تعليل جيد يدل على تدوف وفهم .

وهذا الذي رأه الكوفيون ذو أهمية خاصة في هذا المجال ، إذ هو يقودنا إلى حقيقة الموضوع . وهي أن هذا الصوت الذي سمى همزة وصل لا يعدو أن يكون نوعاً من التحرير ينحو نحو الحركة التالية له في الكلمة . وربما يدل على هذا ما أحسن به بعض النابهين من أن حركة همزة الوصل لها حالات متعددة يلاحظ فيها أو في أغلبها أنها تناسب نوع الحركة التالية لها وتتوافقها في بعض خواصها . يقول الأشموني :

(١) الأشموني ج ٤ ص ٢٠٩ .

« أعلم أن همزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات : وجوب الفتح وذلك في المبدوء بأي ، ووجوب الفسم وذلك في نحو انطلاق واستخراج مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل ، نحو اقتل واكتب ، بخلاف امشوا وامضوا . ورجحان الفسم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو أغزى ، قال ابن الناظم . وفي تكملة أبي على أنه يجب إشام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة . وفي التسهيل أن همزة الوصل تشتم قبل الفسم المشم . ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وایم . ورجحان الكسر على الفسم وذلك في الكلمة اسم ، وجواز الفسم والكسر والإشام وذلك نحو اختيار وانقاد مبنيين للمفعول ، ووجوب الكسر وذلك فيما بيّن وهو الأصل »^(١).

ويعني هذا أن حركة همزة الوصل في جميع الحالات – باستثناء حالتي الـ ايمن (فأيم لغة فيها) – روئي فيها أن تكون متناسبة في النوح وأكثر الصفات مع الحركة التالية لها في الكلمة ، سواء أكان ذلك بحسب أصل الكلمة أو بحسب الصورة التي توجد عليها . وفي هذا السلوك الصوتي الذي تسلكه هذه الحركة ما ينهض دليلاً آخر على ما افترضناه من عدم وجود همزة وصل وتأكيد ما ادعيناه من وجود تحريك أو « صوت » تبدأ به الكلمة في مكان الهمزة التي أوجب اجتلابها علماء العربية . وهذا الصوت هو الذي يتشكل بشكل الحركة التالية له .

الدليل الرابع :

يبدو لنا أن هناك إحساساً من نوع ما بين اللغويين العرب بأن ما سموه همزة وصل ليس إلا « نقلة » حركية تختلف في طبيعتها وصفاتها عن كل من الأصوات الصامتة consonants والحركات vowels . يتمثل هذا الإحساس في جملة من تصريحاتهم ومناقشاتهم المتاثرة هنا وهناك في التراث اللغوي ؟ من ذلك مثلاً وصفتهم للهمزة بأنها « للوصول » أو « الوصل » .

أما الأول (وهو كونها للوصول أو التوصل) فمعناه أنها تساعد المتحكل وتوصله إلى النطق بالساكن . وما كانت الأصوات الصامتة في رأيهما – باستثناء الهمزة – وسيلة أو موصلاً سهلاً إلى هذا المهدف . أما الهمزة – وهي ما خرجم عن هذه القاعدة في نظريهما – فمعنى نشك في قيامها بهذه الوظيفة كذلك ، إذ هي الأخرى صوت صامت له صفات الصوامت

وحواصها . فما ينطبق على هذه الصوامت ينطبق عليها ، لاتحادها جميعاً في المميزات الأساسية التي سوّغت جمعها وضمها بعضها إلى بعض تحت باب واحد ، هو باب الأصوات الصامتة . أما ما قد يدعوه البعض من أن الممزة تفرد ببعض مميزات معينة ، كالتسهيل أو التخفيف أو الحذف إلخ فهو مردود لأن هذه الظواهر وغيرها ظواهر مستقلة ، لا تنسب إلى الممزة ، وإنما تنسب إلى نفسها بوصفها أحداً لغوية ذات كيان خاص وقعت في سياقات أو لهجات معينة ، تقابلها سياقات أو لهجات أخرى تظهر فيها الممزة .

أشف إلى هذا أن الممزة بطبيعة نطقها — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — تناقض غرض التسهيل والتيسير في النطق . وهو الغرض الذي من أجله أوجبوا احتلال همزة الوصل ، وقد أحاس بهذا الذي تقوله بعض المدققين منهم . يقرر ابن كمال باشا أن الممزة قد تخفف « لأنها حرف ثقيل ، إذ مخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف لأنها يخرج من أقصى الحلق . فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع »^(١) .

ولا يعرض على هذا بأن المقصود بهذا النص همزة القطع لا الوصل ؛ إذ لا فرق عندنا في النطق بين الممزتين ، فالممزة في كل الحالات همزة ، وما الفرق بينهما إلا ظاهرة السقوط في درج الكلام همزة الوصل على الرأي القائل بوجودها . ولكن هذا السقوط ظاهرة سياقية contextual feature تخضع لظروف صوتية مختلفة ، وقد تعرض لأصوات أخرى غير الممزة ، ومن أحصها الحركات .

والثاني : (وهو كونها للوصل) معناه أنها تصل ما قبلها بما بعدها لسقوطها في درج الكلام ، وهذه الخاصة — في رأينا — تنااسب الحركات ، فهي التي تخضع لكثير من الظواهر الصوتية ، كالقصير والتطويل والحدف إلخ ، وهي التي تؤهلها طبيعتها لوصل الكلام . ونحن نعلم علم اليقين أن العربية تقرر وجوب وصل الكلام عند إظهار الحركات في أواخر الكلمات ، وذلك مفهوم من قاعدتهم المشهورة : « لا يوقف على متحرك » ؛ إذ معناه — بمفهوم المخالفة — وجوب الوصل عند التحرير .

ولسنا مع ذلك ندعى أن هذا الصوت الذي سموه همزة وصل حركة وذلك لسببين : أحدهما : أن ذلك الصوت الذي يبدأ به النطق في نحو « اضرِبْ » و « اكتبْ » ليست

(١) ابن كمال باشا : شرح مراح الأرواح ص ٩٨ .

له صفات الكسرة أو الضمة وخواصهما . وذلك واضح تمام الوضوح لكل من له دراية بطبيعة هاتين الحركتين وطريقة تكوينهما في النطق الفعلى .

أما السبب الثاني الذى يمنع افتراض كون هذا الصوت حركة ، فهو أن التركيب الصوتي لغة العربية يمنع ابتداء النطق بالحركات . وهذا يتمشى مع القانون الفنلوجى العام phonological rule لهذه اللغة : وهو عدم وقوع أى مقطع بها يبدأ بحركة .

وقد أدرك هذه الحقيقة بعض لغويي العرب ، حيث نصوا على أن « الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعني حرف مد ممتنع بالاتفاق . أما الابتداء بالساكن الصامت أعني غير حرف المد فقد جوزه قوم . ولاشك أن الحركات أبعاض المصوتات . . . فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه . ويمكن الابتداء بالصامت الساكن ، فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ، ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف ، وإلا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقاً » .

على أن القول بوجوب تحريك هذه المهمزة — قبل اجتلاها أو بعده — يقتضى سقوط صوتين لا صوت واحد في درج الكلام ، هما المهمزة وحركتها كما يظهر في المثالين التاليين : يقولون : qifham (بهمزة الوصل في الابتداء وقد رسمناها بالرمز الصوتي ٩) . ولكن : qu_ttu lahu fham (بحذف qـ — همزة الوصل وكسرتها في درج الكلام) . و : quktub (بهمزة الوصل في الابتداء) . ولكن : qu_ttu lahu ktub (بحذف qـ = همزة الوصل وضمتها في درج الكلام) .

وإذا كانت همزة الوصل تتحمل الحركات — كما رأوا هم — فعندها أنها صوت صامت consonant ، له صفات الأصوات الصامدة ، شأنها في ذلك شأن همزة القطع التي لم يختلفوا على كونها من هذه الأصوات . وقد جاء في كلامهم ما يؤيد هذه الحقيقة ، حيث صرحا بأن « حكم المهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع الأحكام » وفي عبارة بعضهم أن « حكم المهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات » .

(١) أما المهمزة المفتوحة في أداة التعريف وأمين فلنا فيها دلي خاص . انظر ص ٢١١ وما بعدها .

(٢) شمس الدين أحد : مزيج الأرواح ص ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٨ .

(٤) ابن كمال ياشـ ، شرح مزيج الأرواح ص ٩٨ . وما يذكر أن هذين العالمين استثنيا من شبه المهمزة بالحروف الصحيحة كونها تخفف (وذلك إذا لم يكن مبتدأ بها) لأنها حرف تقيل وصنفتان أن هذا الاستثناء =

ومن ثبت أن همزة الوصل كهمزة القطع في كونها من الأصوات الصامتة وفي كونها تحمل الحركات مثلها ، كان من الواجب إعطاؤها أحكامها ، على الأقل فيما يتعلق بهذه الحركات التي تشارك «الهمزان» في تحملها . ولكن مع ذلك نراهم يفرقون بينهما من هذه الناحية في حالات كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - أن البصريين نصوا على أنه «لا يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها » ، على حين «أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها نحو من - ابوك »^(١).

٢ - أنهم فرقوا بينهما وبين حركاتهما في الرسم ؛ فقد جاء في صيغ الأعشى أن المتقدمين كانوا يشيرون إلى الهمزة (همزة القطع) ، «بنقطة صفراء ليخالفوا بها نقط الإعراب ويرسمونها فوق الحرف أبداً . إلا أنهم يأتون معها بنقطة الإعراب بالدالة على السكون والحركات الثلاث بالحمرة وسواء في ذلك كانت صورة الهمزة واوا أو آباء أو ألفاء ، إذ حق الهمزة أن تلزم مكاناً واحداً من السطر ، لأنها حرف من حروف المعجم . والمتاخرون يجعلونها عيناً بلا حمرة ، وذلك لقرب مخرج الهمزة من العين ولأنها تتحجن بها »^(٢).

أما بالنسبة لهمزة الوصل فقد جاء في هذا المرجع نفسه أن المتقدمين كانوا يشيرون إليها برسم حمرة بالحمرة ، «وأما المتاخرون فإنهم رسموا لذلك صاداً لطيفة إشارة إلى الوصل ؛ وجعلوها بأعلى الحرف دائمًا ، ولم يراعوا في ذلك الحركات اكتفاء باللفظ »^(٣).

فهذا النصان يقرران شيئاً مهبيئاً في هذا الباب ؛ أوهما : الخالفة بين الهمزتين في الرسم وهو أمر يبدو ضروريًا بالنسبة للقائلين بالفرق بينهما . ولكن يعكس الصفو عليهم ما قرروه هم من أن الهمزتين كلتيهما تتحملان الحركات ، وهو ما يعني اتفاقهما أو وحدتهما من حيث النوع والصفات ، وكان ذلك - بالطبع - يقتضي توحيد رسميهما وتصويرهما في الكتابة . وإذا جازت الخالفة بين الهمزتين تقسيهما في الرسم ، فما كان يجوز طلاء العلماء أن

= لا على له ، لأن التخفيف في نظرنا ظاهرة مستقلة عن الهمزة ، تدرس ويقرر حكمها بحسب الحالة التي تبعها عليها بالفعل في الكلام المتعلق ، وبمثل هذه الدراسة سوف يتضح لنا أن التخفيف ليس سوى لمحجة أو ظاهرة تتعلق بالسياق

(١) د . عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية (مخطوط مكتبة كلية دار العلوم) ص ٩٠ .

(٢) القلقشندي : صيغ الأعشى ج ٣ ، ص ١٦٣ (من مطبوعات : تراثنا) .

(٣) المرجع السابق ص ١٦٦ .

يختلفوا بين حركاتها، إذ لا فرق بين الحركات – وهذا أمر لا خلاف فيه – سواء أكانت تالية لهمزة القطع أو همزةوصل : إن الحركة في أي سياق منها كان نوعه لاتخرج عن طبيعتها وتميزتها الأصلية ، وإن جاز تأثيرها بوجه من الوجوه بالسابق أو اللاحق لها من أصوات كما يظهر ذلك مثلاً في تأثيرها بالتفخيم أو الترقيق .

ولكن الذي حدث – وهو ما يدل عليه الأمر الثاني المستفاد من النصين السابقين – هو أن علماء العربية خالقوها بين الحالتين ، حيث قرروا رموزاً خاصة بحركات همزة القطع ، على حين أهلوا حركات همزةوصل فتركوها عارية من الرموز « اكتفاء باللفظ » .

ورأينا أن هذا السلوك الذي سلكوه تجاه الحركات هنا ربما يدل على أنهم أحسوا – وقد يكون إحساساً غامضاً – بأن هناك فرقاً بين الحركات في الحالتين . وهذا في الحقيقة هو ما نود توضيحه : ليست هناك حركات بالمعنى الدقيق ، بل ليست هناك أيضاً همزةوصل في تلك السياقات التي أوجبوا وجود هذه الهمزة فيها^(١) . وإنما هناك تحريك بسيط ، حار علماء العربية في تحديده صوتياً وفي بيان حقيقته ، ومن ثم خلطوا في وصفه وفي بيان أحکامه .

وقد يؤيدنا في هذا كذلك رأي البصريين السابقين الذي ينص على عدم جواز نقل حركة همزةوصل إلى الساكن قبلها^(٢) ، إذ لا توجد هناك حركة تنقل ، ولا همزةوصل « تسمع » بنقل حركتها إلى ساقيها ، على نحو ما يجري مع همزة القطع .

الدليل الخامس:

إمكانية الابتداء بالساكن في بعض اللغات السامية الأخرى كالسريانية والعبرية مثلاً قد تؤخذ دليلاً جديداً على احتفال خلو اللغة العربية من هذه الهمزة كذلك . وربما ينطبق هذا الأمر على هذه اللغة بصورة أكثر في فتراتها التاريخية السابقة ، حيث كان من الجائز الابتداء بالساكن في النطق آنذاك . ولعل مما يشير إلى صحة هذا الافتراض وقوع هذه الظاهرة – ظاهرة النطق بالساكن في ابتداء الكلام – في اللغة السريانية (وربما في العبرية كذلك) وفي بعض اللهجات الحديثة ، كاللهجة اللبنانيّة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٣) .

ولى هذا الاتجاه الذي نتجه إليه ذهب أحد الدارسين المحدثين ، حيث يقرر أن المرحلة

(١) تستثنى من ذلك همزة أدلة التعريف وهمزة أين .

(٢) انظر ص ١٨٣ - ١٨٥ .

« السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بالساكن . والذى يقوى هذا الافتراض عندي قوله ؛ إن أمر الثلاثي في العربية همزه همزة وصل . والناطق المجيد لهذه البنية لا يحس بهذه المهمزة فلسانه ينطلق بالصاد كما في الكلمة اضرب (الأمر) قبل أن ينطلق بشىء اسمه الوصل . وإجاده النطق تستدعي محو هذه الألف إطلاقاً . وعلى هذا جاء نطق المغاربة في أيامنا هذه ، فهم ينطلقون بالساكن في أفعال الأمر الثلاثة » .

ويرى هذا الباحث أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الأفعال ، بل هي كذلك تطبق على الأسماء ، فيقول : « وبمثل هذا ننطق بالساكن إذا بدأنا بالأسماء التي نصوا على أن ألفاظها للوصل ، كما في ”ابن“ و ”اسم“ ، فأنت تنطلق بالساكن أو بشىء فيه سكون أو بنصف الساكن – إذا أسففتنا لغة الإصطلاح – حتى يتم النطق بالكلمة على الوجه اللازم وجود هذه الناحية ربما كان دليلاً على الابتداء بالساكن في العربية التي سبقت هذه المرحلة الفصيحة ، كما يقوى هذا القول استساغة الانطلاق بالساكن في سائر اللغات السامية الأخرى ، بل ربما كانت الآرامية السريانية أشد قبولاً للبدء بالساكن من التحرك . ومن أجل ذلك صارت هذه الناحية من مميزاتها الظاهرة » (١) .

ولى هنا يجوز لنا أن نسأل القائلين بهمزة الوصل : لم اختيرت المهمزة بالذات ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ؟ لم يكن هذا الموصى صوتاً آخر كالطاء أو الياء المخ ؟

يجيب ابن جنى – بطريقته الفلسفية – عن هذا التساؤل بإيجابتين اثنتين . يقول في إحداهما : « فإن قال قائل : لم اختيرت المهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرها ؟ فالجواب : أنهم أرادوا حرفاً يتبع به في الابتداء ، ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله . فلما اعتمدوا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه همزة ؛ لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهي مع ذلك أصل ، فكيف بها إذا كانت زائدة ؟ ألا تراهم حذفوها أصلاً في نحو خذ وكل ومر ووينسمه وناس والله ، في أحد قولي سيبويه ، وقالوا : ذَنْ لَا أَفْعِل ، فـ حذفوا همزة إذن . وقال الآخر :

وكان حاملكم منا ورافقكم وحامل المين بعد المين والألف
أراد المثنين ، فـ حذف المهمزة » (١) .

(١) د . إبراهيم السامرائي : التطور اللغوي التاريخي من ٦٦ - ٦٧ .

وفي هذا النص يعتل ابن جنی لاختيار الممزة بعلتين .

إحداهما : كونها – في رأيه – حرفًا يتبلغ به في الابتداء . وذلك مردود بما سبقت الإشارة إليه من أن الممزة – بصربيع عبارتهم – « حرف تقليل مستكره » ، أو هي غصة في الحال . والعلة الثانية : هي أن الممزة – دون غيرها من الأصوات – صوت يمكن حذفه مع الاستغناء عنه ، سواء أكانت الممزة أصلًا أم زائدة . وهذا الاعتلال تمكّن مناقشته مع جهتين . الجهة الأولى : أن الخواص التي ذكرها تناسب الحركات وتنطبق عليها بصورة واضحة ، إذ هي أكثر الأصوات تعرضاً مثل هذه الظواهر التي ذكرها في نصه . وقد بينا فيما سبق امتناع الابتداء بالحركات في العربية ، وهو ما يتمشى مع ما قررته .

الجهة الثانية : أن « حذف » الممزة في نحو خذ وبابه ظاهرة صرفية لا صوتية تفضي بها بنية الصيغ في هذه الأفعال ، كما هو معروف . ولنا أن نفترض أن تطوراً قد لحق بهذه الصيغة ونحوها ، وربما يدل عليه تأويلهم لهذه الصيغة بنحو قوله : خذ : أصلها اوخذ الخ . أما الأمثلة الأخرى من نحو « ناس » و « الله » الخ ، فالاختلاف فيها لهجة من اللهجات ، ولا يجوز الاستدلال بأحكام لهجة على لهجة أخرى ، أو بعبارة أوضح ، لا يجوز في البحث الحديث فرض ظواهر لهجة من اللهجات على لهجة أخرى ، لأن لكل منها خواصها المميزة لها .

على أنا نلاحظ أن الممزة في كل الأمثلة التي ذكرها ابن جنی همزات قطع . وهذا يعني أن استدلاله استدلال ناقص لعدم اتحاد جهتي التناظر إذ هم أنفسهم قد نصوا على اختلاف الممزتين في طبيعتهما وخواصهما^(١) .

أما الإجابة الثانية التي قدمها ابن جنی عن التساؤل حول تفضيل الممزة دون غيرها من الأصوات فتمثل في قوله : « وإن شئت فقل : إنما زادوا الممزة هنا لكترة زيادة الممزة أولاً ، نحو أفكـل وأيـدـع وأـيـلـمـ وإـاصـبـعـ وأـتـرـجـةـ وإـازـفـةـ . ولم يـكـرـ زـيـادـةـ غـيرـ المـمـزـةـ أـولـاـ كـزـيـادـتـهـاـ هـيـ أـولـاـ »^(٢) .

(١) ابن جنی : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . ويلمه ، ويل آمه ، أسلقت الممزة بكلمة واحدة ، وناس أصلها أناس ، ولفة أصلها الإله عنده . والمقصود « بالألف » عل وزن سبب ، الآلف ، فحرك اللام للضرورة . و لكن صاحب السنان قال : أراد الآلف « بالفع » ، انظر المرجع المذكور ، ص ١٢٨ ، هاشم ٨ .

(٢) ابن جنی : سر صناعة الإعراب ، ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

وهذا في الواقع تعليل ضعيف لا يعدو أن يكون تفسيراً ، أو بالأحرى توسيعاً متكلماً لما وقع بالفعل ، أو لما يظنه هؤلاء اللغويون أنه قد وقع . وهو تعليل يقتضي كذلك أن المتكلم وهو أهم عنصر في الموضوع كله – قد أعمل فكره قبل الكلام فيما ينبغي أن يسلكه حتى اختار المهمزة بالذات للأسباب التي ذكرها أبو الفتح . ومعلوم بالطبع لكل أحد أن يتكلم ما حاول – ولن يحاول – هذا الذي ظنه ابن جنى ، لأنه دائماً وأبداً يرسل الكلام بإرسال دون التفكير في قواعده الصوتية أو الصرفية إلخ .

كل هذا الذي قررناه يقودنا إلى نتيجتين اثنتين :

أولاًهما : أن النطق بالساكن في ابتداء الكلام إمكانية صوتية يجوز وقوعها في اللغة العربية ، وأغلبظن أنها وقعت في فترة من الفترات التاريخية لهذه اللغة ، وربما كان ذلك قبل أن يتوجه الناطقون بهذه اللغة إلى استخدام صوت أو « صویت » في أول أنواع معينة من الصيغ والكلمات ، وهو ما سماه علماء العربية بهمزة الوصل .

النتيجة الثانية : أن ما سماه هؤلاء العلماء همزة الوصل ، ليس فيحقيقة الأمر إلا نوعاً من التحرير أو هو « نقلة » حركية بخلافها المتكلمون في فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن .

ومن المهم أن نقرر أن هذا التحرير أو الصویت ذو صفة غامضة ؛ فقد ينحو نحو التكسرة أو الضمة ، وقد يكون بينهما إلى آخر ما روى علماء العربية من وجوه خاصة بحركات همزة الوصل ^(١) . وهذه الوجوه – في بعض الروايات – سبعة ، (تستثنى منها حركة الفتحة وهي خاصة بالوايمن ، كما ستبين فيما بعد) وقد أثبتنا أن هذه الحركات ليست إلا هذا التحرير متخدلاً لنفسه عدة صور بحسب السياق المعين .

كما يجب أن نقرر أن هذا التحرير إنما هو ظاهرة صوتية فنولوجية phonologic feature أو نوع من التطريز الصوتي prosodic feature الذي يتغير بتغير السياق . فهو مثلاً ذوثر سمعي في ابتداء الكلام ، ولكنه غير موجود في درجه ، أي أنه حينئذ ليس له تحقيق نطق phonetically nothing .

ومعنى ما تقدم أن هذا الصوت ليس حركة أو ليس جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية . إنه لا يقع في أي حيز من أحياز الحركات الثلاث قصيرها وطويلها ؛ فهو مختلف

(١) انظر ص ١٩٦ .

عنها جمِيعاً في الصفات، كما يختلف عنها فيما هو أَهم من ذلك وهو التوزيع الصوتي phonetic distribution في اللغة العربية، وفي عدم التبادل معها في أي سياق. فهو إذن «وصلة» أي وسيلة «إيصال» أو «وصل» على اختلاف ما رأوا في ذلك بالنسبة لهزة الوصل.

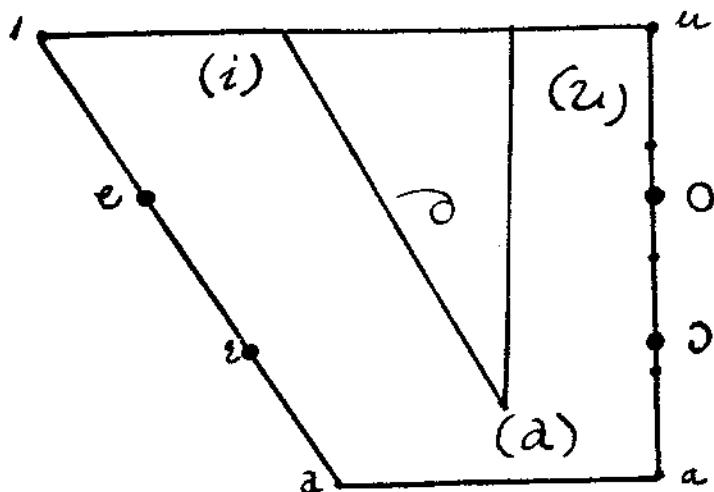
على أنه من الممكن القول بشيء من التساهل: إن هذا «الصوت» كان في الأصل هو ذلك التحرير الذي أشرنا إليه. ولكن ربما بالغ بعض الناس في نطقه حتى قارب أن يكون هزة، أو أنه أصبح هزة مُحْفَّظة، وهذا ما نلاحظه الآن بالفعل بين العام وأنصار المثقفين، حيث ينطقون هذا الصوت هزة، بل هم يرسمونه في الكتابة هزة كذلك.

غير أن هذا الأمر لا يفسد الاحتمال الذي رأينا، لأن ما يفعله هؤلاء الناس إنما هو نوع من التطور اللغوي linguistic change الذي يجب أن ينظر إليه بهذا الوصف، وقد يعد خطأ في نظر بعض الدارسين.

وهذا التحرير الذي رأينا أنه يقوم مقام هزة الوصل التي افترض وجودها علماء العربية له قيمة قيمتان:

إحداهما: قيمة صوتية مُحْفَّظة، أي كونه ظاهرة صوتية لها أثر يُسمى تدركه الأذن. وقد ورد إلى العرب (على أساس أنه هزة) بالألف في أبجديتهم الإملائية العاديَّة، وهو رمز صالح مقبول، على شريطة أن ينظر إليه من الزاوية التي تناولناه من خلالها. أما في البحث الصوتي فنحن نقترح أن نشير إليه بالرمز [ه] وهو الرمز المختار في الأبجدية الصوتية العالمية للإشارة إلى ما يسمى المركبة central vowel. وهذا الرمز – وإن كان يشير إلى حركة في بعض اللغات، كالإنجليزية في نحو singer (الحركة الأخيرة) – لا يصبح أن يؤخذ هذا المأخذ في بحثنا هذا؛ إذ أن قيمة الصوتية في لغتنا ليست حركة كما قررنا سابقاً. وإنما اخترناه للدلالة على هذا التحرير، لاتفاق المدلولين – في الأبجدية العالمية وفي دراستنا هذه – في تنويع الصفات وتعدد الإمكانيات النطقية لها (من حيث اتجاههما نحو حركات مختلفة) وفي الموضوع كذلك.

ونستطيع أن نوضح القيمة الصوتية لهذا التحرير ببيان موقعه من اللسان عند النطق، مع الإشارة إلى العلاقة بينه وبين الحركات الأصلية في اللغة العربية، كما يظهر في الرسم التالي:



هذا الشكل يبين وضع اللسان بالنسبة للحركات المعيارية الأساسية . والحركات على الجانب الأيمن تقلل الحركات الخلفية والتي على الجانب الأيسر تمثل الحركات الأمامية ، نسبة إلى جزء اللسان الأقصى ارتفاعاً عند النطق . والمنطقة الوسطى (وفيها) تمثل الحركات المركبة ، وهي منطقة واسعة و بها إمكانيات نطقية متعددة ويمكن أن تستعمل رموزاً أخرى مع () للإشارة إلى هذه الحركات كالرمز [+] مثلاً .
أما الحركات المربية في هذا الشكل فهي الموضوحة بين الأقواس . وتوضيحيها كما يلي : () = الصمة
و () = الكسرة (a) = الفتحة وهي في منطقة تبعد من الخلف إلى الأمام أو العكس ، وكلما اقتربت من خلف
اللسان كانت مفخمة ، وبالعكس إذا اقتربت من: الخلف للأمام منه فـ - قمة

يتضح من هذا الشكل أن التحريرات [٥] لا ينتهي إلى أي حيز من أحياز الحركات العربية الثلاث ، وإن كان يقترب منها أحياناً إلى حد ملحوظ وبخاصة في حالى الضمة والكسرة ، وربما كان هذا الاقتراب أو الاختلاط هو السبب في خفاء طبيعته على علماء العربية ، وفي اضطرابهم في تحديد نوعه ، المدرجة أن بعضهم عد حركات همزة الوصل (التي يقوم هذا التحريرات مقامها في رأينا سبع حالات ، منها حالة الفتح الخاصة بأداة التعريف وأي عن :

فهذا التحرير إذن على المستوى الصوتي الخض phonetic level ليس أكبر من صوبيت خفيف لا يمكن عده جزءاً من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية . ولا ضير علينا إن نحن أهملناه نهائياً على هذا المستوى : واقتصرنا على حساباته نوعاً من التطريز الصوتي على المستوى الصوتي الوظيفي at the phonological level في سياقات معينة .

أما القيمة الثانية : لهذا التحرير أو «الصوّت» فتظهر في النّظر إلى وظيفته في التركيب الصوّتي للغة العربيّة ، إنّه في رأينا يكون عنصراً مقطعيّاً-syllabic- في بعض المواقف المعينة ، وهي تلك المواقف التي افترض علماء العربيّة وجود همزة الوصل فيها .

وهذا الافتراض يستتبع وجود عنصر مقطعي في اللغة العربية غير مألوف للدارسين حتى هذه اللحظة، و مختلف عن كل الأنماط المقطعة المستخلصة من كل القوانين الصوتية التي قررها لغويو العرب للغتهم . هذا النمط الجديد هو: $\text{Consonant} = \text{cc}^+$ ، كما في نحو: [Ktub]

غير أن هذا النط محدود في موقعه ونسبة وروده في العربية . فهو لا يقع إلا في الأماكن التي افترض فيها وجود همزة الوصل ، ولا يرد إلا في تلك الصيغ والكلمات التي تأخذ همزة الوصل — على الرأى التقليدي — فيما عدا أداة التعريف وأئمَّة . وإليك أمثلة للمقارنة بين التركيب المقطعي لمناظر من هذه الصيغ على الرأى التقليدي ، والرأى الذى نتبناه :

<u>التركيب المقطعي المقترن</u>	<u>التركيب المقطعي التقليدي</u>	<u>الكلمة:</u>
efham	gifham	افهم
əc / cvc	cvc / cvc	
əK / tub	çuktub	اكتب
əc/cvc	cvc / cvc	

ومن الواضح أن هذا النط الجديـد مكون من [هـ] وصوت صامت واحد . وهذا الصوت [هـ] ليس محسوباً في نظرنا من الحركات أو الأصوات الصامتة ، وإنما هو مجرد عنصر مقطعي اقتضاه نظام المقاطع لغة العربية على الرأى الذى ذهبنا إليه في هذه الدراسة .
يقـ علينا أن نشير هنا إلى أن كل ما قررناه فيما سبق لا يطبق على همزى أـل وأـيمـن ، إذـ هـما في نظرنا هـمـزا قـطـعـ لا وصل . ونستطيع أن نؤيد وجهـةـ نظرـناـ هـذـهـ بـمجموعـةـ منـ الحقـائقـ العـلـمـيةـ التي تـلـخصـهاـ فيماـ يـليـ :

- ١- نطق المهزتين في ابتداء الكلام هو نطق الممزة محققة ، ولها صفات ما سمه
ـ همزة القطعـ أو الوقفة الحنجرية . أما سقوطهما في درج الكلام ، فهو ظاهرة صوتية
اقتضتها وصل الكلام ببعضه البعض . وخصوص الأصوات بعامة لشيء من التغير في وصل

الكلام أمر عادي مألوف ، لا يقتصر على مجموعة من الأصوات دون غيرها .
 ٢ - لزوم الممزة في أداة التعريف و « ايمن » حركة واحدة (بالاتفاق في الأولى وعلى الراجح في الثانية) وعدم تغير هذه الحركة بتغير السياق دليل يقوى الادعاء بأن هذه الممزة ليست للوصل ، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان ما قرره علماء العربية من أنواع الحركات المصاحبة لممزة الوصل . فهله الحركات في نظرهم تبلغ ستاً أو تظهر في ست صور مختلفة (انظر ص ١٥٣ والصورة السابعة المذكورة هناك خاصة بالـ) .

فعدم تغير الحركة في هاتين الصيغتين وتغييرها إلى هذه الصور المتعددة في الصيغ الأخرى يشير إلى أن هناك فرقاً من نوع ما بين الحالتين . هذا الفرق – على ما نرى – هو أن الممزة في « الـ » و « ايمن » صوت صامت consonant تتبع بحركة محددة ، على حين أن الموجود بالصيغ الأخرى إنما هو تحريك أو ازلاق حركي يتشكل بصورة مختلفة طبقاً للسياق الصوتي الذي يقع فيه .

٣ - كون الحركة الازمة فتحة لاكسرة علامة أخرى على الطريق إلى هذا الاتجاه . فلو كانت الممزة هنا للوصل حقيقة لأوجبوا كسرها ، تمشياً مع قاعدتهم الأساسية التي تنص على أن الكسرة هي الحركة الأصلية لهذه الممزة ، أما غيرها من الحركات فهو خروج عن هذا الأصل .

وقد أدرك علماء العربية أنفسهم هذا الشذوذ . ومن ثم حاولوا تفسيره بما لا يخرج – في نظرنا – عن كونه مجرد تبرير أو تعليم عقلي افتراضي لما حدث بالفعل . جاء في مراح الأرواح وشرحه ما يلى :

« وفتح ألف أيمن أي همزته . . . مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والأصل في ألف الوصل الكسر . . . لأنه جمع يمين وألفه للقطع لأنه ألف أفعى وأنه مفتوحة ، ثم جعل للوصل أي عوامل معاملة ألف الوصل بأن أسقطت في الدرج لكثرة أي لكتة أيمن استعمالاً ، وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف . . . وفتح ألف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرة استعمالاً أيضاً » .

فهو هنا يعتد لفتح همزة « أيمن » بكل منها صيغة جمع على أفعى (وهو رأى على ما سرني

(١) مراح الأرواح لأحمد بن علي بن مسعود ، وشرح هذا المرجع لشمس الدين أحمد ، ص ٥٦ .

فيها بعد) ، وهنّة هذا الجمجم هنّة قطع بالاتفاق وهي مفتوحة كذلك . ولكنها هنا عمّلت معاملة هنّة الوصل بسقوطها في الدرج لكتّرة الاستعمال . وهذا تعليل — كما نرى — يحمل بطلانه في ثيابه ، لما يتضمنه من تحايل على الحقائق وتعسّف واضح في تفسيرها . أما بالنسبة لهنّة أداة التعريف فلم يجدوا ما يعتلون به سوى كثرة استعمال هذه الأداة ، وفي رأيهم أن الفتحة أفق من غيرها مع هذه الكثرة !

وастمع إلى ابن جنّي في تفسيره لهذه الظاهرة — ظاهرة فتح المنّة في « ال » و « آمين » — حيث يقول :

« فأما لام التعريف فالمنّة معها مفتوحة . وذلك لأن اللام حرف ، ف يجعلوا حركة المنّة معها فتحة ، لتناقض حركتها في الأسماء والأفعال . فأما آمين في القسم ففتحت المنّة فيها — وهي اسم — من قبل أن هذا اسم غير متمكن ، ولا يستعمل إلا في القسم وحده . فلما ضارع الحرف بقلة تمكّنه فتح تشبيهاً بالمنّة اللاحقة لحرف التعريف . وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم ، لمضارعته الحرف ويؤكّد عندي أيضًا هذا الاسم في مضارعته الحرف أنّهم قد تلاعبوا به وأضاعفوه . فقالوا مرة : آمين الله ، ومرة آيم الله ومرة آيم الله ، ومرة م الله ومرة م الله ، وقالوا : مِنْ ربِّي وَمِنْ رَبِّي . فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى الفظ الحروف قوي شبه الحرف عليه ، ففتحوا هنّته تشبيهاً بـ هنّة لام التعريف »^(١) .

فهذا التفسير — كما نرى — ليس إلا مثلاً آخر من أمثلة الإغراق في التأويل والتأسّس العلل التي يولج بها ابن جنّي في كثير من مناقشاته . وهو إن دل على شيء فإنما يدل على المقدمة البارعة لدى أبي الفتح في تصوير الأمور بغير صورها الحقيقة . ففتح المنّة المصاحبة للام التعريف لغرض المخالفة بين حركتها هنا وحركتها في الأسماء والأفعال أمر لا يقره منطق الواقع ولا منطق اللغة . إنما المنطق هو أن هذه المنّة وردت في كلام العرب مفتوحة ، فيجب أن تونّد بهذه الصفة وتسجل أحکامها وفق ما تبديه من خواص واقعية دون تأويل أو تعليل . واختيار الفتحة المنّة آمين تشبيهاً لهذه الصيغة بالحرف لما يعتريها من ضعف أو نقص هو الآخر تفسير واه يبدوا فيه التكلف وأوضحاً .

(١) آمين جنّي : مسر صناعة الإعراب ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

وحقيقة الأمر أن الممزة في أداة التعريف وإيمان همزة قطع ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، وكما يتبيّن كذلك من أدلة أخرى خاصة بكل حالة منها .

ففي « إيمان » نلاحظ اضطراباً بين النحوة في الحكم عليهما وعلى همزتها . فهي عند البصريين اسم مفرد من اليمن ، وهمزتها للوصل عندهم ، بدليل سقوطها في درج الكلام ، وزنها على أفعى ، ومثله جاء في العربية كآخر وأنك .

وأغلب الظن أن هذا الكلام ليس إلا تردیداً لرأي شيخهم سيبويه في هذه النقطة ذاتها . فهذا هو الرجاجي يقول : وهمزة إيمان في نحو قولهم إيمان الله لأفعلن ذلك « ألفه ألف وصل ; إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن ، كذلك يقول سيبويه . واشتقاقه عنده من اليمن . واستدل على ذلك بقول بعضهم : إيمان الله بكسر الألف ولو كانت ألف قطع لم تكسر ، وبقول الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشأتم نعم ، وفريق ليُمْنُ الله ما ندرى
فحذف الألف في الوصل »^(١).

أما عند الكوفيين فأيمان جمع لا مفرد ، إذ ليس في رأيهم اسم مفرد في العربية على وزن أفعى . أما آخر وأنك فأعمجيان في نظرهم . وهمزتها همزة قطع عندهم ، ولكنها عمومات معاملة همزة الوصل فسقطت في الدرج لكره الاستعمال^(٢) . وهذا هو ما يروى عن الفراء كذلك . يقول الرجاجي في الجمل : قال الفراء : « ألف إيمان ألف قطع وهي جمع عنده »^(٣) .

وهكذا يقع الخلاف بين الفريقين ويلتمس كل منهما العلل والتاويلات لما ذهب إليه . وفي اعتقادنا أن الحق في جانب الكوفيين ومن تابعهم . وأما ما اعتقد به البصريون من سقوط الممزة في وصل الكلام فليس يمكن دليلاً مقنعاً للقول بأنها همزة وصل . فهذا السقوط لا يعلو أن يكون ظاهرة فنولوجية اقتضاها السياق ، لا لأنها « جعلت للوصل » ، كما ادعوا .

وأما تحريرك هذه الممزة بالكسرة – كما قرر سيبويه – فذلك يغلب أن يكون لميجة خاصة ينبعى ألا تنسب أحکامها على غيرها من أساليب الكلام .

(١) الرجاجي : الجمل ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) انظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ج ٢ ص ١٨١ ، وشرحى مراح الأرواح لشمس الدين أحد وابن كمال باشا ص ٥٦ .

(٣) الرجاجي : السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

وهناك فيما يتعلق بهمزة أداة التعريف آراء ونحوها صريحة تؤكد لنا ما ذهبنا إليه . فهذه المهمزة للقطع عند بعضهم ، ونهما شيخ اللغويين العرب الخليل بن أحمد . يقول ابن كمال باشا في شرح مراح الأرواح : « اعلم أنهم اختلفوا في آلة التعريف . فذكر المبرد في كتابه الشافي أن حرف التعريف المهمزة المفتوحة وحدها . وإنماضم اللام إليها ثلاثة يشبه ألف التعريف بـألف الاستفهام فيكون للقطع . . . وقال الخليل « ال » بـكمالها آلة التعريف ثانية نحو هل فيكون همزته للقطع ، وإنما حذفت في التدرج لكترة الاستعمال »^(١) .

وكذلك عاملوا همزة أداة التعريف معاملة همزة القطع في عدم حذفها عند سبقها بهمزة الاستفهام ، وجوائز إيداعها ألفاً وتسهيلها في هذا السياق نفسه ، شأنها ، في ذلك شأن همزة القطع تماماً . تقول : آلحق قلت ؟ كما تقول : آكرمت يا زيد عمرأ ؟ بإيداع الهمزة ألفاً فيها .

كل هذا الذي قررنا بقدارنا إلى نتيجة واضحة ، تلك هي أن همزة أداة التعريف وأيمن همزة قطع ، وأما ما تخضع له من سقوط في وصل الكلام أحياناً فهو ظاهرة صوتية سياقية تعرض للهمزة ولغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات .

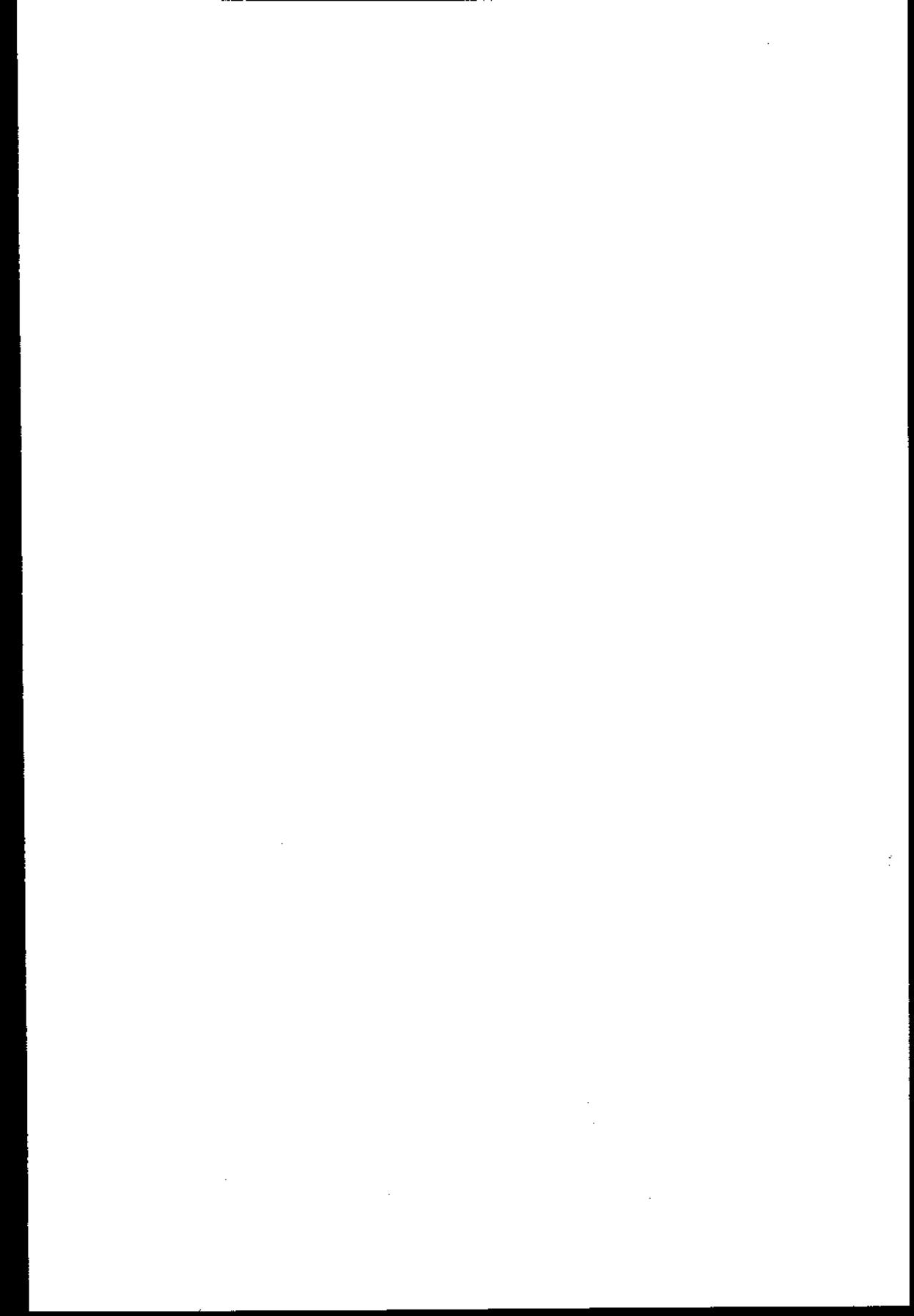
(١) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦.

مراجع البحث

- ١ - إبراهيم السامرائي (دكتور) :
التطور اللغوي التارخي (من مطبوعات معهد البحوث العربية سنة ١٩٦٦) .
- ٢ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراقب (الجزء الأول) تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه
(مصطفى الباجي الحلي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٣ - ابن مسعود ، أحمد بن علي :
مراوح الأرواح في علم الصرف ، بشرحه لدبيكتفوز وابن كمال باشا (مصطفى الباجي
الحلي الطبعة الثانية سنة ١٩٣٧) .
- ٤ - المتصري ، محمد :
حاشية المتصري على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .
- ٥ - الخليل بن أحمد :
كتاب العين (الجزء الأول) تحقيق الدكتور عبد الله درويش (مطبعة العانى ،
بغداد سنة ١٩٦٧) .
- ٦ - الزجاجي :
الحمل ، تحقيق ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الخائز (الطبعة الثانية ، باريس
سنة ١٩٥٧) .
- ٧ - الصبان ، محمد بن علي :
حاشية الصبان على الأشموني (المكتبة التجارية الكبرى) .
- ٨ - عبد الرحمن السيد (دكتور) .
مدرسة البصرة التحوية (مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم ، رسالة ماجستير) .
- ٩ - القلقشندي :
صبح الأعشى (الجزء الثالث من مطبوعات تراثنا) .

السكون

في اللغة العربية



السكون في اللغة العربية^(١)

لعب السكون دوساً مهما في الدرس اللغوي عند العرب . وقد تناولوه وعرضوا الكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية . وقد اهتموا به في الخط والكتابة كذلك . فوضعوا له علامة مميزة ، أصبحت في عرف الناطقين بالضاد جزءاً من النظام الكتابي للغتهم . ولكننا مع ذلك نلاحظ أن كل ما خلقوه لنا من تراث في هذا الشأن مملوء بالاضطراب والبعد عن جادة الصواب أحياناً ، مما دفعنا إلى مناقشة الموضوع من جديد ، في محاولة ترى فيما ترجى إليه – إلى تقويم وجهات النظر التقليدية في هذه الظاهرة .

ومناقشة السكون مناقشة لغوية كاملة تقضينا أن نعرض له من الزوايا المختلفة للبحث ، أي من الناحية الصوتية والصرفية وال نحوية . وقد يكون من المقيد كذلك أن نشير في إيجاز إلى ما رأاه علماء اللغة العربية فيما يتعلق برموزه في الكتابة .

يروى صاحب التصريح احتمالات عدة تبلغ في مجموعها ستة ، يمكن أن نرجع إليها تلك العلامة المألوفة لنا ، وهي [٥] .

١ – ينقل عن أبي حيان أن علامة السكون خاء فوق الحرف ، وأن سببويه جعلها هكذا : [خ] على أنها اختصار الكلمة « خف » أو « خفيف » .

٢ – هي رأس جيم وهي مختصرة من « اجزم » .

٣ – هي رأس ميم وهي مختصرة من « اجزم » أيضاً .

٤ – هي رأس حاء مهملة مختصرة من « استرح » ، لأن « الوقف استراحة » .

٥ – علامة السكون دائرة ، لأن الدائرة صفر [٥] ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد .

٦ – علامة السكون دال ، ويتعلّم ذلك بقوله : « وكأنهم لما رأوها بغیر تعريف ظنوها دالا »^(٢) .

و واضح من هذا أن كل واحد من هذه الاحتمالات يصلح لأن يكون هو الأصل الذي

(١) نشر موجز لهذا البحث بمجلة مجمع اللغة العربية (الجزء الرابع والعشرون ، يناير سنة ١٩٦٩) .

(٢) انظر التصريح شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري ج ٢ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .
وانظر أيضاً : الصياغ على الأش卯ف ج ٤ ص ١٥٦ ، حيث جاء هناك ذكر العلامات الأربع الأوائل .

تطورت عنه العلامة الحالية [٥] ، بل إن الاحتمال الخامس — وهو كونها دائرة ، أو علامة الصفر [٥] ، على ما عليه الحال في كثير من اللغات — يطابق هذه العلامة تمام المطابقة في الشكل والصورة . وهذا الاحتمال بالإضافة إلى ذلك ، يتضمن ما يرشحه للقبول أكثر من غيره ، إذ الصفر — فيها لو أخذ وحده منزلا — ليس له قيمة عددية إيجابية ، كما نص على ذلك صاحب التصريح . والسكون من الناحية الصوتية خال هو الآخر من التحقيق الصوتي Phonetic realization ، أي ليس له أثر مادي من ناحية النطق الفعلي . وبهذا تكون هناك مناسبة واضحة بين المعنى المقصود منه والمعنى المقول إليه .

أما كون علامة السكون خاء فيفسر على أن المقصود رأس خاء بلانقطة ، هكذا [خ] . ثم لحقها تغير في الشكل حتى صارت إلى ما هي عليه الآن . واختيار الخاء فيه إشارة إلى خاصة من خواص السكون ، وهي الحفنة في النطق ، على ما رأه كثير من التحويين ، أي إذا قيس بالحركات أو إذا قورن بما سموه « السكون » الشديد ، وهو ما يصاحب الإدغام الذي رمزوا إليه بحرف الشين بلا نقط [س] للدلالة على هذا المعنى .

والإشارة بحرف الجيم إلى السكون تعني أن المقصود رأس جيم بلا نقطه كذلك [ج] واستعمال هذا الرمز يعني — في نظر القائلين بذلك — الدلالة على وظيفة من أهم وظائف السكون عندهم ، وهي كونه علامة على الحالة الإعرابية المعروفة بالجزم ، أو كونه يبني عن الجزم بمعنى القطع والبت في الأمور . وهذا التفسير يبني على اختلاف الآراء في معنى الجزم الذي يفيده السكون : فهو القطع المادي ، بمعنى قطع الحركة أو حرف العلة ؛ أي حذفهما ، أم القطع المعنى الذي يفيد الأمر والتشدد في الطلب ، والذي يتحقق — ماديا — في صيغة الأمر مثلا ؟ رأيان نص عليهما علماء اللغة العربية .

وما قيل عن الجيم هنا يطبق على الميم ، إذ استخدامها — أو بالأحرى استخدام رأسها — علامة على السكون ، فيه الإشارة إلى المعانى السابقة ، إذ الميم هي الأخرى اختصار لكلمة « اجزم » .

أما استعمال رأس الخاء للإرماز إلى السكون فقيمه إيماء إلى وظيفة واضحة من وظائفه ،

(١) ورأس الخاء (بدون نقط) لا تزال واضحة في الاستعمال في بعض أنواع الخطوط في الوقت الماضي .

وهي دلالته على الوقف في الكلام . والوقف – كما يرى أصحاب هذا الرأي – فيه استراحة ، فكأن الرمز مختصر من الفعل « استرح » كما نصوا على ذلك ، أو من آية صيغة أخرى من المادة نفسها .

ويختلط إلينا على كل حال أن هذه الحالات الثلاثة الأخيرة مبنية على مجرد التخمين والحدس . كما أنها تعتمد في تفسير رموزها على الإشارة إلى وظيفة السكون في سياق واحد فقط هذا السياق هو نهاية الكلمة أو الجملة ، حيث يكون هذا السكون علامة مميزة للجزم أو الوقف .

وال الأولى في نظرنا أن نفسر علامة السكون – في حالي الجيم والخاء – على أنها رأس خاء ، لذا في استخدام هذه الحاء إشارة واضحة إلى الخاصية الأساسية للسكون في كل سياق وكل موقع في الكلام العربي . هذه الخاصية – كما رأوا هم – هي خفته .

على أنه من البخاف أن تكون هذه العلامة قد فسرت أو قرئت خطأ : لعلها خاء في الواقع وحقيقة الأمر ، ولكنها أخذت بطريق الخطأ على ... رأس جيم أو خاء ، وذلك بسبب غياب النقط الذي يفرق بين هذه الحروف ، وهذا الذي فرّاه هنا من كون العلامة هي رأس خاء يتماشى مع القول التقليدي الشائع بين القدامى والمحدثين على سواء^(١) .

أما القول بأن علامة السكون هي رأس الميم ففيه خاطئ واضح بين رأس الميم [م] وبين علامة الصفر [٥] ، (وهو أحد الحالات التي نصوا عليها) . وربما أوقعهم في هذا الخلط علم معرقهم بهذا الرمز الأخير أو عدم إدراكهم لقيمتة .

والرأي الذي يرى أن الدال هي الأصل في علامة السكون رأى يبلو بعيداً عن الصواب . والظاهر أن الأمر التبس عليهم للتشابه الكبير بين رأس الخاء (غير المنقوطة) وبين الدال المفردة [د] ، وهو أمر نلحظه كثيراً في بعض أنواع الخطوط .

وإذا كان لنا أن نبدي رأينا في « رموز » السكون فإننا نميل إلى تفضيل وجهة النظر الثالثة بأن علامة الصفر [٥] هي رمز السكون . وربما كان ذلك أقرب إلى غيره من الحقيقة . لما بين الجهتين من اتفاق وتماثل في خاصتهما الأساسية وهي « الخلط » من القيمة المادية . وذلك بالطبع إذا أخذنا منعزلين . أو قولهنا بما من شأنه أن يصحبها من أعداد أو حركات .

(١) انظر : حفيظ ناصف ، تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٧٦ ط ٢ .

على أن الافتراض القائل أن علامة السكون هي رأس خاء غير منقوطة افتراض له وجاهته ، وليس هناك ما يمنع من قبوله ، على أن يكون تاليًا للاحتمال السابق من حيث الأفضلية والاختيار .

ومن يدرى ؟ لعل للاحتمالين أصلًا تاريخيَا . فربما وضعت رأس الخاء بالفعل في فترة من الفترات للدلالة على السكون — وهو ما تشير إليه كتب اللغة ، حيث ينسبون هذا الوضع إلى الحليل بن أحمد — ثم تطورت إلى ما يشبه الدائرة [٥] ، كما يظهر في بعض المخطوط ، أو بقيت محافظة على كثير من سماتها الأصلية [٦] ، كما يبدوا في أنواع أخرى . ومن الجائز كذلك أن تكون هناك علامة جديدة ، قد استحدثت في فترة من تاريخ العربية للدلالة على هذا السكون ، وأن تكون هذه العلامة هي رمز الصفر [٧] . وربما يؤيد هذا الرأى الذي نردد من وضع علمتين وصلتا في النهاية إلى صورة واحدة هي [٨] — ربما يؤيد هذا أكثر من غيره شيوخ هذا الرمز بعيته [٩] في الاستعمال الحاضر — وربما الماضي كذلك — بصورة أوسع من استعمال غيره من الرموز التي ظن أنها — كلها أو بعضها — علامات للسكون .

والأهم من هذا كله على أية حال هو بيان القيمة اللغوية للسكون ، وبخاصة من وجهة النظر الصوتية ، ويخيل إلينا أن تجلية هذا الأمر تعتمد في أساسها على الإجابة عن هذا السؤال .

ما السكون ؟ فهو صوت لغوي ؟ أو بعبارة أقرب إلى موضوع الحديث (وهو تقويم آراء علماء العربية في السكون) : هل السكون حركة ؟

الإجابة عن هذا السؤال — بكل صوره — سهلة ميسورة على كل من له دراية بمعنى الصوت اللغوي وكل من له أدنى خبرة بالدراسات الصوتية . فلسوف يقرر هؤلاء جميعاً على الفور أن السكون ليس صوتاً لغوي بل linguistic Sound بل alinguistic أي أنه شيء لا ينطق ولا يسمع أو هو شيء ليس له تحقيق صوتي عادي phonetic realization أو أي تأثير سمعي audible effect وبهذا يصبح السكون خالياً تماماً من العنصرين الأساسيين لأى صوت من الأصوات . ولقد أثبت التحليل للأصوات العربية أن ليس بينها صوت ينطق أو يتحقق مادياً أكثر من تلك الأصوات المنحصرة في المجموعتين المعروفتين بالأصوات الصامتة Consonants والحركات vowels . وفي عرف المحققين من الدارسين أن السكون — من الناحية النطقية الصرفية — لا ينتمي إلى أي من هاتين

المجموعتين ، وإن كان بعض هؤلاء الدارسين يرى أن لهذا السكون قيمة لغوية من نوع ما ، على ما سرني فيما بعد .

ويهذا ثبت لنا أن السكون ليس صوتاً صامتاً Consonant ، وهذا أمر واضح بالنسبة للقدادى والخدشين على سواء ، كما أنه ليس حركة بالمعنى الذى يفيده هذا المصطلح في نظر العارفين من الباحثين ، إذ انتفاء كونه صوتاً يعني استحالة اعتباره حركة ، لأن الحركة صوت لها صفات الأصوات في عمومها ، مضافةً إلى ذلك ميزاتها النوعية التي تفرد بها بوصفها حركة ، وفقاً لما قرره عنماء الأصوات .

ونستطيع أن نؤكد ما قررناه بعبارة تقرينا من الاصطلاح التقليدى ، ليتمل الفهم ويتبين القصد في جلاء ووضوح ، فنقول : إن السكون لا يتلفظ به ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية ، أو هو – من وجهة نظر معينة – « عدم » الصوت ، أى عدم الحركة . وإنما فسروا الصوت هنا بالحركة بالذات ، لأن مناقشة علماء العربية للسكون تدور في جملتها حول كونه حركة أو غير حركة ، وحول بيان موقعه من الحركات العربية وعلاقته بها .

أما تفاصيل آراء هؤلاء العلماء في هذا الموضوع فتظهر في عدد من النصوص المختلفة التي تسم – في عمومها – بالخاط ، بل بالتناقض أحياناً ، وليس من النادر أن نجد الباحث الواحد يناقض نفسه في فكرته عن السكون ، حيث يلقي إلينا برأين اثنين – في مكان واحد أو مكانين مختلفين – لا يتمشى أحدهما مع الآخر ، وربما عارضه أو ناقضه كذلك .

وهذه الآراء كلها يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، على أساس ما بين أفراد كل مجموعة من تشابه أو تماثل .

المجموعة الأولى :

وهذه المجموعة تمثل اتجاههاً قوياً بين لغويي العرب ، والمتاخرين منهم بوجه خاص . يعامل أصحاب هذا الاتجاه السكون على أنه حركة أو كما لو كان كذلك حيث ينتونه صراحة بالمصطلح « حركة » ، ويعاملونه قسماً للحركات واحداً في سلسلة عددها . أو هم – على أقل تقدير – يقرزون السكون بالحركات وينسبون إليه مالها أو لبعضها من خواص صوتية أو وظيفية . ومن الواضح أن هذا الاتجاه يستلزم ضمناً – وبالضرورة – اعترافهم بأن السكون شيء

ينطق ويتلفظ به بالفعل . إذ الثبوت كونه حركة أو منحه الخواص الصوتية للحركات يقتضي هذا المزوم بداعه .

ومن أصرح النصوص في هذا الشأن عبارة بعضهم التي تحكى « أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء . فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف »^(١) .

ويفهم من هذا القول صراحة أن السكون حركة وأنه أحد أربع حركات . كما يفيد أن السكون شيء محقق صوتيًا أو أنه شيء إيجابي مادي ، ينوب عنه شيء مادي آخر (هو الحذف وفقاً للنص السابق) ، إذا اقتضى السياق عدم ظهوره أو إذا لم يسمح هذا السياق بذلك .

ويقرب من هذا ما قرره ابن هشام في توضيحه ، حيث قرن السكون بالحركات يجعله واحداً منها ، فيقول : « وأنواع البناء أربعة ، أحدها السكون وهو الأصل ويسمى أيضاً وقفاً . ولخلفته دخل في الكلم الثلاث نحو هل وقم وكم . والثاني الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون ، فلهذا دخل أيضاً في الكلم الثلاث نحو سوف وقام وأين . والنوعان الآخران ، وهما الكسر والضم ولتقابهما وثقل الفعل ، لم يدخلان فيه ودخولاً في الحرف والاسم »^(٢) .

وفي هذا النص كذلك نلاحظ أن السكون عامل معاملة الحركات من حيث « الوجود الصوتي » ؛ فهو يظهر فعلاً في الكلمات المختلفة أو يدخلها كالحركات تماماً . كما أن وصفه باللحقة ومقارنته بالفتحة في ذلك ، فيه إشارة واضحة إلى خاصة « الوجود الصوتي » هذه ، إذ لحقة إنما تكون في النطق أولاً وقبل كل شيء .

ومن الواضح أن ابن هشام هنا يرد دعوة ابن مالك عن أنواع البناء :

ومنه ذو فتح ذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم
ولابن هشام رأى آخر في مفهوم السكون يختلف عن رأيه السالف ، بل يكاد يناقضه ،
إذ يشير إليه كما لو كان شيئاً سلبياً أو شيئاً يتحقق وجوده عند زوال غيره (ويعني بذلك

(١) حاشية المحرري على ابن عقيل ، ج ١ ص ٣٤ .

(٢) التصرير على التوضيح ، ج ١ ص ٥٩ .

الحركات) . وهذا التفسير يوْجَد من قوله : « علامات الإعراب الأصلية أربع ، هي الفضة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخض وحذف الحركة للجزم »^(١) ، وهو في هذا السياق كذلك متأثر بقول ابن مالك : « اجزم بتسكين » .

والتسكين — كما فسره وارتضاه الكثيرون منهم — معناه حذف الحركة (لا عدمها) . وهذا الرأى الثاني — وإن كنا لا نميل إليه — يسير في الاتجاه الصحيح حيث ثني الإيجابية الصوتية عن السكون ، غير أنه كان الأولى أن يعبر عن هذه الحالة « بعلم الحركة » ، لأن « حذف الحركة » — بحسب عبارته السابقة — يفيد أنه كانت هناك حركات ثم أزيلت . « الواقع اللغوي » — كما هو واضح — لا يؤيد ذلك إذ الحركة لم توجد وما كان لها أن توجد في مثل هذا السياق الذي يشير إليه ابن هشام .

وهناك من المحدثين من وقع في مثل هذا الخلط أو أشد درجة ، بالرغم مما تشعر به بعض عباراته من أنه يدرك المفهوم الصوف للسكون . إننا نعني بذلك الأستاذ حفيظ ناصف^(٢) الذي يصرح بأن « الحركات الأصلية التي تصور الحروف أربع وهي الفتحة والكسرة والضمة والسكون » . ويؤكد هذا المعنى نفسه بقوله في مناسبة أخرى : إن « الحركات قسمان أصلية ومترفرعة ، فالأصلية هي الفتحة والكسرة والضمة والسكون ، وهي المصطلح على تصويرها هكذا : » .

ولكنه يعود فيعتذر عن نفسه اعتذاراً لطيفاً ، فيقول : « وإنما أطلق اسم الحركة على السكون هنا تقليباً »^(٣) ومع ذلك ما زلتنا نضعه في عداد الواهمين ، لأن تسمية الشيء باسم غيره تقليبياً تتضمن الاشتراك أو الانفاق في خواص معينة . وهذا لا ينطبق على السكون أبداً من الناحية النطقية ، وهي الناحية التي يعنينا هنا الباحث في هذا المقام ، على ما يبدو . أما إذا كان يعني مشاركة السكون للحركات في الوظائف الصرفية والتحوية فهذا أمر مقبول ، بل من الضروري أنذه في الحسبان عند معالجة قواعد العربية (انظر ص ٢٣١ وما بعدها) .

(١) انظر التصريح على التوضيح ج ١ ج ٦٦ .

(٢) هناك محدثون آخرون اجهروا هذا الاتجاه ، كالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وقد ناقشنا رأيه مستقلة نظراً لأهميته وغرابة ما جاء به من آراء . انظر ص ٢٤٩ وما بعدها .

(٣) حفيظ ناصف تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ١١ ، ١٥ .

المجموعة الثانية :

وتضم هذه المجموعة عدداً من النصوص المتناثرة هنا وهناك في التراث اللغوي . وهذه النصوص تمثل غالبية الآراء وأشهرها فيما يتعلق بحقيقة السكون ، وهي جميراً تتفق في خاصة واضحة ، هي عدم تسمية السكون بالحركة وعدم وصفه بهذا المصطلح ، ولكنها كلها – أوجلها – تعامله على أنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقاً ، وكثيراً ما يقارنون بينه وبين الحركات في هذه الخاصة التي نسبوها إليه .

وهذا الاتجاه – بكثرة نصوصه وتنوعها – تلخصه إشارات عابرة يلقى بها الدارسون من وقت إلى آخر ويرى بها كثيرون من القراء دون انزعان في حقيقة ما تنتطوي عليه . من ذلك قوله مثلاً :

«السكون أخف الحركات» أو «أخف من الحركات» ، أو نحو قوله : «الفتح أقرب الحركات للسكون» ، أو «الفتح يشبه السكون في الخفة» ^{المخ} ... فهذه الإشارات ونحوها – وإن اختلفت في الأداء اللفظي – تنسى عن معنى واحد ، هو افتراضهم أن السكون شيء ينطق ، ولكنه أخف الحركات أو أخف منها في ذلك . والفتح – في نظر علماء العربية والتقليديين من المحدثين أقرب الحركات إلى السكون لأنّه يقرب منه أو يشبهه في خفة النطق . وهذه المقارنة في الحالتين – بين الحركات في عمومها وبين السكون ، وبين الفتحة وحدتها وبينه – لا يمكن تعميرها إلا على أساس التشابه الصوتي أو التقارب في عملية النطق الفعلية ، وإلا ما كان هنا داع لاستعمال المصطلحات «خفة» ، «خفيف» في حالة السكون أو استعمال عكسها في حالة الحركات كالتعبير «بالثقل أو ثقلية» وهذه المصطلحات – كما ترى – تقييد التحقيق الصوتي أو لم يحابيه ، إذ لا يكون ذلك بجانبيه (الخفة والثقل) إلا في النطق والتلفظ بشيء بداعه .

وقد جرهم إلى هذا الافتراض أو الورم محاولتهم توسيع قاعدة مشهورة ، غير معتمدة هي الأخرى على الواقع اللغوي أو منطق اللغة نفسها . هذه القاعدة هي ما أشار إليها ابن مالك بقوله :

والأصل في المبني أن يسكننا

قال أكثر الشراح : وإنما كان ذلك هو الأصل « لخفة السكون » و « لقلل الحركة »^(١). ولم يكتف صاحب المفصل بذلك بل عد البناء على السكون هو القياس . وعال شارحه – ابن يعيش – هذا الادعاء بكلام طويل نكتفي منه بقوله : وإنما كان القياس في كل مبني السكون لوجهين :

أحدهما : أن البناء ضد الإعراب وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة الدلالة على المعنى المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضدة بالسكون .

والوجه الثاني : أن الحركة زيادة مستقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يرقى بها إلا لضرورة تدعوا لذلك^(٢).

في هذا التعليل – بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من مغالطة منهجية – يصف الحركات بالثقل ، إذا قورنت بالسكون ، وفي ذلك ما يعني إيجابية السكون وجوده نطقاً ، غير أنه يتميز بالخفة في ذلك .

على أن غالبية النصوص التي تنتهي إلى هذا الاتجاه لا تكتفي بمجرد المقارنة بين السكون والحركات في بعض سمات النطق ، وإنما تصرح – بل تؤكد هذا التصریح أحياناً – بأن

(١) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٣٢ والتصریح على التوضیح ج ١ ص ٥٨ .

(٢) واضح إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ص ١٠٢ - ١٠٣ . والقول بأن البناء على السكون هو القياس أمر غير مقبول ويتضمن مغالطة منهجية ، وذلك لأن القياس ينبغي أن يكون مبنياً على الواقع الذي نفسه . وقد لاحظ الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا الأساس مفقود ، فليس الكلام الذي ساكنأ كله أو أغلبه . وقد قام هو بالنظر في الكلم المبني كله فوجد أن عدد حروف الملف سبعون حرفاً « الساكن منها الثنان وعشرون والمحرك ثمانية وأربعون » ومعناه ، كما قال ، أن الساكن « في البناء أقل من المحرك ». أما بالنسبة لللام فوجد أننا « لستا في حاجة إلى الإحصاء ، وجل أنه قل أن يبني على السكون ». « أما الفعل فالماضي بناؤه على الفتح ما أمكن والمضارع أكثر بناؤه على الفتح وذلك حين يؤكد بإحدى التوين والأمر وحده يبني على السكون ». (انظر المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٧) . وخلاصة هذا أن المبني على السكون من الكلم أقل من المبني على غيره ، وهذه الحقيقة الواقعية تفسد أساس هذا القياس الذي ذكره . وقد أدرك الصبان هذا الذي قلناه ، فيصرح تعليقاً على قول ابن مالك : والأصل في المبني أن يسكنـا – بأن « الأصل أى الراجح والمصطحب لا الغالب ؛ إذ ليس أغلب المبنيات ساكنـا».

السكون شيء ينلفظ به ويتساوى في هذه الخاصة مع الحركات .

جاء في كلام بعضهم قوله : « وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات وفواها اللازمه . . . » ويتأكّد هذا المعنى من قول هذا الدارس نفسه : إن فعل الأمر مبني عند البصريين « على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم ، من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل » .

ولم يقنع الخضري هنا بالحكم على السكون بأنه شيء يتحقق في اللفظ والنطق ، بل منحه خاصة من أهم خواص الحركات عندهم وهي وجوب تقديرها إذا منع مانع من ظهورها . ومعناه — بعبارة أخرى — أن للسكون نوعين من الوجود : وجود بالفعل وجود في التقدير حين يصعب أو يستحيل تحققه في واقع النطق .

ومعاملة السكون معاملة الحركات في النطق وفي خاصة الظهور أحياناً ، والتقدير أحياناً آخرى ، تبدو أصلح وأوضح في سياق آخر من عبارة الخضري نفسه حيث ينص على أن حركة البناء تكون ظاهرة أو مقدرة « كضرب وضررت وكلما السكون كمن وإذا ، فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصل في الآلف ، كما تمنع الحركة الحركة »^(١) .

وفي هذا النص الأخير — كما ترى — إغراق في الوهم والخلط حيث عد الخضري الآلف في « إذا » سكوناً وأن هذا السكون منع السكون الآخر من الظهور . وكلما التقديران — في رأينا أمر غير مقبول . أما آن الآلف : في « إذا » سكون فهو خطأ صوقي وقع فيه علماء العربية منذ القديم ، مخدوعين في ذلك — على ما نعتقد — بغياب رموز الحركات القصيرة ، وهذا الغياب في نظرهم يعني السكون ، بقطع النظر عن طبيعة الصوت المعين .

وقولهم إن سكون الآلف في (إذا) منع السكون الآخر من الظهور أمر لا يمكن تفسيره إلا على أساس أن المقدر هو رمز السكون [٥] لصوته ؛ إذ السكون (يعني غياب الحركات) شيء لا يتعدد . أما الحركات فهي تختلف عن السكون في ذلك ، فهي متعددة في طبيعتها وصورها ، فهناك الفتحة والكسرة ، والقصمة . وفي هذا الذي يذهب إليه هؤلاء العلماء دليل واضح على أنهم قد خلطوا بين الرموز والأصوات أو المكتوب والمنطق ،

(١) الخضري على ابن عقيل ج ١ ص ٣٠ ، ٣٢ - ٣٣ .

وهو ما أدى إلى وقوفهم في بعض الأخطاء الصوتية ، كما في هذه الحالة مثلاً .

وليس ينفرد الخصري بهذه النظرة تجاه السكون ، فقد شاركه فيها غيره مستخدماً مصطلحات وعبارات لا تخرج في جملتها عما فعله الدارس الأول . يقول صاحب التصريح في التعليق على كلام الموضح بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر - : « والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها . والمراد بالظاهر ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون . » والمراد بالمقدار ما ينوي من ذلك «^(١)» .

وتجدر بالذكر أن بعضهم قد أدرك ما في هذه الآراء من مغالاة وبعد عن الحقيقة ، فسرها - أو بعبارة أدق فعارضها - في صورة تأويلات أو تخريجات تقليدية . من هؤلاء المعارضين الشيخ يس في تعليقه على الكلام السابق الذي نقلناه عن خالد الأزهري ، فيقول : « قال الدنوشري : عدم السكون من الإعراب اللفظي فيه تسامح . وكأنهم أرادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ ، والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به . وقال أيضاً : جعلهم السكون - وهو عدم الحركة - واللحدف - وهو إسقاط حركة أو حرف - لفظياً تسمح باللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف »^(٢) .

وفي هذا المنقول عن الدنوشري ما يدل على وعي بطبيعة « السكون » وقيمة الصوتية^(٣) ، وفيه كذلك ما يتضمن الرد البليغ على أولئك الخالطين الذين استغلوا عليهم الأمر ، فلم يستطيعوا التفريق بين الحركات وبين ما سموه بالسكون من ناحية النطق .

وفي ظلنا أن هناك سببين آخرين قد أوقعوا هؤلاء العلماء في وهمهم الراعم « نطقية » السكون

(١) التصريح على التوضيح - ١ ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح - ١ ص ٦٠ .

(٣) ما قرره الدنوشري بالنسبة للسكون (وهو كونه ليس لفظياً أو كونه عدم الحركة) قوله صحيح مقابل ، كما قلنا . ولكن ما ذكره فيما يتعلق بحلف الحرف أو إسقاطه ليس دقيقاً لأن حلف الحرف أو إسقاطه له أثر نطق ، يتحقق في صورة حركة قصيرة . نقول مثلاً : يرمي ، يرمي حرف وهو وزن الحركة الطويلة وهي الكسرة ، ولكن لم يرمي بإسقاط الحرف ؛ وبالرغم من هذا بي أثر منطوق هو الكسرة القصيرة . ويبدو أن الدنوشري متأثر بطريقة الكتابة (غير مدرك لنحوية النطق) فقد لاحظ حلف الحرف في الكتابة (في لم يرمي مثلاً) فلن إلا أثر النطق تبعاً لذلك على حين أن الأثر النطق موجود وهو متحقق في الحركة القصيرة . ومني ذلك أن حلف الحرف في الكتابة ارتبط به تقصير الحركة في النطق .

ومساواه بالحركات في هذه السمة وفي غيرها من الخواص الصوتية . وينطبق هذا القول الذي نقوله على كل أولئك الذين تبنوا أحد الاتجاهين السابقين أو كليهما معاً .

لعل السبب الأول : يرجع إلى ما رأه علماء العربية من أن « تلك الظاهرة » التي سموها سكوناً تمثل إمكانية رابعة فيما يختص بهمايات الكلمات في الجمل : فقد تنتهي بفتحة أو كسرة أو ضمة أو بعدم هذه الإمكانيات الثلاث .

كما أنها احتمال رابع في بعض الواقع بالصيغة الصرفية : فالنموذج : فعل قد يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمونهما أو « ساكتها » وعلى مستوى الأصوات من الناحية الوظيفية كما في نحو ضربت ؛ ض ؛ رب ؛ ت . ولم يغب عن أذهانهم بالطبع ماتبعه هذه الظاهرة من دور بارز في التفاعيل العروضية إلى غير ذلك من الوظائف الصوتية الخاصة بموسيقى الكلام ، كما في الوقف مثلاً .

فن المحتمل أن تكون هذه الوظائف وغيرها قد خدعت هؤلاء العلماء فساواوا بين السكون والحركات من جهات أخرى ، فظنوه شيئاً ينطق ، كما تنطق الحركات وبهذا حركة كذلك ، على حين أنه « لا شيء » من الناحية النطقية كما أنه ليس حركة من هذه الناحية أيضاً وإنما هو عدمها ، كما سنعرف فيما بعد .

أما السبب الثاني : فهو وجود رمز خاص بالسكون في نظام الكتابة العربية . فربما أوجى هذا التخصيص إلى بعضهم بأن مدلول هذا الرمز [٥] لا بد أن يكون شيئاً ينطق ويلاحظ به بالفعل ، شأنه في ذلك شأن الحركات المختلفة التي خصص لكل واحدة منها رمز مستقل كذلك . ولعل هذا نفسه هو السر في حكم بعض آخر على السكون بأنه حركة ومنحه أهم خواصها عندهم : فهو شيء تجتاته العوامل ، ويظهر كما تظهر الحركات ويقدر كما تقدر إذا لم يكن ظهوره مستطاعاً .

وقد جرهم هذا الخلط في فهم الرموز الكتابية ووظيفتها إلى إطلاق المصطلح « ساكت » (وما اشتق منه) على كل « حرف » خلا من علامات الحركات الثلاث : الفتحة والكسرة والضمة . وهذا « الحرف » يتحقق في صورتين رئيسيتين .

إحداهما : تمثل في كل حرف « صحيح » لم تصاحبه هذه العلامات ، وقد ابتكروا هم هذه الحالة علامة مميزة هي [٥] ، وسموها السكون ، ودعوا مدلولها الحرف الساكن كالباء في نحو لم يضرب . أما الحالة الثانية فيقصدون بها كل حروف المد في نحو دعا ، أدعوه ، أرى فيه هذه الحروف عندهم « لا يكن إلا سواكن ، لأنهن مدادات والمدادات لا يتحركن أبداً »^(١) .

وما سميت هذه المدادات سواكن – على ما تفهم من كلامهم – إلا خلوها من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة الفصیرات) ، وإلا فلن المستحيل تسميتها سواكن على أي وجه فسرت السكون ومعناه ، أى سواء أعددته حركة ملغوظة ، أم أخذته على أنه حذف الحركة أو عدمها ، لعدم انتظام هذه المعانى جمیعاً على حروف المد من الناحية النطقية .

فن الواضح أن ما سموه حروف المد ليس إلا تعبيراً قدیماً عما يعرف في الاصطلاح الصوتي الحديث بالحركات الطويلة : الفتحة والكسرة والضمة الممثلة كتابة بالألف والياء والواو بهذا الترتيب . فكيف إذن تكون هذه المدادات حركات ، ثم نسميتها سواكن أو نتعتها بصفة السكون ؟

إن هذا الذى رأوه بالنسبة لهذه المدادات ليس إلا تناقضًا صريحاً أوقعهم فيه عدم علم قدرتهم على التفريق بين الصوت والرمز الكتابي الذى يشير إلى هذا الصوت . وكثيراً ما اخترط الأمر على بعضهم فبنوا قواعدهم على النظر إلى الرموز دون الأصوات الحقيقية ، مما أدى إلى وقوع اضطراب مصحوب بعدم دقة فيما وصلوا إليه من قوانين صوتية وغير صوتية .

فن المألف مثلًا قوله : الفعل في : لم يزِمْ بجزِّه بحذف الياء ، على حين أن الحذف إنما هو الرمز الكتابي ، لا الصوت ، وإنما الصوت الممثل في الحركة الطويلة [ii] قد قصر وصار [ن] فقط ، إذ التصوير الصوتي للفعل قبل الجزم هو [yarmii] ، ولكن بعد الجزم أصبح [yarmi]

وإذا قيل إنهم يقصدون بالياء هنا الحركة لا الرمز؛ إذ هي مدة والمدة – كما هو معروف ومفهوم من كلام بعضهم – حركة طويلة – إذا قيل هذا ، ظل الاعتراض قائماً وهو أن الياء

بوصفها حركة لم تمحى وإنما أصابها القصر فقط . ومعنى هذا كله أن التعبير بمحض الياء على أي من التفسيرين تعبير غير دقيق .

ولكننا مع هذا لا ننكر بحال أن بعضهم يدرك تماماً ما لهذه المدات من قيم صوتية ، وأن بينها وبين الحركات علاقة الكل بالجزء أو العكس ، وفيه هنا بوضوح من قول ابن جنى :

« اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدوالين ؛ وهي الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحوين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة »^(١) .

ولكنهم بالرغم من هذا الفهم الواضح الدقيق لم يسلّموا من البعد عن جادة الصواب أحياناً ، فنظروا إلى هذه المدات نظريتهم إلى « الساكن » وعاملوها معاملته في كثير من الأحكام الصوتية والصرفية . ذلك يرجع – كما قلنا – إلى انخداعهم بغياب علامات الحركات الثلاث الفesar ، متأثرين في ذلك بالرموز الكتابية .

أما هذه المعاملة فتظهر في كثير من الحالات ، نكتفي بالإشارة إلى أمثلة منها لتوسيع ما نقول . وأكثر ما جاء من هذا الباب قصد به تفسير قاعدتهم المشهورة : وجوب « التخلص من التقاء الساكنين » . ويعق هذا التخلص في حالة السكون (بمعنى عدم الحركة) بتحريله الساكن ، ولكنه يتم في حالة المدات بخلفها ، كما رأوا هم في نحو المثال التالي :

لم يقل : أصلها عندهم لم يقول ، التي ساكنان (الواو واللام) ، فمحض الواو لا لتقاء الساكنين . أما حقيقة الأمر – كما نراها نحن – فهي أن الواو هنا ومن للضمة الطويلة [uu] ، وليس صوتاً ساكناً ، وفي هذا السياق قصرت هذه الضمة فصارت [u] فقط ، لأن التركيب القطعي للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة ، متلولة بصوت غير متحرك إلا في حالة الوقف ، وفي باب دابة ونحوها مما كان الأول من « الساكنين » فيه حرف مد والثاني مدغاً

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى ١٩/١ .

في مثبه . أو بعبارة أخرى قريبة إلى الاصطلاح الصوفي ، نقول : إن التركيب المقطعي صحيح ص ^(١) من نوع في اللغة العربية إلا في هاتين الحالتين المذكورتين .

ومن نحو ما تقدم كذلك، قوله في «لتكتبن» مثلاً: أصلها، لتكتبون (أي بعد حذف نون الرفع)، التي ساكنان، الواو والنون فحذفت الواو لالبقاء الساكنين. فإذا ما سئلوا، لم حذفت الواو بالذات؟ أجابوا بأن حذف النون يفوت غرض التوكيد، على حين أن حذف الواو لا يفوت غرضاً، ولأنها لو لم تمحذف التي ساكنان، هذا بالإضافة إلى وجود ضمة قبلها تدل عليها عند الحذف. قال شارح المراح.

« وحذفوا الواو ليضرروا ، أى حذفوا الواو من الجمع المذكر من الأمر الغائب عند زيادة نون التوكيد الثقيلة وكذا من الأمر المخاطب نحو اضرروا للتخفيف ، اكتفاء بالضمة ، ولأنه لو لم يحذف التقى ساكنان ، مع أنه لا التباس . وحلفو ياء اضربى ، أى وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضاً للتخفيف اكتفاء بالكسرة . ولا يرد أن يقال إن الواو والياء علامتان والعلامة لا تمحى ، لأن الحركتين اللتين قبلهما تدللان عليهما فكانا كأنهما لم تمحى « (١٢) .

وفي هذا النص ما يدل على الخلط بين الرمز الكتابي والصوت . فلن المؤكد أن الذي حذف إنما هي اللاء أو الياء بوصفها رمزاً كتابياً لا بوصفها صوتاً .

أما الواو والياء بهذا الوصف الأخير فقد لحقهما التقصير ، فصارتا ضمة [u] وكسرة [i] بعد أن كانتا واوا [uu] ويء [ii] ، بسبب امتناع التركيب المقطعي المشار إليه سابقاً في هذا السياق^(٢) . ومعنى هذا أن الضمة والكسرة اللتين نصوا على أنهما تدلان على الواو

(١) ص = صوت صامت consonant و ح = حركة طويلة long vowel

(٢) شرح مراح الأرواح لابن حماد باشا من ٦٠ .

(٣) هذا التفسير نفسه يتشتت مع قواعدهم الأخرى . فالمعروف أن الواو هنا فاعل ، فالقول بعدها يعني حذف الفاعل وهو غير جائز عندهم . أما القول بالتصغير (تصغير الضمة الطويلة المسماة كتابة بالواو) فيعني وجود الفاعل ولكن بصورة أخرى هي الضمة القصيرة ، لا الواو . وهذا يعني أن مورفيم morpheme الفاعلية في نحو يكتسبون له صورتان . إحداهما الواو أو الضمة الطويلة ، والثانية الضمة القصيرة عند التوكيد بالتون .

والياء «المخدوفتين» ليستا أجنبيتين عن الواو والياء ، أو ليستا غير متصلتين بهما ، وإنما هما فيحقيقة الأمر بعضهما ، على ما نص عليه ابن جنى وغيره من الوعين لهذه الظاهرة . وقد قام هذا البعض مقام الكل بسبب صوف وظيفي phonologieal يتتسق مع النظام المقطعي للغة العربية .

ومن أمثلة الخلط بين السكون بمعناه العام (وهو عدم الحركة) وبين حروف المد قوله : إن «ذو» الطائية مبنية «على سكون الواو عند بعض طبى» .

والحقيقة — من وجهة النظر الصوتية — هي أن هذه الكلمة تلزم الواو أو الضمة الطويلة في جميع الحالات . وليست هذه الواو ساكنة إلا إذا فسر السكون بالخلو من علامات الحركات القصار ، على ما يفهم من كلامهم وهو آخر ، كما ألمعنا إلى ذلك فيما سبق .

على أن هذا الذي نراه من وجوب القول بذلك [ذو] الواو أو الضمة الطويلة ؛ لا القول بأنها مبنية على سكون الواو — يتمشى مع ما قرروه هم أنفسهم بالنسبة لهذه الصيغة ، عند ما روا رأياً ثانياً ينص على أن بعضاً آخر من طبى «يعربها بالحرف حملًا على ذي بمعنى صاحب»^(١) . فهذا القول يعني أنها ترب بالواو في حالة الرفع ، وهذه الواو — كما هو واضح — ليست إلا مدة أو ضمة طويلة [uu] ولا أثر لاسكون فيها ، على رأيهم أو رأى غيرهم على سواء . وإذا صع هذا بالنسبة لهذه الحالة . لزم كذلك القول بأن «ذو» تلزم الواو في حالة البناء ، وأنها ليست مبنية على السكون إذ لا فرق بين الحالتين (حالة الرفع على القول بإعرابها وحالة البناء مطلقاً) من ناحية النطق ؛ فهي تنطق [uuu] فيهما . وإذا كان هناك من فرق بين الحالتين فإنما يتمثل ذلك فقط في اختلاف وجهات نظر اللغويين إلى هذه الصيغة ؛ حيث يرى بعضهم بناءها ويقرر آخرون إعرابها . ولكن اختلاف الرأى في هذا الحكم لا يصلح مسوغاً بحال من الأحوال لتغيير الحقيقة الصوتية المنطقية بالفعل ؛ تلك الحقيقة هي أن «ذو» تنطق بمدة واوية أو ضمة طويلة [uuu] وأنها خالية مما سموه سكوناً ، سواء أحكمت عاليها بالرفع (في حالة الإعراب) أم اخترت بناءها في كل الحالات .

وهناك من التصريحات ما هو أدخل مما تقدم في الخلط بين السكون وطبيعة أصوات

(١) حاشية المضري على ابن عقيل ٢٥١

« المد » (الحركات الطويلة المسماة الألف والياء والواو) وما يتضمن في الوقت نفسه خلطًا بين الرموز الكتابية والأصوات .

ويتبين هنا بصفة خاصة في تلك العبارات المشهورة من نحو قوله : « أحرف المد المسماة بحركة تجانسها » أو قوله : « أحرف المد هي الألف والياء والواو الساكنة إذا سبقت بحركة من جنسها » ، أي أن تكون هناك فتحة قبل الألف وكسرة قبل الياء وضمة قبل الواو . ومن هذا القبيل تصريح حفي ناصف بأن من صفات الأصوات « المد ويختص بالأحرف (وى ا) الساكنة المسماة بحركة مجانية »^(١) .

فهذه الأحرف في نظرهم مرات وهي في الوقت نفسه ساكنة ، وهذه المدات كذلك مسبوقة بحركات تجانسها . حكمان لا صحة لأحد هما ، ويدلان على اضطراب في فهم حقائق الأشياء . فكونها مرات يعني بدأها كونها حركات طويلة — uu — ii — وذلك يبطل كونها ساكنة ، إذ السكون عدم الحركة . وعلى هذا لا يمكن فهم كلامهم هنا إلا على تفسير السكون بأنه خالٍ من علامات الحركات القصار . ولكن الخالٌ من هذه العلامة (وهي رمز كتابي لا صوت) لا يعني علم الحركة في النطق دائمًا ، فقد يتحقق هذا العدم في نحو لم يضرب ، وقد لا يتحقق كما في نحو غزا ، ويرى ، ويدعو ، حيث تنتهي هذه الكلمات بحركات طويلة ، هي أصوات المدى التي نعتوها بالسكون خلطًا بسبب خلوها من علامات الحركات القصار .

أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة ؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة ، وإنما المدات نفسها هي الحركات وهي حركات طويلة ويرمز إليها في الكتابة بالرموز المعروفة (وى = aa : قال ، ii = uu يدعوه ، أوii = ii) وقد ساقهم إلى هذا الاضطراب عدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت أو المكتوب والمنطوق .

فالواو مثلاً يوصفها رمزاً في نحو أدعوه ، يمكن تسميتها « ساكنة » بمعنى أنها خالية من علامات الحركات القصيرة ، ولكنها يوصفها صوتًا حركة طويلة . ويبدو أن عامة العربية قد اعتمدوا على الاعتبار الأول دون الثاني ، ومن ثم كان حكمهم عليها بالسكون وأنها مسبوقة بحركة تجانسها هي الضمة ، مخدوعين في ذلك بالرسم الكتابي . وتم زاد في هذا الخداع

(١) حفي ناصف : أو تاريخ الأدب ، أو حياة اللغة العربية ص ٢١ .

ما عمد إليه بعضهم من وضع علامة لما ظنوه حركة قصيرة تسبق حروف المد ، فوضعوا فتحة قبل الألف في قال وكسرة قبل الياء في أرى وضمة قبل الواو في أدعوا .

وهذا – في رأينا – سلوك خاطئ تماماً من وجهة النظر الصوتية ، إذ الحروف هنا ليست ساكنة ولا مسبوقة بحركة ؛ إنها نفسها هي الحركات (وهي طوبية) وقد أشير إليها كتابة بالألف والياء والواو . ويعني هذا أننا لستنا في حاجة إلى وضع علامات الحركات القصار قبل هذه الحروف ، أو ليس هناك من الأصوات ما تمثله أو تشير إليه . وانتفاء الأصوات يقتضي – ضرورة – انتفاء الرموز ، إذ الرموز تابعة للأصوات لا العكس .

ومن هذا الضرب كذلك ما جاء في كلام بعضهم من حكمهم على الألف بأنها حركة وأنها ساكنة في الوقت نفسه . وهو فيحقيقة الأمر تناقض صريح أقوالهم فيه الخلط بين السكون وبين القيمة الصوتية لأحرف المد .

يرى صاحب المراد أن الفعل الماضي إنما يبني على الفتح ، لأن الفتح « أخو السكون لأن الفتحة جزء الألف ؛ والألف أخو السكون ». ثم يعلق عليه شارحه بقوله : « يعني أن بين الفتح والسكون مناسبة ، وبين الألف والسكون مناسبة أيضاً ، لأن الألف ملازم السكون لأنه ساكن أبداً ؛ فيكون بين الفتح والسكون مناسبة ، وحيث تعدد السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملاً بالأصل بقدر الإمكان »^(١) ! فالالف في نظرهم حركة طوبية لأنه « مركب من فتحتين » وهو قول صحيح مقبول ، ولكنك كذلك ساكن عندهم ، وهو وهم واضح ، والجمع بين هاتين الصفتين أمر ترفضه طبائع الأشياء .

ولقائل أن يقول : لعل علماء العربية أطلقوا المصطلح « ساكن » على الواو والياء والألف في نحو أدعوا وأرى وقال : للتغريق بينها وبين الواو والياء والألف في مثل وعد ، ياعد ، وأعد^(٢) ، حيث جاءت متحركة أي متداولة بحركة في هذه الأمثلة الأخيرة .

ورأينا أن هذه الاحتمال – على فرض صحته – يشير إلى أن هؤلاء القوم يدركون بصورة ما ، طبيعة الفروق بين حالتي هذه الحروف . ولكن هذا الاصطلاح الذي أطلقوه على هذه الحروف في الأمثلة الأولى ما زال يخالف الواقع اللغوي ؛ فهو في هذه الأمثلة حركات طوبية أو مدادات ، وليس ساكنة ولا يصبح تسميتها كذلك إلا على احتمال واحد هو : تفسير

(١) مراح الأرواح ص ٢٥ .

(٢) الألف في العربية تطلق على المهمزة كما في نحو وعد ويسميها البعض الألف المتحركة ، وعلى ألف المد في نحو قال وتسمى عندهم بالألف الساكنة ، أو الياء . انظر مراح الأرواح ص ٦٠ .

السكن بالخواص من علامات الحركات الفصار . وهذا التفسير مرفوض من وجهة النظر العلمية بسببين اثنين :

أولهما : أن في هذا النهج اعتماداً على الرموز لا الأصوات الفعلية في تعريف القواعد ، وهو ما لم يأخذ به أحد ، لأن الرموز في عمومها وسائل كتابية فاقصبة لاتفي بحاجة النطق في كثير من الأحيان .

ثانيهما : أن الاعتماد على الرموز دون الأصوات الحقيقة كثيراً ما يؤدي إلى الخلط والاضطراب ، كما رأينا في تلك الأمثلة ، التي أوردناها سابقاً ، للتدليل على وقوع علماء العربية في أخطاء صوتية وصرفية بهذا السبب نفسه .

المجموعة الثالثة :

تضم هذه المجموعة عدداً من الأقوال التي تدل على فهم واع لطبيعة السكون وقيمة الصوتية ، والتي تبني عن إدراكه لحقيقة النطق .

ترى هذه الأقوال في مجموعها أن السكون لا ينطق ، وأنه ليس بحركة وإنما هو « عدم الحركة ». ويمثل هذا الاتجاه نفر قليل من اللغويين المتأخرین الذين نقرأ في عباراتهم ما ينص صراحة على هذا المعنى الذي ذكرناه . من هؤلاء منها الأشموني وصاحب التصریع وغيرهما من يقررون - في أكثر من مناسبة - أن « السكون عدم الحركة »^(١) بل إن هناك في كلام بعضهم ما يشعر بأنهم يدركون أعمق الموضوع ، فلا يكتفون بالنص على أن السكون عدم الحركة ، وإنما يعرضون كذلك على أولئك الذين يعاملون السكون معاملة الحركات من ناحية النطق والتلفظ . فلقد روينا سابقاً عن الشيخ يس ما نقله عن الدنوشري في قوله : « جعلهم السكون وهو عدم الحركة والخلف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظياً - تسمع »^(٢) .

(١) الأشموني ج ٤ ، ص ١٥٦ ، والتصریع على التوضیح ج ١ ، ص ٥٨ . والحق أن صاحب التصریع كان مضطرباً في الحكم على القيمة الصوتية ؛ فهو مرة ينظر إليه كما لو كان شيئاً ينطق ويلتفظ به ، شأنه في ذلك شأن الحركات (انظر ص ٢٣٥) . ومرة ثانية يعرف السكون بأنه « سلب » الحركة ، وسلب الحركة - كما هو واضح - يعني أن الحركات كانت موجودة ثم أزيلت . وحقيقة الأمر أن الكلام جاء خالياً من الحركات من بداية الأمر . ثم يعود هذا الرجل نفسه مرة ثالثة فيسمى السكون « عدم الحركة » ، كما في الملة التي معنا ، وهو قول وجيه مقبول انظر . التصریع على التوضیح . ٦٠ ، ٥٨/١ . ٣٤٣/٢ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصریع ٦٠٤١ .

ويبدو أن السكون — من وجهة النظر الصوتية — لم يمثل مشكلة في نظر المقدمين من اللغويين . فلم يرو عنهم — فيما نعلم — أى شئ ينافق قيمته الصوتية أو حقيقته من حيث النطق بالمعنى الذي نرتضيه اليوم .

وهناك في آثارهم ما يؤكّد أن هؤلاء المقدمين كانوا يدركون هذه القيمة وتلك الحقيقة إدراكاً صحيحاً . فزى أبا الأسود مثلاً في تلك القصة المشهورة التي تعد — في نظرنا — أول محاولة في العربية لتحديد نوع من القيمة الصوتية للحركات — فراه يهم السكون إهالاً تماماً ولا يشير إليه أليته ويكتفي بوصف خاصة من أهم خواص الحركات ، وهي تلك التي تتعلق بشكل الشفاه حال النطق بها . فقد روى عنه أنه كان يقول للكاتب الذي اختاره لتشكيل القرآن : إذا «رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقطع واحدة فوقه وإذا كسرتّها فانقطع واحدة أسفله ، وإذا ضممتّها فاجعل النقطة بين يدي الحرف . . . » ومن الثابت كذلك أنهم في تلك الفترة لم يكونوا يستخلصون أيّة علامة أو إشارة في الكتابة للدلالة على الحرف « الساكن »^(١) .

وهذا ابن جنى ، عندما يبين العلاقة بين الصوار والحركات الطوال ، لا يعرض للسكون ولا يحاول ربطه بهذه الحركات ، بل إن عبارته في هذا المقام تبني صراحة احتمال كونه واحداً منها حيث حصرها في ثلاثة فقط . يقول : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد اللتين ، وهى الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة »^(٢) .

ويؤكّد ابن جنى هذا المعنى نفسه حين يعلّل — بطريقته الفلسفية المعهودة — تسمية الحركات بهذا الاسم ، حيث يأتى تعليمه غير منطبق بحال على السكون أو على خاصته من ناحية النطق . وفي هذا التعليم جاء قوله : « وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تعلق الحرف الذي تقرن به وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها . فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف والكسرة تجذبه نحو الياء والضمة تجذبه نحو الواو »^(٣) .

رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى :

ولأستاذنا إبراهيم مصطفى رأى في السكون يتفق في أساسه مع تلك الآراء التي أوجزناها

(١) انظر : تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لخفي ناصر ص ٦٧ .

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ١٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ٣٠ .

في المجموعتين الأوليين من أقوال العرب في هذا الموضوع . وتنذهب هذه الآراء في عمومها إلى أن السكون شيء ينطق وأنه حركة ، أو تعامله معاملة الحركات من حيث الخواص النطقية ، وإن لم تطلق عليه المصطلح «حركة» بطريق التصرير ، وهو بالإضافة إلى ذلك ، حين يعرض وجهه نظره ، يعرض من وقت إلى آخر بعض المشكلات الصوتية وينذهب فيها مذاهب تدعى إلى النظر والمناقشة . لذلك آثرنا تخصيص جزء مستقل من هذا البحث لبيان حقيقة الأمر فيما اشتمل عليه كلام هذا الدارس الكبير .

ولم يكن السكون في حد ذاته هو النقطة الأساسية في دراسات إبراهيم مصطفى وإنما جره إليه موضوع آخر ألح عليه إلحاحاً شديداً ، فعكف عليه ، وأولاًه عنابة فائقة وخصص له جزء كبيراً من كتابه المشهور «إحياء النحو» .

هذا الموضوع الآخر يتمثل في موقف الباحث من «الفتح» أو الحركة المسماة «بالفتحة» ووظيفتها في العربية . إن الفتحة عنده – بخلاف اختيارها الكسرة والضمة – ليست «علامة إعراب ولا دالة على شيء» ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك . فهي بمثابة السكون في لغة العامة^(١) . ثم يتدرج من ذلك إلى إثبات أن الفتحة أخف في النطق من الكسرة والضمة كليهما ، ولم يكتف بهذا القدر ، بل إنه يحاول جاهداً تأكيد خفة الفتحة «عن السكون» كذلك . يقول :

«فخفة الفتحة في النطق وامتيازها في ذلك على اختيارها الضمة والكسرة أمر جلي ، يؤيده البرهان من كل وجه . والذي نحاول أن نقرره بعد ، هو أن الفتحة أخف السكون أيضاً وأيسر نطقاً . خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام»^(٢) .

يؤخذ من هذا النص أمراً :

أوهما : وهو الموضوع الأساسي للباحث – أن الفتحة أخف من السكون في النطق . وثانيهما : وهو ما يعنينا نحن – أن السكون شيء ينطق بالفعل أي أنه – كالأصوات الحقيقية ، حركات أو غير حركات – له تحقق صوتي Phonetic realization وأثر سمعي audible effect . وهذا الأمر الثاني واضح كل الوضوح من المقارنة بين الفتح والسكون ؛ إذ هذه

(١) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٨ .

(٢) السابق ص ٨١ .

المقارنة تعد دليلاً على الاعتراف باشتراكهما في المعاشرة الأساسية للأصوات وهي النطقية .
وكون السكون شيئاً ينطق أو كونه حركة يبدو أنه أمر بديهي ثابت لا يحتاج إلى تدليل أو تأييد في نظر هذا الباحث . إنما الذي يحتاج إلى ذلك هو ما ذهب إليه من أن الفتحة أخف من السكون نطقاً . وإنه ليحاول جاهداً تأكيد ذلك بمختلف الشواهد المباشر منها وغير المباشر على سواء ، ويعيب على النحاة أن اتجهوا في ذلك الأمر الاتجاه المضاد ، فقرروا أن السكون هو الأخف من الفتح ، لأنـه - بعبارتهم - « أخف من الحركات جميعاً » فيصرح بأنه قد وجد « في أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً . فقد يسمونه التخفيف ، ويقولون إن السكون عدم والحركة وجود » ولا شيء « أضعف وأخف من شيء » ، مهما يكن ضعيفاً « وذلك من سنتهـم في الأخذ بالفلسفة النظرية وغلوـهم فيها بما قد يلفـتهم عن الواقع »^(١) .

ونحن نرى أنـ في كلام النحاة ما يدل على ذكاء ووعي ، وما يمكن أن يجعلـهم أقرب منه إلى الواقع . فالسكون - في حقيقة الأمر - عدم أو (لا شيء) من الناحية النطقية أما التعرض له من حيث الخفـة أو الثقل فقد أوقعـهم فيما ينافقـ كلامـهم ؛ إذـ الخـفةـ وعـدمـهاـ أمرـانـ يرتبطـانـ بالـنـطقـ ، وـ (الـعـدـمـ)ـ شـيـءـ لاـ يـنـطـقـ بـدـاهـةـ . عـلـىـ آـلـهـ -ـ شـيـءـ مـنـ التـسـمعـ -ـ يـمـكـنـ تـفـسـيرـ كـلـامـهـمـ بـأـنـ المـقصـودـ هـوـ أـنـ نـطـقـ الـحـرـفـ خـالـيـاـ مـنـ الـحـرـكـةـ أـخـفـ مـنـهـ مـتـبـوعـاـ بـهـاـ .

ومهما يكن من أمرـ فـ لمـ يـأـلـ البـاحـثـ جـهـداـ فيـ تـقـدـيمـ ماـ وـسـعـهـ مـنـ الـأـدـلـةـ لـتـأـيـدـ رـأـيهـ وـهـوـ كـوـنـ الـفـتـحـ أـخـفـ مـنـ السـكـونـ فـيـ النـطـقـ وـلـسـوـفـ نـعـرـضـ فـيـلـيـ لـأـلـهـ هـذـهـ الـأـدـلـةـ ، لـاـ الـذـاهـةـ ، وـإـنـماـ لـاـشـتـملـتـ عـلـيـهـ مـنـ فـكـرـ تعـيـنـاـ فـيـ هـذـاـ الـمـقـامـ . تـتـلـخـصـ تـلـكـ الـفـكـرـ فـيـ أـمـرـيـنـ مـهـمـيـنـ :

الأول : ما تـضـمنـهـ مـنـ القـوـلـ «ـ بـنـطـقـيـةـ »ـ السـكـونـ ، وـهـوـ أـمـرـ مـرـفـوضـ عـنـدـنـاـ .

الثاني : تـعـرـضـ الـبـاحـثـ لـعـدـدـ مـنـ الـمـسـائـلـ الصـوتـيـةـ ذاتـ الـصـلـةـ بـمـوـضـوعـ الـمـنـاقـشـةـ وـوـقـوفـهـ مـنـهـ مـوـقـضاـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـمـسـاعـلـةـ أـوـ التـوـضـيـعـ ، كـماـ سـبـقـ أـنـ أـلـعـنـاـ بـذـلـكـ وـهـذـهـ الـأـدـلـةـ هـيـ :

١ -ـ إـنـ السـكـونـ أـثـقـلـ مـنـ الـفـتـحـ فـيـ النـطـقـ . لـأـنـاـ إـذـاـ «ـ عـدـنـاـ إـلـىـ طـبـيـعـةـ السـكـونـ ، وـفـحـصـنـاـ هـيـنـ النـطـقـ بـالـسـاـكـنـ ، رـأـيـنـاـ أـنـ السـكـونـ يـسـتـلـزـمـ أـنـ تـضـغـطـ النـفـسـ عـنـدـ مـخـرـجـ

(١) إـحـيـاءـ النـحـوـ صـ ٨١ـ .

الحرف ، محتفظاً به . وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل : أب ، أت ، أث ، وقسته إلى با ، تا ، ثا »^(١) .

إنه هنا يرى أن السكون ثقيل في النطق ، لأنه يستلزم وقف النفس أو ضغطه ، كما في الأمثلة التي أوردها ، على حين لا سكون هناك نطقاً ، وإنما المنطوق – أو ما يراد نطقه – هو عدد من الأصوات منفردة ، هي بالترتيب : ب ، ت ، ث . وتذوقها إنما يكون بنطقها غير متبوعة بحركة ، حتى لا تختلط بهذه الحركة . وضغط النفس الذي أحـسـ به الباحـثـ ونـسـبـ إـلـيـهـ صـعـوبـةـ النـطـقـ ، يـرـجـعـ إـلـىـ طـبـيعـةـ هـذـهـ الأـصـوـاتـ ؛ فالصوتان الأولان وهما (ب ، ت) صوتان انفجاريان ، ويحدث حال النطق بهما وقوف الهواء وقوفاً تاماً عند مواضع النطق لفترة قصيرة ، يعقبها انفجار مفاجئ . فهذه الوقفة ، لا السكون ، هي التي جعلته يشعر بما يسميه « كلفة » في النطق . والصوت الثالث وهو (ث) صوت احتكاكى بما بين الأسنان . يضيق المجرى حال النطق به ضيقاً ملحوظاً بحيث يخرج الهواء ، ولكن بشيء من المشقة والجهد . فعلل هذه الظاهرة هي التي دفعته إلى تصور صعوبة في النطق . وإذا جاز وجود هذه الصعوبة ، فإنما يرجع ذلك إلى طبيعة الصوت نفسه وهو (ث) ولا دخل للسكون في ذلك ، إذ ليس « سكون » ينطق .

على أن المقارنة بين أب ، أت إلخ ، وبين با ، تا إلخ ، مقارنة خاطئة ؛ إذ الأصوات الأولى أصوات مفردة هي [ba و ta] ولكنها في الأمثلة الأخرى أصوات متبوعة بحركة طويلة ، تظهر في الكتابة الصوتية هكذا : [taa و baa]

٢ – وبشيء من التفصيل ، يؤيد الكلام السابق وهو ادعاؤه خفة الفتح ، في النطق وثقل السكون فيه ، فيورد أمثلة منوعة للأصوات حين تُنطق « ساكنة » . . . يقول في ذلك : هناك من الحروف « ما إذا أسكنته أرسلت به النفس آنا ومطلت النطق ، متکلفاً الاحتفاظ بمحرج الساكن ، كما ترى في غواشْ واشْراكْ ، وفواصْ واصْنَعْ ، وفاسْ ومسْنُولْ ، ومتراخْ وأخْبارْ » ومنها ما يكشف أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف ، كما ترى في راء إِرْعَادْ وقَدَرْ » فإذا حركته حركة ما مررت به الهويني من غير ضغط ولا تردید . ومنها

ما يلزمك قطع النفس و بت النطق ، مع الضغط على الحرف والتسلق بمخرجه مثل : أب وإبراهيم وطبق واقبال ، وقد وقدر . ففيها كما ترى ، شدة في النطق ونصيب من الكلفة ، لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة »^(١) .

ذكر الباحث هنا ثلا ثلاثة مجموعات من الأصوات (أو الحروف على حد تعبيرهم) حين تنطق « ساكنة » أي غير متلية بحركة ليؤكّد ما ذهب إليه . المجموعة الأولى هي الشين والصاد والسين والخاء ، والثانية هي الراء وحدها . أما المجموعة الثالثة فهي الباء والقاف والدال .

أما بالنسبة للأصوات المجموعة الأولى فهو يرى أن في نطقها « ساكنة » صعوبة ظاهرة ، لأنّك تتکلف الاحتفاظ بمخرجها . وبديهي أن هذه الأصوات احتكارية ، يحدث في أثناء النطق بها أن يضيق مجرى الهواء الصاعد من الرئتين إلى الحلق والفم ضيقاً من شأنه أن يجعل الهواء يمر ، ولكن مع إحداث احتكاك أو حفيظ مسموع . ويختلف التأثير السمعي لهذا الاحتكاك باختلاف المنطقة التي يقع فيها ، وباختلاف درجة ضيق المجرى أو اتساعه . ويبدو أن هذا التأثير السمعي هو الذي دفع الباحث إلى القول بأن هناك تكلاضاً في الاحتفاظ بالخرج ، إذ الاحتكاك يعني بدأه تسلا الهواء ونفاده ، بل تفسبه في منطقة واسعة نسبياً . وقد يوحى ذلك بانتقال المخرج ، أو — على حد تعبيره — قد يؤدي ذلك إلى صعوبة في النطق بسبب محاولة الاحتفاظ بالخرج . على أن كل ما حدث وما سمع إنما يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات الاحتكارية نفسها ، لا إلى « السكون » ، إذ ليس هناك سكون بالمعنى الذي رأه بعضهم وهو أنه شيء ينطق .

وصوت الراء ، كما هو معروف ، صوت مكرر أو تكراري ، أو هو صوت التكرار كما سماه علماء العربية ، وإنما سمي كذلك لما يحدث من تكرار التقاءات طرف اللسان باللثة ، وهذا التكرار أحد خواصه النطقية . فإذا كانت هناك صعوبة في نطقه فذلك الصعوبة مصدرها هذا الصوت نفسه ، لا ما تصوره الباحث من وجود سكون معه ذي قيمة نطقية . أما أن صفة صوت الراء ، أو — بعبارة أدق — أما أن التأثير السمعي لهذا الصوت يختلف حين يحرك ، فهذا أمر طبيعي ؛ إذ المنطوق في هذه الحالة الأخيرة صوتان لا صوت واحد ، هما

الراء والحركة التالية له . وقد ترناح أذن بعض الناس إلى نطق هذا الصوت محركاً ، على حين تستقبل ذلك حين يأتي غير متبع بحركة ، ومن ثم يحكم هؤلاء الناس بسهولة النطق في الحالة الأولى وصعوبته في الثانية .

أصوات المجموعة الثالثة ، وهي الباء والقاف والدال ، أصوات انفجارية Plosives أو وقفات stops . يقف الهواء حال النطق بها وقوفاً تماماً عند مواضع النطق ، ثم يخرج هذا الهواء المضغوط فجأة وبسرعة محدثاً انفجاراً مسموعاً . فهناك إذاً في بداية الأمر قطع النفس أو « الضغط على الحرف والتسلك بمخرججه » ، كما عبر الباحث ، يتلوه انفجار . وهذه الكلفة في النطق التي أحسها هذا الدارس والتي نعتها بالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة) ترجع إلى هذا القطع أو الضغط الذي هو جزء من طبيعة النطق بالصوت الانفجاري لا إلى أي شيء آخر ، مهما كان اسمه ، أى سواء أطلقت عليه السكون أم لا .

أما زوال هذه الكلفة أو الصعوبة عند نطق هذه الأصوات متلوة بفتحة (أو بأية حركة أخرى) ، فليس يفسر بأكثر من أن العملية العضوية للنطق قد اختلفت في الحالتين اختلافاً كبيراً بينا ؛ فهنا العملية كانت في إحدى الحالتين تقوم بإصدار أصوات مفردة ، هي الباء أو القاف أو الدال فقط ، ولكنها في الحالة الثانية كانت تودي أصواتاً مصحوبة بحركة . وبهذا يسقط الاستدلال بهذا الدليل الأخير ، إذ المقارنة بين الحالتين غير دقيقة لاختلاف عناصر جهوى المقارنة اختلافاً جذرياً ، كما رأيت .

وما هو جدير بالذكر على كل حال أن الأستاذ في مناقشته هذه يشعر بأنه يدرك تمام الإدراك ما يحدث في أثناء النطق بهذه الأصوات التي ذكرها ، وأنه على وعي بالفرق بين المجموعات الثلاث السابقة ، سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية التأثير السمعي ، ولكنه فإنه أن ينسب هذه الخواص التي أحس بها إلى هذه الأصوات نفسها ، لا إلى ما ظنه سكوناً ينطوي .

٣ - السكون أشد كلفة من الفتح في النطق ، والفتح أيسر منه في ذلك بدليل اتفاق « القراء والتحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبع ويتمثل إذا كان ساكناً . فكلفوا من يربد درس الحروف ووصفتها وتحقيق مخارجها أن يسكن الحرف ، ويصله بتحرك قبله ، فيقول : أبْ وَأَتْ وَأَثْ ، ثُمَّ يربقب النطق ويصف المخرج وبين الصفات ، وما رسموا ذلك إلا لما رأوا

في الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمحرجه وتحقيق نطقه ، فهذا من طبيعة السكون ، ونطق العرب به يبين أن الفتحة أخف منه وأيسر مؤنة في النطق . وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه ^(١) .

وهذا الدليل – في نظرنا – لا يفيد الأستاذ في شيء ؛ فاتفاق القراء والنجاة على نطق الصوت (أو الحرف) ساكنًا عند دراسته ووصفه إنما جاء لحكمة واضحة ، تلك هي أن المقصود هنا إنما هو نطق هذا الحرف وحده ، إذ نطقه متلوًا بحركة يفقده بعض خواصه ، لاختلاط تلك الخواص بخواص الحركة التالية له . ومن ثم لم يكن بد من نطق الحرف «ساكنًا» أي خالياً من الحركة أو غير متلوها وليس يعني السكون هنا وجود أي شيء آخر ينطوي بالإضافة إلى الصوت المقصود نطقه ، وإلا فاتت الحكمة من تسكيئه أي تجريده من الحركات . ومعنى هذا أن العرب كانوا على طريق مستقيمة حين اشترطوا هذا الشرط الذي أخذه الباحث ليكون شاهدًا له على صعوبة «النطق» بشيء غير موجود ، هو السكون في نظره .

٤ – السكون ثقيل في النطق ؛ لأنك «تعلم أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن وترفض أن يجتمع في نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح» ^(٢) .

امتناع النطق بالساكن في ابتداء الكلام في رأيهم خاصة من خواص العربية ، والمقصود بالساكن هنا هو «الحرف» غير متلو بحركة ، وليس يعني ذلك ثقل «السكون» أو خفته ، إذ ليس في هذا السياق سكون ينطوي ، وإنما هناك صوت مجرد من التحرير ، وقد يكون الصوت أي واحد من الأصوات العربية ، الباء ، التاء ، إلخ .

ورفض اجتماع ساكنين في النطق يعني امتناع صوتين صامتين متاليين ، أي امتناع التركيب : ص + ص (Consonant + Consonant = cc) فالثالث (إن كان هناك ثقل) يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المألوف في نطق العرب لا إلى السكون ؛ إذ ليس هناك سكون إلا في الرسم الكتابي أو التصور فقط .

٥ – ولم يكتفى الباحث بهذه الأدلة التي استنتجها من «واقع» النطق في نظره ، والتي

(١) إحياء التحو ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) السابق ص ٨٦ .

اعتمد فيها على التأثير السمعي لما ظنه السكون ، فأورد شاهداً آخر يعتمد على المعنى الذي يفيده السكون أو استخدامه في العربية .

فهو يرى أن من دلالات صعوبة السكون في النطق (إذا قيس بالفتحة) استخدامه «علامة التشديد والبت في الطلب ، كما ترى الترامة في الأمر ، وفي لتفعل ولا تفعل» . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البت والتشدد والجزم . وربما أتوا بالسكون في غير الأمر للدلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى في قول امرئ القيس :

فال يوم أشرب غير مستحب إثما من الله ولا وأغل

وقول جرير :

ما للفرزدق من عز يلوذ به إلا بنو العم في أيديهم الخشب
سيروا بني العم فالأهواز متراكם ونهر تيري فما تعرفكم العرب
بل إن أبو عمرو بن العلاء ، من القراء السبعة ومن آئتها النهاة ، فرأى : (إن الله
يأمركم أن تنبحوا بقرة) ، بإسكان الراء ، لما كان استكثار المأمورين له ظاهراً وتفورهم منه
قربياً^(١) .

وفي رأينا أن ربط الظواهر الصوتية بالمعنى ، أي ادعاء أن أصواتاً معينة تدل على معانٍ معينة أو توحى بها ، قضية لم يتفق على صحتها الدارسون . وهي قضية — وإن جاز الأخذ بها في بعض العلوم كالنقد الأدبي مثلاً — لا يصح الاعتماد عليها في البحث اللغوي الحديث . ذلك لأنها تعتمد في أساسها على الذوق الشخصي والنظرية الذاتية وهو يمثلان اتجاهًا مرفوضًا في دراسة اللغة .

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الادعاء أو قبوله بوجه عام ، فإننا نشأك في سلامه تطبيقه على المسألة التي بين أيدينا . فن الواضح أنه لا تلازم ألبنة بين السكون وبين ما سماه الباحث «تقوية الكلام والبت في الطلب» فقد يحصل هذا الغرض بغير السكون ، كما يحدث في أمر غير الواحد ، وفي الأفعال الخمسة حين تجزم بلام الأمر . وقد يقع السكون في الكلام ، وبعده ذلك لا نلاحظ «تأكيداً أو بتاً في الطلب» ، وهو كثير ، من ذلك مثلاً : التسكين في حالات الوقف أو ضرورات الشعر أو في الجزم بغير لام الأمر ولا الناهية .

على أن هذا الدليل – في حقيقة الأمر – باطل من أساسه ، إذ ليس هناك سكون يوصف بالنقل أو الخففة في النطق ، وإنما هناك عدم الحركة ، وهذا العدم لا منطوق له ، في الواقع أو التصور . وتسمية هذا «العدم» سكوناً أمر يجوز قبوله ، ولكن على شريطة أن يكون الدارس على وعي بمفهوم هذا المصطلح من ناحية النطق .

وبالرغم من هذا كله ، ينفي الباحث كلامه بما بدأ به ، مؤكداً أن السكون شيء ينطق وأن الفتحة أخف منه في ذلك . فيقول : «فهذا حسب المنصف بياناً ودليلأ أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقاً . فإذا كان ذلك في وسط الفظ ودرج الكلام كان أوضح وأبين ، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع النفس » .

ونحن من جانبنا لانوافق الباحث الفاضل على هذه التبيبة التي انتهى إليها ، كما لا نوافقه هو وغيره من ناقشنا آراءهم في هذا البحث ، على كثير مما نسبوه إلى السكون من خواص ، يجعله كما لو كان صوتاً له تحقق مادي كالأصوات الأخرى للغة .

أما رأينا في هذا الموضوع كله فيعتمد على نظرية شاملة لظاهرة السكون ، وللدور الذي يلعبه في اللغة العربية ، ولا يتم ذلك بالطبع إلا بدراسة على المستويات المختلفة للبحث اللغوي ، أي من الناحية الصوتية والصرفية وال نحوية .

أما من الناحية الصوتية ، فلسكونجانبان .

أحدهما : جانب النطق والتأثير السمعي .

والثاني : جانب الوظيفة التي يقوم بها في النظام الصوتي للغة العربية .

فهو من حيث الجانب الأول «عدم» ، «أو» لا شيء^{Phonetically or acoustically} nothing إن أنه لا ينطق وليس له أي تأثير سمعي . ومعنى هذا أنه ليس صوتاً صامتاً Consonant Vowel أو حركة على هذا المستوى الصوري المادي .

وهذا الرأى – كما هو واضح – يختلف اختلافاً جذرياً عما ^{ذهب} إليه كثير من اللغويين العرب (قدامى ومحدثين) الذين نظروا إلى السكون على أنه شيء ينطق ويسمع بالفعل ، والذين عاملوه معاملة الحركات في كثير من الخواص ، مقارنتهم إياها بهذه الحركات وبخاصة الفتحة ، في الخففة أو النقل في النطق ، ومن ثم سموه حركة وعدوه رابع الحركات .

وإطلاق اسم «الحركة» على السكون على هذا المستوى النطقي المخصوص at the phonetic level إطلاق غير دقيق؛ ولا يستند إلى أساس من الواقع، لأن الحركة من هذه الناحية – ناحية النطق الفعلى والتأثير السمعي – لها صفات معينة لا يوجد شيء منها أليته في السكون.

وهذا يعني أننا إذا اقتصرنا على هذه الزاوية – زاوية النطق – جاز لنا الاستغناء عن السكون وساغ لنا إهماله في الدرس اللغوي. ولكن النظر العميق في السكون من الجوانب اللغوية الأخرى يؤكد أن له قيمة معينة توجب علينا الاهتمام به وأنحده في الحسبان.

بعض هذه القيم – وهي أهمها – تظهر في الجانب الصوتي الثاني للسكون. ونعني به جانب الوظيفة، أي جانب الدور الذي يؤديه داخل الإطار العام لأصوات العربية.

إن السكون من هذه الزاوية «ظاهرة» feature أو «عنصر» element له قيمة value، تقارن بقيم الحركات في هذه اللغة، وتتلخص مظاهر هذه القيمة أو هذا الدور في الحالات الآتية:

١ – السكون إمكانية من إمكانيات أربع، تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة. وهذه الحروف أو الأصوات قد تتبع بفتحة أو كسرة أو ضمة أو «بلا شيء» منها، وهذه الإمكانية الرابعة – وهي الخلو من الحركة – لها قيمة صوتية على المستوى الوظيفي at the phonological level إذ هي تميز الحرف الحالى من الإمكانات الثلاث الأخرى. وهذا التمييز ذو أهمية خاصة، لأنه يشير إلى حالة صوتية رابعة «موجودة» بالفعل، وهي ولا شك في حاجة إلى اصطلاح خاص بها يكون اسمها ودليلاً عليها.

وهذه الإمكانيات الأربع تظهر بوضوح فيها لو نظرنا مثلاً إلى عين الكلمة الثلاثية. فهناك: فعل، بفتح العين وكسرها وضمها، ثم هناك فعل بخلو العين من الحركات الثلاث. وقد أشاروا إلى هذه الحالة الرابعة برمز السكون [۰].

٢ – الخلو من الحركة (وهو السكون) له وظيفة في التركيب المقطعي في اللغة العربية. فهو يميز نهاية المقطع المتنهى بحرف خال من الحركات الثلاث، كما في المقطع ص ح ص (= صوت صامت + حركة + صوت صامت = cvc) وهو مقطع متوسط مغلق، يقابل المقطع: ص ح ح، وهو مقطع متوسط مفتوح أو المقطع: ص ح، وهو مقطع قصير^(١).

(١) والحركة – قصيرة (= ح) أو طويلة (= ح ح) – قد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة.

٣ - السكون له وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة أو الجملة في بعض المقامات اللغوية . وقد لاحظ العرب هذه الوظيفة وأدركوا قيمتها ، ورتبوا عليها قواعد نحوية معينة في باب خاص سموه « باب الوقف » .

ولهذه الظاهرة نفسها - بالإضافة إلى ذلك - قيمة وظيفية تتعلق بالتركيب المقطعي ، فالسكون في حالة الوقف يعد واحداً من سياقين اثنين يسمحان بوقوع نمط مقطعي معين لا يجوز حدوثه في غيرهما في اللغة العربية^(١) هذا النمط هو : ص ح ح ص [cvvc] .

٤ - وتظهر هذه القيمة الموسيقية للسكون بصورة أوضح في التفعيلات العروضية . فهذه التفعيلات - كما هو معروف - مبنية على أنساق صوتية (موسيقية) معينة ، للسكون دور كبير في تشكيل أنماطها وأنماط وحداتها المكونة لها .

٥ - هناك تبادل في الموقع بين الخلو من الحركة والفتح في بعض السياقات الصوتية في صيغ صرفية خاصة ، كتلك التي نص عليها علماء العربية ، مما كانت عينها صوتاً من الأصوات التي نعمتها بالأصوات الحلقية (وهي الفمزة والهاء والعين والراء والغين والخاء) ، كما في نهْر ونهَر وبحْر وبحَر إلخ .

هذه الوظائف تبرر لنا أهمية الخلو من الحركة أو السكون في اللغة العربية ، ومن ثم وجوب علينا أن نجد له مكاناً مناسباً في النظام الصوتي لهذه اللغة . وقد قادنا التحليل الذي قمنا به إلى عده عنصرأ an element من العناصر المكونة للنظام الصوتي للغة العربية على المستوى الوظيفي أو الفنولوجي at the phonological level ، كما أرشدنا هذا التحليل كذلك إلى جواز قرنه بالحركات وربطه بها ، لما بينه وبينها من تشابه في وظائف صوتية معينة ، كما سبق أن بيننا .

ولكن ؟ ماكنه هذا العنصر وما نوعه ؟ فهو حركة أم هو مجرد ظاهرة تميزة لبعض السياقات الصوتية ؟

تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف الزاوية التي ننظر منها إلى السكون . فهو - كما اتضح لنا فيما مضى - ليس صوتاً ولا حركة إذا أخذناه من زاوية النطق والتأثير السمعي

(١) السياق الثنائي هو باب دابة ونحوها مما كان الساكن فيه (بعد حرف المد) مدغماً في مثله وكان المثان من كلمة واحدة ، أو أصلين في الكلمة .

خلوه من صفات الأصوات والحركات على هذا المستوى . إنه من هذه الناحية « لا شيء » أو هو « عدم الحركة » ، أو الخلو منها . وهذا هو الاصطلاح الواجب اتباعه حين ننظر إلى السكون هذه النظرة النطقية المادية . وقد وفق بعض علماء العربية حين نعنوه بهذا الوصف في بحوثهم ، كما تبين لنا ذلك مما تقدم .

ويحق لنا كذلك أن نتمسك بهذه التسمية (= عدم الحركة أو الخلو منها) حين ننتقل إلى المستوى الصنوف الثاني ، وهو مستوى الدور الذي يقوم به السكون في اللغة ، لأن الصوت على هذا المستوى الوظيفي — بالرغم من كونه وحدة مجردة abstract unit — يعتمد في حقيقة الأمر على الصوت المادي المنطوق ؛ فالسكون وإن أدى وظيفة الأصوات ، أو الحركات — بعبارة أدق — لا يزال من حيث النطق « عدماً » أو « خلواً » من الحركة .

وبهذا يسوغ لنا الاكتفاء بوصفه أو تسميته عنصراً على أساس أنه مجرد ظاهرة ارتبطت بها بعض القيم الصوتية في سياقات معينة . وهذه الظاهرة — كما هو واضح — سلبية ناطقاً، إيجابية عملاً ووظيفة .

ولكن هذا العنصر الإيجابي أثبت أنه يقف موقف المساواة مع الحركات في كثير من المقامات الصوتية على مستوى الكلمة والجملة كليهما . ولا شك أن هذا الوضع يرشحه لأن يكون جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية ، بل قد يدفعنا إلى إطلاق اسم « الحركة » عليه كذلك . غير أن إطلاق هذا الاصطلاح على السكون مشروط بقيدين اثنين مهمين :

الأول : تسمية السكون « حركة » مقصورة على البخاف الوظيفي له . وهو جانب لا يعتمد — في هذه الحالة الخاصة — على الطق المادي ، أو هو يعتمد عليه ، ولكن بالمعنى السلبي ، إذ السكون سلبي أو عدم من هذه النظرة الأخيرة .

الثاني : هذه التسمية يجب أن تكون مقرنة بمصطلح يشير إلى الفروق الأساسية بين السكون وبين الحركات الأخرى . هذه الفروق تتلخص في خاصة واحدة ، هي « سلبية » السكون في النطق ، وإيجابية الحركات من هذه الجهة . ولهذا تقترح أن نسمى السكون الحركة الصفر zero vowel للدلالة على ذلك . ولا يتادر إلى الذهن أن هذا الإطلاق قد يعني خلو السكون من القيمة ، لأن الصفر ، وإن كان غير ذي قيمة منعزلًا ، وحدة إيجابية ذات

وظيفة خاصة في النظام العددي . وكذلك الحال في السكون ، فهو سبب نطقاً لمحابي في النظام الفنلوجي للعربية .

ومن هذا كله نخلص بنتيجتين اثنين :

أولاًهما : يجوز لنا تسمية السكون « ظاهرة » أو « عنصراً » أو « حركة » ؛ إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية .

ثانيهما : يختلف عدد الحركات في العربية باختلاف الجانب الصوتي : فهذه الحركات ثلاثة من حيث النطق والتأثير السمعي ^(١) ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، ولكنها أربع على المستوى الوظيفي ، وهي هذه الثلاث مضافاً إليها السكون . وفي هذه الحالة الأخيرة ، يكون هناك نظام وظيفي للحركات مكون من أربعة عناصر : a four-term system لها تحقيق صوتي مادي phonetic realization وهي الفتحة والكسرة والضمة ، وعنصر واحد (وهو السكون) « لا شيء » ، أو عدم من هذه الناحية phonetically nothing . وهذا قد يلح على القارئ هذا السؤال المهم : كيف يكون السكون عنصراً صوتياً أو حركة وهو في الوقت نفسه خال من أية خاصة نطقية أو سمعية تعينا على التعرف عليه ؟ وإذا كان السكون محروماً من كل المظاهر النطقية والسمعية ، فإذا يبقى إذن ، أو ماذا يكون هناك من وسائل لتدلنا على وجوده ؟

الإجابة عن هذين السؤالين ذات ارتباط وثيق بفكرة عامة مهمة في الدراسات اللغوية الحديثة ، تلك هي فكرة « الصفر » في بحث اللغة : zero in linguistics

يرى الآخرون بهذا الاتجاه أن الدارس قد تدفعه الحاجة إلى تأسيس « عنصر » غير ذي مضمون نطقي أو سمعي في نظمه اللغوية المختلفة ، من صوتية وصرفية ونحوية ، إذ قد يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجها بصورة سهلة دقيقة . وهذا « العنصر » اللغوي سمه « صفرأ » zero على طريق المجاز بجامع التشابه بينه وبين « الصفر » في نظام الأعداد في خواص معينة ، أهمها سلبية « الصفر » اللغوي في النطق ، وسلبية الصفر العددي إذا أخذ منعزلاً .

(١) الحركات ثلاثة على أساس أنها وحدات لها تحقيق صوتي مادي ، ولكن هذا التحقق المادي قد يتعدد للحركة ببعض السياق . فلو نظرنا إلى السياقات المختلفة ولاحقنا الفروق الجزئية الدقيقة في النطق أمكننا الوصول إلى أصناف هذا العدد ، يصل إلى ثمان عشرة صورة للحركات الثلاث وربما أكثر من ذلك .

وفي حالة « الصفر » اللغوي كانت هناك صعوبات معينة ، تتلخص في ثلاثة :

١ - المفروض أن يكون للعنصر اللغوي وجود مادي ، ومن الواضح أن ليس الصفر مثل هذا الوجود .

٢ - وظيفة العناصر اللغوية التعبير عن الفيكر ، والمفروض أن يتم هذا التعبير بعناصر أو رموز مادية material signs ، والسكنون ليس رمزاً مادياً إذ لا ينطق ولا يسمع ^(١) .

٣ - كل عنصر لغوي لا بد له من صورة مادية (في النطق) form خاصة به ، ويمكن التعرف عليها في كل السياقات المختلفة ، لاستقرارها على حالة واحدة ^(٢) ، ولا بد لكل عنصر لغوي كذلك من قيمة مميزة distinctive value ، أي قيمة تقع موقع التقابل مع قيمة أخرى في سياقات معينة .

وقد استطاع أصحاب « منهج الصفر » التخلص من هذه الصعوبات كلها ، بطريق أو آخر . أما بالنسبة للصعوبة الأولى فقد توسعوا في استعمال لفظ « عنصر » وجعلوا من مدلولاته (وإن كانت جانبية أو هامشية بحسب تعبير بعضهم) ما ليس له وجود مادي . فكما توسيع الرياضيون في فكرة « العدد » بحيث تشمل « الصفر » أو أي عدد « خيالي » كذلك لا ضير إطلاقاً من التوسيع في فكرة « العنصر اللغوي » لتغطي ظواهر أخرى ؛ كالتنعيم وموقع الكلم في الجملة word-order والصفر كذلك .

وتخلصوا من الصعوبة الثانية باتهاب منهج دي سوسيير الذي يرى أن « الرمز المادي ليس ضرورياً للتعبير عن الأفكار » . فهناك كثير من الأفكار التي لا تحتاج إلى صور مادية للتعبير عنها ، ويكتفى فيها « بالعدم » أو « الخالو » أو « الصفر » .

ويوجد من ذلك في اللغة العربية أمثلة ذات أنواع عددة . منها - على المستوى الصرف - فكرة الغيبة والإفراد والتذكير في الفعل الماضي في نحو : محمد حضر ، حين يقارن بمثل :

(١) ليس المقصود بالرمز هنا الرمز الكتابي . وإنما المقصود به الصورة المادية للرمز المقل sign mental المغزون في الذهن ، وهي تلك الصورة التي تتحقق هذا الرمز المقل في النطق . وهذا التفسير ، على كل حال ، مني على رأي دي سوسيير في مفهوم « الرمز اللغوي » .

(٢) التعبير « بالاستقرار على حالة واحدة » في النطق فيه تجاهز . فالصوت أو الوحدة الصوتية ، بعبارة أدق ، تختلف صورها التلقائية من سياق إلى آخر ولكن المقصود هنا الاستقرار النسبي بمعنى الاحتفاظ بالخواص الأساسية التي تفرق بين وحدة وأخرى ، كالفارق بين الناه والدال مثلا ، بالرغم مما يخصمان له من تغيرات جزئية في بعض السياقات .

فاطمة حضرت . ففي المثال الثاني وجدت لاحقة مادية هي تاء التأنيث التي دلت على الغيبة والإفراد والتأنيث ، على حين خلا المثال الأول من مثل هذه اللاحقة . وهذا الخلو نفسه ذو قيمة ، إذ هو دليل فكرة التذكير بالإضافة إلى الإفراد والغيبة . وبهذا جاز لنا هنا افتراض وجود عنصر لغوي ، أو « لاحقة صفر » zero suffix .

أما الصعوبة الثالثة وهي التي تفترض وجود كل من الصورة المادية لعنصر اللغوي والقيمة المميزة له فيبدو أنها هي الصعوبة الحقيقة في هذا المقام . ذلك لأن « الصفر » وهو عنصر اللغوي في حالتنا هذه ليست له أية صورة من هذا القبيل ، إذ هو حال من أي مظهر سمعي . devaid of any acoustic shape

ولكن الحقيقة فيها يتعلّق بالصفر هي أن الشرطين اللذين تنتظمهما هذه الصعوبة الثالثة لا يمكن تحقق أحدهما مستقلاً عن الآخر . فالصفر لا يمكن أن تكون له صورة يتعرف عليها إلا من خلال قيمته . أو بعبارة أخرى ، إن التعرف على الصفر إنما يتم بقيمته المميزة فقط ، من خلال قيمته . أو بعبارة أخرى ، إن التعرف على الصفر إنما يتم بقيمته المميزة فقط ، وهذه القيمة وحدها ذات غناه كبير في الدلالة عليه .

وقيمة الصفر هي وظيفته . وثبتت هذه الوظيفة وتتأكد حين يكون الصفر أو أي عنصر لغوي آخر قادرًا على التبادل commutation مع عناصر أخرى في موقع لغوية معينة ، أو على حد تعبير دي سوسيير — حين يكون هناك تقابل opposition بينه وبين غيره . والتقابل وسيلة من وسائل التعبير فيرأى بعضهم ، وبخاصة أولئك الذين يتبعون دي سوسيير الذي يصرّح بأن اللغة « قد تكون أحياناً بالتقابل بين الشيء واللامشيء » . ومن هنا جاءت فكرة هذا الباحث العظيم التي تذهب إلى « أن الرمز المادي ليس ضرورياً للتعبير عن الفكرة » ، إذ قد « تقنع الفكرة بالصفر » للتعبير عنها ^(١) .

وبهذه الطريقة استطاع أصحاب « نظرية الصفر » أن يثبتوا أن « الصفر » مجرد أن يسمى عنصراً وأن يصبح وحدة لغوية ذات قيم خاصة ، تختلف من مستوى إلى آخر بحسب النظام اللغوي المعين الذي تتبعه إليه .

وبهذه السبيل نفسها يجوز لنا نحن أن نسمى « السكون » عنصراً ، بل نطلق عليه اسم

See, Zero in Linguistics, by W. Haas, (Studies in linguistic analysis, Special Vol. of the Philological Society, 1957), pp. 33—53. (١)

الحركة كذلك . أما أنه عنصر فواضح ، ذلك لأنه — وإن خلا من الصورة المادية — يقوم بدور معين في اللغة العربية يقارن بأدوار العناصر الأخرى ، ويظهر ذلك إما بطريق التبادل أو التقابل على خلاف في وجهات نظر الدارسين . كما ألمعنا إلى ذلك .

أما القول بأنه حركة (أى على المستوى الوظيفي) فيبني على ما أشرنا إليه أكثر من مرة من أن وظيفة السكون إنما تقارب بوظائف الحركات دون غيرها من الأصوات ، وأنه يتبادل معها عدداً من السياقات الصوتية في اللغة العربية . ولكننا — بالرغم من هذا التشابه — لم ننس ما بينه وبينها من فروق واضحة ، ومن ثم كانت التسمية التي اخترناها له ، وهي « الحركة الصفر » zero vowel للدلالة على ذلك .

وبسبب هذه الفروق التي تتلخص في تلك الصعوبات المذكورة سابقاً بوصفها عوائق في طريق « الصفر اللغوي » (والسكون مثل له) ، لم تستطع الحكم على السكون بأنه وحدة صوتية phonological unit ، تقف على قدم المساواة مع وحدات الحركات الأخرى (وهي الفتحة والكسرة والضمة) في كل خواصها وصفاتها .

إننا نستطيع أن نحكم عليه بأنه وحدة ، ولكنها وحدة من ذلك النوع الذي يطاق عليه البعض « الوحدات الثانية أو المهامشية » marginal or secondary units وكذلك نستطيع — مستخدمنا اصطلاح الأميركيان في مثل هذه الحالة — أن نسميه فوبيا ثانوية suprasegmental phoneme أو « فوبيا خارج التركيب » suprasegmental phoneme ، على حين تعد الحركات الثلاث الأخرى فوبيات أساسية primary phonemes ، أو فوبيات تركيبية segment phonemes :

والفرق بين الحالتين هو أن الفوبيم الأساسية أو التركيبية تعد جزءاً من بناء التركيب الصوتي ، كلمة كان هذا التركيب أو غير الكلمة ، وهي فوبيم يمكن إفرادها وعزلها عن أخواتها في التركيب ، على حين أن الفوبيم الثانوية أو المهامشية أو « الفوبيم خارج التركيب » مجرد ظاهرة خارجية ، ترتبط بالتركيب وغيره ، ولكنها ليست جزءاً من بنائه ، ومن ثم لا يمكن إفرادها أو عزلها .

وهذا الوصف ينطبق على السكون في العربية ، إذ لا يمكن عزله ، أو حتى تصور هذا العزل ، لأنيه لا يتحقق وجوده إلا بوجود التركيب نفسه ، فسكون الباء في : لم يضرب مثلاً

لا يعلو أن يكون ظاهرة تنتهي إلى التركيب كله وليس جزءاً من مكونات هذا التركيب الأساسية.

ولاستاذنا فيرث رأى في السكون يتفق في أساسه مع ما قررناه هنا . فالسكون عنده ذو وظيفة تقارن بوظائف الحركات ، ومن ثم ربطه بها وضمه إليها ، سماه — كما فعلنا — « الحركة الصفر » zero vowel ، لأن « كل حرف في العربية له إمكانيات حركية ثلاثة أو عدم الحركة » a trivocalic potentiality or zero vowel^(١) . ولكنه لم يشاً أن يعده فونيا ثانوية أو غير ثانوية ؛ لأنه ليس من يفرقون بين الفونيات هذا التفريق الذي ذكرناه سابقاً . والحق أن فيرث ليس من أنصار « نظرية الفونيم » في عمومها ، لأنها لا تتمشى مع منهجه الذي يرى أنه ليس هناك في الكلام ما هو أول أو أساسى وما هو ثانوى أو هامشى ، وإنما هناك التركيب كله بمكوناته وخصائصه مجتمعة ، وليس بعضها أفضلية على البعض الآخر : وإذا كان ولا بد من التفريق بين هذه المكونات فينبغي أن يكون ذلك على أساس الوظيفة ونوعها ، لا على الأهمية أو عدمها ؛ وهذا كان عنده « وحدات » units و « ظواهر تطريزية » prosodies . والنوع الأول من هذا التقسيم الثاني يطابق ما يعرف بالفونيات الأساسية ونحوها ، على حين يطابق النوع الثاني الفونيات الثانوية وأخواتها .

ويبدو من كلام فيرث حول السكون في العربية أنه يعده « ظاهرة تطريزية » prosody كما بعد رمز الكتابي (٥) رمزاً تطريزياً كذلك a prosodic sign وفق رأيه أن هذا الرمز واحد من رموز معينة تكون فيما بينها نظاماً ثانياً للكتابة في العربية . وهذه الرموز هي تلك العلامات التي تضاف إلى « الحروف » لتوضيح دقائقها وهي ما يطلق عليها diacritical marks أو العلامات المميزة . وأفراد هذا النظام في نظره هي : الفتحة والكسرة والضمة والسكون والألف والواو والياء والتتشيد والممزة ، فكلها تشكل ما سماه « بالنظام التطريزي » للكتابة العربية^(٤)

Firth, Papers in Linguistics p. 126.

(١)

(٢) انظر : فيرث ، المرجع السابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، أما النظام الآخر الذي يراه فيرث الكتابة العربية فهو النظام الخاص برموز الوحدات أو الأصوات الصامتة في اللغة consonants ويفهم من كلام فيرث أن « النظام التطريزي » الذي اقرره للكتابة إنما تشير رموزه إلى ظواهر تطريزية prosodies لا إلى وحدات units . وهذا مختلف معه في بعض ما رأه . كون الألف والياء والواو والسكون والتتشيد (وبصفتها رموزاً) دلالات كتابية على ظواهر تطريزية أمر مقبول ، أما بالنسبة للسكون والتتشيد ظاهر ، وكذلك الأمر فيما يختص بالألف والياء والواو بوصفها دلالات على طول الحركات (الفتحة والكسرة والضمة ، بهذا الترتيب) ، إذ الطول ليس وحدة =

وبهذا كله استقام لنا ما رأيناه وسجلناه فيما مضى من أن السكون — على المستوى الصوتي الوظيفي — عنصر صوتي أو حركة ، بالرغم من أنه « لا شيء » — وبالتالي ليس حركة أو صوتاً من ناحية النطق والتأثير السمعي . وليس فيها ذهبتنا إليه من تناقض ، لاختلاف الجهاتين وأختلاف وجهي النظر اللتين بنيت عليهما هذه النتيجة كما ظهر لنا ذلك بالتفصيل فيما سبق .

ولا يظنن ظان أننا — بهذه النتيجة — قد عدنا إلى ما اعتبرضنا عليه ولم تقبله من أولئك الدارسين — قدامى ومحدثين — الذين رأوا أن السكون حركة وأنه رابع الحركات . إننا لم نعد إلى هذا الرأى ، وليس ما توصلنا إليه بمحنة مع ما ذهبوا إليه فيها يتعلق بهذه القضية ، فشنان بين القولين وبعد ما بين الترتيبتين .

ويظهر الفرق بيننا وبينهم من عدة وجوه ، تتلخص في نقطتين :

أولاًهما : أن بعض هؤلاء الدارسين نظروا إلى السكون نظرة سطحية واعتمدوا أكثر ما اعتمدوا على الرمز الكتابي له دون حقيقته الصوتية . سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية الوظيفة . وهذا السلوك ولا شك سلوك مضلل ، لأن الرموز الكتابية لا تصلح بحال أن تكون مصدراً للحقائق الصوتية . وقد ظهر ذلك واضحاً فيها وقعوا فيه من خلط ، حتى لنجد الدارس الواحد في السياق الواحد ينافق نفسه : فالسكون عنده حركة وهو كذلك عدم الحركة ، أو كانت هذه التسمية المختلفة باعتبارين مختلفين لأجزئتها لم وارتضيناها منهم ، ولكن ذلك في الواقع الأمر لم يكن سوى نتيجة لالخلط وعدم الفهم بحقيقة السكون ، ودوره في اللغة .

النقطة الثانية : تمثل في تلك الحقيقة الناصعة ، وهي أنهم بنوا حكمهم هذا على النطق

= بذلك وإنما هو « ظاهرة تطريزية » a prosody of length أما أن الفتحة والكسرة والقصة والهمزة دوائر لظواهر تطريزية ، فقوله غير مقبول عندنا . ذلك لأن الفتحة والكسرة والقصة والهمزة (من الناحية الكتابية) ، وإن كانت دوائر إضافية في اللغة العربية diacritics تشير إلى وحدات units ، أو primary phonemes (فowzat أساسية) ، لا ظواهر تطريزية ، إذ هي عناصر أساسية في التركيب الصوتي للغة العربية segmental phonemes . ويدوأن فيرى تأثير بآراء العرب الذين يتذمرون إلى هذه المناصر كما لو كانت أشياء ثانوية من الناحية الصوتية والكتابية مما .

الفعلي والتأثير السمعي ، فسموه حركة وعاملوه معاملة الحركات على هذا الأساس . وهذا الأساس – كما رأيت – لا يصلح مسوغًا ألبته لتسمية السكون حركة وإعطائه خواص الحركات خلوه من صفاتها تماماً على هذا المستوى .

أما ما آل إليه بحثنا فهو أن السكون حركة على المستوى الوظيفي لانطق ، مهمانين بالطبع رمزه الكتابي لعدم جدواه في هذا الشأن . أما الحكم عليه بأنه حركة فلتتشابه الواضح بين دوره ودور الحركات على المستوى الصوتي الوظيفي ، وهو ما اختصت به التسمية « حركة » .

وهذا العنصر الصوتي أو ما سمي به « الحركة الصفر » ، ويعني به السكون ، له قي لغوية على المستوى الصرف والنحوى كذلك . ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة إلى أمثلة مما يقوم به من وظائف في هذا المجال .

من المعروف أن كل حرف من حروف الأصول radicals ، وبخاصة في الأصول الثلاثية ، قد ينبع بواحدة من الحركات الثلاث أو بالحركة الصفر وهي السكون . وهذه الإمكانيات يظهر أثرها في تكوين الصيغ وتحديد الأوزان . وليس من الضروري أن تتحقق هذه الإمكانيات في المادة الواحدة ، ولكنها إمكانيات جائزة الواقع بالمعنى العام أو المعنى التجريدى . وقد وفق علماء العربية إلى إدراك هذه الحقيقة ، فابتكرروا الأوزان ، وجعلوها بمثابة المقاييس العامة أو القواعد التجريدية للنماذج الحقيقة .

ولا تصفها بصفة العموم والتجريد ، كانت الأوزان ، لا الأمثلة الفعلية هي التي تقبل هذه الإمكانيات الأربع بصورة لا تقبل الشك . فهناك في المادة الثلاثية (ف ع ل) تجد هذه الإمكانيات الأربع بالنسبة للعين مثلاً : فعل بفتح العين وكسرها وضمها : ثم فعل بسكونها .

هذا فيما لو نظرنا إلى الصيغ منعزاة ، ولكنها بمجرد أن توضع في تركيب نحوى يتمدد وزفها ولا يمكن أن تقع لها إلا إمكانية واحدة . فالصيغة « فهم » في : محمد فهم الدرس مكسورة العين ، ولكنها ساكتتها في : هذا فهمجيد ولا يمكن أن تقبل العين أية إمكانية أخرى في أي من هذين السياقين . ويعنى هذا أن الإمكانيات الصرفية الأربع يحدددها السياق النحوى للجملة : grammatically determined .

فإذا تركنا مستوى النظر في الصيغ والأوزان وانتقلنا إلى التركيب النحوية ألقينا عدة وظائف مهمة للسكون ، تبرز أمامنا اثنان منها بوجه خاص .

تظهر الأولى في حالة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر ، حيث يقوم السكون بوظيفة تقارن بوظيفي الفتحة والضمة ، فالسكون دليل الجزم والفتحة علامة النصب والضمة شاهد الرفع . وهذه كلها حالات إعرابية مقررة ، ولكنها ذات معانٍ نحوية مختلفة ، وترجع أسباب هذا الاختلاف إلى عدة عوامل ، منها موقع الكلمات في الجملة والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة لها ، وفي النهاية يتبلور هذا الاختلاف ويظهر في صورة الإعراب ، ويستدل عليه بعلامات هذا الإعراب ، ومن هذه العلامات السكون .

وتفيدنا هذه الحقيقة إلى القول بأنه من الممكن أن نعد السكون «وحدة صرفية morpheme» قامت بوظيفة إعرابية واضحة على هذا المستوى النحوى في الجماعة . فإذا كانت الفتحة (في إعراب المضارع) هي موافق النصب والضمة موافق الرفع ، يجب بالمثل الحكم على السكون بأنه موافق الجزم .

والوظيفة الثانية للسكون على المستوى النحوى تتحقق في فعل الأمر للمفرد المذكور في نحو اضرب . فالسكون هنا ذو دلالة نحوية تقارن بدلالات الألف في الثنى (اضربا) وبالياء في حالة المفردة المخاطبة (اضرب)، والواو حالة الجموع (اضربوا) .

وهكذا نرى السكون (يعنى انخلو من الحركة) يتبادل الواقع في التركيب مع وحدات صرفية مقررة عند علماء العربية أنفسهم . فالألف صيغة الثنى وبالياء للمخاطبة المؤثنة والواو دليل الجماعة . ونستطيع كذلك أن نقرر أن السكون وحدة صرفية morpheme قامت بوظيفة الدلالة على الأفراد والتذكير في فعل الأمر .

وهناك بالإضافة إلى هاتين الوظيفتين البارزتين قيم نحوية أخرى ، نستطيع أن نمثل لها طلاق هذا المقام بمثالين اثنين :

١ - السكون دليل إعرابي في حالة الوقف في صورة نحوية خاصة ، وهي صور حددها علماء العربية وأسسوا قواعدها ، على نحو ما هو معروف .

٢ - السكون إمكانية من إمكانيات البناء في اللغة العربية ، حيث تجيء كلمات لازمة

الفتح ، وأخرى تظهر بالضم وثالثة تختص بالكسر ، وعدد آخر منها يلزم السكون .

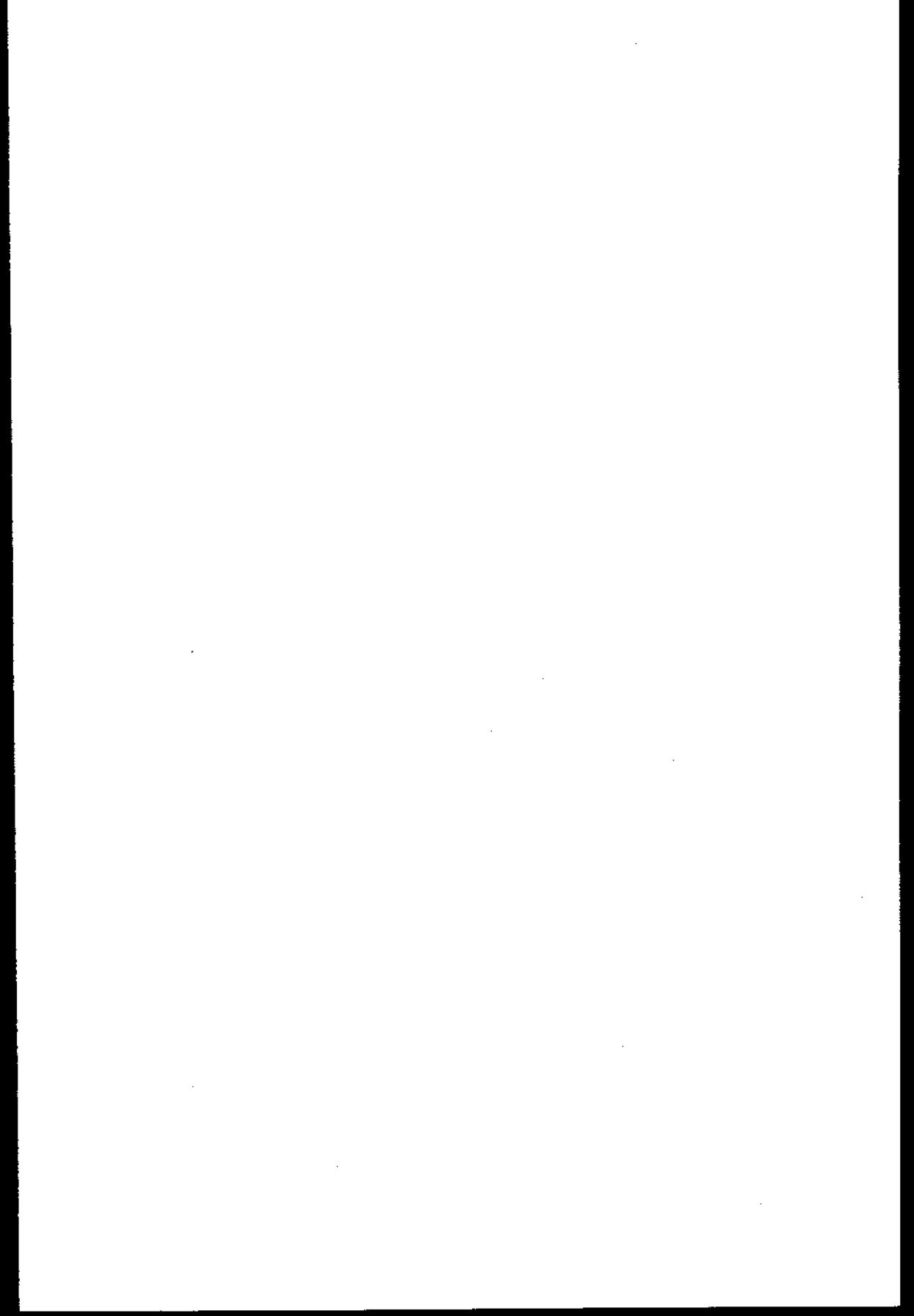
هذه الحقائق كلها – كما وضحت لنا في المناقشة السابقة – تقرر وجوب النظر إلى السكون نظراً شاملاً على مختلف المستويات اللغوية ، ووجوب الحكم عليه بأنه وحدة صوتية phonological unit أو فونيم ثانوية secondary phoneme أو ما سميته « الحركة الصفر » zero vowel على المستوى الصوقي الوظيفي .

وتدفعنا هذه الحقائق كذلك إلى القول بأن السكون وحدة صرفية morpheme أيضاً ذات قيم معينة على المستوى الصرف والنحو . وكما جازت لنا تسميتها « الحركة الصفر » zero vowel في حالة النظر إلى النظام الصوقي لغة العربية ، يسوغ لنا هنا كذلك أن نطلق عليه المصطلح « المورفيم الصفر » zero morpheme ، مراعين في ذلك حقيقته المادية وهي أنه ليس ذا صيغة form من حيث النطق .

والنتيجة النهائية لهذا كله هي أن السكون في العربية عنصر لغوي لا ينبغي إغفاله ، بالرغم من عدم تحققه المادي وخلوه من أي أثر سمعي .

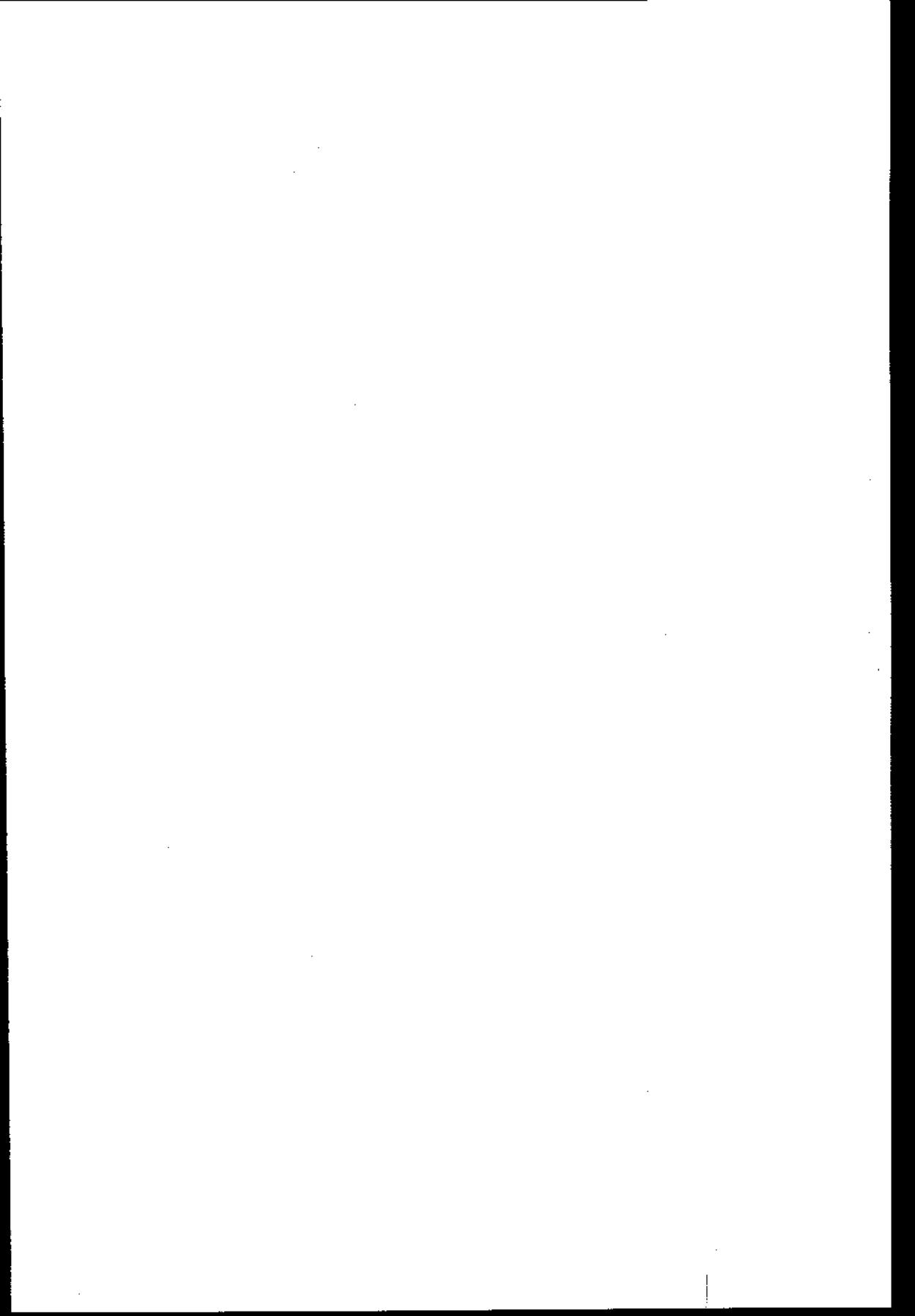
مراجع البحث

- ١ - إبراهيم مصطفى :
إحياء التحو .
- ٢ - ابن جنی ، أبو الفتح عمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) تحقيق الأستاذة السقا وزملائه (مطبعة البابي
الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
- ٣ - ابن مسعود ، أحمد بن علي :
مراوح الأرواح في علم الصرف ، بشرحه لدیکنفوز وابن کمال باشا (مصطفى البابی
الحلبی ، الطبعة الثانية ١٩٣٧) .
- ٤ - ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين :
شرع المفصل للزخشري .
- ٥ - الأشمونی ، علي بن محمد :
شرح الأشمونی (بحاشية الصبان) ، المكتبة التجارية .
- ٦ - حفني ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٨) .
- ٧ - الحضری ، محمد :
حاشية الحضری على ابن عقیل (المطبعة الميمنیة سنة ١٣٠٥ھ).
- ٨ - خالد الأزهري :
شرح التصریح على التوضیح (بحاشیة الشیخ یس بن زین الدین) ، المکتبة التجاریة
سنة ١٣٥٨ھ.
- ٩ — Firth, J.R. :
Papers in Linguistics, (Oxford University Press, 1967).
- ١٠ — Haas, W. :
Zero in Linguistics (Studies in Linguistic analysis, special vol. of the
Philological Society, 1957, pp. 33-53).



مفهوم الصرف

عند العرب



مفهوم الصرف عند العرب

للعرب باع طويلاً في الدرس اللغوي على مختلف المستويات، فقد كتبوا في الأصوات والصرف والنحو وفي المعجم والدلالة وأجادوا الكتابة فيها إلى حد ملحوظ ووصلوا في دراسة بعضها – وهو النحو – إلى درجة أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرتها ومن حيث القدرة على التحليل والتفسير والإحاطة بالشوارد والنواذر.

غير أن هذه الإجادة في نظرنا لم ترق إلى حد يمنع النظر في أعمالهم أو مساعتهم في بعض القضايا بنظرة علمية موضوعية، ولم تبلغ هذه الإجادة كذلك الغاية التي تجعل مناقشتهم عبئاً أو نوعاً من التهجم: إن البحث اللغوي عند العرب له محاسنه ومساوئه، ويختلف الأمر في ذلك باختلاف الظرف والحالة المعينة.

وفي اعتقادنا أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظاً من الإجاداة وحسن النظر، فقليله مستساغ مقبول، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية.

ولقد رأينا أن نشير في هذا البحث إلى بعض المسائل الصرفية التي يمكن اتخاذها خطوات أولية على الطريق الطويل إلى غاية منشودة، هي الوصول بقواعد الصرف وقضاياها إلى صورة تتفق الواقع اللغوي وتتماشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد، ومن ثم نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم، ونخلص من تلك المتأهات الفلسفية والافتراضات العقلية التي يلجأ إليها الصرفيون التقليديون في آثارهم القديمة والحديثة على سواء، وتقرب – بذلك – إلى الحقيقة اللغوية السهلة البسيطة التي نود تقديمها إلى المتعلّم والباحث كلّيهما.

ولسوف نعرض في دراستنا هذه لكل من المادة التي نظروا فيها والمنهج الذي اتبّعوه في عملهم. وقد يكون من المقيد أن نبدأ بالقاء ضوء على المصود بالمعنى «الصرف» في نظرهم وفي نظر الدرس اللغوي المعاصر فنقول:

الصرف morphology في العرف اللغوي الحديث أحد مستويات البحث التي تتعاون فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها، وهذه المستويات على أشهر الآراء هي:

علم الأصوات ، علم الصرف ، علم النحو ، الدراسات المعجمية .

ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكون في مجموعها كلها متكاملاً ، وأن كل واحد منها مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلاً تاماً ، وكلها ترى إلى هدف نهائي واحد هو بيان خواص اللغة المدرستة ومميزاتها .

وليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية إنما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء .

ووقع علم الصرف في هذا الموقع الذي نراه معناه بالضرورة أنه يعتمد في مسائله وقضاياها على نتائج البحث الصوتى ، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو ويسمى في توضيح مشكلاته وتفسيرها . والحق أن الرأى المعتمد عليه في هذا الشأن بعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له . والصرف في نظر أصحاب هذا الرأى الذى تأخذ به ليس غاية في ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيما عالم النحو Syntax

ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النظر والتطبيق لأن سائلهما متشابكة إلى حد كبير . ونتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن في نظرنا ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب . وهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً ، وعلى التعرض لسائلهما في إطار عام واحد مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية . ويجمع العلمين كليهما في هذا الرأى مصطلح لغوى واحد هو جراماتيكا grammar الذى يشمل كذلك – طبقاً لبعض الأقوال علم وظائف الأصوات Phonology .

أما مادة هذا العلم فهى الوحدات الصرافية morphemes ، وربما تكون الوحدة الصرافية كلمة أو جزءاً من الكلمة فى بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وقد تكون المغايرة بين الصيغ ، كالمغايرة بين فعل (المبني للمعلوم) وفعل (المبني للمجهول) وقد تكون الوحدة الصرافية من وحدة صوتية Phoneme (فونيم) أو أكثر إلخ^(١) .

(١) لستا نرى هنا إلى بيان كل أنواع الوحدات الصرافية والعلاقات بينها وبين الوحدات الصوتية ، وليس من هنا كذلك أن نعرض للأراء الكثيرة التي تختلف في حقيقة الوحدة الصرافية ومنها : أهى الصورة والشكل أم المضمن أم كلامها . نحن نتأسف في هذا البحث بأن الوحدة الصرافية تتصل الأمرين بما : الصورة اللغوية ومعناها الصرف لأنما من يرون عدم الفصل بين أجزاء الحديث اللغوى ، ويرفضون كل ثنائية فيه dichotomy .

فالكلامات : قال ، نصر ، ضرب ، وحدات صرفية ، وحرروف أنيت ووحدات صرفية ، وكذلك ضمائر الرفع المتصلة ومنها الواو في نحو ضربوا ، وهي هنا وحدة صوتية (فونيم) كذلك ، وهذه الواو وحدة صرفية على أساس أنها دليل الجمع ، ولكنها فونيم على أساس أن لها قيمة صوتية وهي أنها ضمة طويلة ، وتستطيع أن تفرق صوتياً بين ضربوا وضرروا مثلاً .
ويلحظ موجز نستطيع أن نقرر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة أو — بعبارة بعضهم — وتؤدي إلى اختلاف المعانى التحوية — كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا . فمن ذلك مثلاً :

تقسيم الكلمة من حيث الأسمية والفعلية وغيرهما .

النظر إليها من حيث العدد (الإفراد والثنائية والجمع) .

النظر إليها من حيث النوع (الذكير والأنثى) .

الكلام على الشخص (المتكلم والمخاطب والغيبة) إلخ .

ولكن ليس من الصرف في نظرنا البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها وكذلك البحث في صيغ جمع التكسير من حيث أبنيتها لغة (انظر ص ١٠٢ - ١٠٤ وما بعدها) :

ويبدو من التراث القديم في أولى مراحله أو مسائل الصرف وقضاياها كانت تدرس مختلطة بال نحو ، وكان الأثر العلمي الواحد يشمل قضيّا العلّمين (وغيرهما) معًا ، كما يبدو ذلك واضحًا في كتاب سيبويه مثلاً . ومن الواضح أن التفرقة بين العلّمين لم تكن قد ظهرت آنذاك ، ولم تبلور أصولها ، بحيث تفرد بحوث خاصة بكل من هذين الفرعين . واستمر هذا الاختلاط وهذا الاندماج بينهما طويلاً من الزمن حتى اقْدَ ظهر هذا الساُوك نفسه في كتب بعض المتأخرین .

ولقد انعكس هذا الاتجاه على بعض التعريفات التي قدمت إلينا في القرارات الدراسية المختلفة ، بحيث نرى كثيراً من الدارسين يلقون بين أيدينا بتعريفات أشبه ما تكون بتعريفات اليوم من حيث اشتغالها على ما يعم الصرف والنحو جميعاً .

يقول ابن جن في هذا الشأن : النحو « هو اتجاه سمت كلام العرب في تصوفه من إعراب وغيره كالثنائية والجمع والتحبير والتکبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق

من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد به إليها^(١) .

وأوضح من هذا وأصرح في هذا المجال قول الخضري في حاشيته على ابن عقيل محدداً النحو بأنه : « يطلق على ما يعم الصرف قارة وعلى ما يقابلة أخرى ، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالأاء والخاء والبدل والبدل وحال تركيبها كالأعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط ل نحو الواسع وحذف العائد وكسر إن وفتحها أو نحو ذلك . وعلى الثاني يختص بأحوال التراكيب »^(٢) .

هذا التعريفان يفيدان أن النحو يدرس المفردات والتراكيب جمیعاً، وهذا رأى مستساغاً مقبول حين نعد النحو علمًا مطابقاً لما يعرف بالgrammatica (الجراميکا) أو ما يمكن أن نسميه علم القواعد ، وهو — كما سبق أن ألمعنا إلى ذلك — ما جرى عليه التقليد القديم في ماحله المبكرة^(٣) .

غير أن هذا الجمع في التعريف وهذا الخلط أو الإدماج في التأليف بين الصرف والنحو لم يصلنا إلى النتائج العلمية التي كنا نتوقعها ولم ينفعنا في أداء غرضهما نجاحاً تاماً . ذلك أن مناقشة القضايا الصرفية في هذه الآثار القديمة (وغيرها) لم تكن ترقى في كثير من الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله ، وإنما كان ينظر إليها كما لو كانت مستقلة أو تكاد أن تكون كذلك أو كما لو كانت غاية في ذاتها لا وسيلة . ويستطيع المتصفح لكتير من الأعمال النحوية القديمة والمتاخرة على سواء أن يجد بعض الأبواب الصرفية التي لاقت عنابة ودرساً ثم تركت هكذا منعزلة دون وبط بينها وبين قضيتها الممتدة إلى الفرع الثاني (وهو النحو) وباحتة . ولا نعدم أن نجد أحياناً بعض مسائل الصرف محشورة حشراً أو ملسوسة في ثنيا الكلام على النحو دون أية مناسبة واضحة اللهم إلا التفلسف في تصريف بعض الصيغ الواردة في الكلام أو جئنا في الاستطراد .

رد على ذلك أن كثيراً من الآثار العلمية التي جمعت بين مادة الصرف والنحو بين دفتيرها

(١) المصادص لابن جنی ج ١ ص ٢٤ .

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٠ (المطبعة اليمنية ، القاهرة سنة ١٣٠٥ھ) .

(٣) وذكر بعضهم ذلك المنفي بالتصريح إذ جعل النحو مساواً للجراميکا ، يقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم ص ٤٢ : « هذه الصناعة تسمى باليونانية غرماتيق وبالمرية التحو » . وغماتيق تعريب الكلمة اليونانية التي تقابل المصطلح الإنجليزي : grammar .

قد درحت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب أو المؤلف المعين . وهذا الاتجاه في نظرنا أخطر من سابقه لسبعين مهمن :

أوهما : قد يوحى هذا السلوك بصدق القول الشائع بين بعضهم بأن الخطأ في بنية الكلمات وتصريفاتها (وهي مسائل صرفية) قد ظهر متأخراً عن الخطأ في الإعراب ومن ثم كان من الطبيعي إعطاء الصرف منزلة متأخرة عن النحو ، وأن تأخير التأليف فيه عن الكتابة في النحو . ومن الواضح أن هذه مقوله زائفة دون شك إذ اللحن - في نظرنا - ، ومعناه الخروج عن القواعد العامة ، ظاهرة عاديه تقع على كل المستويات دون تفريق في الزمن والكلثرة أو القلة . فكما وقع اللحن في الإعراب وقع اللحن في الصيغ وأبنية الكلمات ولا نستطيع بحال أن نحدد السابق أو اللاحق منهما ، واعل الذى أوقعهم في هذا الخطأ هو أنهم لاحظوا الخطأ في الإعراب قبل ملاحظتهم الخطأ الواقع على المستويات اللغوية الأخرى .

وليس من الصحيح كذلك أن نظن أن الخطأ في مسائل الصرف « لا يذهب بالمعنى المقصود » كما صرخ بذلك بعضهم ، فالخطأ في الصيغ أو في آية صرفية لا يقل خطورة عن الخطأ في الإعراب ، وأى خطأ نحوى . ونستطيع أن نتصور صحة ذلك حين تخطي في آية صيغة لغوية فإنك تقصد المعنى وتزيله عن موضعه ، كأن تأتى بمفرد مكان منه ، أو بمعنى للمعلوم في موضع مبني للمجهول إلخ .

ثانيهما : تأخير الكلام عن الصرف يذهب بالغرض الأساسي من دراسته ، وهو أنه خادم للنحو ومهده له . فالتقليد اللغوى الحديث يقتضى البدء بالصرف ومسائله لتكون معدة في يد الباحث النحوى أو الدارس للنصوص وهي الهدف الأساسي في أي عمل لغوى . فسبقه النحو - لا تأخيره عنه - أمر ضروري إذا كان لنا أن نتجنب الخلط وأن نصل إلى نتائج علمية صحيحة .

وعنى هذا كله أن ليست المسألة إذن مسألة الجمجم بين الصرف والنحو في تعريف واحد أو مجلد واحد أو كتاب واحد . إنما العبرة بجمع مسائلهما وقضاياها على وجه يفيد الدارس ، ويأخذ بيده منطقياً من مرحلة إلى أخرى ، ومعناه في هذا المجال أن يبدأ بالصرف وينتقل منه مباشرة إلى النحو ، أو أن يمهد لمناقشاته النحوية بدراسة صرفية متصلة اتصالاً مباشراً بما هو بسبيله من قضايا النحو .

لتفرض مثلاً أننا بسبيل دراسة ظاهرة النفي في العربية على هذين المستويين . المنهج الصحيح يقتضينا أن نجمع مادتنا ، ثم نلاحظها ونسجل ملاحظتنا بادئين بالتعرف على أدوات النفي ومحاولين تصنيفها إلى مجموعات بحسب خواصها وميزاتها المستفادة من استعمالها في النصوص إلخ . فإذا ما انتهى الدارس من هذه المرحلة الصرفية بادر بعاؤدة النظر في ظاهرة النفي على مستوى التركيب ، ليعرف خواصها ، وليفعل على كيفية توزيع أدواتها في الجملة وعلى أنماط هذا التوزيع واختلاف الأساليب باختلاف هذا التوزيع إلخ .

ومن العجيب أن ابن جنى يعرّف بأهمية الصرف أو ما سماه « التصريف » بوصفه مهدأً للنحو وأساساً لدراسته ، ولكنه مع ذلك يحاول توسيع تأخير البحث فيه والبدء بال نحو قبله . يقول : « فالتصريف إنما هو لمعرفة نفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتقللة ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر ورأيت بكرأً ومررت بيكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة . وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حالة المتقللة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويضاً صعباً بدأ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد ليكون الارتكاض في النحو موظعاً للدخول فيه ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال »^(١) .

ولستا مع ابن جنى في هذا الاعتذار الذي ذكره مسوغاً لتأخير النظر في « الصرف » ، فالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة حقيقة) لا يجوز أن تقف معوقاً أو أن تؤدي إلى إفساد الدرس ، وبخاصة أن ابن جنى نفسه صرّح بضرورة العلم بالتصريف وقواعديه قبل الدخول في النحو . ولستا ندري على أية حال ما إذا كان ابن جنى يقصد بهذا النص مجرد الاعتذار عما وقع قبله بالفعل أم هو تعبير عن رأيه ومنهجه في هذه القضية .

أما الذي ندريه تماماً فهو أن ابن جنى يتحدث هنا عن نوع من الدراسة هي أخص بكثير مما وقع في بعض آثار المقدمين ، ككتاب سيربيوه ، وما نعرفه من تلك البحوث المعروفة والمشهورة باسم الصرف في العرف العام وتقاليد العصور المتأخرة . هذه الدراسة الخاصة (في نظرنا) أطلق عليها هذا العالم اسم « التصريف » وشرح المقصود بهذا المصطلاح شرحاً مستفيضاً بين غرضه منه بوضوح لا يحتمل الشك . يقول :

(١) المنصف شرح التصريف للمازني ج ١ ، ص ٤ - ٥ .

التصريف « ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاد إلا به . وقد يتوحد جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف . وذلك نحو قوله إن المضارع من فعل لا يجيء إلا على يفعل بضم العين . ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعتهم يقولون يكرم أو لم تسمعهم ، لأنك إذا صرحت أن العين مضسومة من الماضي قضيت بأنها مضسومة في المضارع أيضاً ، قياساً على ما جاء ، ولم تحتاج إلى السباع في هذا وفتحه وإن كان السباع أيضاً مما يشهد بصححة قياسك . ومن ذلك أيضاً قوله : إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أ فعل يكون مفعلاً بضم الميم . وفتح العين نحو : أدخلته مدخلأً وأخرجته مخرجأً . ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمهه على هذا الحد لقلت مكرماً قياساً ، ولم تحتاج فيه إلى السباع ، وكذلك قوله : كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويحمل به فهو مكسور الأول نحو مطرقة ومرحة إلما استثنى من ذلك . فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم بذلك من طريق التصريف »^(١) .

وهكذا نرى أن هذا الضرب من البحوث لا يشتمل إلا على جزء واحد مما يعرف بالصرف في العرف التقليدي الحاضر . هذا الجزء هو النظر في الكلمة من حيث أصواتها وزواياها ومن حيث أبنيتها وأوزانها ، كما يعرض لطريقة أخذ الكلمات بعضها من بعض ، وإن كان هذا الأخذ ليس على إطلاقه وإنما بطريقة مخصوصة (انظر الفقرة التالية) . أو بعبارة أخرى نقول : إن ابن جنى قصر البحث في هذا العلم على النظر في الكلمة ذاتها وفيها يحدث لها من تغيرات أغليها لا يفيد في خدمة التركيب والعبارة ، على خلاف المتظر من الصرف بالمعنى الذي تفهمه ، وإن كان بعضها يفيد في دراسات أخرى كدراسة المعجم .

ويؤيد هذا الذي نزعمه من أن هذا العالم الجليل يقصد بالتصريف دراسة ذات اتجاه متخصص أنه أخرج منه أبواباً وأنماطاً من المسائل هي من صميم ما تعرفه بالصرف . من ذلك مثلاً أنه عد التصريف غير شامل للاشتقاق وإن كان بينهما اجتماع وافتراق أو إن كان بينهما اجتماع وافتراق أو وإن كان بينهما ارتباط من نوع ما . يقول : « وينبغى أن يعلم

(١) المتنصف لابن جنى ، شرح التصريف للمازفي ج ١ ص ٢ . (مطبعة مصطفى اليابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥) .

أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى. مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب فبني منه مثل جعفر، فتقول ضرب ومثل قطر: ضَرَبَ، ومثل درهم: ضَرِيبَ ومثل علیم: ضرب ومثل ظرُف: ضرب. أفالا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة؟ وكذلك الاشتقاد أيضاً. ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول ضرب، ثم تشتق منه المضارع فتقول: يضرِبُ ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب. وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة. أولاً ترى إلى قول رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والناuschوة: «تشتق في الباطل منها المتذَّاق؟»، وهذا كقولك تصرف في الباطل أى تأخذ في ضروربه وأفانيته. فمن هنا تقاربها واشتراكها، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يت捷ذبها، والاستقاد أبعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاد. بذلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يعبر لك في كتب النحو منه الفاظ مشردة لا يكاد يعدها باب^(١).

فهذا النص يدلنا على أن كلاً من التصريف والاشتقاق يتضمنأخذ الكلمة من أخرى بطريقة مخصوصة، غير أن ابن جنبي، على ما يبدو، قصر الاشتقاد على الأخذ في حدود معينة، تلك هي حدود المشتقات التقليدية المشهورة والمعروفة بهذا الاسم وما إلى ذلك مما يتضمن فكرة الأصول والفرع. وهو بهذا يحاول أن يفرق بين هذين النوعين من البحوث وإن كانت عبارته توحي بأن التصريف أعم من الاشتقاد وأن الثاني يمكن أن يكون جزءاً من الأول.

أما الفرق بينهما فيرأيه فيظهر في أن الاشتقاد أدخل في اللغة (أو ما يسمى متن اللغة) من التصريف وأن الثاني أقرب إلى النحو من الأول. ومعناه – وفقاً لفهم الحديث – أن الاشتقاد يتعامل في غالب الأمر مع الألفاظ بقطع النظر عن وظائفها الصرفية أو بقطع النظر عمما يبدو لنا من خواص صرفية في التراكيب. أما التصريف فهو يهم بالفردات لا بوصفها صيغًا وألفاظًا فقط، وإنما بحسب ماهما من خواص تفيد في خدمة الجملة والعبارة. أما نحن – بحسب فهمنا لكلام ابن جنبي نفسه وبحسب ما فعله في كتبه – فنرى عكس رأيه تماماً.

فالتصريف — كما تفيد عباراته السابقة وكما تشير مناقشاته في آثاره — إنما يعني بينية الكلمات وأوزانها من حيث الزيادة وعدتها ومن حيث تصرفاتها المختلفة . وهذه الدراسة — كما ترى — أقرب إلى متن اللغة منها إلى النحو ، بل نجاوز ذلك فنقول : إن كثيراً من مسائل التصريف التي عرض لها ابن جنى درسها لا تفيد التحوكثيراً ، بل إن بعضها لا يعلو أن يكون مباحثات جدلية لا تغنى شيئاً على أي مستوى من مستويات البحث اللغوي الصحيح .

أما الاشتراق — بحسب ما نفهم من استعمال هذا المصطلح في التراث الصرف في عمومه — فهو خطوة أساسية في تصفيف الصيغ إلى أوزان ذات قيم صرفية خاصة وهي قيم ذات أهمية كبيرة في الحمل والتركيب التي هي مجال البحث في النحو . وظهور هذه القيم فيها أو قارنت بين جمل بعضها يحتوى على صيغة اسم الفاعل وبعضها على صيغة اسم المفعول فسوف تدرك الفرق التحوى في الحال . ومعناه أن الاشتراق من صميم الموضوعات الصرفية التي تخدم النحو وتهدى لدراسة قضياته .

ولعل ابن جنى هنا يستعمل المصطلح « الاشتراق » في معنى أعم من المعنى الشائع الآن ، ذلك هو المعنى الذي غالب على تفكيره وسيطر على آثاره . فكان عنده : الاشتراق الأكبر والاشتراق الكبير والاشتراق الصغير . والنوعان الأولان — كما هو واضح لنا — هما صلة وثيقة بمن اللغة وليس هما ارتباط مباشرة بالنحو . أما الاشتراق الثالث فهو ذو علاقة قوية بالنحو ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

أما استدلال ابن على دعوه بأن كتب النحو لا تخالو من التصريف وأن الاشتراق يقابلها بذلك « مشرداً مبعراً » فهو استدلال واه ضعيف . فالقضية ليست قضية طريقة التأليف أو جمع هذه الفروع في كتاب أو مجلد واحد أو عدم جمعها . وإنما القضية هي علاقة هذه الفروع بعضها ببعض ومدى استفادة كل منها من زميله وكيفية استغلال أحد هما في خدمة مباحث الآخر .

كل ما تقدم يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ابن جنى يستعمل المصطلح « التصريف » — من الناحيتين النظرية والتطبيقية — في معنى يختلف عن الفهم المتأخر للمصطلح « الصرف » و « التصريف » كذلك . فهو عنده لا يطلق إلا على جزء أو عدة مسائل معينة من مسائل الصرف بهذا المفهوم المتأخر . وهى مسائل في نظرنا كلها أو جلها — ليست ذات أهمية خاصة بالنسبة للنحو ، أو — قل — هى مسائل تقضى معاودة النظر فيها وفي الفرع اللغوي الذى يجب أن تتسمى إليه كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد .

أما الصرف أو التصريف بالمعنى الأشمل الأعم – وهو المعنى الذي صرخ به غالبية المتأخرین – فيتبين من التعريفات التالية :

قال صاحب التصريف : التصريف « . . . في اللغة تغير مطلق . وفي الصناعة تغير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي . فالتغيير المعنوي كتغيير المفرد إلى الشّيئين والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلاً إلى زيدان وزيدون وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . وذلك بتحويل الضرب مثلاً إلى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل وأضرب وضارب . ومضروب وكضراب ومضراب وضراب وضراب وضراب وضراب للمبالغة في الوصف . »

والتغيير اللفظي كتغيير قول من الأجواف وغزو من الناقص إلى قال وغزا بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وافتتاح ما قبله، والإبدال في أقت والتخفف في قل والإدغام في رد . ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإملاء بعلم التحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه «^(١)».

ويقول الأشموني : التصريف « في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها . وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئاً :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضرائب من المعاني كالتصغير والتكسير وأسم الفاعل وأسم المفعول . وهذا القسم جرت عادة المصفين بذلك قبل التصريف وهو في الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغير معنی طاري عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر في الزيادة والحدف والإبدال والقلب والتقليل والإدغام » ثم يقول : « وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف . . . وهذا التغيير أحکام كالصحة والإعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف »^(٢).

وجاء في حاشية الخضري على ابن عقيل – عند الكلام على باب عقده الناظم تحت اسم التصريف – أن « . . . التصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيئاً :

(١) شرح التصريف على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ج ٢ ص ٣٥٦ ، (مطبعة مصطفى محمد القاهرة ٢٠٣٥).

(٢) شرح الأشموني ، ج ٤ ص ١٧٥ - ١٧٦ (المطبعة التجارية ، القاهرة) .

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى ، كالتضييق والتكسير واسمى الفاعل والفعول والثانية والجمع . وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف .

والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعانى ، كالإلحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وبقى أحدهما بالسكون . ويسمى هذا التغيير بالإعلال وهو المراد هنا . وينحصر في ستة أشياء : الحذف والزيادة والإبدال القلب والنقل والإدغام . فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما في الصبان^(١) . وفي الشافية وشرح العزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بمدحفل أو قلب أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالا . وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معاً^(٢) .

ويتضح لنا من هذه التعريفات أن الصرف أو التصريف أعم وأشمل في مضمونه مما أراده ابن جنى بالمصطلح « التصريف » . إنه في هذه التعريفات يشمل نوعين من التغيير . الأول تغيير في الصيغ لإفاده معان جديدة أو — كما عبروا عنه — تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى . ومثال هذا النوع تغيير الصيغة من حال الإفراد مثلا إلى الثنية والجمع أو تغييرها من صورة التكبير إلى صيغة التضييق إلخ . . . ومن البديهي أن المعانى هنا ليس المقصود بها المعانى المعجمية ، وإنما هي المعانى أو القيم الصرفية التي تكتسبها الصيغة بتغييرها في صورة جديدة ، أو — قل — إنها الخواص الصرفية للكلمات التي يترتب على وجودها وجود خواص معينة في الجمل والبراكيبي .

أما النوع الثاني من التغيير الذى يعني المصطلح « التصريف » فهو تغيير في شكل الكلمة وصورها دون أن يترتب على ذلك تغير في قيمتها أو معاناتها الصرفية كتحويل الكلمة إلى وزن معين إلهاقاً لها بكلمة أخرى ، وتغيير غزوـا إلى غزا مثلا إلخ . . .

ومن هذا نرى أن المصطلح « التصريف » عند ابن جنى إنما يقصد به ما يطابق النوع الثاني فقط من نوعي التغيير المذكورين في التعريفات السابقة ، ومعناه أن هذا المصطلح يختلف مدلوله في القديم عن مفهومه عند المتأخرین .

(١) وجاء في التعريفات للشريف الجرجاني ص ٩٠ : الصرف علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال (القاهرة ١٣٢١ھ) .

(٢) انظر إلى ابن عقيل ج ٢ ص ١٧٤ .

وليس معنى هذا على أية حال أن ابن جنِّي أهمل النوع الأول إهمالاً تاماً أو أنه أخرجها من الدراسة . إن هذا النوع من التغيير ليس من التصريف عند ابن جنِّي وإنما هو جزء لا يتجرأ من النحو ، كما يدل على ذلك بوضوح ذلك التعريف السابق الذي قدمه للنحو (ص ٢٨٥) . وبذلك يكون منهجه ابن جنِّي متشيناً مع ما سار عليه الشيوخ الأوائل كسيبوه والمبرد اللذين جمعاً مسائل الصرف مع بحوث النحو ، ومن ثم كان النحو في مفهومهم يقابل ما يسمى بالграмاتيكا ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

ولعل هذا الفهم لآراء ابن جنِّي يفسر ما ذهب إليه من أن التصريف مكانه بعد النحو لاقبله (ص ٢٨٨) ذلك لأن التصريف - بحسب فهمنا لكلامه ومناقشاته - ليس التصريف الذي يخدم النحو ويعهد لدراسته ، وإنما هو نوع من الدراسة تعنى النظر فيها بعرض الكلمات من تغيير في الصورة والشكل دون أن يؤدى ذلك إلى اختلاف المعانى . ومثال ذلك ما يخص للألفاظ من زيادة أو حذف أو إغلال أو نحو ذلك من كل تغيير لا يفيد معنى جديداً . أما أن ابن جنِّي يرى عكس ما ذهبنا إليه ويعد هذا التصريف الأخير مهمًا بالنسبة للنحو فذلك رأى غير دقيق وقد خدع فيه بوضع أبوابه مختلطة بأبواب النحو في بعض الآثار العلمية . أو لعل من رأيه أن البحث في هذه المسائل وأضرابها مما يفيد النحو ويخدم قضياته ، على حين أن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال ، كما سيتبين لنا فيما بعد .

ومهما يكن من أمر فالصرف أو التصريف بالمفهوم المذكور في التعريفات السابقة وبالمعنى السائد بين التقليديين من المعاصرين يطلق في رأينا على أخلاق من المسائل وأمشاج من البحوث . ولقد رأينا هنا أن ثالق ضوءاً جديداً على هذه البحوث والمسائل لتتعرف على حقيقة الأمر فيها وعلى أحقيتها بالانتماء إلى الصرف أو عدم أحقيتها في ذلك ، آخرتين في الحسينان ثلاثة أمور مهمة هي :

- ١ - هذه النظرة لا تدعى الشمول ، وإنما هي محاولة لإبراز بعض ما يعرض الدرس الصرف من قصور ونقص في منهج البحث وطريقة العلاج .
- ٢ - هذه الآراء لا تدعى الصحة المطلقة ، فهي أفكار رأينا أن نسجلها ولعل في تسجيلها ما يعطي لها فرصة النضوج أو التعديل أو التغيير .
- ٣ - محاولتنا هذه ترى إلى إخضاع النظريات للتطبيق العملي المفيد . كلنا يشكو من

الصرف وكلنا فيه شيئاً غريباً غير طبيعي . ولسوف نحاول في بحثنا هذا أن نرسم خطوطاً عريضة لمنهج يمكن الاستفادة منه في هذا التطبيق العملي وفي الإشارة إلى هذا الشيء الغريب .

ـ يشتمل الصرف التقليدي على نوعين رئيسيين من الدراسة .

النوع الأول :

ويتمثل هذا النوع في أبواب وبحوث هي من صميم الصرف بالمعنى الذي فهمه ، ونعني بذلك تلك الدراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذانها ، وإنما لغرض معنى أو للحصول على قيم صرفية تفيد في الخدمة الجمل والعبارات . والصرف بهذا المعنى يقابل الجزء الأول فقط ، مما أطلق عليه الصرف أو التصريف في التعريفات السابقة (ص ٢٩٢ - ٢٩٤) ولا يقابل شيئاً أو يقابل قليلاً مما عنده ابن جي بتعريفه للتصريف . وبما هو جدير بالذكر أن أصحاب التعريفات السابقة قد أدركوا – في تعريفاتهم – الفرق بين ما هو صرف حقيقي وما هو ليس كذلك ، حيث فرقوا بين نوعين من التغيير : تغيير لاختلاف المعاني وتغيير لفظي لا لغرض معنى . فالتغيير الأول هو الجدير بالتسمية صرفاً أما الثاني فليس من الصرف في شيء . وهذا التفريق نفسه يوضح لنا السبب في أن المتقدمين وبعض الآخرين – كالناظم – قد درسوا أبواب النوع الأول مع النحو ، ذلك لأن هذا النوع شديد الصلة بالنحو ومرتبط به ارتباط الجزء بالكل أو المادة الأساسية بالبناء الكبير . ودليل هذا الإدراك كذلك أن كثيراً منهم – ومنهم ابن جي نفسه – قد ضمنوا النوع الأول من الصرف في التعريفات التي قدموها للنحو .

ومن أهم أبواب الصرف بالإضافة إلى ما تقدم ذكره ص ٢٨٤ :

المشتقات – تقسيم الفعل إلى أربسته المختلفة – التعريف والتذكير وأقسامهما – المتعدد واللازم – المتصرف والحاصل إلخ .

فالباحث في هذه المسائل وأمثالها يبحث صرف صميم إذ هو ما يخدم الجملة ويجعلها ذات معانٍ نحوية مختلفة . بحيث لو تغيرت وخداتها تغيرت معانيها ، وإليك أمثلة توضح ما تقول :

ذكرت الفعل في المثال الأول وأثنى في الثاني بسبب صرف هو تذكير الفاعل وتأنيثه . والمعنى التحوي هنا مختلفة ، بسبب اختلاف القيم الصرفية ويظهر الفرق بصورة أوضح فيما لامتدت الجملتان :

حضر محمد العاقل	حضرت فاطمة العاقلة
وقول أيضًا : أنا حضرت	أنت حضرت
فكون « أنا » للمتكلم استدعي — طابقًا — أن يكون الضمير المتصل بالفعل هو ت [a] وكون « أنت » للمخاطب اقتضى أن يكون الضمير المتصل هو ت [a] لا ت [a] مثلا .	

وهما يدل على وجود هذه الفروق اختلاف التحليل التحوي في هذه الحالات .
والتصغير في نظرنا من مسائل الصرف الحقيقة ، لأنـه — في العربية — ذو أثر واضح في المعنى التحوي للجملة تقول :

رجل صغير (= موصوف + صفة) .	رجيل (= اسم مصغر وحده) .
ومن الطبيعي أن يختلف الإعراب في الحالتين .	
والنـسب كذلك مادة من مواد الصرف ، فالكلمة النـسبية تتـسم إلى نوع من الكلمات لم تـكن تـتسم إليه قبلـا ، وبذلك تـؤهل تـأهيلاً يـثير على المعنى التـحويـة تـقول :	
رجل مصرى	

حيث تـقع « مصرى » صـفة ، ولم تـكن كـلمـة « مصر » قـبل النـسب صـالحة لأنـ تـقع هـذا المـوقـع ، وإنـما يـجوز وقـوعـها في نـحو : رـجـلـ منـ مصر .

والفـرق واضح بين الجـملـتين من النـاحـيـة التـحـويـة ، لـاخـتـلاـفـ الـركـيـبـ وـاخـتـلاـفـ الإـعـرـابـ مـعـاً .

ومن صـيمـ الـبحـوثـ الـصـرـفـيةـ كذلك دراسـةـ المـغـاـيـرـةـ فيـ الصـيـغـ كماـ فيـ المـغـاـيـرـةـ بـيـنـ المـبـيـ

للـمـعـلـومـ والمـبـيـ

للـجـهـولـ تـقولـ :

فـهـمـ الطـالـبـ الـدـرـسـ (ـ فعلـ +ـ فـاعـلـ +ـ مـفـعـولـ) .

ولكن فهيم الدرس[ُ] (فعل + نائب فاعل) .
فهذه الدراسة ذات قيم ظهرت آثارها في التركيب بوضوح ومن ثم كانت دراسة صرفية حقيقة .

ولا نستطيع هنا أن نمثل لكل حالات الصرف ، وأهم من هذا التمثيل الإشارة إلى الأبواب الأخرى التي ليست من الصرف أو التي هي منه ، ولكنها تحتاج إلى معالجة جديدة .

النوع الثاني :

ويشمل أبواباً وسائل شئ من الصرف التقليدي تجمعها كلها خاصة ظاهرة ، تلك هي أنها جميعاً تعنى بالنظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل ، والأوزان والأبنية وما إلى ذلك من تغيرات في صور الكلمات ، وهي تغيرات لا تعطى معانٍ أو قيمًا صرفية تخدم الجملة والعبارة . وهذا النوع هو ما يطابق الضرب الثاني من التصريف أو الصرف في التعريفات التي أوردناها سابقاً ، كما يطابق جل مسائل التصريف بالمعنى الذي عنده ابن جن في آثاره من حيث النظرية والتطبيق على سواء .

هذه الأبواب والوسائل كثيرة إلى حد تصعب معالجتها في هذا البحث ، ولسوف نكتفي هنا بإيراد أمثلة جمیعاً ونلتقي برأينا فيها وفي كيفية معالجتها ، كما يتضح ذلك في الصفحات التالية .

أولاً :

هناك أمثلة من مسائل هذا النوع ينبغي إطراحها وتركها لعدم جدوی البحث فيها على أي مستوى من مستويات الدراسة اللغوية . فهي أمثلة تتضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث المخزيات والمباغة في الجرى وراء فكرة الأصول والزواائد ، واعتقادهم أن الكلمات أصولاً خلقية وزوايد تتضم إلية بحسب الحاجة والظرف المعين .

من ذلك مثلاً الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المنقلبة عنه . جاء في المنصف شرح التصريف (ج ١ ص ١٥٥ - ١٥٦) بشأن هذه المسألة ما يلى :

« وينبغي أن يعلم أن هذه المهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو حبل وبشرى . ولكنها وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجوب تحريكيها لثلاثة يلتقي ساكنان فقلبت

همزة ، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح . ويدل على صحته ، وأن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها ، خرجت هي عن الهمزة . وذلك قوله في جمع صحراء : صحاري . فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء ، انقلبت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها كما تناقض في جمع مفتاح وغزال إذا قلت : مفاتيح وغرابيل . فلما انقلبت الألف إلى ياء اتفاقاً علة التأنيث التي كانت بعدها في صحراء ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها وذلك قوله صحاري . وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها .

فلو كانت الهمزة في صحراء غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع . كما أنك لو جمعت قُرَاءَ لقلت قراريءُ . وكما قالوا في جمع كوكب دُرَىءُ : دَرَارِيءُ لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة . فقولهم صحاري بلا همزة دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحاريءُ كما قالوا : دراريءُ . وإذا ثبت أنها منقلبة في صحراء فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل حبلي » .

هذا مثال واحد من عشرات الأمثلة المثبتة في الكتاب المشار إليه وفي غيره من الآثار كالخصائص لابن جنى ، وكذلك في سر صناعة الإعراب ، ذلك الأثر الذي يعني في أساسه بالدرس الصوتي .

وهذا المثال لا تعليق لنا عليه : إنه يسفر عن نفسه . فهو نوع من التمحيث والتدخل اللفظيين ، وأفترض جدل عقيم يعجز الدارسين عن التحصيل والإلمام بالقواعد . وفي إيجاز موجز نقول : إنه حال من أية فائدة عملية على أي مستوى من مستويات البحث في اللغة ، فما أحراه وأمثاله أن يهمل وي忘 به جانبًا . قد يقال إن هذا الضرب من البحث يناسب الشخصيين ومن لغتهم ، فأعود فأقول : إنه حتى بالنسبة لزلاء حال من الفائدة عار من الأهمية .

وفي رأيي أن الكلام في مسائل هذا الباب كلّه نوع من الترف العلمي الذي لا نستطيعه في وقتنا هذا ، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج علمية . أو قل إن البحث في هذه التفصايا ونحوها نتيجة من نتائج الإغراف في الأفراط والتورّط بداع

إظهار البراعة في الجدل لإرضاء لترعات مذهبية ، أو هو نتيجة لكل ما أشرنا إليه من عوامل . ولعل هذا النوع من القضايا هو ما رأى ابن جنی وجوب تأخيره عن النحو « لصعوبته » ، وذلك — في الحق — يتمشى مع منطق الأشياء ، فليس هناك — فيرأى — من يحيى لنفسه الانشغال بهذه المسائل السطحية قبل الدخول في بحوث أساسية كبحوث النحو .

على أنه بشيء كبير من التسامح ربما ساعي لنا النظر في هذا المثال ونحوه ، ولكن على طريقة من البحث معينة ، تلك هي طريقة البحث التاريخي . وقد أرشدنا إلى هذا ما جاء في النص السابق حيث وردت هذه العبارة : إن قولهم « صَحَّارِيَ بلا همز دلالة على أن المهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : « صَحَّارِيُّ ، كما قالوا دَرَارِيُّ ». »

فتحن لا تستبعد أبداً أن تكون الصيغة في فترة ما من تاريخ العربية هي فعلاً « صَحَّارِيُّ » بالهمزة ، ثم أصابها التطور والغير على مر الزمن وبهذا تستحق — هي وما شابهها — النظر على هذا الأساس التاريخي . وبهذا تتضمن إلى مشيلاتها من المسائل التي فرى وجوب معاملتها معاملة تاريخية مخالفين بذلك منهج الصرفيين العرب في معالجتها ، كما ستبين فيما بعد .

ثانياً :

في الصرف أو التصريف بالمعنى التقليدي أبواب ومسائل كثيرة هي أولى بمن (اللغة أو ما يسمى اللغة في عرفهم أحياناً) منها بالصرف الحقيقي . ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران .

أولهما : أوزان الفعل الثلاثي وقد عدوها ستة . ففي رأينا أن هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح . فكون الفعل المعين على ون فعل يفعل أو فعل يفعل أمر يتعلق بصحمة نطق الصيغة ، ولكنه لايفيد أثراً ملحوظاً أو غير ملحوظ في الجملة والعبارة . فضارع ضرب مثلاً لا تغير وظيفته النحوية في التركيب سواء أكانت عينه مكسورة أم مضمومة ، ولكن تغير قيمته النطقية فيها لو استعملناه على وزن غير وزنه المخصوص عليه . ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر في غاية الأهمية ما في ذلك شك ، ولكنها تدخل في باب آخر غير باب الصرف . إنها من قضايا الثروة اللفظية أو هي من مباحث من اللغة والممعجمات وما إليها .

أضف إلى ذلك أن معرفة أوزان الفعل ليست هي الفيصل والمرشد الوحيد في التعرف على الصيغة المناسبة لهذا الفعل أ ذاك: هناك ما هو أهم منها وهو الخبرة الدرية العملية والسماع ، وهناك الثقافة اللغوية التي تعين على النطق بالصيغة الصحيحة . وكم حفظ أناس هذه الأوزان ووعوها ، ولكنهم لم يستطيعوا صياغة الكلمات على أوزانها . وبالعكس قد يأتي الرجل بالفاظ على أوزانها المعقودة لها دون أن يعرف هذه الأوزان أو يسمع بها .

على أن هذه الأوزان – وإن كانت مخصوصة معدودة – ما زالت تخضع للسماع وما زالت صورها تتأرجح بين حالة وأخرى ، وما زلت نسمع ونقرأ الفعل الواحد بوزنين مختلفين ، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صور معينة . وبيد أن لهذا الادعاء أصلاً تاريخياً ثابتاً . يقول باحث حديث : « إن الناظر في النصوص وفي كتب اللغة يجد فيها شيئاً يؤدى إلى الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة ولا سيمها في القرن الأول الهجري ، وأن فعلاً من الأفعال مثلاً قد يكون على الوزن الأول ، (باب نصر) عند قوم من الناس ولكن من باب ضرب عند آخرين . وبقى هذا التردد في اعتبار وزن الفعل طوال القرن الأول والقرن الثاني . حتى إذا تم تثبيت قواعد اللغة استقرت هذه الأفعال على حال ثابتة ولا سيمها الأفعال التي يكثر تداولها في التخاطب والكتابة على الأقل . »

ولقد ورد شيء من هذا الذي نذهب إليه على ألسنة علماء اللغة . قال أبو زيد الانصاري إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالحجار بين الضم والكسر . وقال القراء : الأصل في المضارع الكسر .

وهذا التردد في معرفة الأوزان وضيقيتها وتثبيتها قد تم في لغة القرآن بالرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة في وزن الأفعال التي اختلفوا فيها . فقد قالوا في (فسد) هو من باب نصر عند قوم وهو من باب كرم على رأى الآخرين . وهذه الحال تدل على أن الأفعال الثلاثية في المرحلة السابقة لعصر القرآن لم تكن مستقرة على حال ، وكان الحكم فيها للقائلين ، يؤلفون بين حركاتها كما يشاءون »^(١) .

وبهذا يتضح لنا أن أوزان الفعل – بالرغم من محاولة حصرها وتفعيدها – لا تزال تسرب شد الثقافة اللغوية والتالي بالمشاهدة جيلاً عن جيل ، وهذه كلها أمور تتعلق بالثروة اللفظية و

(١) الدكتور إبراهيم السامرائي : التطور اللغوي التاريخي ص ٧١ .

وإجاده نطقها جزء من إجاده اللغة والانحراف في هذا النطق انحراف لغوي ، ولكن ذلك ليس من مباحث الصرف وإنما هو من مواد من اللغة ، لأن اختلاف الأوزان لا يعني اختلافاً وظيفياً في الجمل والعبارات .

ثانيهما : صيغة جمع التكسير وأبنيتها بالصورة التي عوّلت بها في كتب الصرف التقليدية فقد قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد هذه الصيغة ، واكتفوا بذلك دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمتها الصرفية ، ودون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغة من وظائف وقيم نحوية في الجمل والعبارات .

وذكر هذه الصيغة وعدها مجردأ عن مناقشة معانيها الصرفية موضوع من مواضيع الدرس اللغوي ، ولكنها - بطبيعتها - تناسب من اللغة لا الصرف ، إذ الأول يعني بالألفاظ وأبنيتها المختلفة ، أما الثاني - وهو الصرف - فهو معنى أولاً وآخرأ بيان القيم التي يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك . وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية ، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب ، بأن يترتب على وجودها معانٍ نحوية معينة .

يدل ذلك على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع التكسير معينة دون أخرى ما ترتب على ذلك شيء في الجملة ، وما اختلف المعانى نحوية بحال من الأحوال . تقول :

شيوخ	عقلاء	أشياخ	عقلاء
وبحوث	جيدة	أبحاث	جيدة

دون أن تجد فرقاً نحوية أو معانى في أي من التركيبين بالرغم من اختلاف الصيغتين .

نعم قد تختلف المعانى المعجمية كما في نحو :

قضاة	محررون	ورجال	محترمون
------	--------	-------	---------

ولكن هذا كما ترى يرجع إلى أصل المادة لا إلى خواصها الصرفية ، ومن ثم كان الأولى بهذه الصيغة كلها من اللغة وأثار الرثوة اللفظية لا الصرف بمفهومه الحقيقي .

وربما سوغ صنيعهم هذا الذى سلكوه ما رأوه من ضخامة العدد في صور جمع التكسير وتنوعها الكبير ، فحاولوا إخضاعها لشيء من التقييد أو التقنين ، تسهيلاً على الدارسين والمتعلمين . ولكن هذا الذى فعلوه - وإن كان جديراً بالبحث في حد ذاته ما زال - في نظرنا - بعيداً عن الحقل الصرف ولصيقاً بغير اللغة . على أن هؤلاء الصرفين قد نصوا -

بعد عناء وجهد في التقنين والتعميد - على أن جموع التكسير سعائية على الصحيح لا قياسية ، فليست في مجموعها تخضع لقواعد ثابتة مطردة .

أضف إلى ذلك أن كثرة هذه الصورة وتنوعها . بما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات في التقديم . وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة عنهم ، وقد أدرك هذا الذي نذهب إليه الدارسين . يقول أحدهم : « وربما دلت كثرة الجموع في العربية على اختلاف اللهجات ولا سيما جموع التكسير . ويعني هذا أننا نجمع واحدة على عدة صيغ من صيغ الجمع ... فالشيخ يجمع على « شيخة » ويجمع على « شيوخ » بضم الشين وعلى « شيوخ » الشين ، وعلى مثل هذا كلامه « الحب » بكسر الحاء ، فتجمع على « أحباب » و « حبان » بكسر الحاء وتشديد الباء « وحبوب » و « حبية » بكسر الحاء و « حب » بضم الحاء ، ومثل هذا كثير في اللغات العربية . وهو دليل على أن الجموع لم يستقر على حال ، وأنه يشير إلى المرحلة التي كانت فيها اللغة غير مستقرة على صيغ ثابتة . من أجل هذا حدثت هذه الكثرة في الصيغ ، وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقوام واختلاف الجهات ^(١) . »

على أن جموع التكسير بوصفه جماعاً - وبقطع النظر عن صيغه المختلفة - جدير أن يعالج في علم الصرف ، ولكن من جهتين آخريين :

١ - لهذا الجموع مكان مناسب في الصرف فيما لو نظرنا إليه على أنه قسم من فصيمات صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال ، تلك هي فصيلة الجموع بعمومه ، أي الجموع في مقابل المفرد والمشي . ويشمل حينئذ ثلاثة أنواع رئيسية : جموع المذكر السالم وجموع المؤنث السالم وجموع التكسير « وجموع التكسير بهذه الوصف - أي كونه جمعاً - تختلف أحکامه التحوية عن المفرد والمشي كليهما . في هذه الحالة سوف نلاحظ خلافاً نحوياً في التراكيب تمثل في أحکام المطابقة ، تقول :

رجل محترم - رجال محترمون
ولكن رجال محترمون

باستعمال صفة مع جموع التكسير تختلف صرفيّاً عن الصيغتين الآخرين في المثالين الأولين .

٢ - قواعد المطابقة مع جموع التكسير في العربية تكون نقطة جديرة بالنظر . ذلك

(١) الدكتور السامرائي ، المرجع السابق ص ٧٢ .

أن بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع . تقول :

الرجال جاءوا والرجال جاءت

حيث عاملت الجمع في المثال الأول معاملة جمع المذكر ، ولكنك عاملته في المثال الثاني معاملة المفردة المؤنثة . وهذا سلوك نحوى جائز لا شذوذ فيه ولا اعتراض عليه .

هاتان الجهتان السابقتان يسوغان معالجة جمع التكسير في الصرف . ومن العجب أن الصرفين أهملوا الجهة الأولى ، فلم نألف في كتابهم ذكر جمع التكسير مع بقية الجموع وإنما خصصوا له باباً مستقلاً وقصروا الدرس فيه على الصيغ . أما الجهة الثانية ، جهة نوع المطابقة فقد أشار إليها بعض النحوين عرضاً في بعض آثارهم . على أن هذه الإشارات الخفيفة تحتاج – في نظرنا – إلى معاودة العلاج النظر . فأغلب الظن أن الموضوع يحتاج إلى استقراء أوفى مما فعلوا حتى تتبين حقيقة أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية جادة .

ثالثاً :

شمل الصرف التقليدي فيما شمل أنماطاً من الصيغ هي في الواقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف . من ذلك مثلاً صيغة افتتعل وفرعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصادلي والضاد والطاء والظاء) أو كانت هذه الفاء دالاً وذالاً وزاياً .

قالوا : في الحالة الأولى تقلب ظاء الافتعال طاء وفي الثانية تقلب هذه الثناء دالاً ، فنقول : اصطبر ، اضطبع ، اطعن واظطم ، والأصل اصتبر ، اضطبع اطعن واظطم ، كما تقول : ادان ، وادكر وازدد والأصل ادtan ، اذتكر وازتد .

فالصرفيون هنا يقدرون أصلاً افتراضياً لهذه الكلمات ، لأن القياس الأصلي هو افتتعل وعلى وفاته جاء نحو ايتكر واشتجر ، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتمشى مع هذا الوزن فكان لا بد من تفسير . وكان هذا التفسير الذي رأوه : فقالوا قلبت الثناء طاء في المجموعة الأولى ودالاً في المجموعة الثانية .

وهذا يتمشى مع منهجهم ومنظفهم . معالجة قضايا الصرف ، ذلك المنهج الذي يتسم بسمتين وأضحتين :

أولاًهما : إنما ينبع بفكرة الأصل ، يعني أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المشابهة بطريق مباشر إن أمكن ، ولا بطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل .

ثانيةهما : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء وال مختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعهم لها ليزان واحد ، فابتكر واصطبر عندهم كلاماً على وزن افتعل وكلاماً يرجع إلى أصل ثالث هو الباء والكاف والراء في الأول والصاد والباء والراء في الثاني .

وعندنا أن هذه الأمثلة يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيرون التقليديون . تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنصف ما بها من ظواهر دون إخضاع لها لوزن افتعل وفروعه فتخرجها من هذا الباب متبعين في ذلك مبدأ « تعدد الأنظمة » في البحث اللغوي polysystemic principle ومخالفين حينئذ منهجهم الذي يقوم على أساس « توحيد الأنظمة » monosystemic principle . وهو مبدأ لعب دوراً خطيراً في الدرس اللغوي عند العرب ، وكثيراً ما جرهم إلى التأويل والتخيير والافتراض ، لأنهم مضطرون – باتباعه – إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة ، ولو لم تتطبق عليها كل الانطباق ، كما في حالتنا هذه .

أما التفسير العلمي لهذه الأمثلة ونحوها ، إذا كان لنا أن نأخذ ببدأ الوصف ومبدأ تعدد الأنظمة فلا يتم إلا على أساس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة ، فنقول :

السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية :

صوت مطبق + ت ، المستعمل هو : صوت مطبق + ط .

د ، ذ أو ز - ت ، المستعمل هو : د ، ذ أو ز - د .

وبهذا لم نجاوز الحقيقة في شيء ولم نلجم إلى شيء مفترض ، كما افترضوا هم أصلاً هذه الصيغ . أما إذا كان هذا الأصل الذي افترضوه لحقيقة تاريخية – يعني أن هذه الصيغ نطقت بالباء لا بالطاء فترة من الزمن – فإن الأمر يختلف ، وأصبح من الضروري تغيير المنهج ومعالجة هذه الأمثلة ونحوها بنهج تاريخي . ولكن المادة الحاضرة والواردة إلينا من التراث لا تعنينا في هذا الشأن .

ويمكن أن تدخل في هذا الباب كذلك تلك الأمثلة التي عالجوها تحت ما سموه «إيدال فاء الافتعال تاء إذا كانت واو أو ياء كما في قوله أتَعْدُ من الْوَعْدِ واتَّسَرَ من الْيَسْرِ . فقد عاملوا هذه الأمثلة بالطريقة والمنهج اللذين عاملوا بهما أمثلة المذاج السابقة . ونحن بالمثل نرى تفسير ما بهذه الأمثلة من ظواهر تفسيراً صوتياً ، فنقول السياقات الصوتية التالية ممنوعة في العربية :

همزة وصل + و + ت ، المستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

همزة وصل + ئى + ت ، المستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

على أن لنا تساؤلاً ثالثاً في هذا المجال علينا نصل إلى رأي علمي فيه . أليس من الجائز أن تكون هذه الأمثلة متطرورة تاريخياً (لا افتراضياً) عن صيغ أخرى نطقت بالفعل ، هي «أتعُد» في المثال الأول و «اتَّسَرَ» في المثال الثاني ، ثم أصابهما تغير وصل بهما إلى حالتهما الراهنة ؟ أحوالاً^(١) . وحيث تشهد تسهل معالجة هذا الضرب من الأمثلة ، وتم معالجتها بتسجيل صورها التاريخية ، ثم صورها الحاضرة والقيام (إن شئنا) بمقارنة بين الفترتين .

قد يعرض فيقال : إن الصرفين قاموا بمثل هذا العمل ، إذ هم قد افترضوا هذه الصيغ أصلاً . فتجريب بأن الأصل الذي قدروه هو أصل افتراضي لا أصل تاريخي فما فعلوه إذن ليس وصفاً لمرحابتين وإنما هو إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوجهة . وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيراً علمياً سليماً .

وهناك في الصرف العربي أمثلة كثيرة متاثرة يمكن معالجتها على أساس صوف - صرف morphophonemic analysis بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبقة العرب عليهما . ولسنناهنا فرمى إلى مجرد المخالفة أو إلى ادعاء التجديد دون مسوغ . إنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعان عن نفسها دون افتراض ، أو توهم يشهو هذه الحقائق ويعقدها ويجعل البحث فيها عبثاً دون طائل .

من أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف نحو قل . درج الصرفين على القول بأن أصله قول : التي ساكنان فمحلت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل .

(١) وإذا صح هذا الاحتمال يكون التطور حيثش مر بمراحل ، يشير إلى بعضها ما ورد عن بعض المجازيين في هذا الباب من جعلهم النساء بحسب الحركات التي قبلها فيقولون اتصل ، يا تصل ، متصل .

(راجع المحضرى على ابن عقيل ج ٢ ص ١٦٧) .

ومن الواضح أن هذا الأصل الذي نصوا عليه أصل افتراضي لا أساس له من الحقيقة ، إذ لم ينطق — فيما نعلم — هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذي قدره في الكلام الفصحى .

وكل ما حذر في رأينا هو أن الفعل نطق من بداية الأمر بهذه الصورة ، أما أنه لم ينطق « قول » كما كان المتوقع فيما لو نظرنا إلى الأصل ، فذلك لسبب صرفي . هذا السبب الصرفي يتلخص في أن اللغة العربية (الفصحي) لها أنماط معينة من المقااطع ، وبالبحث وجد أن التركيب المقطعي : ص + ح ح + ص^(١) من نوع في هذه اللغة إلأى حالتين اثنتين هما :

١ — حالة الوقف .

٢ — إذا كان (ص) الأخير أحد مهاتلين مدغمين وكان المهاتلان أصلين في الكلمة نحو :

أصلين : ص + ح ح + ص / ص + ح ح + ص .

دابة : ص + ح ح + ص / ص + ح + ص . (على الوقف بالباء) .

ومن الواضح أن فعل الأمر من قال لا يدخل في هاتين الحالتين ، ومعناه باحة الأصوات : أن طبيعة التركيب المقطعي منعت وقوع الصيغة قول (فعل أمر) ومعناه كذلك أنه لم يحذف شيء من هذه الصيغة .

وبهذه الطريقة نفسها تستطيع معالجة الفعل المضارع المؤكّد المسند إلى ضمير الجماعة ، نحو لتكلّبُنْ . قالوا : أصله : لتكلّبون ، حذفت نون الرفع لتولى الأمثال ، فالمعنى ساكنان الواو والنون المشددة ، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها .

ونحن نقول : لتكلّبُنْ نطقت هكذا منذ البداية ، وهذا الأصل الافتراضي الذي قدره لا أساس له من الواقع . أما تفسير هذا النطق (لتتكلّبُنْ) فهو كما يلي :

النون المشددة هي نون الرفع ونون التوكيد الحقيقة ، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات مهاتلة متتابعة في العربية . ولم تنطق الصيغة حينئذ لتكلّبون بالسبب السابق وهو أن طبيعة التركيب المقطعي تمنع هذا السياق : ص + ح ح + ص إلا في الحالتين المشار إليهما سابقاً . وهذه الحالة ليست من أمثلتهما ، كما هو واضح ،

(١) ص ، صوت صامت مثل الباء والباء والباء الخ ، ح ، حركة قصيرة وح ح ، حركة طويلة كذلك التي تمثل بالألف في قال وبالباء في قيل وبالواو في يدعوه .

إذ التوان (المدغتان) ليستا من أصل الكلمة ، وإنما جاءت كل منها لغرض معين .

قد يسأل البعض : وأين الفاعل حينئذ ؟ فأقول الفاعل هنا الضمة القصيرة التي تقع بعد الباء . ومعنى ذلك أن مورفيم الفاعلية (الوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية) في هذه الحالة ونحوها هي الضمة ، ولكنها قد تكون طويلة (= و = UU) كما في نحو يضربون ، وقد تكون قصيرة [= U] ، كما في مثالنا : لتكتُبُن . ومعروف أن المورفيم (كاللفونيم) قد تظهر بصورة عدّة طبقاً للسياق الصرقي أو تحت ظروف تسمى « ظروفًا فنولوجية » phonologically conditioned ، وتسمى الصورة المعينة للمورفيم عضواً وبطريق عليها حينئذ المصطلح allomorph وليس في هذا الذي نقوله غرابة ، فهو أولى بالاتباع من تفسير الصرفين ؛ إذ هو يتضمن أشياء افتراضية ، كما يتضمن أشياء تناقض ميادتهم : كيف تختلف الواو وهي الفاعل ، مع أنهم نصوا على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟ .

وهنالك أمثلة أخرى كثيرة غير هذه وتلك يمكن معالجتها معالجة صوتية ، لأنها أقدر على وصف الحقائق مما سألك علماء الصرف التقليديون ، ونأمل أن نأتي في ذلك كله ببحث مفصل إن شاء الله .

رابعاً :

هناك أبواب في الصرف التقليدي عوبحت – فيما نظن – علاجاً خطاطاً . وهي بصورتها المسجلة في آثارهم لا تفيد متعلم اللغة في شيء ، وربما يفيد بعضها المتخصص في الوقوف على الآثار الواردة عن السلف ، فهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلافات علمية تفيدها في شيء واحد هو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء المغويين القدامي .

من هذه الأبواب باب الفعلين الأجواف والناصص وما تفرع عنهما . فقال مثلاً تصريفها التقليدي عندهم هو : أصلها قول تحركت الواو وافتتح ما قبلها فقلبت ألفاً . وغزا عندهم أصلها غزو وفعل بها ما فعل بالمثال السابق .

هذا الأصل الذي أشاروا إليه هو أصل افتراضي متوجه لا أصل حقيقي ، وذلك هو ما نصوا عليه بالفعل ، كما سبقت فينا بعد .

والذي دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام وهو سيطرة فكرة الأصول

على أذهانهم ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث . فإذا لم تتطبق القاعدة انتظاماً على بعض الأمثلة ، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلثي مجرد إلى التموج الأساسي « ف ع ل » ، فإن واقت الصيغة الوزن فيها ونعت ، وإلا وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا الوزن .

وعندنا أن علاج هذه الأفعال بالطريقة السابقة علاج خاطئ من الناحية العلمية . ويجب أن نأخذ في مناقشتها وتصريفيها طريقاً واحداً من اثنين .

الأول : طريق وصفي يعني بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض . وهذا في حالتنا هذه سوف نجد أنفسنا في حاجة إلى معاونة الدراسات الصوتية . وعن طريق هذه الدراسات سوف نعلم أن قال في تركيبها الصوتي مختلف عن نصر مثلاً . فكل منها له تركيب مقطعي مختلف عن تركيب الآخر . فقال تركيبها الصوري « ص ح ح / ص ح ، أما نصر ففقطها هي: ص ح / ص ح / ص ح ، فالأولى مكونة من مقطعين اثنين والثانية مولفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالإضافة إلى أن هناك فرقاً في كمية بعض المقاطع (ص ح ح × ص ح) .

وهذا الفرق الصوري له قيمة وأهمية فهو يشير إلى وجوب معامدة الصيغتين « عامة صرفية مختلفة ، وبخاصة في باب الأوزان ، حيث إن الأوزان أولاً وآخرأ لا تخرج عن كونها مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها . ومعناه وجوب النظر إلى قال وغزا ونحوه ، ا نظرة تختلف عن تلك النظرة التي نعامل بها نصر ونحوه . فما اتبعنا هنا الدليل الصوري ومرنا على منهج الأوزان ، ولكن بالطريق الوصفي ، وجب أن نقول: إن قال وزنها « قال » وغزا: وزنها « فعا » أما نصر فوزنها « فعل » .

ولا ضير في هذا العمل بحال من الأحوال ، إذ هو يمثل للحقيقة الواقعه فضلاً عن سهولته ، وتمشيه مع روح المنهج السليم . فهنا قد اتبعنا مبدأ « تعدد الأنظمة » في إطار المنهج الوصفي ، وهذا شيء تفرضه الحقائق الناطقة . فقد رأينا أن قال ونصر مثلاً — وإن كانوا فعليين ثلثين مجردين — يختلفان في تركيبهما المقطعي . وهذا يوجب علينا معاملتهما بطريق مختلف ، لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ توحد الأنظمة في علاجهما سوف يؤدي إلى نتائج

مضطربة معدنة ، كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها .

أما الطريق الثاني لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو طريق المنهج التاريخي ومعناه أننا نتبع تاريخ الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة . ولنا هنا أن نتساءل : هل أتى على نحو قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيما قوله وغزوه ، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة ؟ .

احتمال . وهو في رأيي – حتى هذه اللحظة – احتمال قوي يؤيده الواقع الملموس ، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو أطول واستحوذ ، وكان المفروض فيما يكفيه أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاد . جاء في شعرهم قوله قول الفائل :

صددت فأطألت الصدود وقلما وصال على طول الصدد يدوم

ومثله – بالنسبة لتصارييف الاسم المقوص – قوله :

تراء – وقد فات الرماة – كأنه أمام الكلاب مصفعي الخد أصل
والقول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قوله لا مسوغ له ، فهناك عشرات من الأمثلة – من هذا الباب وغيره – وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة . فهناك في الأسماء مثلا نحو الهيسف والمحور والعور إلخ . . .

وهناك اللهجة التمبيمية التي تصحيح ولا تعل نحو مبيوع ومديون ومحيوط ومصوون ، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهر أصلية في اللغة في فترة من فتراتها السحرية من الزمن . ولا حاجة بنا حينئذ إلى الأخذ بأراء الصرفين من إخراج هذه الأمثلة أو تخريجها بوجه من الوجوه لتماشي مع الأصل الافتراضي الذي قدروه .

أما أن التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها (بحيث أصبحت قوله وغزا قال وغزا) دون غيرها فذلك أمر يسهل فهمه فيها لو علمتنا أن التطور هنا قد لحق أصوات العلة وهي أسهل الأصوات قابلية للتتطور . وقد ظل هذا الاتجاه سائراً في العربية حتى أصاب هاجتها الحديثة ، كما وقع لتحول يوم وبيت bayt، yawn فصارتا يوم وبيت Yoom, beet حيث حلت الحركات محل أصوات العلة أو ما تسمى أنصاف الحركات .

ومن العجيب أن ابن جنى بعد مناقشة طويلة عريضة في كل من الخصائص والنصف يحاول جاهداً إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخي . يقول في ذلك (الخصائص ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧) : « هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ... وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم وفي باع بياع وفي طال طول وفي خاف فنام وهاب ، خوف فنوم وهيب وفي شد شدد وفي استقام استقمام وفي يستعين يستعنون وفي يستعد يستعدّد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قوم زيد وكذلك نوم جعفر وطال محمد وشدد أخوك يده واستعدّد الأمير لعدوه . وليس الأمر كذلك بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما قرأه وتسمعه .

ولما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا ، أنه لو جاء بجيء الصحيح ولم يُعلَّم لوجب أن يكون مجبيه على ما ذكروا . فاما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقد أحد من أهل النظر».

ولست نادراً تماماً لما ذكر ابن جنى أن يكون هذه الأبواب ونحوها أصولاً تاريخية مع وجود بقايا هذه الأصول في النثر والشعر كلّيهما . إنها في رأي سيطرة النزعة « الجينية » الفردية والتمسّك بقولاب من التفكير جامدة . وقد اضطرب مسلكه هذا إلى التأويل والتخرير والتفسير التعسفي لكل ما ورد مختلفاً لرأيه . فإذا جاءت أمثلة في الشعر عدها ضرورة ، مع أن الضرورة الشعرية - في نظرنا - ليست من باب الخطأ ، كما يظن بعض الناس . إنها في رأينا تعجيء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي « سموها » قاعدة عامة ، أو تعجيء على وفاق لهجة من اللهجات أو تعجيء على وفاق مستوى لغوي معين . وهذا كله - في نظرنا - صحيح في بابه ويعتد به في بابه كذلك . وهذا يعني بالضرورة أن له أصلاً واقعياً في الحال أو في الماضي وهذا ما نود إثباته وتأكيده .

ولغرافقاً في التأويل والتعليل ، لم يكتف ابن جنى بما سعاه الضرورة ، وإنما جلأ إلى تفسيرات أخرى عجيبة ، تفسيرات يأبها المنطق السليم .

فهناك ، عند ما قابلته صيغة أطولت في البيت السابق ، لم يكتف بالحكم عليها بأنها ضرورة وإنما أضاف إلى ذلك قوله (الخصائص ج ١ ص ٢٥٧) : « هذا يدلّك على أن

أقام أقوّم وهو الذي نوى إليه وتخيله . قرب حرف (كلمة) يخرج هكذا منهية على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجثّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله » .

فابن جنى هنا يفترض أن أطّولت إنما جاءت هكذا لتدلّنا على أصل الباب الذي تنتهي إليه . وهذا الأصل يقتضينا أن نزد الصيغة إليه إذا جاءت على خلافه . وهكذا فرى أن الأصل الذي يتكلّم عنه ابن جنى أصل افتراضي متخيّل . وقد بلأ الشاعر إليه لينبه عليه ، وليشير إلى أنه الأصل الحقيق للباب الذي يتضمّن هذه الكامنة ونحوها . ونحن هنا نخالف ابن جنى في رأيه هذا .

إن هذا المثال (ونحوه) منهية على الأصل حقيقة . ولكنّه منهية لا على الأصل الافتراضي الذي قدره ابن جنى وإنما الأصل التاريخي ، الذي يعد هذا المثال وغيره بقية باقية منه . وبيؤيد رأينا هذا — خلاف ما نقدم — أمران مهمان :

الأول : وجود هذه الصيغ وأضرابها في لهجات معينة ومنسوبة إليها نسباً صحيحاً . ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجواف الذي جاء مصححًا لا معلاً في لهجة تميم . وقد يؤخذ هذا دليلاً على أن التصحيح في الفعل الأجواف وما تصرف منه له أصل تاريخي . أما بالنسبة لل فعل الناقص وتصريفاته فهناك أمثلة مشهورة جاءت على أصلها التاريخي (وأصلها الافتراضي في رأى ابن جنى) . من ذلك مثلاً في باب الأسماء البسيط السابق هو : تراه — وقد فات الرّماة كأنه أمام الكلاب مصفيُّ الخد أصل منه في الأفعال قوله :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن هذا التصحيح هو القاعدة في بعض اللهجات العربية .

يقول ابن كمال باشا : « وإنما كتبت الألف ”بعد واو الجمع“ لافرق بينها وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا إذا كان جمعاً ولم يدعوا إذا كان واحداً ، على لغة من قال إن الجازم لا يسقط الحروف في الناقص بل يسقط الحركة فقط كما في الصحيح »^(١) .

(١) ابن كمال باشا : الفلاح شرح المراج ص ٢٧ .

ويعد هذا النص استشهاد هذا العالم بالبيت المذكور ، ولكنه استشعر اعترافاً قد يوجه إليه وهو : « فإن قلت : الواو في يدعوا ساكن قبل دخول الحازم عليه ، فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة ، ؟ قلت : قال ابن جنی : إنه قدر أن يكون في الرفع هو يَدْعُو وَيَهْجُو بِإثبات الصمة على الواو ، كما تقول هو يضرسك فجاء الحازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة ». .

فهذا واضح في أن أصل يَهْجُو yahjuuu يهجو . وهذا الأصل – عندنا – أصل تاريخي ، أصايه التطور فيها بعد . ونقول هذا بالرغم من أن ابن جنی في الود على الاعتراض الذي استشعره ابن كمال باشا ما يزال يتسلّك بأنه أصل افتراضي ، حيث يقول في عبارته السابقة « إنه قدر أن يكون في الرفع هو يَدْعُو وَيَهْجُو » إلخ .
ويؤكد ابن كمال باشاقولته هذه – وهي أن التصحیح طهجة – بقوله : « وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهیر :

أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَسْمَىٰ بِمَا لَاقَتْ لَبَوْنَ بْنَ زِيَادَ

بِإثباتِ الْيَاءِ مَعَ الْحَازِمِ ، فَقِيهِ وَجَهَانِ ،

أحدهما : أن الْيَاءِ إِشْبَاعٌ ، كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الْيَاءُ ، والآخر أنه أجري الفعل مجرى الصحيح كأنه قال : هو يَأْتِيكَ بضم الْيَاءِ ، كما تقول هو يضربك ، لأنه من لغة تحريك الْيَاءِ في الرفع وإسكنانه في الجزم حلاً للمعتدل على الصحيح .

الأمر الثاني : أن التصحیح له آثار باقية في لغات سامية أخرى ، كاللغة الحعزية ، وهي لغة سامية الأصل ، لا شئ في ذلك « لأن أصول اشتقاها موجود في اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية ، وكل ما فيها من العنصر الح Kami لا يبعد كلمات غير كثيرة ». ومن المعروف أن هذه اللغة الحعزية « حافظت على أقدم الصور السامية في حين قد أضاعها غيرها »^(١) .

فوجود التصحیح في الفعل الأجوف والناقص في اللغة الحعزية إذن يؤيد زعمنا أن هذا التصحیح هو الأصل التاريخي في السامية وفي العربية في فترة من فترات تاريخها .
وإليك أمثلة من الحعزية يظهر فيها التصحیح – لا الإعلال – في بعض الأفعال
والنحوين الناقصية :

(١) ولقد نسخ : تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

ال فعل الناقص	ال فعل الأجرف
Salaya = صلّى	y ^o saw ^o t = يحمل ^(١)
Salawa أو ramaya = روى	y ^o say ^o t = بيع
Sahawa = صحَا (الجُو)	bayana = تبين ، ميز
talawa = تبع ، تلا	dayana = دان

وهناك أمثلة من الفييف جاءت صحيحة كذلك :

hay ^o wa = حي
dawaya = مرض
rawaya = روى

هذه الأمثلة - مضمومة إلى أمثلة العربية - تشير إلى حقيقة شبه مؤكدة ، هي أن الأفعال الجروف والناقصة (وتصرفاتها) أتى عليها فترة من الزمن كانت تنطق فيها بالتصحيح للاعتلال . وهذا ما أردنا إثباته ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة يفيينا في منهج البحث . ونعود فنلخص رأينا في الأفعال المعتلة (وتصرفاتها) ، فنقول : لك في هذه الأفعال منهجان متصلان :

أحداهما : وصف الموجود بالفعل ولا يجوز لنا أن نتعدي هذا الواقع بحال من الأحوال ، ونحصر عملنا في الوصف دون التورط في افتراض أو تقدير أو تخمين ، كما يجب أن تستفيد هنا من نتائج بحوث علوم اللغة الأخرى كالأصوات مثلاً .

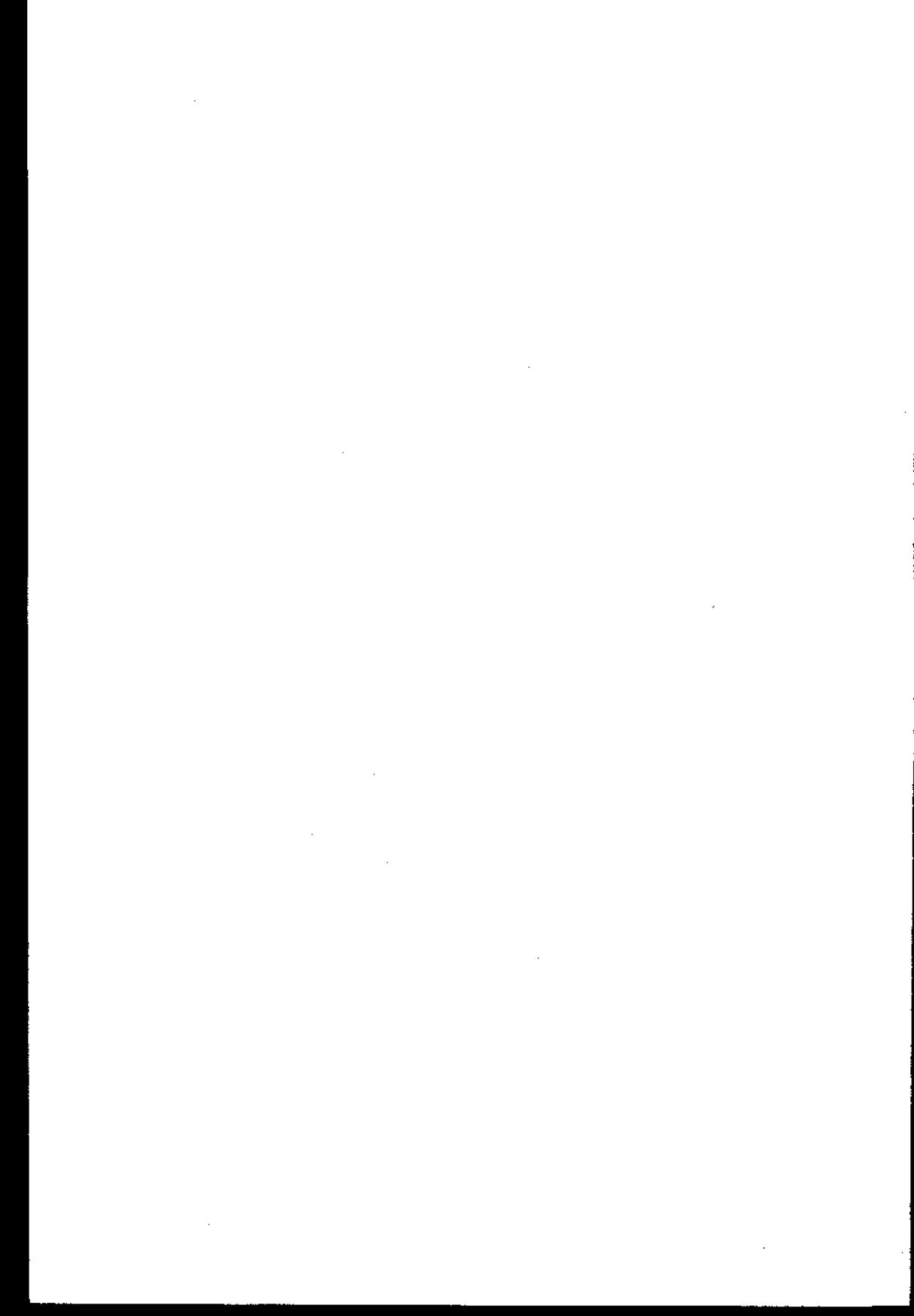
والثانية : منهج تاريخي ولذلك فيه أن تتبع الحقائق اللغوية على فترات مختلفة من الزمن للوقوف على ما أصابها من تطور وتغير . ولذلك بعد هذه الخطوة أن تشير إلى أوجه الخلاف والاتفاق بين الفترات التاريخية .

ومن المهم أن نعلم أن المنهج الأول لا يجوز له بحال أن يعتمد على الثاني ، أما العكس فهو جائز ، بل لا بد من اعتماد التاريخي على الوصف ، لأن التاريخي بكل بساطة يتضمن وصف أكثر من مرحلة .

(١) هذه صيغة ما يسمى بالمضارع التبرى . أما صيغة المضارع الإنشائى فهى : هَوْهُ أو هَوْهُ .

مراجع البحث

- ١ - إبراهيم السامرائي (دكتور) :
التطور اللغوي التاريخي (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، سنة ١٩٦٦).
- ٢ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، طبع دار الكتب سنة ١٩٥٢).
- ٣ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
المنصف شرح التصريف للمازني (تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة ومكتبة مصطفى البافى الحلبي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤).
- ٤ - ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد بن سليمان :
الفلاح شرح المراح (المسمى مراح الأرواح لأحمد بن علي بن مسعود ، مصطفى البافى الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م).
- ٥ - الأشموني ، علي بن محمد :
شرح الأشموني لألفية ابن مالك (المكتبة التجارية).
- ٦ - خالد الأزهري :
شرح التصريح على التوضيح (المكتبة التجارية سنة ١٣٥٨ هـ).
- ٧ - الخضري ، محمد :
حاشية الخضري على ابن عقيل (المطبعة اليمنية سنة ١٣٠٥ هـ).
- ٨ - الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف :
مقاييس العلوم (ليدن سنة ١٨٩٥).
- ٩ - سفيان بن عيينة ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
كتاب سفيان بن عيينة (المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ).
- ١٠ - ولقنسون :
تاريخ اللغات السامية (مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٩ م).



تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ٤٨٣١ / ١٩٧٣

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٧٣